جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــادة دكتوراه LMD في العلوم

الاقتصادية

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لفترة: 1980-2014

-دراسة حالة الجزائر-

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد(ة): سداوي نورة

أمام لجنـــــــة المناقشـــــــة

اللقب والاسم	الرتبـــــــة	المؤسسة الأصلية	الصـــــــفة
سالم عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	رئيـــــــسا
دربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	مقـــــــررا
مهدي الميلود	أستاذ محاضر –أ-	جامعة وهـــران 2	منـــــــاقشا
صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سـعـيدة	منـــــــاقشا
شرابي عبد العزيز	استاذ التعليم العالي	جامعة قسنطيـنة	منـــــــاقشا
ســـــدي علي	أستاذ محاضر –أ-	جامعة تـيـارت	منـــــــاقشا

السـنة: 2019/2018

شكـــــر

اشكر الله عز وجل في قوله جل وعلا " وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" الحمد لله عدد خلقة و زنة عرشه

اتقدم بجزيل الشكر الى الاستاذ القدير المشرف "دربال عبد القادر" على حرصه التام على اتمام الاطروحة في إطار بحث علمي صحيح وملتزم بالقيم الادبية والعلمية، فكان لي القدوة في الانضباط العلمي والعملي.

اتقدم بجزيل الشكر الى اللجنة المناقشة بحضورها لمناقشة الرسالة واثراءها بملاحظاتهم القيمة.

اشكر المدير 'عزيز رمادنية ' المدير العام لوزارة التجارة كل من عمال وزارة المالية: عزيزة، نورة وجمال على تزويدي بالمعطيات والاحصائيات المستهدفة.

اشكر كل من ساهم في اتمام هذه الرسالة سواء كان من قريب او من بعيد واسال الله عز وجل ان يكون لهم خير معين وان يوفقهم في درب العلم.

الاهـــــداء

اهدي ثمرة جهدي هذا الى ابي العزيز الغالي حفظه الله الذي علمني الصمود، الصبر والمثابرة لأجل البحث العلمي والحث على ان طلب العلم عبادة لله عز وجل.

ثم الى امي الغالية اطال الله في عمرها، متمنية لهم دوام الصحة والعافية.

كما اهدي هذا العمل الى باقي العائلة اخوتي واخواتي مع التوفيق من الله عز وجل لكل منهم.

اهدي هذا العمل كذلك الى كل من اراد ان يستهدي بهذه الرسالة في مراجعه او محاضراته لاحتوائها على نظريات التجارة والنمو من مصادر ومقالات اصلية، اضافة الى احصائيات موثوقة.

اهدي هذا العمل بشكل خاص الى السيد' قدور جمال ".

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الاشكال والجداول	
المقدمة العامة	9–2
الجانب النظري	117–10
الفصل الاول: الإطار النظري للانفتاح التجاري	64–10
مقدمة الفصل	11
المبحث الأول: الانفتاح التجاري	17–12
المطلب الأول: تعريف الانفتاح التجاري	14–12
المطلب الثاني: أسباب الانفتاح التجاري	16–14
المطلب الثالث: أشكال الانفتاح التجاري.	17–16
1–التحرير التجاري التام	16
2–التحرير التجاري الجزئي	16
3–التحرير التجاري المتعدد الأطراف	16
4–التحرير التجاري ذو الافضلية من الدرجة الاولى والافضلية من الدرجة الثانية	17
المبحث الثاني: مؤشرات الانفتاح التجاري.	25–17
المطلب الأول: مؤشرات الانفتاح التجاري المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي	21–18
1–درجة الانفتاح التجاري	19–18
2–مؤشر التركز السلعي للصادرات	19
3–المؤشر الجغرافي	21–20
المطلب الثاني: مؤشرات الانفتاح التجاري التعريفية	24–21
1–مؤشر متوسط التعريفة غير موزون (Averages Tariff Rates : Underweighted)	21
2–مؤشر متوسط التعريفة الموزون:(Average Tariff Rates Weighted)	22–21
3–معدل التعريفة الاسمي و معدل التعريفة الفعلي	23–22

4-مؤشر التشويه	24-23
المطلب الثالث: مؤشرات الانفتاح التجاري المركبة	25-24
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للانفتاح التجاري	59-25
المطلب الأول: التحرير التجاري على اساس اختلاف التكاليف	33-25
1-النظريات الكلاسيكية	27-26
1-1-نظرية الميزة المطلقة	26
1-2-نظرية الميزة النسبية	30-26
2-النظريات النيوكلاسيكية	32-27
2-1-نظرية هبات عوامل الإنتاج (النظرية السويدية)	29-27
2-2-مفارقة ليونتييف « le paradoxe de Leontief (1953 »	30-29
3-نظرية عوامل الإنتاج الجديدة :(néo-factorielle)	30
4-نظرية التكنولوجيا الجديدة: « néo-technologique »	33-31
4-1-نظرية الفجوة التكنولوجية	32-31
4-2-نظرية دورة حياة المنتج	33-32
المطلب الثاني: الانفتاح التجاري في ظل المنافسة غير تامة	59-33
1-فرضيات الانفتاح التجاري في ظل المنافسة غير تامة	34
2-الانفتاح التجاري ضمن نفس الصناعة (intra-branche)	36-34
3-نظرية الطلب الممثل (la demande présentative)	38-36
4-اقتصاديات الحجم المتزايدة	39-38
4-1-الفرق بين اقتصاديات الحجم المتزايدة الخارجية والداخلية	39
5-الانفتاح التجاري على أساس اقتصاديات الحجم الخارجية بين الشركات	42-39
1-نظرية عوائد الحجم المتزايدة الديناميكية	41-40
2-نظرية التركز الديناميكي الاقتصاديات الجغرافية (les dynamiques d'agglomération)	42-41
6-الانفتاح التجاري على أساس اقتصاديات الحجم الداخلية بين الشركات	50-42
1-اقتصاديات الحجم الداخلية في المنافسة الاحتكارية	45-43
2-الانفتاح التجاري في ظل احتكار القلة باستخدام نموذج (Cournot)مع حالة الإغراق المتبادل(dumping réciproque)	48-45

3-الانفتاح التجاري في ظل الاحتكار المتناقض (monopole contestable)	50-48
7-الانفتاح التجاري على أساس التنويع (la différenciation)	58-51
1-الفرق بين التمايز الأفقي والتمايز العمودي	52-51
2- نموذج « Lancaster (1966)),(Krugman(1980) » في التمايز الأفقي	58-53
2-1- نموذج (Lancaster)	54-53
2-2- نموذج « Krugman(1980) » لتمايز الأفقي	56-54
3- نموذج « Shaked et Sutton(1982)»في التمايز العمودي	58-56
8-الانفتاح التجاري على اساس عدم تجانس الشركات	59-58
المبحث الرابع:استراتيجيات الانفتاح التجاري	63-59
المطلب الأول :دوافع الانتهاج الاستراتيجي	61-60
المطلب الثاني: استراتجيات تشجيع الصادرات و إحلال الواردات .	63-61
1-إستراتيجية تشجيع الصادرات	62-61
2-إستراتيجية إحلال الواردات	63-62
خاتمة الفصل	64
الفصل الثاني: الواقع النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالانفتاح التجاري	117-65
مقدمة الفصل	66
المبحث الأول: الإطار النظري للنمو	68-67
المطلب الأول: الفرق بين النمو والتنمية	67
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي	68-67
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	92-69
المطلب الأول: نظرية « Harrod –Domar »	72-69
1-نموذج النمو الاقتصادي في المدى الطويل	72-70
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	75-72
1-نظرية « Solow »	75-72
1-1-الحالة المستقرة للنمو الاقتصادي	75-74
المطلب الثالث: نظرية النمو الداخلي	92-75
1-نموذج Ak	81-75
1-1-نظرية « Arrow (1962) »	79-76

2-1-نظرية « Romer(1986) »	81-79
2-نظرية النمو الاقتصادي على أساس رأسمال البشري	86-81
2-1-نظرية « Robert Lucas(1988) »	83-81
2-2-نظرية « Romer(1989) »	86-83
3-نظرية النمو الاقتصادي على اساس الابتكار.	90-86
3-1-نظرية النمو الاقتصادي ل«Aghion – Howitt (1992)»	89-87
3-2-نظرية النمو الاقتصادي ل « Grossman - Helpman »	90-89
4-نظرية النمو الاقتصادي الداخلي على اساس رأسمال العام	91
4-1-نظرية «Barro – Sala Martin (1995) »	92-91
المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي	112-92
المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي الكلية	99-92
1-رأسمال المادي و تراكمه	93-92
2-التقدم التقني والتغير التكنولوجي	94-93
3-رأسمال البشري	97-94
3-1-المعرفة	96-95
3-2-التعلم	97-96
4-الابتكار في البحث والتطوير	99-97
المطلب الثاني: محددات السياسات الاقتصادية للنمو	112-99
1-رأسمال العام	101-99
2-النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد المفتوح	111-101
2-1 النمو الاقتصادي و معدل التبادل التجاري	103-102
2-2 النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري مابين القطاعات (Inter -Branches)	104-103
2-3 النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري ضمن نفس القطاع (intra-branche)	106-105
2-4 النمو الاقتصادي في ظل الانفتاح التجاري متعدد الاطراف	111-106
2-4-1:النمو الاقتصادي في ظل الاتفاقيات التجارية الإقليمية	108-107
2-4-2:النمو الاقتصادي في ظل المنظمة العالمية للتجارة.	111-108
3-النمو الاقتصادي ، الحوكمة و النوعية المؤسساتية	112-111
المبحث الرابع: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي .	116-113

خاتمة الفصل	117
الجانب التطبيقي	228 -118
الفصل الثالث: واقع الانفتاح التجاري والنمو للاقتصاد الجزائري	173-118
مقدمة الفصل	119
المبحث الاول: الانفتاح التجاري اداة للنمو الاقتصادي	127-120
المطلب الاول: دوافع التحرير التجاري	121-120
المطلب الثاني: المراحل والاجراءات المتبعة للانفتاح التجاري	127-121
1-المرحلة التمهيدية للانفتاح التجاري	123-121
1-1-برنامج التثبيت الاقتصادي الاول1989-1990	122
1-2-برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991-1992	123-122
2-المرحلة الفعلية للتحرير التجاري	125-123
2-1-برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث 1994-1995	123
2-2-برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998	125
3-مرحلة ما بعد الانفتاح التجاري الفعلي	127-125
3-1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	125
3-2-البرنامج التكميلي لدعم النمو .	126
3-3-برنامج توطيد النمو الاقتصادي	126
3-4-البرنامج الجديد لدعم النمو الاقتصادي 2016-2035	127-126
المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري	144-127
المطلب الأول: تطور هيكل صادرات الاقتصاد الجزائري	130-127
المطلب الثاني: تحليل التركيبة السلعية للصادرات	137-131
1-تصنيفات المنتجات الجزائرية حسب المعايير الدولية	132-131
1-1-تصنيف المنتجات حسب النشاطات	132-131
1-2-تصنيف المنتجات حسب الفئات الاقتصادية الكبيرة	132
1-3-تصنيف المنتجات حسب نمط التجارة الدولية	132
1-4-تصنيفات التركيبة السلعية الأخرى	132
2-التركيبة السلعية لصادرات المحروقات	134-133

2-1-التركيبة السلعية لصادرات الطاقة والوقود	134
3-التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات	137-134
3-1-صادرات المنتجات النصف المصنعة	135
3-2-صادرات المواد الغذائية	136-135
3-3-المواد الخام	136
3-4-معدات التجهيز الصناعية	137-136
3-5-السلع الاستهلاكية، سلع التجهيز الزراعية والمواد الأولية	137
المطلب الثالث: تطور هيكل الواردات الاقتصاد الجزائري	138-137
المطلب الرابع: تحليل التركيبة السلعية للواردات	142-138
1-سلع التجهيز الصناعية	140-139
2-المنتجات الغذائية	140
3-المنتجات النصف المصنعة	141
4-السلع الاستهلاكية غير الغذائية	141
5-المواد الأولية سلع التجهيز الزراعية، المواد الخام، الطاقة والوقود	142-141
المطلب الخامس: تطور الميزان التجاري في ظل الانفتاح ودوره في خدمة الدين العام الخارجي القائم.	144-142
المبحث الثالث: الانفتاح التجاري الجزئي والمتعدد الأطراف للاقتصاد الجزائري	155-145
المطلب الأول: الهدف من الاتفاقيات التجارية	145
المطلب الثاني: اتفاق الشراكة الاورو جزائرية	150-145
1-تطور المبادلات التجارية في ظل اتفاق الشراكة	150-146
المطلب الثالث :انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر	153-150
1-تطور المبادلات التجارية للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر العربية	153-151
المطلب الرابع: انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	155-154
المبحث الرابع: الانفتاح التجاري استراتيجية لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر	172-155
المطلب الاول: محددات النمو الاقتصادي في الجزائر	172-155
1-محددات الاقتصاد الكلي للنمو الاقتصادي الجزائري	161-155
1-1-رأسمال المادي وتراكمه	156
1-2-رأسمال البشري	158-157

1-3-التشغيل والبطالة	160-159
1-4-التضخم	161-160
2-محددات السياسات الاقتصادية للنمو الاقتصادي	172-161
2-1-الانفتاح التجاري	167-161
1-درجة الانفتاح التجاري	163-161
2-مؤشر التركز ومؤشر التنوع لصادرات الاقتصاد الجزائري.	165-163
3-مؤشر كفاءة التجارة للصادرات الجزائرية	167-165
2-2-الاستثمار الأجنبي المباشر	169-167
2-3-التحرير الجبائي	170-169
خاتمة الفصل.	172-171
الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصاد الجزائري	227-173
مقدمة الفصل	174
المبحث الاول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	182-175
المطلب الاول: تطور الناتج الداخلي الخام	176-175
المطلب الثاني:استراتيجية تنويع الناتج الداخلي الخام اداة لتحقيق النمو الاقتصادي.	182-177
1-مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام	179-178
2-مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام	181-179
3-مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام	182-181
المبحث الثاني:تعيين النموذج القياسي	185-182
المطلب الاول: تحديد متغيرات النموذج	183
المطلب الثاني: تحديد التوقعات القبلية للنموذج.	184-183
المطلب الثالث: تجميع بيانات النموذج.	185-184
المبحث الثالث:صياغة نموذج الدراسة .	216-185
المطلب الاول: تحديد ودراسة الاثر الساكن بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد	201-185
1-تحديد الشكل الرياضي للنموذج	187-185
2-طريقة القياس الملائمة لتقدير النموذج	188-187
3-تقدير معلمات النموذج قيد الدراسة	201-189
1- تقدير اثر درجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى القصير	200-189

1-1-دراسة الاستقرارية	200-190
2-تقدير معادلة الانحدار المتعدد في المدى القصير	201
المطلب الثاني: تقييم معلمات النموذج من الناحية الاحصائية .	208-202
1-معامل التحديد.	202
2-احصائية t-statistic.	203-202
3- اختبار f-statistic	204-203
4-اختبار البواقي لصلاحية النموذج.	208-204
4-1-اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	206-204
1-اختبار Durbin-Watsonلبواقي النموذج.	205
2- اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي لبواقي الانحدار .	206
4-2-اختبار ثبات التباين البواقي لBreusch-Pegan-Godfrey	207-206
4-3-اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار Jarque-Bera	208-207
المطلب الثالث:تقييم نموذج الدراسة من الناحية الاقتصادية في المدى القصير	211-208
المطلب الرابع: اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.	216-211
1-دراسة التكامل المشترك لنموذج الانحدار المتعدد.	216-211
1-1-اختبار Johansen للتكامل المشترك.	214-211
1-2-تقدير نموذج VAR.	214
1-3-نموذج تصحيح شعاع الخطا VECM.	216-215
2- التقييم الإحصائي لصلاحية النموذج في المدى الطويل.	216
المبحث الرابع: التحليل الاقتصادي لنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL	225-217
المطلب الاول: اسباب اختيار النموذج	217
المطلب الثاني: تحديد نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة	221-217
1-تقييم النموذج من الناحية الاحصائية	220-219
2-تقييم النموذج من الناحية الاقتصادية	221-220
المطلب الثالث: : تحديد الاثر الديناميكي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل	225-222
1-تحليل الاثر الديناميكي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى القصير	224-223

2-تحليل الاثر الديناميكي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى الطويل	225-224
خاتمة الفصل	227-226
الخاتمة العامة	245-229
قائمة المراجع	250-246
الملاحق	268-251

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الطلب الممثل، التنويع والتجارة ضمن نفس الصناعة	37
2	اقتصاديات الحجم الديناميكية	41
3	اقتصاديات الحجم المتزايدة الداخلية في حالة المنافسة الاحتكارية	44
4	أثر الانفتاح في توسيع حجم السوق وزيادة اقتصاديات الحجم الداخلية	45
5	الإغراق التجاري للشركة	47
6	أثر الانفتاح التجاري على أساس الإغراق المتبادل	48
7	التجارة الدولية والأسواق المتناقضة	50
8	الانفتاح التجاري على أساس التمايز العمودي	52
9	توازن (chamberlian (1962)لنموذج (krugman) للتمايز الأفقي	55
10	التنويع العمودي في نموذج (Shaked-Sutton)	57
11	الحالة المستقرة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل عند (Harrod-Domar)	71
12	النمو الاقتصادي على أساس الابتكار	87
13	النمو الاقتصادي الداخلي على اساس رأس المال العام	92
14	تطور هيكل صادرات الاقتصاد الجزائري	130
15	تطور السعر المتوسط السنوي للبترول	130
16	التركيبة السلعية لصادرات الطاقة والوقود	134
17	التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات	134
18	تطور هيكل الواردات الاقتصاد الجزائري	138
19	التركيبة السلعية للواردات	139
20	تطور صادرات وواردات الجزائر من والى الاتحاد الأوروبي	147
21	حصة صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي الفاعلة في المبادلات التجارية	147
22	أهم دول الاتحاد الأوروبي الممون للاقتصاد الجزائري	149
23	تطور المبادلات التجارية للجزائر في ظل منطقة التبادل العربية الحرة	151
24	تطور الفئات التعليمية في الجزائر	157
25	نسبة ميزانية التجهيز المخصصة للتعليم مقابل الإنفاق العام الإجمالي	158

26	نسبة البطالة وتطور التشغيل بالنسبة لعدد السكان الإجمالي	160
27	تطور معدل التضخم في الجزائر	161
28	معدل الانفتاح التجاري داخل وخارج قطاع المحروقات	163
29	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي للاقتصاد الجزائري	169
30	تطور الإيرادات الجمركية في ظل سياسات دعم التحرير التجاري	170
31	مساهمة القطاعات خارج المحروقات في انشاء القيمة المضافة	177
32	حصة القيمة المضافة للصناعة من مجموع القيمة المضافة الإجمالية خارج قطاع المحروقات	180
33	دراسة الاستقرارية عند المستوى	190
34	استقراريه متغيرات السلاسل الزمنية عند الفرق الأول	200
35	توزيع البواقي في نموذج الانحدار التعدد لاختبار (D-W)	205
36	التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار المتعدد.	208
37	التوزيع الطبيعي لبواقي ARDL	220

قائمة الجداول: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: – حالة الجزائر – دراسة قياسية (1980–2014)

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تحديد التوازن الجزئي ل (Lancaster) في حالة الاكتفاء الذاتي للصناعة (i).	53–54
2	التوازن الجزئي بعد الانفتاح للاقتصاديات المتشابهة ل(Lancaster) في القطاع (i)	54
3	تحديد التوازن الجزئي ل(Shaked-Sutton)بعد الانفتاح	58
4	النمو الاقتصادي في ظل الاتفاقيات التجارية الاقليمية	109– 110
5	تطور الميزان التجاري في ظل الانفتاح ودوره في خدمة الدين العام الخارجي	142 – 143
6	مؤشر التركز والتنوع للسلع المصدرة و عدد السلع المصدرة والمستوردة	164
7	مؤشر كفاءة التجارة للصادرات التجارية	166
8	نتائج اختبار ديكي فولر المطور لجذر الوحدة	192– 193
9	نتائج تقدير معادلة الانحدار المتعدد في المدى القصير	101
10	نتائج اختبار (Johansen)	213
11	تحديد المتباطئة المثلى في نموذج الانحدار الذاتي	214
12	تحديد معلمات نموذج الانحدار الذاتي في المدى الطويل بعد تصحيح الخطا	215– 216
13	تقدير معلمات نموذج ARDL الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة	218– 219
14	تقدير اثر الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة في المدى القصير والمدى الطويل	223

المقدمة العامة

المقدمة العامة

إن زيادة الارتباط الذي تشهده دول العالم اليوم، من خلال تطور العلاقات الاقتصادية تضاعف؛ نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية فيما بينها، جميع الدول تشارك بحصة معينة في التجارة الدولية وجميع المنتجات تقريبا، إما مصدرة أو مستوردة، أو كلاهما معا.

حيث تبحث كل دولة عن مكاسب جديدة من تحريرها للتجارة الدولية، التي لا تقتصر فقط على التبادلات السلعية، وإنما أيضا حول تداول، اكتساب الخبرة والمعرفة، فضلا عن العديد من الخدمات؛ بالتالي مساهمة التبادلات التجارية في الزيادة أو إعادة التخصص، تحقيق وفورات الحجم، التوزيع والتكنولوجيا بجودة عالية بأقل التكاليف، بالإضافة إلى اكتساب الميزة النسبية أو الميزة التنافسية.

بما أن المصالح متناقضة حول تبادلات المنفعة، خاصة بالنسبة الى الاقتصاديات المتشابهة، وضعت العديد من الدول عراقيل ومعيقات تعرقل الوصول إلى الأسواق الدولية، في ظل هذه الظروف وجدت الأنظمة الدولية تسعى إلى تحرير التجارة، تخفيض وإزالة العوائق التجارية المتمثلة في السياسات الحماية؛ من خلال الاتفاقيات العامة للتجارة و التعريفات الجمركية التي تطورت إلى المنظمة العالمية للتجارة تحت مجموعة من الشروط المتعلقة بالتعريفة الجمركية وغير الجمركية على الواردات خاصة، إلغاء الدعم على الصادرات وتنويعها؛ مؤدية بذلك إلى تسارع حركة رؤوس الأموال، رأس المال البشري، العمالة الماهرة، و زيادة التصدير إلى السوق الدولي.

أدت العوامل سابقة الذكر إلى انفتاح العديد من الدول على الأسواق الدولية والقيام بالتبادل الحر فيما بينها، بالإضافة إلى زيادة التكتلات الاقتصادية، فأصبحت تقاس درجة الانفتاح لهذه الدول بحجم المبادلات التجارية مقارنة بالناتج الداخلي الخام، أو مستوى التعريفة من حصة التجارة والدعم للصادرات.

وفقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فان تخفيض الحواجز الجمركية أدى إلى انخفاض التكاليف التجارية بنسبة 1%من قيمة التجارة العالمية وارتفاع المكاسب نحو 0.37%من الناتج الداخلي الخام بالنسبة للدول المتقدمة و1.37 من الناتج الداخلي بالنسبة للدول النامية[1].

نتج عن ذلك مراجعة العديد من الدول لسياساتها التجارية خاصة اقتصاديات الدول النامية، التي انتهجت استراتيجيات التداول الأكثر انفتاح منذ سنة 1980 م لتكثف في سنة1990 م[2]، لغرض تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية من أهمها النمو الاقتصادي وزيادة الناتج الإجمالي، زيادة الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة وتعظيم أكبر قدر ممكن لرغبات المستهلك.

هذا ما تسعى إلى تحقيقه الجزائر، رغم أن هيكل الميزان التجاري أكثر اعتمادا على الموارد الطبيعية فيما يخص البترول، حيث 97% من الصادرات هي نفطية، وأكبر المتعاملين التجاريين يتمثل في الاتحاد الأوروبي كونه يشكل منطقة التبادل الحر؛ مع التخفيض المستمر للتعريفة الجمركية على الواردات السلع، الذي بدوره يسمح إلى دخول السلع النهائية ذات تنافسية عالية بأقل تكاليف وأكثر كفاءة للسوق المحلي.

إضافة إلى ما يتعلق باستيراد سلع وسيطيه ومنتجات نصف مصنعة تدرج فيما بعد للتصدير، حيث تعتبر هذه الأخيرة عرضة لسياسات حماية اقل، مقارنة بواردات سلع نهائية التي تعرف سياسة حماية مرتفعة وذلك لتشجيع الصادرات السلع النهائية وهو ما يتوافق مع سياسة إحلال الواردات.

وعليه بإتباع الجزائر للاستراتيجية الانفتاح التجاري في ظل الالتزامات الدولية، يتطلب عليها مجموعة من التحديات، بغية تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية نموها الاقتصادي، خاصة مع تنامي وتزايد المنافسة المفتوحة على مستوى الدول.

[1] **Love P., Lattimore R**.,(2009), Le commerce international,OCDE,p64.
[2] **Silva N., Chidmi B., Johnsoon J**,(2013),Trade Liberalization –Openness –And Economic Growth,Vol2,N^{0}2 ,TEXAC ,p 58.

فنلاحظ ان الجزائر تبحث عن تطبيق أواصر الانفتاح التجاري، من خلال اتباع إصلاحات الناتجة عن مفاوضات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة؛ وفي نفس الوقت تبحث عن تغطية النفقات بالدرجة الأولى من الإيرادات الجمركية وإعادة توزيعها فلاهي في الانفتاح ولا هي في التقييد.

يتبين لنا البحث عن مدى ارتباط العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري مع النمو الداخلي وتأثيرها والعلاقة بين الإيرادات الجمركية الناتجة عن التقييد الى الناتج المحلي الإجمالي، حيث توحي هذه الأخيرة الى استراتيجية الانفتاح من خلال سياسة إحلال الواردات، في ظل تواجد تكوين رأس المال المادي، إضافة الى السياسة المالية التوسعية وتطورات أسعار البترول، التي تختلف من بلد إلى بلد ولمعرفة هذه العلاقة للاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات العالمية الحالية، يتضح لنا الإشكال التالي:

ما مدى أثر الانفتاح التجاري واستراتيجياته على النمو الاقتصادي الجزائري في ظل التغيرات الراهنة؟

وعليه تتبع الإشكالية بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الانفتاح التجاري وما هو مفهوم النمو الاقتصادي وما هي العلاقة بينهما؟
- ما هي مختلف المؤشرات والاستراتيجيات للانفتاح ولماذا؟
- إلى أي مدى تصل درجة الانفتاح التجاري للجزائر وفيما يتمثل الشركاء التجاريين؟
- فيما يتمثل هيكل الميزان التجاري الجزائري خارج المحروقات وأثره على الناتج الداخلي الخام؟
- هل توجد مكاسب من الانفتاح التجاري واستراتيجية إحلال الواردات على النمو الاقتصادي في المدى القصير وهل يتمادى الأثر على المدى الطويل؟
- هل التركيز على الريع البترولي عامل ايجابي في زيادة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

فرضيات الدراسة:

- زيادة درجة الانفتاح تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر حتى على المدى الطويل؟

– الإيرادات الجمركية على السلع المستوردة تؤثر سلبا على الإنتاج الداخلي، وتسمح بزيادة الإنفاق غير الإنتاجي سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل.

–تأثيرات التحليل الساكن للانفتاح التجاري واستراتيجياته تختلف عن التحليل الديناميكي خاصة في المدى القصير.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التجارة الدولية، السياسات التجارية المتبعة من قبل الدول والنمو الداخلي المحقق؛ بالإضافة إلى البحث عن دور التحرير التجاري في تحقيق المكاسب الساكنة أو الديناميكية ومحاولة اسقاط ذلك على وضع الاقتصاد الجزائري.

إضافة الىى البحث عن مدى تأثير العلاقات التجارية، التي تقوم بها الجزائر من خلال الاتفاقيات الثنائية خاصة مع الاتحاد الأوروبي، منطقة التجارة العربية الحرة كطريق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، على الإنتاج الداخلي الخام، خلق القيمة المضافة، ومدى توافق ذلك مع الاستهلاك النهائي بالتالي الرفاهية الاقتصادية، كما تحاول هذه الدراسة معرفة تأثير الإيرادات الجمركية كأداة لاستراتيجية الانفتاح على النمو الداخلي للبلاد ومساهمة ذلك في زيادة درجة الانفتاح.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختياري للموضوع إلى سببين:

– سبب ذاتي، يتمثل في رغبتي الكبيرة في تناول هذا الموضوع لأنه يتعلق بالتخصص.

– سبب موضوعي، في الأهمية التي يكتسي بها الموضوع، من خلال ربط الجانب النظري للتجارة الدولية بتغيرات الاقتصاد الكلي الداخلي للبلد، و محاولة البحث عن مدى تتبع الجزائر للعديد من الإصلاحات للسياسات التجارية و ادراك خطوات الانتقال التجاري من الاقتصاد الاشتراكي التخطيطي إلى الاقتصاد الحر، بالإضافة إلى تتبع تطورات كل من الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، الاستثمار .

حدود الدراسة:

- من حيث الإطار ألزماني تم اختيار الفترة الممتدة ما بين 1980الى غاية 2014م.

- أما الإطار المكاني، تستهدف الدراسة بلد الجزائر.

منهجية الدراسة:

لمعالجة الموضوع والإجابة عن الإشكال السابق، تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي، حسب طبيعة الموضوع بالنسبة للجانب النظري، والمنهج الاستقرائي بالنسبة للدراسة التطبيقية التي تتناول تحليل الجداول الإحصائية وقراءة البيانات، إضافة الي القياسي حول أثر درجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ظل تعدد متغيرات الاقتصاد الكلي.

حيث ارتأيت إلى تقسيم الموضوع إلى قسمين؛ الجانب النظري يحتوي على التفسير النظري للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، سياسات الانفتاح التجارية في ظل التغيرات العالمية، ثم الجانب التطبيقي يتعلق بالواقع الاقتصادي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي، مع إثبات الأثر الإحصائي لتأثير انفتاح الاقتصاد الجزائري على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين (1980-2014).

حيث تم استخدام الدراسة القياسية لحالة الجزائر من 1980الى 2014 بالاعتماد على نموذجين ، يتمثل النموذج الأول في تحديد الأثر الساكن من خلال تقدير الانحدار المتعدد للسلاسل الزمنية؛ لمعرفة اثر الانفتاح التجاري في المدى القصير و مدى هذا الأثر في المدى الطويل، في ظل معرفة اثر التقييد الذي يعظم الايرادات الجمركية للمدى القصير و البعيد و ان الريع البترولي هو مؤقت يتسبب التغير المستمر في أسعاره الى تعريض الاقتصاد الى هجمات خارجية نتيجة ضعف القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية، إضافة الى دور تراكم رأسمال الثابت في تحقيق انتاج على المدى المدروس.

اما بالنسبة الى النموذج الثاني يستهدف تحديد الأثر الديناميكي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ظل تفاعل المتغيرات المذكورة سابقا.

الدراسات السابقة:

اختلفت وتعددت الدراسات حول موضوع تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للبلد وأهم الرسائل حول الموضوع نذكر:

- دراسة (Nadia Lamzoudi)[1] ،تركز هذه الدراسة على اثر درجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال اختيار عينة لستة دول ساحلية و غير ساحلية؛ غانا، نيجيريا، بنين، بوركينافاسو، مالي والنيجر خلال الفترة الممتدة من 1980الى غاية 2002، باستخدام متغيرات دالة الإنتاج الكلي و التركيز على نظريات النمو الجديدة، مع إدخال السلع المستوردة الوسيطة، إدراج التكنولوجيا الجديدة من خلال الواردات الجديدة، نتيجة هذه الدراسة كانت أن انفتاح الدول الساحلية له اثر ايجابي على النمو، أما الدول غير ساحلية له اثر سلبي على النمو يجعلها لا تملك اقتصاد وطني قوي لمواجهة المنافسة الأجنبية.

دراسة (Alain Bourdages) [2]حاولت إثبات مدى مساهمة التجارة الثنائية في زيادة الثروة الحقيقية للدول، بأخذ عينة تتكون من 198دولة في منطقة التبادل الحر للاقتصاديات الناشئة لأمريكا اللاتينية، مع إضافة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

اعتمدت هذه الدراسة على المتغيرات الجغرافية مثل المسافة، السكان، الحدود المشتركة موسعا بذلك نموذج « Frankel-Romer (1999) » بما يتعلق بحجم العينة.

[1] **Lamzoudi N.**,(2005), « L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique cas De Six Pays D'Afrique De L'ouest », Rapport de Recherche, Université De Montréal ,28p.

[2] **Bourdages.A**,(2000), « le commerce extérieure est-il un instrument de croissance viable pour l'Amérique-latine? »,option : Economie et finance international , Faculté d'Arts et science ,université de Montréal, pp.1-75.

كانت نتيجة هذه الدراسة، انفتاح أمريكا اللاتينية مع دول أمريكا الشمالية لا يؤثر على النمو من حيث خلقه لإنتاج إضافي، كون أن إمكانيات التبادل التجاري فيما بين القطاعات منخفض ومع وجود ضعف في أرباح التجارة ضمن نفس الصناعة، أرجعت ذلك إلى عامل النقل مع وجود قيود جغرافية تعرقل نقل السلع.

أما بالنسبة لانفتاح أمريكا الشمالية في تجارتها الخارجية هي مربحة على حساب أمريكا اللاتينية، وتوصلت الدراسة إلى عدم التجانس بين المنطقتين، حصة التجارة للولايات المتحدة وكندا موجبة في خلق الانتاج على عكس حصة الآخرين من الدول.

وعليه فان الانفتاح التجاري للبلد ذو مستوى تجاري، أي حصة تجارية ضعيفة له أثر سلبي على النمو ونسبة الربح فيه تكون ضعيفة.

دراسة (Ousmane Doucouré) [1]، خصصت هذه الدراسة لبلد المالي وكيفية تأثير السياسات المنتهجة على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1970الى2001 معتمدا على نموذج « Romer(1997) » في تحديد دالة الإنتاج، مع مجموعة متغيرات متمثلة في مخزون رأسمال المادي و البشري، معدل الحماية، رسوم والضرائب على الصادرات، معتمدا على بيانات البنك العالمي و إحصائيات منظمة الزراعة، نتيجة الدراسة أن الحماية تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي و أن معدل نمو الضرائب على التجارة الدولية من خلال فرض تعريفات جمركية و غير جمركية يؤثر سلبا على معدل الفعلي للمنتج.

دراسة (Clarence Jun Khiang Tan) [2] ، تخص هذه الدراسة بلد سنغافورة ،و الإشكال المتعلق بكيفية مساهمة التجارة العالمية في رفع نصيب دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام، خلال فترة 1965-2009 .

[1] **Doucouré.O**,(2004), « ouverture commerciale et croissance économique : le cas de mali »,option : finance publique ,université cheikh Amta Diop de Dakar ,pp1-102.

[2] **Jun Khiang Tan C.** ,(2012),« International Trade and Economic Growth: Evidence from Singapore» , university Columbia,pp.1-58.

أثبتت هذه الدراسة أن التجارة الدولية لسنغافورة وزيادة انفتاحها على الخارج لها دور فعال وموجب في تحقيق وزيادة معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال عدة قنوات مثلا التركيز على متغير الإنفاق على التعليم الذي يؤهل اليد العاملة، تخفيض التضخم والتقدم التكنولوجي.

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

إن المبادلات التجارية ما بين الدول ليست ظاهرة جديدة، فجميع الدول تساهم بنسبة معينة في التبادل الدولي، حيث أن الانفتاح الاقتصادي كان بعد الحرب العالمية الثانية أكثر اتساع، من خلال التأثير على العديد من المجالات مثل العمالة، الاستهلاك، إعادة توزيع الدخل، فأصبحت التجارة الدولية الوسيلة الأولى لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة، ومصدر لتحقيق الدخل.

بلغت قيمة تجارة سلع والخدمات في سنة 2007 م أكثر من 16000 مليار دولار بمعدل إنتاج عالمي يقدر ب50000 مليار دولار،30% من هذا الإنتاج العالمي هي عبارة عن مبيعات خارج الحدود الوطنية [1].

لذلك العديد من الدول أصبحت تشجع على الانفتاح التجاري، عرف هذا الأخير تطورات تدريجية، نتطرق إليها بعد تحديد مفهومه في هذا الفصل من خلال نظريات التحرير التجاري، بدءا من مصدر الميزة النسبية إلى غاية اختلاف الأذواق، الميزة التنافسية والتقارب ما بين الدول.

إلا أن التشجيع على الانفتاح لم يمنع الدول من ممارسة تدابير الحماية كحل لتجنب الصدمات الخارجية وهذا ما يعرف بسياسات الانفتاح التجاري، أدى ذلك إلى وجود فورقات في درجة الانفتاح بين الدول؛ التي أدت إلى اختلافات في تحقيق المكاسب.

حيث أشارت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في 2009م أن الدول الأكثر انفتاح هي أكثر ثروة و أكثر إنتاجية، مقارنة بالاقتصاديات المغلقة [2].

من خلال هذا التقديم توضح لنا عناصر الفصل الأول:

مفهوم الانفتاح، أسبابه، أشكاله، مؤشراته، نظريات التحرير التجاري وسياسات الانفتاح الاستراتيجية المتبعة.

[1] **Krugman P. ,Obstfeld M ., (**2009**)**, « Economie Internationale »,8 Edition , France ,Paris. P10.
[2] **Love P., Lattimore R**.,(2009), Le commerce international ,OCDE ,op.cit p70.

المبحث الأول: الانفتاح التجاري.

إن الانفتاح التجاري ما هو إلا جزء من الانفتاح الاقتصادي، أما الجزء الآخر فيتمثل في الانفتاح المالي.

قبل أن نتطرق إلى مفهوم الانفتاح التجاري نتعرف على الانفتاح الاقتصادي، " فهو عبارة عن تحرير شامل للسوق الوطنية من التنظيمات المقيدة التي لا تشمل سوق معينة وإنما كل سوق تجاري ومالي "[1]، فلانفتاح الاقتصادي للبلد هو كل ما يتعلق بالمبادلات فيما يخص السلع والخدمات بالإضافة إلى مبادلات القيم المنقولة 'السندات والأسهم' والاستثمارات في رؤوس الأموال، المتبع بانخفاض احتكارات الدولة من خلال التدابير المقيدة، وعليه فالتحرير ما هو إلا عملية لتحرير النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف الانفتاح التجاري

توجد عدة مفاهيم غير محدد له بتعريف ثابت، معظم المفاهيم المتعلقة بالانفتاح التجاري تعرفه من خلال أساليب وأسباب اللجوء إلى الانفتاح أو من خلال أشكاله.

يعرف على انه تحرير البلد للتجارة الداخلية بعد أن كان اقتصاد مغلق يعتمد على الاكتفاء الذاتي، فما يشكل فائض عن إنتاجه يصدر ويستورد ما هو بحاجة إليه، فمفهوم الانفتاح التجاري يتخطى حدود السوق الوطنية إلى حدود السوق الدولية.

يعرفه صفوت قابل انه "ليس فقط توافر فرص الحصول على السلع بل أيضا الخدمات، التكنولوجيا، الاستثمار الأجنبي ورأسمال"[2]، فالاقتصاد المفتوح هو أكثر اندماج وأكثر اتساع لتحرير المبادلات التجارية من خلال انعدام أو انخفاض عراقيل المرور إلى السوق الدولي وحركة عوامل الإنتاج بسهولة تامة.

[1] عجة الجيلالي ،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، ، دار الخلدونية ،الطبعة الأولى ، 2007،ص120.

[2] محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008،ص 39 .

كما انه يستهدف الحث على التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الاستثمار، وتنشيط الاستهلاك المحلي، فالانفتاح التجاري ما هو إلا سياسة متبعة من طرف البلد نتيجة تعثرات القطاع العام عن إشباع الاحتياجات العامة مثل ندرة السلع [1].

يتضح لنا أن الانفتاح التجاري هو عبارة عن طريقة للبحث عن فرص جديدة للنهوض بالاقتصاد المحلي ومواكبة التطورات، كان له تأييد من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية؛ خاصة المنظمة العالمية للتجارة التي تدعوا إليه من خلال تخفيض وإلغاء العوائق أمام التجارة، ما يتعلق بالتعريفات الجمركية خاصة على الواردات والحواجز الأخرى أمام التجارة.

كما يعرفه « Chang (2009) » و آخرون انه تلك النسبة من مجموع الصادرات والواردات مقابل الناتج المحلي الإجمالي، فالانفتاح التجاري ليس أحادي البعد بالإضافة إلى مقياس حجم التجارة، يقاس بعدد وفعالية القيود التجارية والحماية و وجود اتفاقيات التجارة التفضيلية، إضافة إلى عوامل أخرى من العوامل التي تؤثر على الانفتاح التجاري للبلد كالاستثمار الأجنبي المباشر[2].

يرى « Jeffrey Sach(1987) »أن الانفتاح التجاري هو عنصر ضروري لنجاح استراتيجية التوجه نحو الخارج من خلال تشجيع الصادرات، أكد أن نجاح دول شرق آسيا إلى حد كبير كان بسبب الدور الفاعل للحكومة في تشجيع الصادرات مع عدم تحرير الواردات بالكامل[3]، وعليه يمكن أن تكون البلدان منفتحة تجاريا مع تعريفات مرتفعة.

عكس هذا المفهوم يرى كل من « Krueger , Bhagwati (1978)» أن الانفتاح التجاري هو عبارة عن مشروع متمثل في السياسة التي تقلل من درجة التحيز نحو التصدير، والتخفيض في علاوات تراخيص الاستيراد، التي تعتبر خطوة

[1] عجة الجيلالي ،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص،مرجع سابق ،ص 122.

[2] **Jun Khiang Tan C.** ,(2012),« International Trade and Economic Growth: Evidence from Singapore» , op.cit, p 4.

[3] **Edwards S**,(1993), «Openness-Trade Liberalization –And Growth In Developing Contries»,Vol31,n^{0}03,p1360.

أساسية في إصلاحات التحرير من غير وجود ضرورة أو تخفيض للتعريفات الجمركية على الواردات وبالتالي تشجيع استراتيجية الانفتاح عن طريق إحلال الواردات[1].

إن معظم مفاهيم الانفتاح التجاري تحوصل حول التوجه من السوق المحلي إلى السوق الدولي، مع إزالة وخفض الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية للتنقل للسلع والخدمات عبر الحدود، مع حرية تنقل عوامل الإنتاج.

المطلب الثاني: أسباب الانفتاح التجاري.

أغلبية الأسباب والدوافع وراء عملية التحرير التجاري هي مرتبطة بالأهداف الاقتصادية للبلدان وتتمثل في:

1-فكرة أن التجارة الدولية هي مصدر لتوسيع الأرباح؛ من خلال تحقيق مكاسب من الانفتاح حول إعادة التخصيص للموارد بشكل أمثل وتقسيم العمل الدولي.

2-اختلاف الأذواق و بحث المستهلك عن الجودة والنوعية، حيث يرى العديد من الاقتصاديين مثل« Krugman » و « Lancaster » أن الانفتاح يسمح دائما للمستهلك من الاستفادة من الاختيار الأوسع.[2]

3-الفروقات الموجودة ما بين الدول من حيث وفرة وندرة عوامل الإنتاج النسبية.

4-تزايد عدد التجارب الناجحة في ما يخص تحرير التجارة، فظاهرة النمو المرتفع لدول آسيا « Tigers » و تجارب النمو الأخيرة من الاقتصاديات العملاقة مثل الهند والصين، جلبت تغيرات كبيرة في السياسات التجارية وخاصة في الدول النامية في ما يتعلق بالتجارة الخارجية.

5-دعم المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة العالمية للتجارة لمبدأ الانفتاح على الخارج في ظل العولمة.

[1] **Edwards S**,(1993), «Openness-Trade Liberalization –And Growth In Developing Countries» ,op.cit ,p 1364.
[2] **Marc Siroën j.,(**1988), «La théorie de l'échange international en concurrence monopolistique: Une comparaison des modèles» , vol 39,n^0 3,p 513.

6-القرب المكاني و الموقع الجغرافي عامل رئيسي لانفتاح الدول و تحرير تجارتها، حيث أثبتت دراسة « Fränkel Römer(2000) »,أن العوامل الجغرافية من خلال المسافة، الحدود المشتركة و حجم السكان درجة عالية في نسبة الانفتاح، أن حصة التجارة الفعلية بين اندونيسيا، ماليزيا و سنغافورة هي مرتفعة نتيجة العوامل الجغرافية سابقة الذكر[1].

7-البحث عن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، مستويات معيشة راقية والبحث عن تقليص الفقر، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن دول شرق آسيا بإتباعها للاستراتيجية التوجه إلى الخارج حققت نمو اقتصادي كبير ومستوى دخل الفرد مرتفع، مثل سنغافورة التي أصبحت نموذج للبلدان الأخرى.

8-تشجيع البحث والتطوير، فالانفتاح التجاري يسمح بالبحث عن قنوات جديدة لتوسيع وزيادة الحصص السوقية، بالإضافة إلى استحداث التكنولوجيا من خلال فتح الأسواق للاستثمارات الأجنبية.

اثبت الاقتصادي « Mateus (1995) » أن دول النمور الأسيوية تحصل على تكنولوجيا من البلدان المتقدمة عن طريق حجم الاستثمارات في سياق استراتيجية الاقتصاديات الموجهة نحو التصدير و استيراد السلع الرأسمالية الاقتصادية [2].

9-كذلك من بين أسباب الانفتاح على التجارة الخارجية، هو تخفيض العديد من البلدان للتعريفة الجمركية التدريجي في ظل الاتفاقيات التجارة الحرة والتكاملات الاقتصادية أو الاتفاقيات الثنائية باعتبارها حافز يتيح للبلدان الاختيار الأفضل والأكثر ملائمة للاحتياجات، القدرات وبتكاليف اقل.

إن السبب الرئيسي لهذا النوع من الانفتاح هو اللحاق بالركب « Cutch –Up » ، حيث أكد « Larre, (1991) » Torres أن تأثير اللحاق بالركب يكون حول المكاسب المتعلقة بمجموع الإنتاجية و التقنيات التي تؤدي إلى فكرة استيراد التكنولوجيا، من طرف الأعوان المقيمين، مشيرا إلى البرتغال واسبانيا والتجربة اليونانية في 60و80، التي تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على التجارة الدولية شرط لاسترجاع الأثر الايجابي، كما يرى Ben »

[1] **Frankel A., Romer D., Cyrus T**,(2000), «Trade And Growth In East Asian Countries :Cause And Effect», Vol 23, No. 5732 **,** p 11.
[2] **Afonso O**.,(2001), «The Impact Of International Trade On Economic Growth» ,Portugal ;N^{0}106,p21.

« David(1993) أن الانفتاح على التجارة الدولية له دور مركزي في اللحاق بالركب، بما يعني ذلك مواكبة التطورات ومسايرة الحداثة الدولية . [1]

المطلب الثالث: أشكال الانفتاح التجاري

في الواقع لا يوجد تحرير تجاري كلي لجميع الدول فيما بينها في العالم، على أساس أنها دولة واحدة؛ حيث تقوم الدول بتحرير تجارتها من خلال عدة أشكال، فبالإضافة إلى التحرير التجاري من حيث السلع والخدمات سواء بالتصدير أو الاستيراد هناك أشكال أخرى:

1-التحرير التجاري التام: تكون التجارة حرة، أي حرية دخول وخروج السلع والخدمات، حرية انتقال عوامل الإنتاج، التدفق التام للاستثمارات الأجنبية.

2-التحرير التجاري الجزئي: وفيه لا يتم إزالة القيود التجارية وإنما يتم تخفيضها فقط، أو إتباع استراتيجية الانفتاح إما بإحلال الواردات أو تشجيع الصادرات، يكون هذا النوع في الاتفاقيات الثنائية ما بين الدولة وشريكها، وبالتالي هذا الانفتاح لا يبين ربح متساوي لكل أو بعض الدول التي لها انفتاح أكثر من ناحية المبادلات التجارية.

3-التحرير التجاري المتعدد الأطراف: يتضمن هذا الشكل التحرير التجاري في إطار المنظمات الدولية، التي تعمل على الحد من عراقيل التجارة الدولية والسير الجيد للمبادلات في ظل التجارة الحرة.

في هذا الشكل يمكن أن تكون بعض الدول منفتحة مع بعض الآخر بالقوة كونها منظمة وخاضعة لمبادئ، فهي بذلك مجبرة على تحرير التبادلات لتجارتها الخارجية مع دول الأعضاء في المنظمة، في المقابل تقوم الدول الأخرى بفتح تجارتها على أساس المعاملة بالمثل إذا ارتأينا إلى مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

[1] **Afonso O**.,(2001), «The Impact Of International Trade On Economic Growth»,op.cit,p21.

4-التحرير التجاري ذو الافضلية من الدرجة الاولى والافضلية من الدرجة الثانية:

يأخذ الانفتاح التجاري شكل التجارة الحرة « free Trade » حسب ما يكافئ التدفق الحر للسلع و التدفق الحر للخدمات وتحقيقه للأفضلية مع تخفيض العراقيل جمركية أو غير جمركية أمام التجارة [1] .

هذا النوع من الانفتاح هو من الدرجة الأولى من الأفضلية « first best » أي عوامل وعوائد الإنتاج تتحرك بحرية تامة مع تحقيق مكاسب لجميع الدول المنفتحة على الأسواق الدولية.

أما الدرجة الثانية من الانفتاح والتي تمثل الحالة الثانية من الأفضلية « second best » الذي يكون بعدم إزالة القيود الجمركية ولكن بتخفيض نسبتها أو ممارسة القيود غير التعريفية.

إذا الانفتاح التجاري من الدرجة الثانية يكون إما من خلال الاتفاقيات الثنائية، الاتحادات الجمركية أو إتباع استراتيجيات سياستي الانفتاح المتمثلة في تشجيع الصادرات وإحلال الواردات.

و عليه فالانفتاح التجاري الحر من الدرجة الأولى « free Trade » هو ذلك النظام التجاري الحر الخالي من كل التشوهات التجارية، المتمثلة بالأخص في الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات أو دعم الصادرات والقضاء عليها كليا.

المبحث الثاني: مؤشرات الانفتاح التجاري.

تتنوع طرق قياس الانفتاح التجاري بتعدد أنواع الدراسات، فالعديد من الباحثين في دراساتهم للانفتاح كانت مرتبطة بالنمو الاقتصادي، فنجد أن طريقة قياسه لا تأخذ بعد واحد من حيث كثافة التجارة الخارجية مثلا، وعليه نحاول توضيح هذه المؤشرات كما يلي:

[1] **Daniel Rouget F.**, (2006-2009), **«** Les politiques commerciales », CP de SES , p5.

المطلب الأول: مؤشرات الانفتاح التجاري المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي

1-درجة الانفتاح التجاري:

يعتبر هذا المؤشر منهج سهل وبسيط في الحسابات الكمية كونه يستخدم حجم التدفقات التجارية كمؤشر للتجارة المفتوحة[1]؛ فهو بذلك مؤشر مطلق[2]، يعبر عنها رياضيا كالتالي:

$$\frac{\sum_{i=0}^{N}(Xi + Mi)}{PIB}$$

حيث أن:

Xi: هو صادرات الوطنية ،مجموع قيمة السلع الخدمات المنتجة محليا و تباع خارج الحدود الوطنية للبلد (i).

Mi: هو الواردات من السلع و الخدمات الأجنبية التي تدخل الحدود الوطنية للبلد(i).

PIB: الناتج المحلي الخام ،وعادة ما يقاس بمجموع القيم المضافة للبلد.

انتقادات المؤشر:

1-يتعرض هذا المؤشر للعديد من الانتقادات لأنه يتضمن درجة الاعتماد للاقتصاد الوطني على العالم الخارجي ومدى درجة الارتباط به، يرجع ذلك إلى أن حجم التجارة للدول النامية على سبيل المثال يكون كبير، نظرا لان مجموع صادراتها وارداتها مرتبط بالمواد الأولية، فهي بذلك أكثر تبعية وانقياد إلى البلدان المتقدمة بالرغم من أن درجة الانفتاح كبيرة، عكس بعض الدول المتقدمة التي هي أكثر كثافة من حيث التدفقات التجارية، إلا أنها حسب المؤشر تعتبر مغلقة[3].

2-درجة الانفتاح هي مؤشر غير مطلق أي مضخم من طرف التجارة الخارجية التي ترجع إلى تشوهات فيما يتعلق بالسياسات الليبرالية أو سياسات التجارية، تترجم بالتحيز التجاري المتمثل في أن بعض الدول تستورد سلع وسيطيه

[1] **Caupin V.,Sedik T.S.**,(2003), « politique d'ouverture commercial et instabilité de la croissance économique » ,CERDI ,p15.
[2] **Jean M.S.**, (2000), « l'ouverture commercial est elle mesurable ? », CERESA, Paris, p 3.
[3] **Jean M.S.**, (2000), « l'ouverture commercial est elle mesurable ? », idem,p3.

ومنتجات نصف مصنعة والتي تدرج فيما بعد في عملية التصدير للسلع النهائية، كما انه يفرض عليها قيود تجارية (جمركية وغير جمركية) منخفضة مقارنة بمستوردات السلع النهائية التي تعرف ارتفاع نسبي في معدل التقييد التجاري.

3-وجود تحيز إحصائي من حيث أن الدول الكبرى تتمتع بمعدل تغطية الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي يفوق 100%.

2-مؤشر التركز السلعي للصادرات:

يعتمد هذا المؤشر على درجة التنويع في الصادرات السلعية للبلد، فكلما كانت ترتكز على سلعة معينة، فان ذلك يشكل تبعية اقتصادية، إذا بلغت نسبة هذا المؤشر في الدولة أكثر من 60%، يعني ذلك أن الدولة تخضع لقيود وعراقيل من الدولة المستوردة، خاصة لما تكون السلع المصدرة من النوع الذي يعرف تذبذبات حادة في الأسعار مثل صادرات المواد الأولية، أما إذا كان اقل من النسبة المرجعية المعتمدة ،يدل ذلك على أن نسبة التركز السلعي للصادرات انخفضت نتيجة زيادة التنوع في الصناعة الموجهة نحو التصدير مثلا، بالتالي يسمح للدولة باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تقلل من الآثار السلبية لتقلبات الأسعار للسلع المصدرة ، فانخفاض المؤشر يحفز البلد على زيادة التحرير التجاري ويعبر عنه باستخدام معامل جيني –هيرشمان على النحو التالي[1]:

$$CC= [\sum_{i=1}^{i=n}(Xit/Xt)^2]^{1/2}$$

حيث أن:

Cc: مؤشر التركز السلعي للصادرات.

Xit: صادرات الدولة من السلعة(i) خلال السنة t.

Xt: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.

[1] السواعي خالد محمد،التجارة الدولية :النظرية وتطبيقاتها ،الناشر:عالم الكتب الحديث ،الأردن، الطبعة الأولى ،2010،ص ص281-282 .

3-المؤشر الجغرافي:

طبق هذا المؤشر من طرف «Frankel, Romer(1999) » بهدف إثبات مدى مساهمة التجارة الدولية في رفع مستوى نصيب دخل الفرد بالدرجة الأولى، مع تحديد الحصة التجارية للبلد بإدخال متغيرات حديثة، تسمى بالمتغيرات الجغرافية كأساس للمبادلات الثنائية بين بلد معين وشركائه التجاريين، تتمثل من حجم السكان، نصيب الفرد من الدخل، المناطق و الحدود المشتركة، المسافة كعوامل أساسية تجذب البلد إلى القيام بالمبادلات التجارية والاتفاقيات الثنائية وعليه تقاس حصة التجارة للدولة (i) بمجموع حصة مساهمة التجارة الثنائية المتنبئ بها مع جميع شركائها والمعبر عنها بالمعادلة التالية[1]:

$$(T|Y)i = \mathcal{S}oj[\ Tij/Yi\ ]$$

حيث ان:

$(T|Y)i$: يمثل حصة التجارة الخارجية (صادرات +واردات) بالنسبة للناتج المحلي الخام للبلد i.

[Tij/Yi]: حصة التجارة بين البلد i و البلد j.

يستخدم المؤشر لحساب حصة التجارة الفعلية للبلد i مع حصة التجارة الثنائية بإدخال المتغيرات من بينها الحجم الذي يتميز بعلاقة ايجابية في تفعيل التجارة الثنائية، على عكس المسافة التي تؤثر سلبا على التجارة الفعلية بين البلدين، فكلما زادت المسافة زادت تكاليف النقل و البعد عن الموانئ البحرية مثلا [2].

يعبر عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$Ln(Tij/GDPi)=a_0 +a_1LnDij+a_2LnSi+a_3LnSj+eij$$

حيث ان:

Tij: يمثل حجم التجارة الثنائية بين البلدين i و j.

[1] **Frankel A., Romer D., Cyrus T**,(2000), «Trade And Growth In East Asian Countries :Cause And Effect», op.cit ,p p 4-9.

[2] **Frankel A., Romer D.,(1999),** «Does Trade Cause Growth»?, Vol. 89, No. 3,p382.

GDP: يمثل التاتج المحلي الاجمالي.

Dij: المسافة بين البلدين .

Siو Sj: تقيس الحجم البلدين.

eij: متغير وهمي يمثل اللغة المشتركة و الحدود المشتركة و البعد عن الموانئ.

المطلب الثاني: مؤشرات الانفتاح التجاري التعريفية

1-مؤشر متوسط التعريفة غير موزون :(Averages Tariff Rates Underweighted)

يعتبر احد مقاييس متوسط معدل التعريفات الجمركية لبلد ما، كلما يرتفع هذا المؤشر فانه يقلص من درجة الانفتاح التجاري، يقاس بقسمة مجموع رسوم الاستيراد من قبل حجم الواردات، استعمل هذا المقياس من طرف Fischer » « (2000) تعرض هذا المؤشر لانتقادات كونه مؤشر غير مثالي، يبالغ في ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية بدون الأخذ بعين الاعتبار الكميات المستوردة للسلع القابلة للتداول بالرغم من أن الواردات المقابلة ذات ميل منخفض، بالإضافة انه لا يأخذ القيود غير تعريفية بعين الاعتبار[1].

2-مؤشر متوسط التعريفة الموزون: (Average Tariff Rates Weighted)

يأخذ هذا المؤشر معدل التعريفة الجمركية لكل سلعة، يرجح بأهمية هذه السلعة في مجموعة السلع المستوردة، بافتراض وجود سلعتين ومرونة الطلب عليهما هي واحدة، وانه تفرض عليهما معدل التعريفة الجمركية، إحداهما أكبر من الأخرى، فان حساب المؤشر يعمل على قيمة السلعة الأولى في معدل التعريفة المفروض عليها مجموعا إلى قيمة سلعة الثانية في معدل التعريفة الخاص بها، مع قسمة مجموع قمتي السلعتين. من بين سلبيات هذا المؤشر أن الطلب على السلعة ذات التعريفة المرتفعة نسبيا يميل للانخفاض مقارنة بالسلعة ذات التعريفة المنخفضة التي ينخفض الطلب عليها بشكل اقل[2]،

[1] **Rodriguez F.**, **Rodrik D.**,(2001), «trade policy and economic growth» ,Vol 15 ,p262.

[2] أبو شرار علي عبد الفتاح،الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة ،عمان ،الأردن،الطبعة الأولى ،2007،ص 284 .

كما يعاني هذا المؤشر من عدم وجود سلسلة إحصائية متجانسة على الأوزان المتوقعة للسلع قابلة للتداول وغير قابلة للتداول في اقتصاديات الدول النامية[1].

3-معدل التعريفة الاسمي ومعدل التعريفة الفعلي

يتم احتساب معدل متوسط التعريفة الاسمي مباشرة من معدل الضريبة الجمركية المسجلة لدى الجمارك، فهو تلك قيمة الرسوم التعريفية المدرجة في جداول التعريفة الجمركية لبلد ما، أما معدل التعريفة الفعلي ويسمى كذلك بمعدل الحماية الفعلية، يتم تقييمه بنسبة من الإيرادات الجمركية على التجارة الإجمالية (الصادرات والواردات) أو الواردات وحدها. إن معدل التعريفة الاسمي يفرض على السلع النهائية ويكون أثره مباشرة على المستهلك أما معدل الحماية الفعلي فيمس واردات سلع الوسيطة أو واردات المواد الأولية، فهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار القيمة المضافة. أثار المؤشر الأخير العديد من الاهتمامات لدى الاقتصاديين مثل[2]«Harry Johnson (1965) , Balassa (1965) , Corden (1966) » تحسب كالتالي:[3]

$$\mathcal{F} = \frac{t - ar}{1 - a}$$

حيث أن:

t:معدل التعريفة الاسمي على السلع النهائية .

r : معدل التعريفة الاسمي على المدخلات المستوردة والمستخدمة في إنتاج السلع النهائية.

a: نسبة قيمة المستوردات إلى قيمة السلع النهائية.

f: معدل الحماية الفعلي الممنوح للمنتجين المحليين للسلعة.

[1] **Caupin V.,Sedik T.S.**,(2003), « politique d'ouverture commercial et instabilité de la croissance économique » , op.cit ,p15.

[2] **Edwards S**,(1993), «Openness-Trade Liberalization –And Growth In Developing Contries»,op.cit ,p1362.

[3] دومينيك سالفاتور ، الاقتصاد الدولي ،ترجمة محمد رضا علي العدل ،جامعة عين الشمس ، الدار الدولية للنشر و التوزيع ،مصر ،1975،ص 112.

كلما ارتفع المعدل الفعلي، يعني ذلك انه هناك تثبيط للواردات السلع النهائية، نتيجة ارتفاع معدل التعريفة الاسمي على السلع النهائية، الصناعات التي يمنح لها معدلا أعلى للحماية الفعالة سوف تتوسع أكثر من الصناعات التي يمنح لها معدل اقل للحماية الفعالة.

من بين الانتقادات التي تعرض إليها كلا المؤشرين ضعيفين في قياس درجة التقييد للبلد من التحرير التجاري، من وجهة نظر المنتجات التي تطبق عليها مستوى معين من تعريفة ما، لا تمنح نفس الأثر على الكميات المستوردة كالتعريفة النوعية مثلا، مع عدم المراعاة لأثر الرفاه الاقتصادي؛ أي مستويات الدخل المرتفع، كما أنها لا تشمل القيود غير التعريفية، معظم البلدان النامية تتعهد بتحرير تجارتها من خلال استبدال القيود الجمركية بالقيود غير الجمركية والتي من الصعب تحديدها، مثل الأسباب الصحية، وأسباب الأمنية[1].

4-مؤشر التشويه.

قدم من طرف « David Dollar(1992) » لقياس اثر الانفتاح التجاري على النمو، يقيس مؤشر التشويه الانفتاح التجاري بطريقة غير مباشرة، من خلال فرض القيود التجارية التي تؤدي إلى تشويه في سعر الصرف الحقيقي، ويكون هذا المؤشر بغياب التجارة الحرة مع وجود سياسات التوجه نحو الخارج .

يعرفه « Dollar » بأنه "ذلك المؤشر المستمد من قياس مدى تشوه سعر الصرف الحقيقي بعيدا عن مستوى التجارة الحرة في النظام التجاري و يكون المؤشر كبير كلما كانت الأسعار عالية نتيجة لنسبة الحماية المرتفعة على مدى سنوات طويلة" [2].

انتقد هذا المؤشر من طرف « Rogoff(1996) »من حيث أن التشوه في سعر الصرف الحقيقي، لا يرجع إلى القيود التجارية المطبقة و إنما إلى السياسة النقدية المنتهجة من طرف البلد و أسعار الصرف، كما أن قانون السعر الواحد لا

[1] **Caupin V.,Sedik T.S.**,(2003), « politique d'ouverture commercial et instabilité de la croissance économique » , op.cit ,p.14

[2] **Rodriguez F**., **Rodrik D**.,(2001), «trade policy and economic growth» , op.cit,p273.

يطبق في الواقع فهو بذلك غير منطقي، وبرر سبب ارتفاع أسعار السلع الواردات المنافسة و الصادرات إلى السياسة النقدية المتمثلة في رفع قيمة العملة الوطنية.

المطلب الثالث: مؤشرات الانفتاح التجاري المركبة

عادة ما يتم الجمع بين مؤشرات الانفتاح في دراسة معينة من اجل الدراسة المستهدفة، حيث سنتعرض لثلاث مؤشرات مركبة تتمثل في مؤشر الانفتاح التجاري « Sachs et Warner (1995) » و هو عبارة عن مؤشر وهمي، تنحصر قيمته ما بين 0و 1، ويتكون من خمسة تدابير للسياسات التجارية، يأخذ القيمة المعدومة (0) عندما يكون الاقتصاد لبلد ما مغلق وفقا لأي من المعايير متوسط معدل التعريفة الجمركية يفوق 40%، متوسط القيود غير تعريفية يفوق 40% تغطيته للواردات، اعتماد البلد على نظام اشتراكي، احتكار الدولة لمعظم الصادرات الرئيسية و تجاوز قسط علاوة السوق السوداء نسبة20 %.[1]

يلعب هذا المؤشر دور كبير في وضع المراقبة على سعر الصرف إذا كانت العلاوة المفروضة مرتفعة أكثر من 20% فهو بذلك يعمل على الحد من كمية العملة الأجنبية، ويتميز بدور مشابه لعمل ضريبة على الواردات[2].

تعرض مؤشر (SW) للعديد من الانتقادات كونه يجمع بين مؤشرات تتميز بالغموض و الكثير من التظليل، حيث انتقد مؤشر القيود غير التعريفية من طرف « Pritchett(1996) » على انه مقياس ضعيف وغير موثوق فيه، لا يتمتع بالشفافية، فيما يخص عملية التصريح بها و توافر وتفسير الإحصائيات من حصة الواردات التي تغطيها الحواجز غير جمركية، يمكن أن يظهر البلد على انه منفتح تجاريا إلا انه الحواجز غير التعريفية المطبقة من طرفه تكون مرتفعة وبالتالي أكثر تقييدا للتجارة الذي يعطي حجم تجارة ضعيف[3].

كما انتقد مؤشر (SW) من طرف «Bhagwati et Srinivasan (1996) »من حيث صعوبة الفصل و التفرقة بين سياسات الانفتاح الخارجي للبلد و سياسات الاقتصادية المحلية التي تترجم من خلال تشوهات ناتجة عن التدخل

[1] **Rodriguez F**., **Rodrik D**.,(2001), «trade policy and economic growth» , op.cit,p280-281.
[2] **Eisenmann A**.,(2008), « ouverture et croissance »,Ecole d'économie de paris ,session 6,p1.
[3] **Jean M.S.**, (2000), « l'ouverture commercial est elle mesurable ? », op.cit,p 4

الحكومي و جزء كبير من التدابير السياسات التجارية غير واضحة وغير قابلة للقياس الكمي، كما أن هذا النوع من المؤشر ينحصر في تحديد مقاييس السياسات التجارية بطريقة مباشرة، لا يأخذ بعين الاعتبار جميع مقاييس السياسات التجارية التي تؤثر على التجارة الخارجية بطريقة غير مباشرة[1].

كما استخدمت مؤشرات اخرى مثل المؤشر المركب للانفتاح التجاري ل « Edwards(1998) » استخدم لدراسة تأثير الانفتاح التجاري على الإنتاجية والنمو الاقتصادي، تسعة مؤشرات، كذلك المؤشر المركب ل « Waczing(1998) » استخدم لقياس الانفتاح التجاري مزيج خطي لثلاث مؤشرات تمثل في متوسط معدل رسوم الاستيراد، نسبة تغطية القيود غير التعريفية و مؤشر SW.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للانفتاح التجاري.

عرفت نظريات التجارة الدولية تطور تدريجي، ناتج عن تطور المبادلات الدولية، فهي عبارة عن دراسات منهجية، مؤيدة تدعم الرأي حول ايجابية وأهمية انفتاح بلد اقتصادي ما على العالم، مع توضيح المكاسب والغرض من التبادل في السلع والخدمات ما بين الدول.

لهذا الغرض ارتأينا إلى تقسيم هذه النظريات إلى قسمين: يتمثل القسم الأول في التطور النظري للانفتاح التجاري من خلال اختلاف التكاليف، أما القسم الثاني التطور النظري لانفتاح التجاري الموضح من طرف منافسة غير تامة.

المطلب الأول: التحرير التجاري على اساس اختلاف التكاليف.

إن جل النظريات الشهيرة المفسرة للتبادل التجاري على أساس اختلاف تكاليف الإنتاج، سواء كانت مطلقة أو نسبية أو تشمل عناصر أكثر ديناميكية مثل تكنولوجيا، تفسر التبادل الدولي في عصرها، فهي بذلك نظريات تقليدية وعليه نقسمها إلى نظريات الكلاسيكية تشمل على « Smith A (1776) » , « Ricardo D(1817) » و النظريات النيوكلاسيكية المتمثلة في نظريات:

« leontief (1953),Posner(1961), Vernon(1966) , Heckcher- Ohlin- Samuelson (1941) ».

[1] **Jean M.S.**, (2000), « l'ouverture commercial est elle mesurable ? », op.cit,p4.

1-النظريات الكلاسيكية:

شهد التحرير التجاري أول مناشد له في القرن 17 على يد الاقتصادي « Smith A(1776) » في كتابه « La richesse des nations » كرد على الأفكار المركنتيليين، حيث تعمل هذه الأخيرة على تقييد التجارة الدولية من خلال تحرير الصادرات و تقييد الواردات، خلال قرن 16الى غاية نهاية القرن 18.[1]

1-1-نظرية الميزة المطلقة:

يرى "ادم سميث "أن انفتاح التجاري للبلد يحقق مكاسب من خلال تصدير الفائض لسلعة معينة مثلا X التي تحتاج إلى كمية عمل بأقل كلفة و استيراد سلعة Y مثلا التي تحتاج إلى يد عاملة أكثر كلفة في هذا البلد المحلي من البلد لأجنبي، ينتج عن ذلك تخصص أكثر للبد من حيث اليد العاملة لإنتاج سلعة X مع تقسيم لليد العاملة بأكثر كفاءة، وعليه التبادل بين الدولتين يقوم على أساس اختلاف تكاليف الإنتاج لسلعة معينة و هذا ما يسمى بالميزة المطلقة.

تعرضت نظرية الميزة المطلقة للانتقاد من قبل الاقتصادي « Ricardo D(1817) » على أساس ماذا لو كان للبلد المحلي نقيصة مطلقة أي أن إمكانية كلا البلدين أن يتبادلا تجاريا حتى ولو لهما نفس إنتاج سلعة الواحدة بأقل استخدام لوحدات العمل .[2]

1-2-نظرية الميزة النسبية:

أوضح « Ricardo D » في كتابه « the Principles Of Political Economy And Taxation(1817) » أسباب انفتاح البلد على التجارة، لا يرجع إلى اختلاف تكاليف الإنتاج بسبب الميزة المطلقة بين البلدين، إنما إلى اختلاف تكاليف النسبية بما يعرف بالميزة النسبية، مع إبقاء نفس الافتراضات المتعلقة بوجود بلدين، بلد محلي و بلد أجنبي، وجود سلعتين مختلفتين، مع أن البلد المحلي ينتج إحدى سلعتين بتكاليف فرصة إنتاج اقل مقارنة بإنتاجها في البلد الأجنبي، حيث تحتاج هذه السلعة إلى ساعات عمل اقل بالنسبة لساعات الإنتاج لنفس السلعة في البلد الأجنبي، مع

[1] **Lindert P. , Kindeleberger C.**, (1982), « économie international »,7édition, Economica , Paris.p17.

[2] **Krugman P. ,Obstfeld M ., (**2009**)**, « Economie Internationale »,op.cit, p31.

عوائد عناصر الإنتاج إما ثابتة أو متناقصة، وعليه الانفتاح التجاري يحقق مكاسب من خلال زيادة التخصص، بحيث يصبح تخصص تام، مع تحرير الواردات يسمح بالحصول على سلعة أخرى المكلفة ليد عاملة أكثر [1].

يرى « Jacob Viner(1937) » أن الميزة النسبية هي "أن قيمة الواردات السلعية من الخارج هي محصلة مقابل صادرات سلعية منتجة بتكلفة اقل وفعلية مترتبة عن إنتاجية محلية "[2] .

تعرضت هذه النظرية لمجموعة من الانتقادات:

1-وجود أكثر من عنصر إنتاج واحد المحددة لإمكانية التخصص في الاقتصاد لبلد ما.

2-فرض قيود تجارية من طرف بعض البلدان لحماية اقتصادها من المنافسة الأجنبية في ظل غياب المنافسة التامة.

3-تكاليف النقل للسلع والخدمات هي غير معدومة وعناصر معيقة للتبادل الدولي والتخصص.

4-بعض الدول لديها ميزة نسبية ترجع إلى انخفاض في اليد العاملة بسبب سياسة الإغراق الاجتماعي، مع أجور منخفضة، بالتالي يصبح التخصص مشوه.[3]

5-تجاهل « Ricardo » الطلب وأذواق المستهلكين وماذا لو للبلدين نفس الميزة النسبية في نفس السلعة، فهل تتم التجارة بينهما؟.

2-النظريات النيوكلاسيكية:

2-1-نظرية هبات عوامل الإنتاج (النظرية السويدية):

تعود هذه النظرية للاقتصاديين «Heckscher – Ohlin (1933) » ثم طورت من طرف « Samuelson (1948) »تقوم هذه النظرية على أساس أن التخصص الدولي يرجع إلى الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج[4].

[1] **Krugman P. ,Obstfeld M ., (**2009**)**, « Economie Internationale »,op.cit ,p30.
[2] **Maneschi A.** ,(2008), « How Would David Ricardo Have Taught The Principle Of Comparative Advantage?», vol.74,no.4,p1169.
[3] **Krugman P. ,Obstfeld M ., (**2009**)**, « Economie Internationale »,idem,Paris,pp38-43.
[4] **Perroux. F.(1971)**, « Le théorème Heckscher-Ohlin-Samuelson ,la théorie du commerce international et le développement inégal »,no 24,p171.

تعرف من طرف« Heckscher » على أن هبات عوامل الإنتاج "هو الفرق في الندرة النسبية لعوامل الإنتاج بين بلد و آخر التي تعتبر شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية التي تؤدي إلى قيام التبادلات الدولية"[1].

ثم طورت هذه الفكرة من طرف « Ohlin » على أنها كل بلد يعمل على استيراد سلع التي تحتوي على الكثير من العوامل التي لديها فيها نقص وتصدير المنتجات التي تحتوي على الكثير من العوامل التي تملك فيها وفرة و عليه بطريقة غير مباشرة تبادل عوامل الإنتاج الوفيرة مقابل عوامل الإنتاج النادرة .

طورت النظرية على يد « .Samuelson P A » على أن هبات عوامل الإنتاج النسبية المسببة للتبادل الدولي والمتمثلة في العمل و رأسمال، تترجم بعوائد متمثلة في الأجور و أسعار الفائدة على التوالي، حيث أن الانفتاح التجاري لبلد ما يؤدي إلى تكافئ هذه العوائد أو ما يعرف تعادل أسعار عوامل الإنتاج، كما انه يعرف الكثافة على أنها "مهما كانت نسب أسعار العوامل و الهبات الفعلية للموارد في بلد مثلى فان البلد بحاجة إلى استخدام منتج أكثر نسبيا لرأسمال لكل وحدة عمل بالمقارنة برأسمال إلى العمل في بلد آخر"[2].

تعرضت نظرية (H-O-S)للعديد من الانتقادات:

-عوامل الإنتاج ليست ثابتة تختلف في الحجم والشكل من حيث ازدواجية النشاطات العفوية، بالإضافة إلى أن تكاليف النقل ليست منعدمة مع إهمال لجانب المنظمات المنظمة للأسعار بالنسبة لنقابة العمل، كما أن التبادل الدولي يخترق المنافسة الاحتكارية تحت أكثر الأشكال المتنوعة منها في ظل وجود الشركات المتعددة الجنسيات.

كما يرى الاقتصادي « Johson H.G.(1968) » أن هذه النظرية لم تشرح تركيبة التجارة في المنتجات الصناعية و الوسيطة والمنتجات النهائية، بين الدول الصناعية المتقدمة التي تمثل حصة كبيرة من التجارة الدولية الإجمالية، فهو بذلك

[1] **Cedras.J,(**1958), « le paradoxe de Leontief et la théorie de la spécialisation internationale »,vol9,no.4,p578.
[2] **Cedras. J,(**1958), « le paradoxe de Leontief et la théorie de la spécialisation internationale »,idem ,p604.

يرى أن هذه النظرية لا تفسر الواقع و ما يوجد في العالم الحقيقي بالإضافة إلى عدم تساوي عوائد عوامل الإنتاج التي تمثل الكفاءة الاقتصادية العالمية[1] .

2-2-مفارقة ليونتييف« le paradoxe de Leontief (1953) » :

شهدت هذه النظرية اختبارا في الواقع العملي من قبل الاقتصادي «Leontief (1953) » ، لتحليل هيكل الاقتصاد الأمريكي، حسب نظرية (H-O-S) هي غنية نسبيا برأسمال k و نادرة نسبيا لعنصر العمل L لذلك يجب أن تحتوي الصادرات الأمريكية على منتجات تحتاج إلى كثافة نسبية في رأسمال مقارنة بالعمل، لكن الواقع يختلف كون أن ذلك ينعكس في الواردات الأمريكية التي تستورد منتجات كثيفة رأسمال [2].

تنص المفارقة إلى أن العامل الأمريكي أكثر إنتاجية بسبب كفاءة معينة، تنظيم العمل الأكثر عقلانية، مناخ الإنتاج أكثر ملائمة وان قوة العامل الأمريكي لا يمكن استبدالها بالآلات، فوحدة العمل الأمريكية تمثل ثلاث أضعاف وحدة العمل في الخارج.

كما انتقد « Leontief » السياسات الحمائية كونها تزيل جزئيا متوسط فائض قوة العمل و تراكم رأسمال النسبي النادر كونه يؤدي إلى إضعاف القدرة التعاقدية التفاوضية للعمال الأمريكيين وإعادة تعزيز أصحاب رأسمال.

انتقدت هذه المفارقة من طرف « Swerling .Bris C (1954) » من خلال أن البيانات المستخدمة في التحليل غير موثوق فيها، لان القطاعات التي لديها تفوق ملحوظ في القيمة المستخدمة للواردات، يرجع إلى نتيجة تسجيلها عند وصولها للميناء على عكس الصادرات، التي تقدر بأسعار الإنتاج بالإضافة إلى قطاع نقل السكك الحديدية في تقييم الصادرات بدون مقابل في الواردات، لذلك فانه هناك مبالغة مصطنعة في الصادرات الأمريكية[3].

[1] **Perroux. F.(1971)**, « Le théorème Heckscher-Ohlin-Samuelson ,la théorie du commerce international et le développement inégal »op.cit,p186.
[2] **Cedras. J,**(1958), « le paradoxe de Leontief et la théorie de la spécialisation internationale »,op.cit,p578-p582.
[3] **Cedras. J,**(1958), « le paradoxe de Leontief et la théorie de la spécialisation internationale »,op.cit,p586.

كما انتقدت من طرف « Ellsworth P.T(1954) » من حيث أن الحماية المتمثلة في القيود الجمركية؛ تعيق حركة الكمية النسبية لرأسمال والكمية اللازمة لاستبدال الواردات، بالتالي منع الاعتماد على طرق أكثر كثافة لرأسمال في إنتاج الصادرات، حيث يقسم رأسمال بين رأسمال للصادرات و صناعة إحلال الواردات، وان زيادة رأسمال ترجع إلى زيادة الطلب الذي يرفع سعر الفائدة و الانخفاض النسبي للعمل.

3-نظرية عوامل الإنتاج الجديدة :(néo-factorielle)

تتعلق هذه النظرية بدور رأس المال البشري في تفسير المبادلات التجارية على أساس الميزة النسبية، التي كانت تعتمد من قبل على تحديد العوامل الإنتاج على أنها متجانسة تماما في نموذج ثابت.

تعدد رواد هذه النظرية التي هي بمثابة اختبارات تجريبية لما لاحظه « Leontief » في الاقتصاد الأمريكي، حول أن العامل الأمريكي يمثل ثلاث أضعاف العمل الأجنبي، نذكر منهم[1]: « Kravis (1956) » ،كانت نتيجة دراسته أن متوسط الأجور في قطاع التصدير الأمريكي كان أعلى بكثير مما كان عليه في قطاع الواردات المنافسة، ثم « Kenen(1965) » من خلال استخدامه للنتيجة السابقة و إسقاطها على سعر الفائدة الموجود في السوق كمقياس لرأسمال المتجسد في عملية التصدير، مقارنة بسلع الواردات المنافسة، ليتم تأكيد ذلك من طرف « Waehrer(1968) » أن سبب ارتفاع الأجور في قطاع التصدير؛ يعكس واقع مهارات عالية المقدرة مباشرة للعامل الأمريكي، فبالإضافة إلى رأسمال المادي المتمثل في الآلات و المعدات هناك رأسمال البشري ناتج عن التعلم والمعرفة، بالتالي التمييز بين نوعين من العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة، ليتم تأكيد على ذلك من طرف« Keesing(1966) » و « Baldwin (1971) » في تأثير رأسمال البشري المتعلق بالعمالة الماهرة التي تشرح التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الصناعية الأخرى و عليه فان الانفتاح التجاري ناتج عن الاختلاف النسبي للكثافة استخدام العمالة الماهرة .

[1] **Findlay R.,Kierskowski H.**,(1983), « International Trade And Human Capital» vol.91,no.6,p959.

4-نظرية التكنولوجيا الجديدة : « néo-technologique »

تخلى التحليل النظري من قبل الاقتصاديين على الافتراضات السابقة من سلعتين وبلدين، حيث أن العنصرين الرئيسيين للإنتاج المتمثلين في العمل و رأسمال يحتويان على عوامل أخرى مثل البحث والتطوير و العمالة الماهرة و عليه انتقال من تحليل الانفتاح التجاري على أساس اختلاف (néo-factoriel) إلى تحليل التجارة الدولية على أساس – (néo technologique) .

الذي يتميز بالديناميكية كونه يأخذ الزمن بعين الاعتبار، فبالإضافة إلى التكنولوجيا مقارنة بالعمل، يميز كذلك بين الابتكار والإبداع، وعليه نميز نظريتين، نظرية الفجوة التكنولوجية، ثم نظرية دورة حياة المنتج.

4-1-نظرية الفجوة التكنولوجية :

ترجع هذه النظرية للاقتصادي « Posner (1961) » من خلال شرحه لقيام للتجارة الدولية في السلع المصنعة بين الدول المتقدمة ذات الاقتصاديات المتشابهة، تحت مجموعة من الافتراضات تتمثل في ما يلي [1]:

-انعدام كل من الحواجز الجمركية وتكاليف النقل، مع ثبات سعر الصرف وتجاهل رأسمال المادي المتمثل في الآلات.

-التجارة بين الدول ناجمة عن التغيرات التقنية، التي تنشا في بلد أصلي واحد، كعنصر رئيسي لاختلاف تكاليف النسبية.

-العنصر التكنولوجي يكون إما ابتكارا أو إبداع، يتمثل الفرق بينهما أن الابتكار يتمثل في خلق سلعة جديدة تتطور عبر الزمن، مع عدم استمرارية المنتج السابق، أي أن سلعة جديدة تقلل قيمة المستبدل للسلعة السابقة إلى الصفر.

-تطوير المنتجات الجديدة لا يحدث في وقت واحد في جميع البلدان، بسبب الاحتكار المؤقت لفترة زمنية معينة من قبل البلد الأصلي، حيث انه ليست هناك حرية لتدفق المعلومات والمعرفة.

[1] **Posner M.V.** ,(1961), « International Trade And Technical Change»,vol.13,no.3,pp323-329.

عيوب هذا النموذج عدم بيانه لحجم الفجوة التكنولوجية وعدم استطلاع أسباب ظهور الفجوة التكنولوجية أو كيف يتم إزالتها خلال الزمن[1].

4-2-نظرية دورة حياة المنتج :

أول رواد هذه النظرية هو « Vernon(1966) » ،توضح أن العديد من المنتجات تمر بعدة مراحل، تصف حياة المنتج خلال عملية التبادل التجاري في الأسواق الدولية، من بين هذه المنتجات نذكر: المنتجات المصنعة، المنتجات الالكترونية، تجهيزات المكتبية و السلع الاستهلاكية المعمرة،

بسبب وجود الابتكار الذي مصدره الأصلي هو الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر الأول للمنتج الجديد في بداية المرحلة مع فقدانها لحصتها في أسواق التصدير مع مرور الوقت، لتصبح في نهاية المرحلة البلد المستورد لهذا المنتج [2].

تم تطويرها على يد « Wells(1968) » ،كون أن أغلبية المنتجات تتبع نمط دورة حياة المنتج الذي يمكن تقسيمه إلى أربع مراحل[3] تتمثل المرحلة الأولى في المنتج الجديد، المرحلة الثانية النمو ،المرحلة الثالثة مرحلة النضج و المرحلة الرابعة مرحلة التدهور.

عيوب هذه النظرية متعددة نذكر منها:

-هناك بعض المنتجات غير قابلة للتبادل، بالتالي لا تحدث التجارة الدولية كون أن هذه المنتجات ثقيلة وضخمة من حيث التكاليف مقارنة بقيمتها، بسبب تكاليف النقل الدولية، فاتحة المجال للمنافسة الأجنبية، مما يمنع التجارة وإذا حدثت التجارة فإنها تحدث مع الدول المجاورة فقط كونها قريبة من السوق المحلي مثل منتج الحصى.

[1] السواعي خالد محمد ،التجارة الدولية :النظرية وتطبيقاتها ، مرجع سابق ،ص 218 .

[2] **Vernon R.,(**1966), « International Investment And International Trade In The Product Cycle »,vol.80,no.2 pp193-207.

[3] **Wells Jr.,**(1968), « A Product Life Cycle For International Trade ?»,vol.32,no.3,pp1-6.

-بعض المنتجات لا تتبع دورة حياة المنتج بسبب أن الطلب لا يكون عليها قوي، بالإضافة إلى أن بعض المنتجات تحتاج لمواقع تصنيع معينة مثل الموارد الطبيعية، كالتعدين والمعالجة الأولية والمناطق التي تحتوي على المعادن مثل المنتجات البترولية تكون بداية انطلاقتها في الدول النامية.

-بعض المنتجات لديها دورة حياة المنتج قصيرة، كون أن الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية ينمو بسرعة فهو بذلك يحتاج إلى إنتاجها بكمية كبيرة مع تخفيض تكلفتها بالتالي الانتقال لمراحل دورة حياة مباشرة إلى النهاية.

المطلب الثاني: الانفتاح التجاري في ظل المنافسة غير التامة

اكتشفت ظاهرة جديدة للتجارة تجعل النظريات التجارة التقليدية عاجزة عن تفسير الواقع، بعدما كان التبادل التجاري قائم على اختلاف هبات عناصر الإنتاج النسبية بين البلدان المتباعدة جغرافيا، أصبح يرتكز على بلدان متقاربة جغرافيا ومتشابهة اقتصاديا، حيث انه بالرغم من غياب اختلاف التكاليف النسبية أي تماثل دوال الإنتاج وغياب شروط التبادل المتطلب للمنافسة التامة، إلا انه تقوم التجارة بين البلدان .

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن المبادلات التجارية، أصبحت تفسر نظريا بفرضيات تختلف عن الفرضيات السابقة في ظل المنافسة التامة، التي أصبحت عاجزة عن تفسير الواقع، الذي يستشهد حالة المنافسة غير التامة في هيكل الأسواق الدولية.

بداية هذه التطورات الملحوظة كانت منذ بداية تشكيل الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة، « CEE(1960) » وان معظم المبادلات التجارية تتم ضمن التجارة في نفس الصناعة (inta-branche) بعدما كانت تتم بين القطاعات (interbranches) مع إرجاع السبب الرئيسي للانفتاح التجاري إلى اقتصاديات الحجم المتزايدة بعدما كانت ثابتة[1] .

[1] **Hansson P.**,(1989), « Intra-Industry Trade : Measurements ,Determinants And Growth»,Handbook,N0.205,p2.

1-فرضيات الانفتاح التجاري في ظل المنافسة غير تامة:

إن المبادلات التجارية القائمة في ظل المنافسة غير تامة تتم بين الشركات التي تمثل البلدان، حيث نلاحظ تبادل شركة من بلد محلي مع شركة من بلد أجنبي لنفس السلعة المتباينة، ما يسمى بالتجارة ضمن نفس الصناعة، مع تميز هيكل السوق الدولي في ظل المنافسة غير التامة لوجود العديد من التشوهات والعيوب في آليات السوق على مجموعة من الفرضيات نذكر منها:

-عدد قليل من البائعين أي الشركات المنتجة، مقارنة بوجود عدد كبير من المشترين أي المستهلكين.

-وجود تكاليف النقل.

- وجود تكلفة المعلومات، وتكلفة الدخول للسوق.

-اختلاف السعر لنفس السلعة الدولية أي تمايز المنتج.

- تشابه أذواق الاستهلاك للبلدان المتشابهة اقتصاديا مثلا من حيث الدخل استخدام التكنولوجيا، مع أن مرونة الإحلال في الطلب بين المنتجات التي يتم إنتاجها داخل نفس الصناعة هي لا نهائية.

2-الانفتاح التجاري ضمن نفس الصناعة (intra-branche) :

جزء كبير من التجارة الدولية يتم بين الدول متشابهة اقتصاديا ضمن نفس الصناعة، وبالتخصيص بين الدول المتقدمة مثل التبادل التجاري بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية؛ في نفس السلعة المتمثلة في السيارات حيث أن أمريكا تصدر سيارات ذات الحجم الكبير لليابان وتستورد سيارات ذات الحجم الصغير منها، كذلك بالنسبة للمبادلات التجارية بين فرنسا وألمانيا مثلا في نفس سلعة الكمبيوتر مثلا.

يتم تعريف التجارة ضمن نفس الصناعة (intra – industry) على أنها التبادلات القائمة بين مجموعة من الشركات أو مجموعة من المنتجين الذين ينتجون أساسا نفس مجموعة السلع[1].

[1] **Lassudrie .B.D, Mucchielli J.L**.,(1979), « les échanges intra – branche et la hiérarchisation des avantages comparés dans le commerce international » ,vol .30,no .3, p443

هذا النوع من التبادل يدل على وجود تدفقات الصادرات التجارية للشركات وكميات مماثلة من الواردات ضمن نفس القطاع من الشركات الأجنبية، سواء كانت داخل الشركة وفروعها في الخارج، بين البلد وشركائه أو بين البلد وبقية العالم.

حيث يتم تبادل السلع المتشابهة تقريبا لفترة طويلة، بسبب تباينها من خلال التمايز في جودتها باستخدام الخصائص المختلفة للسلعة، التجارة ضمن (intra – branche) تتمثل في تبادل سلع ذات بدائل قريبة في الاستهلاك و الإنتاج أو كلاهما معا.

تقوم الشركات بترشيد الموارد أي تخصيصها في نفس القطاع، مع تقسيم السوق لكسب حصة سوقية ناتجة عن تمايز المنتج الواحد لغرض تعظيم الربح و تحقيق وفورات الحجم المتزايدة، توفير خيارات أوسع للمستهلك، إضافة إلى التحكم في خصائص المنتج سواء كانت هذه الخصائص ذاتية أو خارجية المنشأ ، فالخصائص تتنوع سواء من جانب العرض أو من جانب الطلب، فمن ناحية العرض قد ينشا التمايز من اختلاف جودة المعروضة ،من حيث النمط أو الأسلوب، العلامة التجارية ،علاوة على ذلك سوف تكون متشابهة في مدخلاتها، فبالإضافة إلى هذه الاختلافات النوعية تنشا أيضا اختلافات من السعر الحقيقي أو الضمني؛ بسبب عيوب السوق كعيوب الرسوم الجمركية ، أما من ناحية الطلب، التمايز قد يأتي من جانب ذوق المستهلك، اختلاف الدخل، معلومات حول المنتج[1].

يقاس حجم التجارة ضمن نفس الصناعة (trade intra industry) بمقياس أكثر شيوعا يتمثل في مؤشر « Grubel Lloyd(1975)» ,الذي يقيس تدفقات التجارة الثنائية بين البلد j ومجموعة البلدان k حيث انه يكتب بالشكل التالي[2] :

$$\mathbf{IIT_{ijk}=1-\frac{|Xijk-Mijk|}{Xijk+Mijk}}$$

حيث ان:

[1] **Lassudrie .B.D, Mucchielli J.L**.,(1979), « les échanges intra – branche et la hiérarchisation des avantages comparés dans le commerce international » ,op.cit ,pp457- 458.

[2] **Hansson P.**,(1989), « Intra-Industry Trade : Measurements ,Determinants And Growth»,op.cit,pp11-12.

IIT_{ijk}: هو حجم التجارة داخل نفس الصناعة i .

Xijk+Mijk: هي إجمالي التجارة الكلية TTijk ،و هو مجموع الواردات البلد j بالنسبة للسلعة i و صادرات نفس البلدj بالنسبة للبلدان k.

|Xijk-Mijk|:يمثل القيمة المطلقة لصافي التجارة أي رصيد الميزان التجاري و هو الطرح بين الصادرات و الواردات لنفس السلعة i .

ينحصر هذا المؤشر بين الصفر و الواحد، حيث أن IITijk=1 يعني أن حجم التجارة داخل الصناعة i للبلد j مع البلدان k هو بنسبة 100%، أي ان نفس السلعة المصدرة هي مستوردة بالكامل بالتالي 0=|Xijk-Mijk| ، لما IITijk=0 أي ان التجارة داخل الصناعة هي معدومة و التجارة هي من نوع التجارة بين القطاعات (inter-branche)،و هذا يفسر انه اما Xijk=0 او Mijk=0 .

3-نظرية الطلب الممثل (la demande présentative) :

ترجع أصول هذه النظرية إلى الاقتصادي « Linder(1961) » في شرحه للتبادل الدولي، بين البلدان الصناعية على أساس تشابه هياكل الطلب الدولية وليس اختلاف في هبات عناصر الإنتاج، مما يمنح أهمية مركزة على الطلب بدل من العرض، مع أن شروط الإنتاج المحلي ليست مستقلة عن شروط الطلب، حيث أن فعالية الإنتاج تكون كبيرة لما يكون الطلب اكبر، هذا ما يسمى بالطلب الممثل، مؤديا بذلك لقيام التبادل الدولي الذي ما هو إلا امتداد للتجارة الإقليمية مع أن السوق الخارجي ما هو إلا امتداد للسوق المحلي [1] .

وجد (Linder) أن التجارة تتم بين الدول المتقدمة ذات مستوى دخل مماثل متداخل في الأسواق المتماثلة، مع " أن كل سلعة منتجة في البلد تعتبر صادرات محتملة و كل سلعة مستهلكة تعتبر استيراد محتمل، فيتم تنويع المنتجات من طرف منتجين محليين مناسبة لأجل الأذواق المحلية و بوجود تقسيمات للسوق في كل بلد، يجعل المستهلك يفضل

[1] **Lassudrie .B.D, Mucchielli J.L.**,(1979), « les échanges intra – branche et la hiérarchisation des avantages comparés dans le commerce international » ,Op.cit,p 455.

منتجات ذات جودة تختلف عن تلك المنتجات المفضلة في غالبية السوق المحلية، هذه المنتجات هي الواردات المحتملة، في نفس الوقت المنتجات المعروضة لتلبية الطلب المحلي أيضا تلبي أذواق أقلية في سوق البلد الآخر، هذه المنتجات هي صادرات محتملة "[1].

يعمل الدخل المرتفع على تقوية الطلب نحو نوعية متفوقة من نفس المنتج التي تؤدي بدورها إلى تطوير التجارة للمنتجات متطورة وذات جودة عالية، فهي بذلك محفز للإنتاج الذي يقوم بتفعيل الطلب مرة أخرى، بالتالي التنويع (la différenciation) يؤدي إلى قيام التجارة ضمن نفس الصناعة (intrabranche) ويتم توضيح ما سبق ذكره من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم-1- : الطلب الممثل، التنويع ،والتجارة ضمن نفس الصناعة.

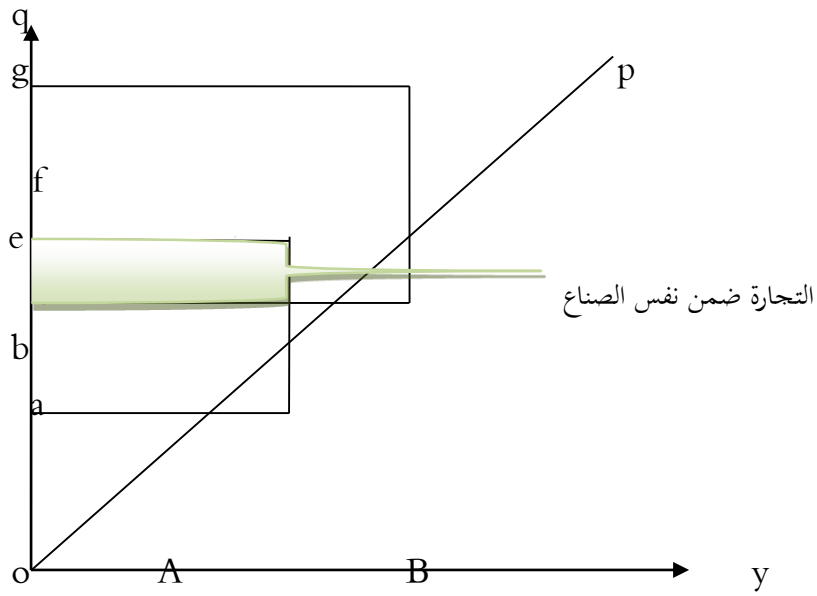

المصدر: [2] (Lassudrie, Mucchielli)p458

حيث أن:

- (op) يمثل العلاقة بين الدخل ونوعية السلعة، كلما ارتفع الدخل يرتفع الطلب على السلعة ذات الجودة العالية.

[1] **Hanik M.D**,(1988), «An Extended Linder Model of International Trade »,vol.64,n0.4,p324.
[2] **Lassudrie .B.D, Mucchielli J.L**.,(1979), « les échanges intra – branche et la hiérarchisation des avantages comparés dans le commerce international » ,Op.cit,p458

-البلد A نظرا لتنوع الطلب و القدرة على الإنتاج ،فان مختلف الطلب على المنتجات لديها نوعية تشمل المجال [a-e]،مع b متوسط الجودة .

- البلد B يشمل الجودة المحصورة في المجال [c-g]،و f نوعية متوسطة.

- المجال[c-e] يمثل المنتجات المتبادلة بين البلدين وعدد غير محدود من المنتجات المتباينة.

4-اقتصاديات الحجم المتزايدة

بالرغم من غياب المنافسة التامة وتشابه البلدان في المزايا النسبية، تشابهها في أذواق الاستهلاك، بالإضافة إلى التشابه في التكنولوجيا وهبات عناصر الإنتاج، إلا انه هناك دافع وراء الانفتاح التجاري ألا وهو اقتصاديات الحجم المتزايدة. يقصد باقتصاديات الحجم المتزايدة انه إذا ضاعفت الشركة عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة؛ فإنها تنتج ضعف المضاعف من الكمية المنتجة، بأكثر فعالية بالرغم من مضاعفة مدخلات الإنتاج لمرة واحدة. وبالتالي تعظيم الشركة لأرباحها مع انخفاض تكاليف الحدية أو المتوسطة وتوسيع صادراتها.

وعليه توضيح عوائد الحجم المتزايدة في ظل التجارة الدولية من خلال الافتراضات التالية[1]:

-وجود بلدين Aو B ذات اقتصاديات متطابقة أي عدم وجود ميزة نسبية (تكنولوجيا و هبات نسبية لعوامل الإنتاج هي متشابهة) و المستهلكين لهم نفس التفضيلات.

- كلا البلدين ينتجان نفس الكمية من كل سلعة أي عناصر الإنتاج المستخدمة في كلاهما متساوية في الكمية مثلا كلا البلدين تستخدم نفس الكمية من العمل L.

حيث أن أحد البلدين يستفيد من اقتصاديات الحجم ويستجيب للطلب العالمي، باستخدام 2L من عوامل الإنتاج على الأقل، بالتالي زيادة الإنتاج العالمي لهذه السلعة في هذا البلد بعوائد متزايدة، يقابله زيادة الإنتاج لسلعة أخرى من البلد الآخر، تحقيق زيادة عوائد الحجم الأخرى، المنخفضة في البلد الأول.

[1] **Krugman P.,Obstfeld M** ,(2009) , « Economie international »,op.cit , pp-119-121.

النتيجة حدوث تدفق تجاري لاقتصاديات الحجم المتزايدة بين البلدين، إما بدخول شركات جديدة للسوق أو زيادة لحجم الإنتاج من قبل شركة معينة، وعليه نميز بين نوعين من اقتصاديات الحجم المتزايدة: اقتصاديات الحجم الخارجية والداخلية.

4-1-الفرق بين اقتصاديات الحجم المتزايدة الخارجية والداخلية:

إن هذين النوعين تختلفين عن بعضهما البعض، وتكمل بعضها في الواقع؛ حيث أن اقتصاديات الحجم الخارجية تتعلق بالقطاع بدون الأخذ بعين الاعتبار حجم الشركة و المراعاة للتكلفة الإنتاج المتوسطة، التي تشمل جميع تكاليف الإنتاج مقابل الكمية المنتجة وعادة ما تتمركز اقتصاديات الحجم الخارجية جغرافيا في مناطق صناعية لبلد معين، متكونة من مجموعة من الشركات المتخصصة في قطاعات أكثر كفاءة وفعالية مثل (silicom valley) ، كما يؤثر هذا النوع من الاقتصاديات على هيكل السوق الذي يشمل العديد من الشركات الصغيرة .

على عكس اقتصاديات الحجم الداخلية التي تأخذ بعين الاعتبار حجم الشركة بدون مراعاة للقطاع، كما أنها تميز الشركة بتكلفة الإنتاج الحدية لكل وحدة إضافية منتجة، معتمدة على حجم الشركات الكبيرة المميزة لهيكل السوق.

كلا اقتصاديات الحجم الداخلية والخارجية تؤدي إلى تطوير المنافسة غير تامة مع تحقيق حصة سوقية بتكاليف منخفضة.

من خلال ما تقدم أعلاه نحاول دمج المفاهيم الثلاثة السابقة في التفسيرات النظرية لقيام التبادل التجاري، التي نجزئها إلى نظريات التجارة الدولية على أساس اقتصاديات الحجم الخارجية ثم على أساس اقتصاديات الحجم الداخلية ثم على أساس التنويع.

5-الانفتاح التجاري على أساس اقتصاديات الحجم الخارجية بين الشركات:

نميز في المبادلات التجارية بين الشركات في ظل تزايد وفورات الحجم نظريتين: نظرية الانفتاح التجاري في ظل زيادة عوائد الحجم الديناميكية (rendement d’échelle croissants dynamiques) و نظرية التركز الجغرافي الديناميكي(Les dynamiques d’agglomération).

1-نظرية عوائد الحجم المتزايدة الديناميكية:

تتعلق اقتصاديات الحجم الديناميكية بما يسمى بأثر التعلم، تعددت الدراسات حول العلاقة بين قيام التجارة و اثر التعلم نذكر منها، (« Zimerman(1982) », « Lierberman(1984) », « Baldwin et Krugman(1987) ») تعتبر أهم محرك أساسي لاقتصاديات الحجم الخارجية، كونها يمكن أن تعزز الميزة الأولية المتعلقة بالانطلاق الأولي للنشاطات الصناعية، سبب نشأة الاقتصاديات الديناميكية يرجع إلى التراكم المعرفي بما يتعلق باستخدام التعلم و التراكم الخبرة السابقة في قطاع معين، الذي يظهر في شركة وينتقل إلى شركة أخرى عن طريق التقليد، مؤديا بذلك إلى زيادة الإنتاج التراكمي مع انخفاض التكلفة الوحدوية أي المتوسطة للإنتاج، مما يحسن من منتجات الشركات وتقنيات الإنتاج وزيادة التخصص في القطاع للمجموعة الشركات الصغيرة على مر الزمن وعليه يتراكم الإنتاج الناشئ في القطاع لبلد معين[1] .

تمثل اقتصاديات الحجم الديناميكية من خلال الشكل البياني (Krugman) و يسمى بمنحنى التعلم (la courbe d'apprentissage)الذي يقوم على الافتراضات التالية[2] :

-وجود بلدين، حيث أن البلد الأول هو الذي ينتج في القطاع أولا، أما البلد الثاني فهو التابع الذي يقلد الإنتاج، مع أن هذا البلد يتميز بانخفاض التكاليف النسبية بسبب انخفاض الأجور لكنها تفتقر للخبرة التي يكتسبها البلد الأول و التي تسمح له باحتكار مؤقت للسوق .

L :يمثل منحنى التعلم في البلد الأول .

L^* :يمثل منحنى التعلم في البلد المقلد .

Q_L:مستوى الإنتاج المتراكم .

[1]**Grossman G. M**., « la promotion des nouvelles activités industrielles :Analyses et observations récentes »,universitéprincetom,pp107-108.

[2] **Krugman P.,Obstfeld M** ,(2009) , « Economie international », op.cit , pp 144-145 .

C_1 :تمثل حجم التعلم و الخبرة التي تسمح للبلد الأول بتخفيض التكلفة الوحدوية C_1 لأجل زيادة مستوى الإنتاج التراكمي Q_1 الذي يمنع الدول الأخرى من الإنتاج بسبب افتقار الخبرة .

يتم توضيح ذلك في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم –2– : اقتصاديات الحجم الديناميكية.

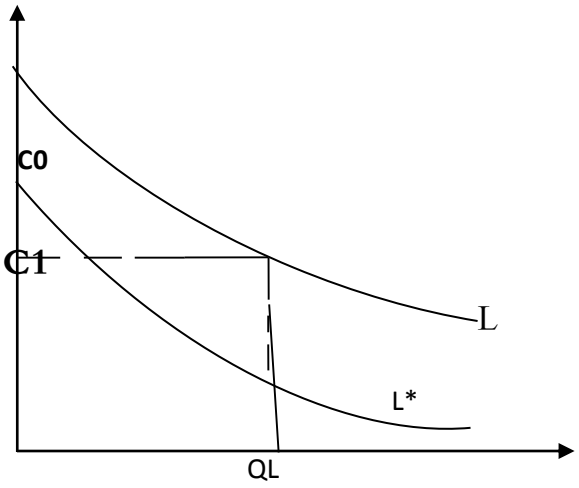

المصدر :(krugman)p145.) [1] .

يرى (Krugman) أن اقتصاديات الحجم الديناميكية، سبب في تحريك الحماية التجارية المؤقتة، من طرف البلدان، غير تنافسية كمبرر لحماية صناعة ناشئة مثل الدعم و عليه بفرض الحماية تصبح تكاليف وحدوية في البلد الأقل خبرة، منخفضة مقارنة من البلد المخترع و عليه L^*يقع تحت L.

2– نظرية التركز الديناميكي الاقتصاديات الجغرافية (les dynamiques d'agglomération) :

تلقت هذه النظرية الكثير من الاهتمام من قبل الاقتصاديين مثل « Hoover(1948) », « Myrdal(1957) », « Pred(1966) », « Arthur(1990) », « Meyer(1983) » :[2]

« Krugman(1979),(1991) » ،تنص هذه النظرية على أن الشركات المصنعة تميل و تتجه إلى تحديد موقع الإنتاج في

[1] **Krugman P.,Obstfeld M** ,(2009) , « Economie international », op.cit,p145.
[2] Krugman P.,(1991), « Increasing Returns And Economic Geography»,vol.99,no.31,pp483-499.

منطقة معينة، لأجل تحقيق اقتصاديات الحجم الخارجية مع تقليل تكاليف النقل بالإضافة إلى تواجد الطلب الكبير في المنطقة، بالتالي ظهور نمط "النواة و المحيط".

حيث يتميز البلد بتمركز الشركات المصنعة في منطقة معينة تسمى النواة وهي جوهرية للصناعات « core » و السطح للبلد، هو بمثابة محيط للمركز الذي يتمثل في المناطق الزراعية « preiphry »، إن هذا النوع من النمط لاقتصاديات الحجم الخارجية يعيد توزيع عوامل الإنتاج، فهي بذلك تعتبر حالة من التنظيم الصناعي، أو ما يسمى بالتوطين الصناعي « localization industry ».[1]

يرى (Krugman) انه يمكن لعملية التمركز إن تكون في منطقة غير ملائمة بسبب التشوهات و العوائق التجارية التي تشوه تمركز اليد العاملة و بالتالي التوزيع الأولي لعوامل الإنتاج [2] .

6- الانفتاح التجاري على أساس اقتصاديات الحجم الداخلية بين الشركات:

تتحقق اقتصاديات الحجم الداخلية و تتزايد في ظل الانفتاح التجاري بسبب اتساع السوق، في ظل المنافسة غير تامة؛ أي في ظل المنافسة الاحتكارية و بما أن اقتصاديات الحجم الداخلية تتعلق بالشركة ووضعيتها في السوق فإنها تتبع وضعيات هيكل السوق للمنافسة الاحتكارية، إما أن تكون الشركة في وضعية المحتكر (le monopole) أو وضعية احتكار القلة . (oligopole) أي عدد قليل من الشركات مهيمنة على السوق، و التي نميز فيها الاحتكار الثنائي (duopole)بوجود شركتين تحتكران السوق للسلع متمايزة متبعة بذلك عدة استراتيجيات، ونماذج معينة، حيث يوجد نموذج (Bertrand) للمنافسة السعرية و نموذج (Cournot)للمنافسة الكمية[3] .

أن الطلب الكبير يؤدي إلى تخفيض سعر السلعة التي تؤدي إلى إنتاج كمية كبيرة، فيتم تلبية الطلب المتزايد من النتاج للمرة الثانية بسبب انخفاض السعر التدريجي عبر الزمن، وعليه فان نموذج (Bertrand)، يتطلب وجود سعر تنافسي و

[1] Krugman P.,(1991), « Increasing Returns And Economic Geography»,op.cit,pp484-485.
[2] **Krugman P.**,(1979),«Increasing Returns ,Monopolistic Competition And International Trade» ,p 478.
[3] **Kreps D.M, Scheinkman J.,(**1983),« Quantity Precommitment And Bertrand Competition Yeld Cournot Outcomes»,vol.14,n0.2,pp326-327.

الإنتاج بعد تحديد الطلب، مع أن كلا الشركتين على علم بالكميات الموجودة في السوق و ينخرطون في المنافسة السعرية، عكس نموذج (Cournot) الذي يتعلق بالكمية التنافسية، أما السعر فهو توازني في السوق لسلعة متمايزة؛ أي أن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي، مع أن الشركتين تستقلان من حيث قرارات كمية الإنتاج .

نتطرق في هذا القسم إلى تحقيق اقتصاديات الحجم الداخلية في حالة المنافسة الاحتكارية (concurrence monopolistique) ,حالة احتكار القلة مع الإغراق المتبادل (oligopole avec dumping réciproque) , حالة الاحتكار المتناقض (le monopole contestable) .

1-اقتصاديات الحجم الداخلية في المنافسة الاحتكارية:

التبادل بين الشركات في المنافسة الاحتكارية و في ظل اقتصاديات الحجم الداخلية، يعتمد على وجود سلع من نفس السلعة لكنها متمايزة بالتالي تنوع الأصناف لنفس الصناعة، كل شركة تحتكر جزء من السوق حسب نوعية سلعة مع تواجد سوق كبير وتلبية اكبر قدر ممكن من التفضيلات للمستهلك، كما أن كل شركة تسلك وضعية المحتكر (le monopole)، مع عدم المراعاة لتأثير أسعار السلع المنتجة من طرف الشركات الأخرى على سعر سلعتها.

يعتمد (Krugman) في تحليله لوضعية المنافسة الاحتكارية على تحليل « Dixit et Stiglitz(1977) » لهيكل السوق، حيث يفترض أن جميع الأفراد المستهلكين يستهلكون سلعة داخل نفس الصناعة بدالة منفعة واحدة [1]، بالتالي رغم غياب نظرية هبات عوامل الإنتاج، إلا انه تقوم التجارة الدولية بين الشركات بسبب وجود اقتصاديات الحجم الداخلية، الممثلة بيانيا من خلال تقاطع تكلفة حدية مع السعر بوجود عدد من الشركات في السوق.

[1] **Krugman P**.,(1979),«Increasing Returns ,Monopolistic Competition And International Trade»,,op.cit,pp469-476.

الشكل رقم -3-: اقتصاديات الحجم المتزايدة الداخلية في حالة المنافسة الاحتكارية

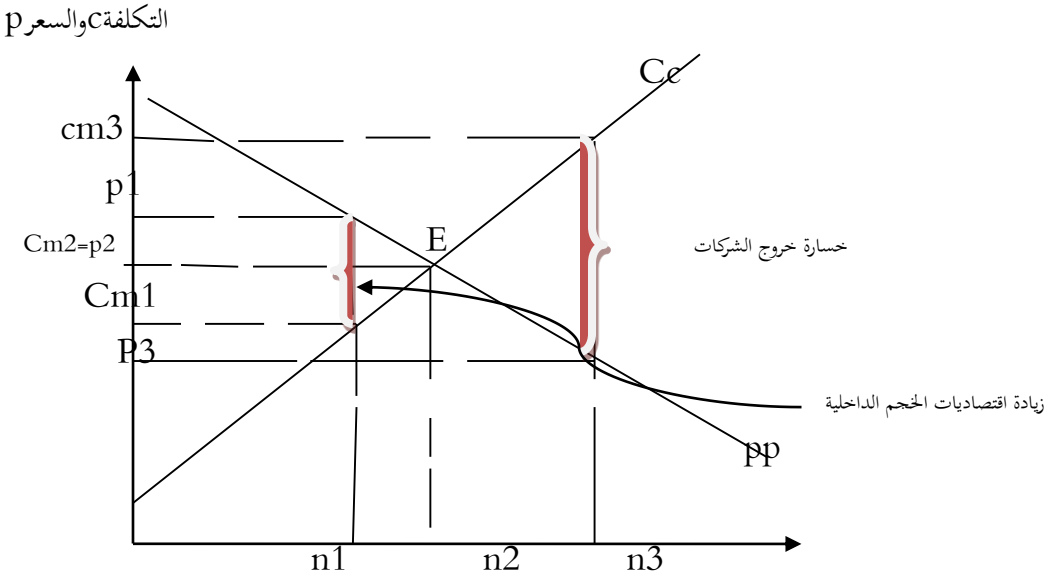

المصدر : [1] (Krugman p126)

يمثل المنحنى pp منحنى السعر، وهو منحنى متناقص أي كلما زادت قوى التنافسية بزيادة عدد الشركات ينخفض سعر السلعة.

أما cc التكاليف الحدية وهو منحنى متزايد أي انه كلما زاد عدد الشركات المنافسة في السوق انخفضت مبيعات الشركة في السوق بالتالي ارتفاع التكلفة.

تتحدد وضعية التوازن في السوق من خلال تعادل سعر مع كلفة الحدية آو الإيرادات الحدية، الشركة تكون في حالة لا ربح ولا خسارة، و هي تشمل النقطة E بوجود عدد من الشركات يشار إليها ب n2 فكل الشركات تحقق ربح معدوم مع p2=cm2.

إذا كان السعر اكبر من التكاليف الحدية في حالة p1 > cm1 فان عدد الشركات التي هي اقل من n2 بافتراض النقطة n1، تتحقق إيرادات للشركة ،هذه الأرباح تعمل على جذب شركات جديدة تدخل السوق فتزداد كمية الإنتاج مع انخفاض الأسعار و زيادة المنافسة و هكذا حتى تصبح في حالة التوازن سعري.

[1] **Krugman P.,Obstfeld M** ,(2009) , « Economie international », op.cit ,p126.

أما إذا ارتفعت التكلفة الحدية عن الأسعار في حالة cm3 > p3 فان الشركات في حالة خسارة و تأخذ النقطة n3 مثلا التي تمثل إفلاس الشركات و خروجها من السوق وبالتالي ينخفض عدد الشركات و تقترب من التوازن على المدى الطويل .

كلما زاد حجم السوق يزداد تحقيق الربح، زيادة اقتصاديات الحجم الداخلية، تأخذ الشركات الوضعية n1 و بالتالي استغلال اقتصاديات الحجم الأوسع مع تحقيق المستهلك للخيارات الأوسع، مع نوعية وجودة متمايزة في نفس السلعة أي التجارة ضمن نفس الصناعة، بالتالي يبقى منحنى السعر pp ثابت و ينتقل منحنى التكلفة الحدية للأسفل من cc إلى cc1، يتم توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم –4–: اثر الانفتاح في توسيع حجم السوق وزيادة اقتصاديات الحجم الداخلية.

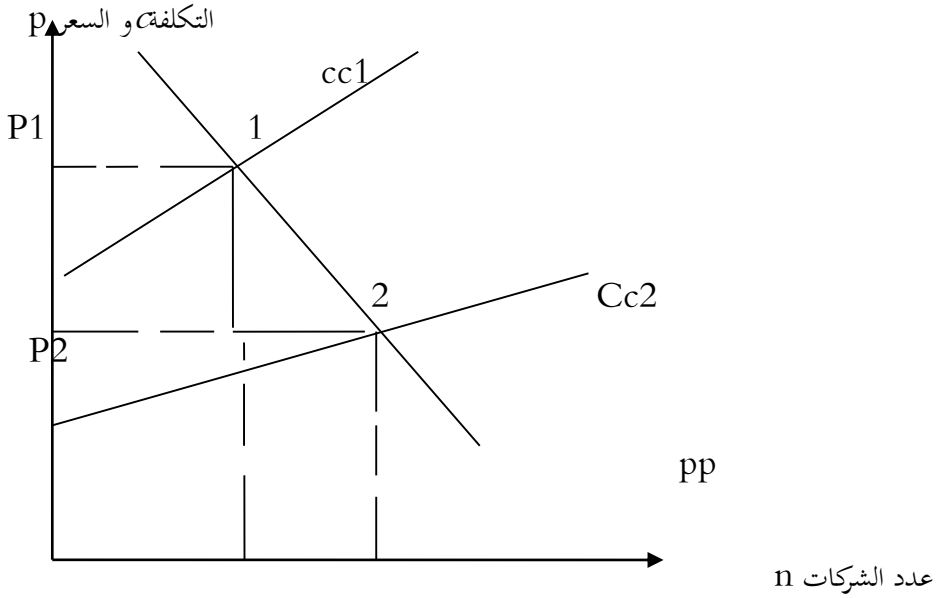

المصدر :p[1] 127 (krugman)

2–الانفتاح التجاري في ظل احتكار القلة باستخدام نموذج (Cournot) مع حالة الإغراق المتبادل (dumping réciproque):

[1] **Krugman P.,Obstfeld M** ,(2009) , « Economie international », op.it ,p127.

تبين هذه النظرية كيف أن التبادل التجاري يكون بسبب الإغراق المتبادل بين الشركات، باعتباره كسلوك استراتيجي معقد تتبعه عدد قليل من الشركات في السوق الدولي لنفس السلعة؛ أي التجارة داخل نفس الصناعة (intra industry)، بالتالي تستخدم الشركة التي تمثل البلد استراتيجية التمييز في السعر، الذي يقصد به أن الشركة تحدد سعر اقل لنفس السلعة المصدرة، مقارنة بسعرها في السوق المحلي الذي يكون مرتفع، هذا ما يسمى بالإغراق (dumping) .

يعتمد التبادل الدولي في ظل احتكار القلة على الإغراق المتبادل، التمايز في الأسعار الاحتكارية لنفس السلعة بين السوقين مع أن تعظيم الربح للشركة في السوق الأجنبي يواجه مرونة طلب عالية مقارنة بانخفاضها في الداخل.

يرى « Brander(1981) » أن المنافسة في احتكار القلة بين الشركات، تؤدي إلى زيادة الإغراق المتبادل؛ حيث أن كل شركة تغرق شركات أخرى في سوقها المحلي، يجعلها ذلك تكتسب حصة سوقية اقل محليا، مقارنة بحصتها في سوق التصدير، بالتالي إيرادات حدية أعلى في سوق التصدير مع كلفة حدية فعلية، لتقديم وحدة مصدرة هي مرتفعة بدلا من وحدة مباعة محليا؛ بسبب وجود تكاليف النقل، لكن تغطى بارتفاع الإيرادات الحدية[1].

كما يرى « Helpman (1982) »أن الإغراق المتبادل يعتمد على تصورات الشركة في اتخاذ القرارات الكمية، حول الإنتاج في السوق المجزئة لأجل تقليل تكاليف النقل[2] .

يقترح « Krugman » مثال عن الإغراق المتبادل بافتراض شركتين، كل شركة محلية تحتكر جزء من السوق، لنفس السلعة المتمايزة المباعة في السوق المحلي ($Q_{domestique}$)، و السوق الأجنبي ($Q_{exportation}$) ، مع مرونة الطلب على السلع المصدرة في السوق الأجنبي أعلى من مرونة الطلب لنفس السلعة في السوق المحلي، كل من الشركتين تمايز في السعر، فتبيع بسعر اقل في السوق الأجنبي ($p_{étrangère}$) مقارنة بسعرها في السوق المحلي ($p_{domestique}$) [3].

[1] **Brander J.,Krugman P.,(1983) ,** « A reciprocal Dumping Model Of International Trade»p313.
[2] **Brander J.,Krugman P.,(1983) ,** « A reciprocal Dumping Model Of International Trade» , idem, p314.
[3] **Krugman P.,Obstfeld M** ,(2009) , « Economie international », op.cit ,p140 .

تخضع لشرط تعظيم الربح المتمثل في تساوي الكلفة الحدية (cm) مع الدخل الحدي والسعر، وعليه لتحقيق الربح تثبت السعر p_{etr} مع زيادة الإنتاج $Q_{monopolistique}$ وبالتالي تحقيق اقتصاديات الحجم الداخلية، يتم توضيح من خلال الشكل البياني رقم5.

إذا يرجع الانفتاح التجاري إلى الإغراق المتبادل بالرغم من أن البلدين متطابقتين، تدخل الشركة السوق الأجنبي تدريجيا عبر الزمن. حيث تكون في البداية مترددة بسبب تكاليف النقل، إلى أن حافز السعر الخارجي الأعلى من التكلفة الحدية يحفزها على اختراق السوق وتوسيع مبيعاتها، تبيع السلعة بسعر صافي بدون تكاليف نقل اقل من سعر مبيعاتها في السوق المحلي، مع أن كلا الشركتين تنتهجان نفس السلوك الاستراتيجي والنتيجة كلاهما تطبق الإغراق.

الشكل رقم –5– :يمثل الإغراق التجاري للشركة .

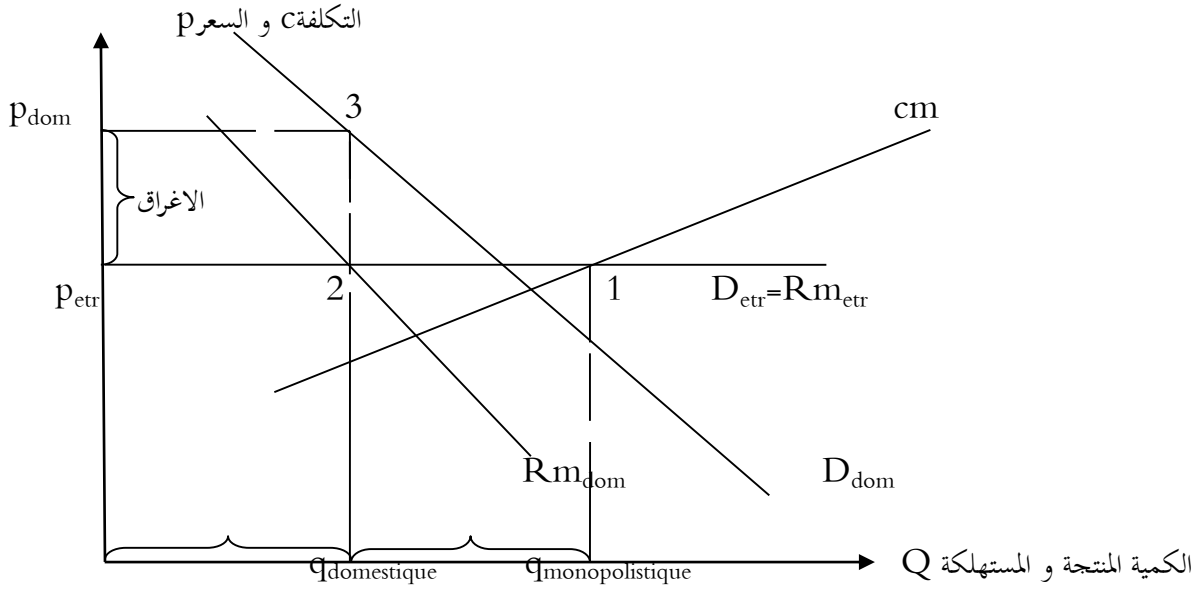

المصدر: [1] (Krugman)

لكن عموما ما يعتبر الإغراق من الممارسات غير العادلة، حيث يوضح كل من « Brander, Krugman (1983) » كيف يؤثر الإغراق المتبادل للشركات المنفتحة تجاريا على الرفاه الاقتصادي، توصلوا إلى تأثيرات متنازعة ايجابية و سلبية، يرجع السبب إلى قيام التجارة في نفس السلعة بين دولتين متطابقتين، كلما ارتفعت تكاليف النقل فان المستهلك

[1] **Krugman P.,Obstfeld M** ,(2009) , « Economie international », op.cit,140.

يستهلك سلعة محلية بسعر أعلى و يستورد نفس السلعة ذات سعر منخفض بكمية اقل، بالتالي اثر سلبي على الرفاه، أما إذا كانت تكاليف النقل منخفضة، يشجع على استيراد نفس السلعة من الشركة الأجنبية بكمية اكبر وسعر اقل، ينخفض الاستهلاك لنفس السلعة المنتجة محليا كونها بسعر مرتفع لكن فائض المستهلك يرتفع مؤديا إلى ارتفاع الرفاه الاقتصادي [1] .

الشكل رقم -6-: اثر الانفتاح التجاري على أساس الإغراق المتبادل

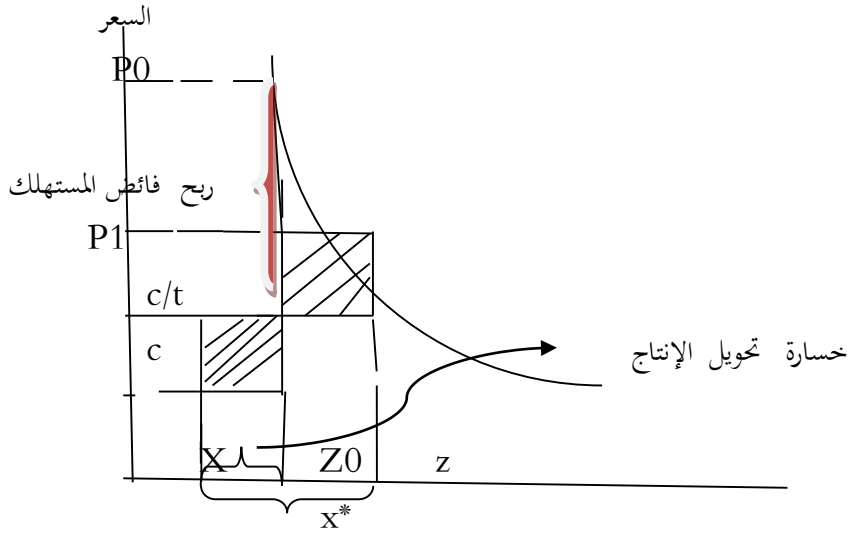

المصدر :« Brander, Krugman(1983) » [2]

3-الانفتاح التجاري في ظل الاحتكار المتناقض (monopole contestable):

أول من تطرق إلى نظرية السوق المتناقض (Markets contestable) هم [3] :

« Willing ,Baumol,Banzar,(1982) » ثم طورت هذه النظرية لتشمل الأسواق الدولية من طرف ,Helpman » « Krugman(1983)، حيث انه في الأسواق المتناقضة يتم التقاء المنافسة التامة مع المنافسة غير تامة .

تتم التجارة بين القطاعات و التجارة داخل نفس الصناعة، تحقق اقتصاديات الحجم المتزايدة الداخلية، بسبب السلوكيات المنتهجة من طرف الشركات المتميزة بتوقعات و دوال ردود الأفعال متغيرة بتغير الصناعة، مع أن أساس

[1] **Brander J.,Krugman P.,(1983) ,** « A reciprocal Dumping Model Of International Trade» , op.cit, p317-319.
[2] **Brander J.,Krugman P.,(1983) ,** « A reciprocal Dumping Model Of International Trade» ,idem ,p317.
[3] **Amavilah H.,**(2012), « Baumol, Panzar ,And Willing's Theory Of Contestable Markets And Industry Structure»,MPRA,n0.41974,pp.1-11.

هذا السلوك هو المنافسة المحتملة ؛ التي تؤدي إلى المنافسة غير تامة في ظل وجود المنافسة التامة المعتمدة على حرية الدخول و الخروج من السوق [1].

يتميز السوق المتناقض بعدة خصائص تتمثل في:

-حرية دخول وخروج الشركات.

-تماثل دوال الإنتاج ودوال التكاليف أي حصولهم على نفس التكنولوجيا وتقنيات الإنتاج بما يتعلق بالشركات الفعلية في السوق.

-استمرار المنافسين المحتملين أي الشركات المحتملة لدخول السوق في الاستفادة من تحقيق الربح، لها إمكانية الدخول للسوق بأي حجم من الإنتاج والخروج منه بدون خسارة؛ أي دخولها بقوة تنافسية كبيرة مما يجعل الشركات فعلية المتواجدة في السوق تتكيف مع التغيرات في الأسعار.

-المنافسة المحتملة هي ميزة ضرورية لوجود التناقض التام، بالتالي تحدد التوازن المتناقض (contestable equilibrium).

-تتحقق اقتصاديات الحجم المتزايدة في ظل وجود ثلاث أنواع من التكاليف، يحددها « Spence(1983) » ،يتمثل النوع الأول في التكاليف الإضافية المتواجدة بوجود إنتاج إضافي من الناتج،النوع الثاني يتعلق بمتوسط التكلفة للإنتاج المتمايز، بالتالي الربط بين الحجم و الفرصة (scale=scope) بدلا من إنتاج كل منتج على حدة و النوع الثالث بما يتعلق بالتكاليف الاستثمار التي يتم استردادها بالكامل من خلال تعدد استخدامات رأسمال.[2]

تقوم التجارة الدولية بين الشركات في الأسواق المتناقضة، تجمع اقتصاديات الحجم المتزايدة و الميزة النسبية، النتيجة تبادلات متناقضة (échanges croisés)، قدم نموذج من طرف (Krugman)[3] كالتالي:

-بلدين، بلد محلي و بلد أجنبي.

[1] **Krugman P.**, (1995), « Increasing Returns ,Imperfect Competition And The Positive Theory Of International Trade », Handbook ,Chapter 24, Combridge ,pp.1244-1276.
[2] **Amavilah H.,(**2012), « Baumol, Panzar ,And Willing's Theory Of Contestable Markets And Industry Structure»,idem,p 5.
[3] **Krugman P.,Obstfeld M** ,(2009) , « Economie international », op.it,130-131.

– بلد محلي ينتج القماش و هو غني برأسمال نسبة إلى العمل، يصدر القماش للبلد الأجنبي و يستورد منه الأغذية غنية بعنصر العمل بالنسبة لرأسمال ، تقوم التجارة بين البلدين على أساس الميزة النسبية أي التجارة بن القطاعات (interbranches)، و بوجود المنافسة المحتملة في قطاع القماش للبلد المحلي، يوجد تمايز في هذه السلعة؛ مثلا من حيث الجودة فبالرغم من أن البلد لديه ميزة في صناعة القماش إلا انه يستورد كمية معينة متباينة للقماش من البلد الأجنبي، يرجع السبب في ذلك إلى تفضيلات المستهلك الذي يفضل اقتناء الأقمشة المستوردة بالرغم من أنها بسعر مرتفع، بالتالي يظهر نوع من التجارة داخل نفس الصناعة (intra branche) .

يتم توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم –7– :التجارة الدولية ،الأسواق المتناقضة

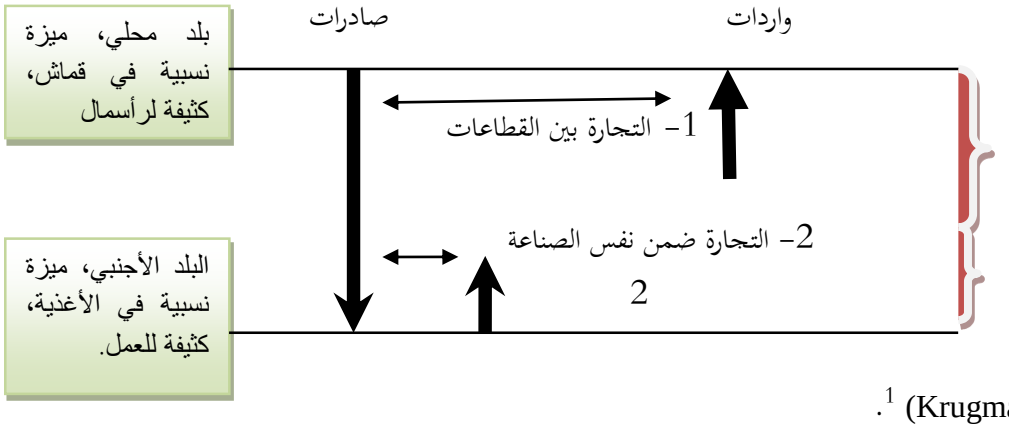

المصدر (Krugman),p 131) .[1]

من خلال الشكل يتبين لنا أن التجارة (intrabranche)هي ذات حصة ضئيلة، يرجع السبب إلى اختلاف في هبات عوامل الإنتاج بين البلدان، مع فسح المجال لحصة اكبر من التجارة (interbranches)،كلما كان تماثل و تشابه في هبات عناصر الإنتاج بين البلدين، كلما كانت التجارة داخل الصناعة ذات حصة كبيرة، كما تعرض لذلك « Helpman (1987) » .[2]

[1] **Krugman P.,Obstfeld M** ,(2009) , « Economie international », op.it,131.
[2]**Helpman E.,**(1987), «Imperfect Competition And International Trade :Evidence From Fourteen Industrial Countries »,n0.1,pp62-81.

7-الانفتاح التجاري على أساس التنويع (la différenciation) :

تصدر و تستورد البلدان ذات الاقتصاديات المتشابهة سلع متباينة من نفس الصناعة، حيث تأخذ هذه الأصناف أشكال هرمية فأما أن تكون سلعة ذات تمايز عمودي أو ذات تمايز أفقي، مع أن كلا النوعين سبب في قيام التبادل ضمن نفس الصناعة (intrabranche) ، لكن قبل التطرق إلى الفرق بين نوعية أشكال التمايز و أهم النظريات المتطرقة لذلك.

1-الفرق بين التمايز الأفقي والتمايز العمودي:

باعتبار تمايز السلع أساس التبادل بين الاقتصاديات المتشابهة لنفس الصناعة، فإنها تخلق المنافسة الاحتكارية واقتصاديات الحجم المتزايدة.

يرجع هذا التنوع في السلع التي ليست بديل تام إلى تفضيلات المستهلك وحسب المنفعة المقدمة، التي بها يمكن لنا تحديد فرق بين التمايز الأفقي أو التمايز العمودي.

نتطرق إلى أهم النماذج الموضحة لكلا النوعين، المتمثلة في نماذج « Lancaster, krugman, Shaked-Sutton ».

يعتمد تمايز المنتج في التمايز الأفقي على اختلافات بسيطة مرتبطة بتقديمه و عرضه في السوق بوجود عدد كبير من الأصناف المتباينة لنفس السلعة بنفس السعر، تأخذ دالة المنفعة الشكل التالي: $U_i=(y_{i1},y_{i2},\ldots\ldots y_{ik})$ و y_{ik} هو الاستهلاك للمنتج i من الأصناف k، yi1,yi2,yik متساوية في السعر بمرونة إحلال نفسها أي انه لا توجد بدائل سيئة أو جيدة في k فهي بذلك تعتمد على خصائص و ظواهر بسيطة للمنتج مثل اللون ،غلاف المتباين التي تخلق مسافة بين الأصناف وانعدام المسافة بين الدخل.

على عكس التمايز العمودي يأخذ بعين الاعتبار المسافة في الدخل نتيجة لتمايز في النوعية لنفس المنتج بالتالي جودته، فتؤخذ دالة المنفعة بالشكل التالي: $U=U(U_1 ,U_2,\ldots\ldots U_K)$، وعادة ما يشار إلى الاستبدال أو ما يعرف بالإحلال بين سلعتين يأخذ الشكل التالي: $Ui\ (yi,di)=yi/hi(di)$،مع yi هي جودة المستهلك للمنتج i ، hi هو دالة تعويض

أما di هو المسافة بين الأصناف المستهلكة المتنوعة و الأكثر تفضيلا بالتالي اختلاف دخل المستهلك يتبع سلعة متباينة ذات أسعار مختلفة، الجودة المختلفة، بالتالي الإشارة إلى بلد المنشأ أي فتح الحدود يسمح بتغيير النوعية المتوسطة للمنتج[1]، مثل الهاتف النقال المتباين في حجم ذاكرة، و يتم توضيح التمايز العمودي بالشكل التالي:

الشكل رقم-8- : الانفتاح التجاري على أساس التمايز العمودي.

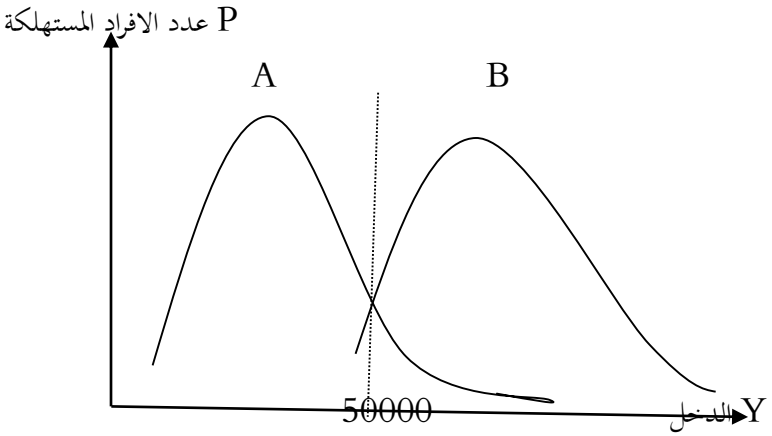

المصدر: (Lassudrie , Mucchielli)p476). [2]

بافتراض Aو B دولتين يتبادلان نفس المنتج الذي يفرق بين نوعين xو y مع y متفوقة في الجودة مقارنة ب x .

الأفراد يختاروا بين جودتين لنفس المنتج حسب الدخل، فالأفراد الذين دخلهم يفوق 50000 وحدة نقدية يستهلكون y والباقي من المستهلكين دخلهم اقل من 50000 يفضلون النوعية x.

جزء من السكان في البلدين Aو B يستهلك النوعية y ، حيث ان البلد A ينتج ويستهلك نسبيا أكثر للسلعة x مقارنة ب y و العكس بالنسبة للبلد B، بعد التخصص لx في البلد A و yفي البلد B ،فان البلد A يوفر أكثر خاصية للأفراد منخفضة الدخل في البلد B للنوعية x والبلد B مرتفع الدخل مقارنة ب A في y وعليه يتحقق التبادل داخل الصناعة و داخل المنتج إلا أن نوعية تختلف .

[1] **Hanik M.D**,(1988), «An Extended Linder Model of International Trade »,op.cit,p 323.
[2] **Lassudrie .B.D, Mucchielli J.L**.,(1979), « les échanges intra – branche et la hiérarchisation des avantages comparés dans le commerce international » ,op.cit,p476.

2- نموذج « Lancaster (1966)),(Krugman(1980) » في التمايز الأفقي:

يعتمد النموذجين على تحليل« Chamberling (1933) » للمنافسة الاحتكارية، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار المسافة بما ان منتجات الطلب لا تستنتج من تفضيلات قيود الميزانية [1].

2-1: نموذج (Lancaster):

افتراضات النموذج:

-يستوحي النموذج من المنافسة المكانية.

-المنتجات تنتمي إلى نفس المجموعة ذات الخصائص المتباينة مع قابلية التمايز للقياس .

-تنقسم أذواق المستهلك بالتساوي حسب عدد الأصناف، كلما زادت الأصناف تزداد التفضيلات فهي لانهائية.

-العديد من المستهلكين يتجهون إلى تشكيلة مثالية بحيث ينتقل المستهلك إلى الصنف الأكثر قربا للمثلية.

-المستهلك له مستوى إنفاق متجانس للاستبدال بين سلعتين في مقابل هذا التخلي هناك مجموعة مثالية (variété) idéale .

بما ان الدولتين متشابهين اقتصاديا تنتج نفس الكمية من تشكيلة متشابه تقريبا، ومماثلة في تكاليف الإنتاج دون حواجز وتكاليف النقل، بانفتاح البلدين يتحقق التوازن السابق، فالانفتاح يوسع حجم السوق وتحقيق اقتصاديات الحجم المتزايدة فقط.

نوضح الوضعية قبل الانفتاح وبعد الانفتاح وأثرها في حالة التوازن الجزئي كالتالي[2]:

الجدول رقم -1-: تحديد التوازن الجزئي ل (Lancaster) في حالة الاكتفاء الذاتي للصناعة i :

عدد الشركات (عدد التشكيلات)	لأجل الشركة	لأجل المستهلك
1	اقتصاديات حجم قصوى و تكاليف منخفضة، سعر أعلى للتكلفة المتوسطة و	اختيار الحد الأدنى لمجموعة الأصناف المتوسطة vيمكن أن يتكون من سعر

[1] **Siroen Marc J**., (1988),« la théorie de l'échange international en concurrence monopolistique :une comparaison des modéles »,vol 39,n0.3,pp511-523.

[2] **Siroen Marc J**., (1988),« la théorie de l'échange international en concurrence monopolistique :une comparaison des modéles »,op.cit,p518-519.

	تعظيم الربح بدخل حدي يساوي تكاليف حدية .	منخفض يسمح للاستهلاك عالي بالتعويضات compensation .
N	يوزع الإنتاج ويقسم داخل n شركة ،يؤدي إلى انخفاض الربح أي انخفاض اقتصاديات الحجم ،زيادة تكاليف ،انخفاض الربح بفعل المنافسة .	زيادة خيارات المستهلك اختصار المسافة المتوسطة داخل التشكيلة v.
$n^*, n^* > n$	انخفاض جديد لاقتصاديات الحجم، زيادة جديدة للتكاليف، السعر =التكلفة المتوسطة و ربح معدوم.	v^*الاختيار الأقصى للتشكيلات المباعة بسعر توازني p^* الذي يمكن أن يكون عالي انخفاض مكاسب للمحتكر ترجع إلى زيادة ضخمة للتكاليف.

n^* عدد التشكيلات(شركات)متعلقة بالتوازن .

الجدول رقم -2- :التوازن الجزئي بعد الانفتاح لاقتصاديات متشابهة ل(Lancaster) في القطاع i:

عدد الشركات (عدد التشكيلات)	لأجل الشركة	لأجل المستهلك
$2.n^*$،لكن n^* تشكيلة مختلفة	"الوضع الراهن"عدم إمكانية تمديد لأنه لا يغطي أكثر n^* تشكيلة متنوعة لا يمكن أن تنتجها الشركة.	
n^*	لأجل كل شركة للبقاء، تضاعف حجم الإنتاج، ينتج اقتصاديات الحجم و انخفاض تكاليف التي تعمل على تحقيق الربح الذي يثير المنافسة بالتالي دخول في تنافسية .	المستهلكين يستمرون في تصرف في نفس تشكيلة في حالة الاكتفاء الذاتي ،انخفاض التكاليف ينعكس في الاسعار.
$n'^*, n^* < n'^* < 2.n^*$	دخول منافسة جديدة ضد حصة سوق .انخفاض ربح اقتصاديات الحجم ارتفاع التكاليف ،لكن شركات لا تزال تحتفظ ببعض الفرص عالية إذ تكاليف وحدة منخفضة ، إذا الربح ينخفض للصفر .	لاختيار هو متسع إلى $n'^* \rightarrow n^*$،تشكيلة جديدة على سوقين ،المستهلك يحقق مكسب انخفاض تكاليف نسبة إلى الاكتفاء الذاتي الى غاية توازن سعر مع متوسط تكلفة .

n^*عدد الشركات قبل دخول الشركات الجديدة ،n'^* التوازن لعدد الشركات بعد دخول شركات جديدة.

2-2- :نموذج « Krugman(1980) » لتمايز الأفقي :

افتراضات النموذج:

-قبل الانفتاح كل شركة تنتج صنف من السلعة المتمايزة.

-بافتراض وجود شركتين يمثلان حجم البلد لهما نفس الأذواق، نفس التكنولوجيا ونفس هبات عوامل الإنتاج حيث يفترض استخدام عنصر العمل L للإنتاج فقط بالتالي السلع المتباينة لها نفس السعر.

-يتم كتابة الصنف المنتج من الشركة المحلية ب: $n^*_1=L_1(1-\Theta)/\alpha$ أما بالنسبة للصنف المنتج من الشركة الأجنبية يكتب كالتالي: $n^*_2=L_2(1-\Theta)/\alpha$، مع Θ يمثل درجة الاستبدال داخل المنتج ، α تكاليف الثابتة ،n^*_1 و n^*_2 تمثل عدد التشكيلات أو عدد شركات المحلية و الأجنبية على التوالي .

-بعد الانفتاح يتوزع الاستهلاك بالتساوي لكن بتشكيلة،$n^*_1+ n^*_2$ فيتحدد الاستهلاك على المنتجات المحلية $n^*_1/(n^*_1+n^*_2)$ و المنتجات المستوردة ب$n^*_2/(n^*_1+n^*_2)$.

يعمل الانفتاح على زيادة خيارات المستهلك واشتقاق الربح إلى الصفر بدخول الشركات الجديدة ويتضح ذلك من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم-9- : توازن « Chamberlian(1962) » لنموذج (Krugman) للتمايز الأفقي .

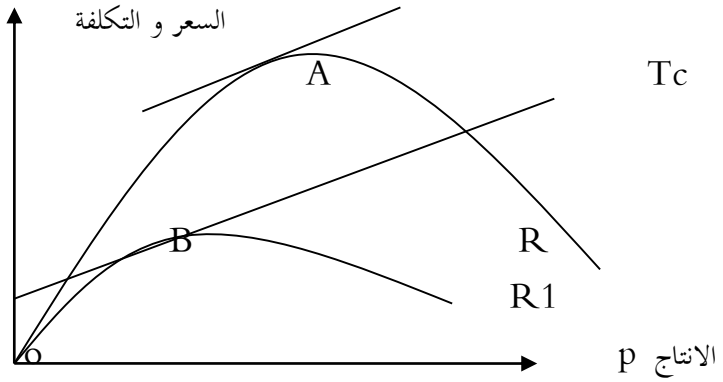

المصدر: « Krugman P.,(1979) » [1]

Opيمثل الإنتاج للأصناف ممثلة للشركات، OR,C تمثل الدخل و التكاليف المعبر عنها بوحدات الأجر.يمثلTC مجموع التكاليف،OR1, OR تمثل دوال الدخل بوجود شركة مختارة على أساس إنتاجها لان وضعية الدخل الحدي تساوي التكلفة الحدية في النقطة A التي فيها السعر (متوسط الإيرادات) هو اكبر من متوسط التكلفة بالتالي تتحقق الأرباح.

[1] **Krugman P.**,(1979),«Increasing Returns ,Monopolistic Competition And International Trade»,op.cit,p473.

تعمل هذه الأرباح على جذب شركات جديدة للدخول للسوق من طرف أصحاب المشاريع التي ترفع المنفعة الحدية للإيرادات المرتفعة، ثم تبدأ الإيرادات في تقلص لتصل إلى نقطة B أين كل الإيرادات الحدية تساوي التكلفة الحدية و متوسط الدخل يساوي متوسط التكلفة بالتالي في هذه النقطة يمثل تماس « Chamberlian(1962) » .

3- نموذج « Shaked et Sutton(1982) » في التمايز العمودي:

يعتمد هذا النموذج على تحليل « Hottling(1929) »، أن المسافة تتحدد داخل الدخل ،ليس من الضروري للداخلين المحتملين تحقيق أرباح ايجابية ،و التوازن الذي يتحقق هو توازن Nash [1] .

افتراضات النموذج[2]:

-المستهلكين ذوي الدخل المرتفع لديهم أذواق متطابقة، تجذبهم منتجات ذات جودة أعلى او تشكيلتين متنافستين مقدمة بنفس السعر.

-دخول الشركات الجديدة يسبب انخفاض سعر بما في ذلك المنتجات ذات الجودة العالية، إضافة إلى حساب دالة المنفعة يمكن أن يصبح بسعر يساوي صفر، للمنتجات الرديئة الجودة التي لا يتم اختيارها بكثرة من طرف المستهلك إلا من ذوي دخل ضئيل.

-قبل الانفتاح، بلدين ينتجن تشكيلتين مختلفتين v_1 و v_2من المرجح أن تنخفض إذا كانت للدول نفس توزيع الدخل، لكن باختلاف توزيع الدخل فانه يجب المراعاة للدخل النسبي للبلدين الذي كلما اتسع يسمح بزيادة عدد التشكيلات المتاحة لكل بلد.

-التبادل لا يضمن توفر جميع الأصناف (التشكيلات المقترحة في سابقا).

-زيادة نمو السوق لا يؤدي بالضرورة زيادة عدد الشركات.

[1] **D'aspremoont c.,Gabszewicz J.,Thisse F**,(1979), «on Hotteling's stability competition »,vol47,n0.5,p1146.
[2]**Siroen Marc J.,** (1988),« la théorie de l'échange international en concurrence monopolistique :une comparaison des modéles »,op.cit,p 523-527.

-المستهلك يفضل دفع سعر أعلى (sur prix) حيث يتجزأ هذا الأخير، إلى الربح عالي (sur profit) و تكاليف عالية (sur cout)، لأجل أصناف ذات نوعية و جودة عالية ،بدلا من الحصول على مجموعة تشكيلات ذات جودة و نوعية اقل بسعر مباشرة يساوي التكاليف المتغيرة مع أن دمج النوعية يؤثر على التكاليف الثابتة .

-بعد الانفتاح تتحسن مكاسب المستهلك من خلال تحسن النوعية المتوسطة للمنتج عن طريق طرد المنتجات ذات جودة ونوعية اقل وانخفاض الأسعار بفضل المنافسة في السوق المحلي.

يتم توضيح هذه الافتراضات بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم -10-: التنويع العمودي في نموذج (Shaked ,Sutton) .

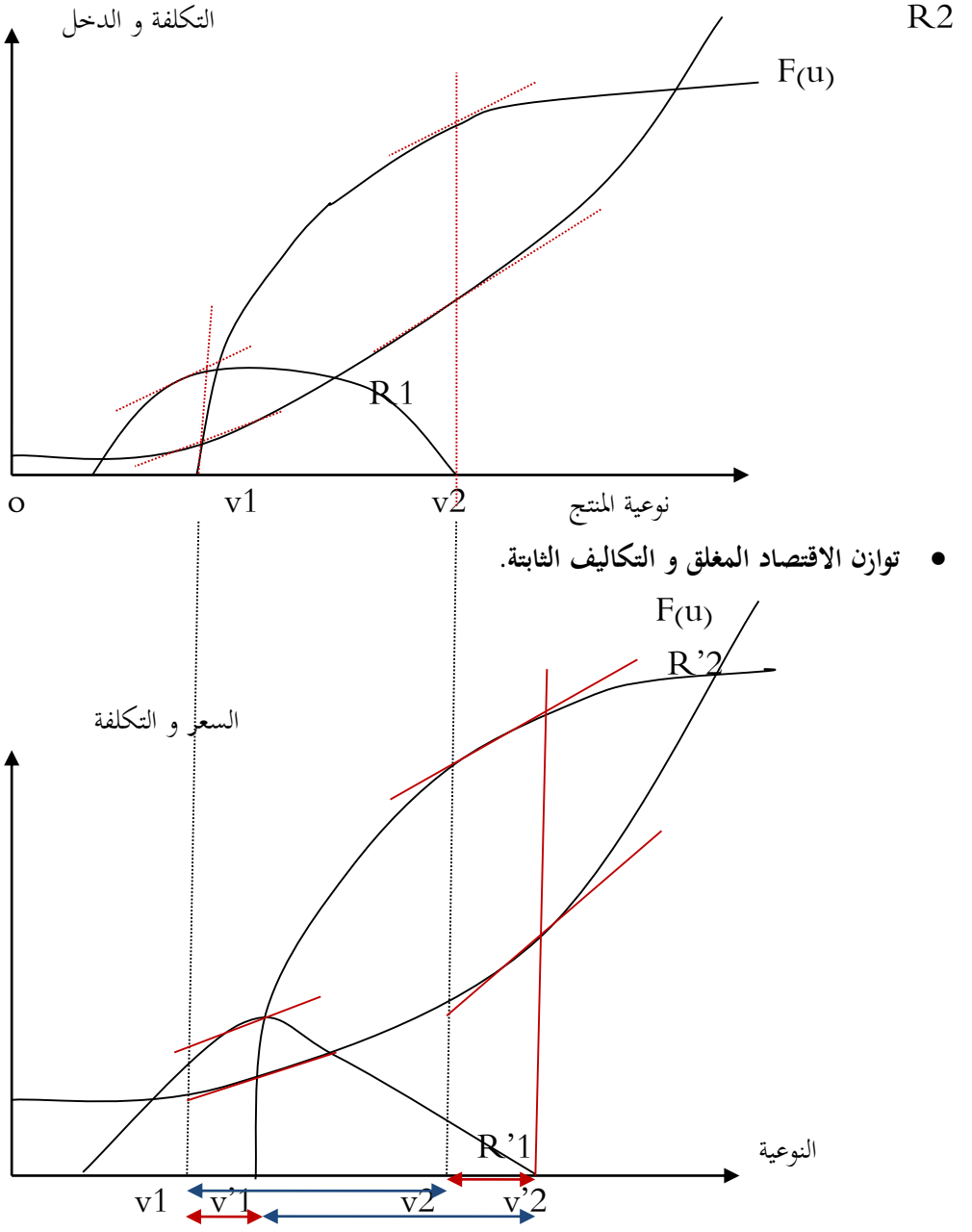

- **توازن الاقتصاد المغلق و التكاليف الثابتة.**

التوازن في السوق بعد الانفتاح التجاري. المصدر « Siroen Marc J., (1988) » [1]

بانفتاح التجاري، يتسع حجم السوق و بالتالي يتحرك منحنى الدخل إلى الأعلى (R'1,R'2) يتم تعظيم الربح فتنتقل الانحدارات إلى اليمين للتشكيلات المحددة (v'1,v'2) هذا يمثل الاختيار الجديد حيث v'1>v1و v'2>v2، فيتحدد توازن ب v* و يستوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم-3- : تحديد التوازن الجزئي ل (Shaked et Sutton) بعد الانفتاح[2]:

nعدد الشركات وv عدد تشكيلات المختلفة	لأجل الشركات	لأجل المستهلك
$n^*_1+n^*_2=v^*_1+v^*_2$	الوضع الراهن مستحيل أن يمتد لأنه لا يطابق حالة التوازن و اتساع الدخل لا يكفي للحفاظ على العديد من الأصناف.	
$n^*=v^*,(n^*_1,n^*_2\leq n^*<n^*_1+n^*_2)$	لأجل كل شركة متبقية ،حجم الإنتاج يرتفع بفضل مكاسب الحجم ، الربح،مع ارتفاع مردودية النفقات على البحث و التطوير . الشركات الجديدة لا تكون كونها لا تستطيع اخذ وضعية لأي نوعية .	منافسة أكثر حيوية التي تسمح بانخفاض السعر . هذا يتسبب في طرد المنتجات ذات جودة رديئة . بعض المستهلكين يفقدون تشكيلاتهم و البعض الآخر يعرف الجديد.
$n^*=v^*$ لأجل تشكيلات ذات طبيعة مختلفة	نمو السوق يسمح بارتفاع جودة كل تشكيلات، يعاد توزيع الدخل يسمح بتحقيق الربح.	تشكيلات مفترضة هي ذات جودة عالية.

[1] **Siroen Marc J.,** (1988),« la théorie de l'échange international en concurrence monopolistique :une comparaison des modéles »,op.cit,p526.

[2] **Siroen Marc J.,** (1988),« la théorie de l'échange international en concurrence monopolistique :une comparaison des modéles »,op.cit,p527.

8- الانفتاح التجاري على اساس عدم تجانس الشركات :

ترجع زيادة حجم التجارة لسنة 2012الى المعاملات التجارية لتي تتم بين الشركات المتعددة الجنسيات الموزعة في شكل مجموعات تجارية حيث ان نسبة كبيرة منها ترجع الى الشركات العالمية في البحث والتطوير[1].

توسعت نظرية الانفتاح التجاري من طرف « Altomonte.c,and Armande.R(2013) », « Gianmarco.I(2011) » ,« Melitz.M(2003) » في كيفية ان عدم التجانس الكبير في اداء الشركات في ظل الانفتاح تتوقع توسع الميزة النسبية للصناعات، في حين تتقلص الصناعات التي ليس لها ميزة نسبية مما يؤدي الى اعادة التوزيع المكاني المتفاوت للأنشطة الاقتصادية[2] .

بالتالي اعادة المتوطن موضحا النطريات الجديدة الجديدة في الاقتصاد الجغرافي وانه لكي تصبح الشركات نشطة في الاسواق الدولية يجب ان تحقق مستوى اعلى من التعقيد في الطريقة التي تدير بها عملياتها و هذا يتطلب كفاءة عالية التي تكتسب تدريجيا من حيث الانتاجية العالية [3].

نجد ان النظريات الانفتاح الجديدة الجديدة تحدد سلوكيات الشركات لنفس الصناعة غير المتجانسة بشكل الجزئي.

المبحث الرابع:استراتيجيات الانفتاح التجاري.

تتعلق استراتيجيات الانفتاح التجاري بمختلف سياسات التدخل الحكومي في تحديد حجم المبادلات الخارجية لبلد ما، فهي بذلك شانها مثل (الحماية و التجارة الحرة)، حيث تقوم الدولة بمجموعة من الإجراءات، القرارات لضبط و تقليص حجم التجارة، فإما تعمل على التوجه نحو الخارج؛ عن طريق استراتيجية تشجيع الصادرات مثل الدعم لقطاعات معينة، أو التوجه نحو الداخل عن طريق استراتيجية إحلال الواردات مثل القيود التعريفية المتمثلة في الرسوم الجمركية القيمية، النوعية و القيود الكمية و هي غير تعريفية كنظام الحصص.

[1] **Altomonte.C,Armande.R,** (2013)« Business Groups As Hierarchies Of Firms: Determinants Of Vertical Integration An Performance » ,p4.
[2] **Gianmarco.ip**,(2011), « New-New Economic Geography :Firm Heterogeneity And Agglomeration Economies »,Vol11,No.2,pp231-240.
[3] **Melitz.M**,(2003), « The Impact Of Trade On Intra-Industry Reallocations And Aggregate Industry Productivity »,Vol :71,No:6,pp1695-1725.

عادة ما تنتهج البلدان الأسيوية الاستراتيجية المتعلقة بتشجيع الصادرات إما البلدان الإفريقية وأمريكا اللاتينية تتبع استراتيجية إحلال الواردات.

قبل التطرق إلى توضيح الاستراتيجيتين نرتئي إلى تقديم الدوافع وراء إتباع ذلك.

المطلب الأول: دوافع الانتهاج الاستراتيجي.

تستخدم استراتيجية تشجيع الصادرات أو إحلال الواردات لأغراض متعددة سواء كانت دوافع اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وطنية أو دينية.

-حماية الصناعة الناشئة غير قادرة على مواجهة المنافسة الدولية من خلال فرض رسوم جمركية على الواردات أو تقديم إعانات وحوافز خاصة بها.

-الحفاظ على التوازن في الميزان التجاري: تفادي العجز الحاصل في ميزان التجاري نتيجة ارتفاع حجم الواردات بشكل كبير مقارنة بحجم الصادرات من خلال ضبط الواردات أو تشجيع الصادرات، حيث يتم رفع كلفة السلع المستوردة مثلا، فيرتفع سعرها مقارنة بسعر السلع المنتجة محليا حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض الواردات لتعادل الصادرات.

-التصدي للمنافسة الأجنبية الشرسة في ظل اقتصاديات الحجم المتزايدة، حيث يرى « Krugman(1996) » أن "الدول الصناعية أصبحت تبرر انتهاجها للحماية نتيجة لظهور المنافسة من الدول ذات الأجر المنخفض "[1] .

-حجة الدخل و التشغيل و حماية الصناعة الهرمة : يتحقق من خلال الاستراتيجيات المتبعة إيرادات ريعية ناتجة عن تحويل الموارد ليعاد توزيع هذا الريع في شكل مداخيل بالتالي توفير الدخل كما تعمل الحماية على الحفاظ على الشركات المحلية و اليد العاملة المحلية من البطالة الناتجة عن المنافسة الدولية غير العادلة، أما من ناحية الصناعات الهرمة التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة و التحديث للنهوض بها من جديد بدل زيادة تدهورها حيث أن" المنافسة بشكل كبير تعمل على ردع الشركات لتجديد البحوث و التطوير و بالتالي الحد من التقدم التقني" [2].

[1] **Mireille R.,**(1996), « les enjeux théoriques de la libéralisation des échanges »,n^0 .9638/E,p34.
[2] **Mireille R.,**(1996), « les enjeux théoriques de la libéralisation des échanges »,idem ,p30.

-الدفاع الوطني والنزعة الدينية: من خلال تحديد الواردات عن طريق الحظر مثلا منع استيراد وتصدير الأسلحة النووية، أو استيراد لحم الخنزير.

-حرب الحماية و دافع الانتقام: تفرض دولة ما سياسات حماية معينة على واردات بلد ما كرد فعل لها بسبب ما فرض عليها من قيود معينة من ذلك البلد و بالتالي هذا ما ينشا حرب الحماية ذات الآثار السلبية حيث يرى « Johnson(1953) » انه يتم القضاء عليها بفرض تعريفة مثلى [1] .

-دافع القومية وكراهية الأجانب: بعض البلدان تتبع استراتيجيات معينة بدل التحرير لغرض استقلالية الاقتصاد الوطني، كون الانفتاح يجعله تابع للبلدان الأخرى ومعرض للصدمات الخارجية.

-دافع المصلحة، الإدارة الفاشلة والفساد: بعض البلدان تتبع هذه الاستراتيجيات من طرف أصحاب المصالح لحماية دخلهم والحفاظ على الريع الحكومي أو من طرف جماعات الضغط لحماية أو دعم قطاع معين بالتالي هدر للموارد.

المطلب الثاني : استراتيجيات تشجيع الصادرات و إحلال الواردات .

1-إستراتيجية تشجيع الصادرات:

يتحدد مفهوم استراتيجية تشجيع الصادرات بتدخل الدولة من خلال إجراءات وقرارات منحازة نحو التصدير إلى الأسواق الدولية، وذلك بمنح مجموعة من الحوافز نحو القطاعات الاستراتيجية الموجهة نحو الخارج بغرض تفعيل الصادرات.

يرى « Bradford, Colin (1988) » أن هذه الحوافز تتعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في معدل الفائدة، منح القروض، التخفيضات الضريبة و سياسات التسعير [2] .

كما يرى « Bhagwati (1986) » أن استراتيجية تشجيع الصادرات تهتم بجانب العرض مقارنة بالطلب فهي بذلك تتعلق بتحسين الظروف الداخلية لمضاعفة الإنتاج المحلي، القابل للتنافس بالتدخل الحكومي بالتزامات ضرورية تحث المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار نحو مشاريع مكلفة موثوقا نحو تعزيز فائق للتصدير، مع أن الغرض من هذا

[1] **Lipsey R.G.,**(1978), « Harry Johnson Contribution To The Pure Theory Of International Trade »,vol.11,p 37.
[2] **Colin I., Bradford Jr**.,(1988), « une approche stratégique des régimes de commerce extérieur »,CEPII, p14.

الاستثمار هو الوصول إلى الأسواق الدولية في ظل المنافسة غير تامة و بأقل حماية هذا ما يشجع على المزيد من الابتكار[1].

تقاس استراتيجية تشجيع الصادرات عن طريق سعر الصرف الفعلي للتصدير (taux de change effectifs réel des exportations) و يرمز له EERx بالنسبة لسعر الصرف الفعلي للواردات EERm، إذا كان EERx=EERm، فان سعر صرف الفعلي ملائم و محفز للتصدير، حيث يتم حساب EERx من خلال معدل سعر الصرف الاسمي Ex ،حوافز الدعم S و حوافز أخرى يشار إليها ب r، يتم كتابة ذلك ب: EERx=Ex(1+S+r)، أما إذا EERx >EERm يعني أن الاستراتيجيات هي أكثر تحيزا نحو تشجيع الصادرات(Ultra Ep) .[2]

2-إستراتيجية إحلال الواردات

تتمثل هذه الاستراتيجية في وضع إجراءات وقرارات الدولة لضبط تدفقات السلع والخدمات المستوردة، من خلال أساليب حماية مختلفة سواء كانت عبارة عن قيود تعريفية قيمية متمثلة في فرض نسبة معينة على قيمة السلعة وعادة ما تكون مفروضة على فاتورة سعر، أو نوعية حسب نوعية السلعة بفرض معدل ثابت معين سواء على الحجم أو الوزن مثلا أو تقييد الحمائي عن طريق قيود غير تعريفية مثل نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، إجراءات إدارية تعسفية أو الرقابة على الصرف.

طبقت هذه الاستراتيجية من طرف حكومات أمريكا اللاتينية في النصف الأول من القرن 19بشكل كبير في تشجيع، حماية و تطوير الصناعة الناشئة [3].

تركز هذه الاستراتيجية على جانب الطلب المتجه نحو السلع الأجنبية فتحد منه، يرى كل من Bhagwati (1973)et al » « أن الاستثمار الأجنبي في استراتيجية إحلال الواردات يكون أكثر انجذاب مقارنة باستراتيجية تشجيع الصادرات،

[1] **Bhagwati J.N.,(**1986), «Export Promoting Trade Strategy :Issues And Evidence »,The World Bank ,Report n^{0}ERS7,pp10-14.
[2] **Edwards S.,** (1989),«Openness, Outward Orientation ,Trade Lliberalization ,And Economic Performance In Developing Countries »,the world bank WPS191,p7.
[3] **Werner B.**,(1972), «Import Substitution And Industrialization In Latin America: Experience And Interpretation», vol.7,no.1,pp95-122.

لان الشركات الأجنبية تتبع استراتيجية القفز « Tariff jumping » لتفادي القيود الكمية و التعريفية ،فتكون استثمارات كثيفة لرأسمال في قطاعات محمية [1].

تقاس استراتيجية إحلال الواردات بمعدل الصرف الفعلي للواردات نسبة إلى معدل الصرف الفعلي للتصدير ب EERm>EERx ، في هذه الحالة الاستراتيجية منحازة ضد عملية التصدير ،كون أن سعر المحلي للسلعة يصبح اقل مقارنة بسعرها العالمي، يتم حساب سعر الصرف الفعلي للواردات EERm من خلال سعر الصرف الاسمي لاستيراد EM ،المتوسط الفعلي للتعريفة الجمركية على الواردات t ،رسوم إضافية أخرى على الواردات n و علاوات مرتبطة بوجود القيود الكمية p حيث يتم كتابة ذلك ب EERm= EM(1+t+n+p) [2].

في ظل استراتيجية إحلال الواردات ISيتم تحويل الموارد إلى الأنشطة غير المنتجة، لكنها مربحة تهدف إلى كسب الدخل من خلال السعي للحصول على الإيرادات و الريع هذا ما يسمى بنظرية DUP (Directlly-umproductive-profit) للأنشطة الريعية.

[1] **Bhagwati J.N.,(**1986), «Export Promoting Trade Strategy :Issues And Evidence »,op.cit,p22-23.
[2] **Edwards S.,** (1989),«openness, outward orientation ,trade liberalization ,and economic performance in developing countries »,op.cit,p7.

خاتمة الفصل:

نستنتج من هذا الفصل أن الانفتاح التجاري هو الأداة الجوهرية لتفسير المبادلات القائمة بين الدول، مهما كانت المدخلات التي ترتكز عليها التجارة الدولية لتحقيق الهدف الاقتصادي لكل بلد، كما انه يخص جانب العرض والطلب تزامنا مع التدخل الحكومي لضبط آليات السوق حسب الوضعية الاقتصادية.

حيث تلتجئ معظم الدول إلى انتهاج استراتيجية الانفتاح، بدل الانفتاح التجاري التام، أو من خلال إتباع سياسات تقييدية مبررة غير تعريفية؛ رغم وجود منظمات تسعى إلى التحرير الكلي للتبادل، بهدف حماية السوق المحلي من المنافسة القوية أو الحفاظ على حصتها في السوق الدولي، هذا ما نلاحظه لدى الاقتصاديات الناشئة كالصين، الهند والبلدان النامية.

أما بالنسبة للدول التي تعرف تقدم اقتصادي ومتشابهة فيما بينها من حيث عوامل الإنتاج، تسعى لاكتساب فرصتها من الانفتاح التجاري، من خلال ابتكار، إنتاج سلع مبتكرة ومتمايزة تزيد من حدة التنافس الدولي.

كما نلاحظ أن الانفتاح التجاري يخدم مصالح المستهلك النهائي، بتلبية احتياجاته المتزايدة وتعظيم المنفعة بأذواق مختلفة، حيث ان هذا الأخير يحفز الشركات القائمة على الإنتاج، بالتوغل أكثر في السوق العالمي مع اكتساب خبرة والسعي أكثر في البحث والتطوير، مؤديا بدوره إلى الاستغلال الأمثل للموارد مع تنويع المنتجات.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

تتمتع ظاهرة النمو الاقتصادي باهتمام كبير منذ سنوات 50، كونه يقدم الوضعية والحالة الاقتصادية لبلد ما، من خلال طرق قياسه التي تمس القطاعات الرئيسية، الفعالة في رفع الإنتاج الداخلي للبلد.

فكل من المؤسسات الإنتاجية أو البلد تسعى لتعظيم الإنتاج في ظل تنوع المحددات؛ سواء التقليدية مثل رأسمال المادي أو المحددات الحديثة مثل رأسمال البشري، التعلم، البحث والابتكار، إضافة إلى التغيرات التي يتعرض لها السوق الدولي من حيث الجودة وبراءات الاختراع ومهارة العمال التي تخلق بدورها نوع من المنافسة غير تامة.

كانت هذه التطورات نظريا وتطبيقيا، فالبلدان تختلف من حيث كمية الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي، نتيجة لاختلافات المحددات والمتغيرات، مما يسمح بحدوث فجوة بين الدول المتعاملة فيما بينها لتصريف ما هو فائض عن إنتاجها، وهنا يطرح التساؤل كيف لبلد ما أن يحقق النمو الاقتصادي مع وجود فوارق في المحددات مقارنة بالدول الأخرى؟ .

أما بالنسبة للبلدان المتماثلة من حيث التكنولوجيا ورأسمال المادي، أي المتقاربة من حيث نصيب دخل الفرد، فما هي الكيفية التي تحافظ بها على الشركات الإنتاجية؟

هنا نتطرق إلى محدد جد مهم يتمثل في السياسات المنتهجة، في إطار هذه التساؤلات نحاول التوضيح في هذا الفصل كل ما يتعلق بمفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه وما هو التطور النظري للنمو مع أهم المحددات في ظل الاقتصاد المغلق والمفتوح.

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو

المطلب الأول: الفرق بين النمو والتنمية

يختلف النمو عن التنمية، كونه يقيس نسبة الدخل للفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبحث عن العوامل التي تساهم في زيادته أي حساب ثروة البلد، على عكس التنمية تشمل كيفية توزيع هذا الدخل الإجمالي بين الأفراد بشكل عادل، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية مثل الأمراض والصحة والظروف البيئية مثل الكوارث الطبيعية كالفيضانات مثلا والظروف الثقافية[1].

من خلال ما تقدم لنا يتبين أن النمو الاقتصادي هو المحرك للتنمية الاقتصادية، والعمل على استدامتها للأجيال السابقة من خلال تركيزه على قطاعات الإنتاج الحقيقية الإجمالية؛ أي محددات وعوامل رئيسة للاقتصاد الوطني مثل التقدم التقني، العمل، الابتكار .....الخ.

غالبا ما يستمد مفهوم النمو الاقتصادي على أساس معياري، يقاس بالإنتاج الداخلي الخام سواء كان حقيقي أو اسمي. يعرفه « François Perroux » على انه عملية مستمرة و خاضعة للتقييم الإنتاج الداخلي الخام للبلد على مر الزمن[2]. كما أن النمو الاقتصادي يركز على التغير الكمي الذي يحققه الفرد، بدون أن يهتم لهيكل توزيعه أو بنوعية السلع التي هي من الأساليب المهمة للتنمية الاقتصادية مثل الحد من الفقر وتحسين ظروف المعيشة للطبقات الفقيرة.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي

عادة ما يقاس النمو الاقتصادي بالإنتاج الوطني الخام أو الإنتاج المحلي الخام، حيث يقصد بالأول" مجموعة قيمة السلع النهائية و الخدمات المنتجة من طرف الشركات خلال سنة معينة "، تستثنى السلع الوسيطة (السلع المستخدمة إلى إنتاج السلع الأخرى للمقيمين أو غير مقيمين في الحدود الوطنية بالتالي يراعي الجنسية، أما الثاني فهو يخص مجموع

[1] **Nshue .A,(**2012),« Modèle de croissance économique », Kinshasa, p.03.
[2] **Nshue .A,(**2012),idem, p.03

الإنتاج المحقق داخل الحدود الوطنية سواء كان الإنتاج من طرف أشخاص أجنبيين أو محليين، لا يراعي للجنسية مع عدم الأخذ بعين الاعتبار الإنتاج المحقق للمقيمين في الخارج [1].

يتم الحصول على نصيب دخل الفرد من الإنتاج الإجمالي، بتقسيم سواء الإنتاج الوطني الخام أو الإنتاج الداخلي الخام على إجمالي السكان.

عادة ما تستخدم المؤسسات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، نصيب دخل الفرد من الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي كمؤشر للتحليل على المدى الطويل ويقصد بالحقيقي الأخذ بعين الاعتبار معدل السعر الداخلي للتضخم. تطرح إشكالية اختلاف العملة النقدية التي يتم على أساسها قياس قيمة الإنتاج ما بين البلدان وعليه يتم إدخال عملة سعر الصرف لآجل مقارنة الحالة الاقتصادية بين البلدان، عادة ما يستخدم الدولار كعملة أساسية لأجل المقارنة.

إن الإنتاج المحقق سواء بالمقياسين أعلاه، اللذان بدورهما يحددان بدالة الإنتاج الكلي، التي من خلالها يركز التحليل على مجموعة من محددات الإنتاج، فهي بذلك تمثيل للنشاط الإنتاجي على المستوى الكلي، عادة ما تستخدم في حسابات معدل النمو الدالة التجميعية « Cobb-Douglas » بمختلف العوائد : المتناقصة ، الثابتة و المتزايدة ، فتنوعت أساليب قياسه بتشخيص العوامل المساهمة في تغير معدل النمو و حدوث الفوارق في الدخل فيما يتعلق بالتباعد أو التقارب بين الدول[2] .

نتيجة لذلك تعددت الدراسات النظرية و التجريبية حول معدل التغير في الإنتاجية الكلية للعوامل بداية من سنة 1950و مبدأ المتبقي « Solow(1956) » إلى غاية رأسمال العام كعامل للإنتاج ثم العامل المؤسساتي .

[1] **Perkins .D .h ,Radelet.S, Lindauer.D.l**,(2012), « Economie du Développement »,3.Edition ,paris, pp.53-54.
[2] **Magnan. J**, « la croissance economique », sans date, pp.07-08.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

تختلف نظريات النمو الاقتصادي في تحديد العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي، ومدى استقرار أو ديناميكية هذا العنصر الضروري كأساس لتقارب أو تباعد الدول، وعليه نميز ثلاث عناصر بداية من النظرية الأصولية لرأسمال، النظرية النيوكلاسيكية والنظرية النمو الداخلي.

المطلب الأول: نظرية « Harrod –Domar »:

تعتبر هذه النظرية أن المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي يرجع إلى التراكم لرأسمال المادي، فهي بذلك تعتبر نموذج لأصولية رأسمال ما بين فترة (1947-1948)، مع وجود ظروف معينة لتحقق النمو المتوازن، كما تدعى هذه النظرية بما بعد النظرية الكينزية.

تساءل « Domar (1946) »حول أي شرط تكون الزيادة في الطلب تتوافق مع زيادة القدرة الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار، كما أن صافي الاستثمار؛ هو يساوي التغير في مخزون رأسمال، لذلك الزيادة النسبية الناتجة في الطاقة الإنتاجية ترجع لمستوى التغير في رأسمال مع افتراض معامل رأسمال ثابت، ليضاف تحليله إلى تحليل « Harrod(1939) » [1].

من خلال فرضيات أساسية؛ متعلقة بنسبة الادخار، نسبة رأسمال لإنتاج و معدل الزيادة في القوى العاملة توجد حالة مستقرة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث أن الاستثمار هو عبارة عن سلعة واحدة تنتج من خلال العمل و رأسمال مع وجود زيادة معدل قوة العمل نتيجة عوامل خارجية، فيصل الاقتصاد إلى حالة المستقرة للنمو الاقتصادي، بالتساوي بين نمطين من معدل النمو، معدل النمو الطبيعي المحدد من طرف غياب المتغير التكنولوجي و زيادة قوة العمل إلى معدل النمو الضروري المحدد من طرف الادخار و الاستثمار للأفراد والشركات، مع أن عدم التساوي بين المعدلين

[1] **King.R.G, Levine.R**, (1994), «Capital Fundamentalism , Economic Development ,And Economic Growth »,n^0.40, pp.261-262.

يشكل حالة عدم الاستقرار التي ركز عليها « Harrod » ، يرجع ذلك إلى تحقق الإنتاج تحت شرط الثبات النسبي بين عوامل الإنتاج في غياب عملية الإحلال بينهما[1] .

1-نموذج النمو الاقتصادي في المدى الطويل:

يعتمد هذا النموذج[2] على دالة الإنتاج y(t) التي تمثل الدخل الحقيقي للبلد.

جزء من هذا الإنتاج يخصص للاستهلاك عبر الزمن، و الباقي هو في شكل ادخار و استثمار، حيث أن جزء من الإنتاج المدخر s هو ثابت، معدل الادخار يمثل من خلال sy(t)، مخزون رأسمال هو k(t) المتراكم في السلعة، صافي الاستثمار هو معدل الزيادة في مخزون رأسمال dk/dt أو $\dot{k}$.وبالتالي لدينا :

$$\dot{k} = sy \quad \ldots\ldots\ldots 1$$

إنتاج المنتجات يتحقق باستخدام اثنين من العوامل؛ (رأسمال و العمل الممثل من خلال L(t) كمدخلات للعمل في حالة تشغيل تام لدينا:

2.....y(t)=f(k,l) ،بإدراج المعادلة 2 في 1 تستخلص المعادلة التالية: 3 .....$\dot{k}$= sf(k,L) .

معادلة عرض العمل تتحدد بالأجر الحقيقي، و معادلة الطلب على العمل تتحدد بالإنتاجية الحدية للعمل، مع وجود عوامل خارجية للنمو السكاني؛ تكون الزيادة في قوة العمل بمعدل نسبي ثابت n وهو ما يمثل المعدل الطبيعي للنمو عند (Domar) .

المعادلة الآتية تمثل عرض العمل 4.....L(t)=L_0 e^{nt} و بتعويض المعادلة 4في المعادلة 3 يستخلص المعادلة:

5.....($\dot{k}$ = Sf(k ,L_0 e^{nt}) و هي المعادلة الأساسية لتحديد المسار الزمني لتراكم رأسمال، التي تتطلب أن العمل المتاح يجب أن يكون في حالة التشغيل التام، بقاء متغير واحد هو k(t) لمخزون رأسمال .

بوضع r= k/L يصبح k=r.L وبما أن العمل يتزايد بنسبة ثابتة، لعوامل خارجية للنمو السكاني يصبح e^{nt} k=r L_0 .

[1] **Solow.R** ,(1956),«A Contribution To The Theory Of Economic Growth »,vol.70,n^0.1, p66.

[2] Solow.R ,(1956),«A Contribution To The Theory Of Economic Growth », idem,pp.66-68.

مع اخذ الزمن بعين الاعتبار يصبح $\dot{k}= L_0e^{nt}\dot{r}+nrL_0e^{nt}$.....6 بوضع المعادلة 6تتساوى مع المعادلة 5 مع ثبات العوائد يتم تقسيم هذه المعادلة على قيمة $L=L_0e^{nt}$ و شرط مضاعفة الدالة f بنفس العامل ينتج :

$$(\dot{r}+nr)\ L_0e^{nt} = S\ l_0\ e^{nt}\quad f\ (k/L_0\ e^{nt},1)$$

تنتج المعادلة الممثلة لنسبة رأسمال إلى العمل $\dot{r}$ =s f(r,1)-nr و بما ان معدل النسبي r=k/L فهو الفرق في التغير النسبي بين رأسمال و العمل $\frac{\dot{k}}{k} - \frac{\dot{L}}{l} = \frac{\dot{r}}{r}$ مع $\frac{\dot{L}}{l}$ يمثل n، مع أن منحنى إجمالي الناتج يتغير بمعدل r الذي يمثل نسبة التغير لرأسمال إلى العمل مع توظيف وحدة واحدة من العمل.

لما $\dot{r}$ =0 نسبة رأسمال إلى العمل هي ثابتة، مخزون رأسمال ينمو بنفس وتيرة معدل قوة العمل n إذا المعدل المضمون يساوي المعدل الطبيعي.

يتم تمثيل النموذج في الشكل التالي:

الشكل رقم 11:الحالة المستقرة في المدى الطويل للنمو الاقتصادي (Harrod –Domar) .

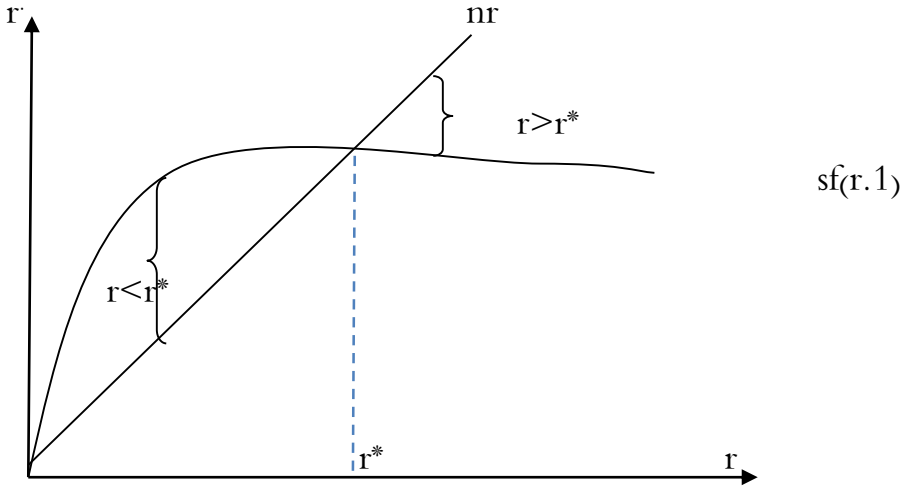

المصدر: Solow.R ,(1956),«A Contribution To The Theory Of Economic Growth »p70.

تمثل r* الحالة المستقرة للنمو الاقتصادي وهي حالة تعادل المعدل الطبيعي مع معدل النمو الفعلي.

اتساع الفجوة بين المعدل الطبيعي والمعدل الفعلي، تشكل حالة عدم الاستقرار مع وجود البطالة وحالة الكساد؛ هذه حالة r*>r، أي المعدل الطبيعي يفوق المعدل الفعلي، تصبح نسبة رأسمال إلى العمل تشكل فائض عن الحاجة.

أما لما المعدل الفعلي يفوق المعدل الطبيعي للنمو، يشكل حالة النمو المتوازن لكن مع مرور الوقت تصبح الإنتاجية الحدية تقترب من الصفر، لان نسبة مخزون رأسمال هي في حالة تزايد.

المطلب الثاني :النظرية النيوكلاسيكية :

طورت هذه النظرية من طرف «Ramsey(1928),Solow(1956), Swan(1956), Cas(1956),Koopmans(1965) » يعتمد أساس تحليلهم[1] على انخفاض مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و ارتفاع معدل النمو المتوقع، حيث أن البلدان الفقيرة هي ذات نمو في نصيب الفرد من الناتج مختلف مقارنة بالبلدان الغنية.

فالاختلافات في أنماط الاستثمار و تكوين رأسمال الموضحة في نظرية « Harrod –Domar » ليست هي العوامل الرئيسية التي أدت بالدول، إلى أن تكون فقيرة أو غنية، بل السبب في ذلك يرجع إلى وجود عامل التقدم التقني خارجي المنشأ، يتأتى من خارج نموذج كأساس لتحديد معدل النمو الاقتصادي.

1-نظرية « Solow »:

دراسة « Solow (1956),(1957) »كانت أكثر توضيح للنظرية النيوكلاسيكية، فاظهر أن دالة الإنتاج مع عملية الإحلال بين عوامل الإنتاج، لا تكون بنسبة ثابتة في نموذج « Harrod – Domar » [2].

يعتبر التقدم التكنولوجي عامل محايد؛ يساهم في نمو نصيب الفرد من الدخل، ويتمثل الاستثمار في رأسمال التقني من خلال الآلات وتجهيزات العالية الأداء مع إمكانية الإنتاج أكثر، ينتج عنه ارتفاع في رأسمال الفرد الواحد، بسرعة اقل من تكلفتها الذي يتوقف في الحالة المستقرة، المعتمدة على تكاليف نسبة رأسمال، حيث انه بانخفاضها مقابل ارتفاع تكاليف العمل، يحفز ذلك الشركات على استبدال رأسمال إلى العمل [3].

[1] **Barro.R** ,(1996), « Determinants Of Economic Growth : Across-Country Empirical Study», NBER,5698,p.04.
[2] **King.R.G, Levine.R**, (1994), «Capital Fundamentalism, Economic Development ,And Economic Growth », op.cit,p.262.
[3] **Solow.R** ,(1956),«A Contribution To The Theory Of Economic Growth »,op.cit,pp.85-86.

لذلك فان أي استثمار إضافي دائم، يولد نمو اقتصادي؛ بالتالي تشهد الدول في النهاية اتجاه نحو التقارب في الدخل لان كل دولة تعرف الحالة المستقرة على نسبة معينة من الاستثمار المعطى، ونمو أكثر ضعف للدول التي هي بعيدة عن التقارب[1].

« Solow(1957) » عمل على دراسة النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية من الفترة الممتدة ما بين (1909-1949) على أساس النموذج التالي[2] :

$$Y=A(t)f(k,L) \quad _____ \quad Y= A\ k^{\alpha}\ L^{1-\alpha}$$

حيث:

Yهي دالة الإنتاج الكلي وهي متجانسة من الدرجة واحد.

A(t) هو عامل المضاعف، يقيس اثر التراكم من الإحلال للعوامل المدخلة لإنتاج في شكل العملL و رأسمال k ، كما انه يقيس التغير التكنولوجي، من خلاله يتم حساب معدل نمو عوامل الإنتاجية الكلية.

α و α -1 هي مرونة الإنتاج بالنسبة لرأسمال و العمل على التوالي.

الزيادة في A تؤدي إلى التغير في الإنتاج الكلي ΔY [3] .

$$\Delta Y = \Delta A\frac{Y}{A} + PMK\Delta K + PML\Delta L$$

حيث انه في حالة التوازن الإنتاجية الحدية تساوي الأجر من العوامل أي السعر الحقيقي للعمل و رأسمال wوr على التوالي:

$$\Delta Y = \Delta A\frac{Y}{A} + r\Delta K + w\Delta L$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta A}{A}\frac{Y}{Y} + \frac{r\Delta K}{Y}\frac{K}{K} + \frac{w\Delta L}{Y}\frac{L}{L}$$

حيث أن معدل النمو يصبح يساوي:

[1] **Diemer .A**, «Croissance endogène et convergence »,sans date, MCF,p.05.
[2] **Solow.R**,(1957) , « Technical Change And The Aggregate Production Function» ,vol.39,nº.3, pp.312-320.
[3] **Magnan. J**, « la croissance economique », op.cit,pp.07-09.

$$G = A^* + xk^* + \lambda l^*$$

مع A^*، هو معدل نمو الإنتاجية الكلية A ، k^* و l^* ، λ يمثل حصة الاجر للعامل من الدخل الوطني بشرط $\lambda + 1 =$ x ،

x حصة معدل الفائدة لرأسمال من الدخل الوطني.

A^* لا يمكن حسابها مباشرة، فهي تعتبر نتيجة تسمى بمتبقيSolow .

تخضع دالة الإنتاج لعوائد الحجم الثابتة، فإذا ضاعفت كمية العوامل للعمل و رأسمال؛ يتضاعف الإنتاج، حيث إذا معدل نمو العمل يكون بنسبة n ومعدل نمو رأسمال ينمو بنسبة n، فان معدل نمو الإنتاج يكون بنفس المعدل n، أما بالنسبة للتقدم التقني فهو سلعة حرة غير تنافسية تسقط من السماء، و يبقى النمو ينمو بمعدل y=n من خلال :f(nk,nL)= nf (k,L)[1].

1-1 الحالة المستقرة للنمو الاقتصادي:

في البداية يكون الإنتاج الحدي الإجمالي عالي مع نسبة رأسمال إلى العمل منخفضة، لكن بوجود جزء ثابت من الدخل المتأتي من طرف تجهيزات جديدة و هو مدخر، فان الاستثمار في السلع الرأسمالية الجديدة قد يتجاوز القيمة اللازمة لتعويض الاهتلاك و تزويد الأعوان الجدد في سوق العمل، مع مرور الزمن رأسمال لعامل الواحد يرتفع و بوجود عوائد ثابتة و تكنولوجيا ثابتة سوف ينتج انخفاض في الإنتاجية الحدية لرأسمال، مع الاستمرار هذه الأخيرة في الانخفاض وكذلك الادخار المتأتي من طرف دخل الناتج من رأسمال الجديد ينخفض، وينتج عن ذلك فقط الحالة المستقرة لكفاية الإحلال للآلات مكان اليد العاملة و في هذه المرحلة يدخل الاقتصاد الحالة المستقرة.[2]

تعرضت نظرية النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك للعديد من الانتقادات نذكر منها:

[1] **Darreau. P**, (2003),«expliquer la croissance » ,p.03.
[2] **Grossman .M.G ,Helpman .E**,(1993) ,«endogenous innovation in the theorie of growth »,n0:4527,p.07.

نظرية Solow قد أزيلت من الواقع، بالنظر إلى أن النمو الاقتصادي لدخل الفرد يتناقص تدريجيا و في نهاية المطاف يتوقف تدريجيا عن التقدم، لان عوائد الحجم ثابتة، منافسة تامة مع خصائص السلع العامة كون أن التكنولوجيا خارجية المنشأ [1].

يرى« Lucas (1988) » أن هذه النظرية حاولت تشكيل الملامح الرئيسية لنمو الاقتصاد الأمريكي، و ليس بتقديم نظرية للنمو.

حيث أن التقدم التقني يحتوي على عوامل أخرى؛ مثل تحسين عوامل الجودة التي تنجم عن أسباب عديدة ومختلفة وذلك بأخذ بعين الاعتبار نوعية عوامل العمل، كما أن رأسمال المتراكم يعرف عوائد متناقصة بالتالي التقدم التكنولوجي يجعل السلع الجديدة تختلف عن السلع القديمة مما يظهر عدم التجانس السلع.

« Denison (1962) » قام بدراسة الاقتصاد الأمريكي، وجد أن نسبة مساهمة المتغير التقني في نمو الإنتاجية يقل بكثير مقارنة بمساهمة نوعية العمل، نتيجة لأثر التعليم، ذلك باستخدام دالة الإنتاج التالية[2] :

$$\Delta \ln(\frac{Y}{L}) = \alpha(\Delta \ln(\frac{K}{L})) + (1-\alpha)\Delta \ln E + \Delta \ln A$$

مما أدى إلى تقليص حدة مساهمة التغير التكنولوجي لنمو إنتاجية العامل.

المطلب الثالث: نظرية النمو الداخلي

1-نموذج Ak :

يعتمد هذا النموذج على فرضيات النظرية النيوكلاسيكية، يعتبر كبداية للتطور النظري لحسابات النمو الاقتصادي، في ظل وجود دالة الإنتاج الكلية Y التي تمثل مجموع السلع المنتجة، الموزعة في شكل مخزون رأسمال k كسلعة متجانسة، مع عوائد ثابتة حيث A،Y=Ak يمثل الإنتاجية المتعلقة برأسمال[3].

[1] **Magnan. J**, « la croissance economique », op.cit,p.05
[2] **Craft .N**,(2008),«Solow And Growth Acconting : A Perspective From Quantitative Economic History», p.02.
[3]**Hénin.P.Y.,Ralle.p**.,(1993),«Les nouvelle theories de la croissance :quelques apports pour la politique économique », p.78.

طور هذه النظرية « Rebelo(1991) » باعتبار أن الادخار يستجيب إلى أسعار الفائدة في حالة التوازن، يتم تحديدها من طرف المعدل الحدي للعائد على رأسمال الشركة، بالتالي يأخذ نموذج شكل بديل كنهج للنمو الداخلي، الذي يربط بين معدل الادخار s و معدل النمو g و الإنتاجية مع وجود الاهتلاك يصبح :g= SA-δ ،و عليه معدل الادخار s يحدد معدل نمو g من خلال العامل A الذي هو خارجي المنشأ على عكس وجهة النظرية النيوكلاسيكية على أن الادخار يحدد التقدم التكنولوجي من خلال كثافة رأسمال الإنتاج[1] .

النمو في هذا النموذج هو مستدام على المدى الطويل وذلك أن المعرفة هي نوع معين من رأسمال، فهي بذلك نتيجة مباشرة لتراكم رأسمال للشركات المختلفة. أي أن تراكم رأسمال يساهم في الخلق الجماعي للمعرفة التكنولوجية الجديدة و التنظيمية سواء من خلال التعلم بالممارسة، أو التقليد، يتم تعويض تناقص الإنتاجية الحدية لرأسمال بشكل دائم مما يحافظ على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل و يوصف ذلك بالشكل التالي: $A=A_0(1/N \sum_j kj)^n$ معN يمثل عدد الشركات و j يمثل كل شركة حيث $1\leq j\leq N$و أن n يحدد العوامل الخارجية للتعلم بالممارسة[2].

نموذج Ak لا يمكنه توضيح إشكالية التقارب بين البلدان المختلفة من حيث معدل الاهتلاك وتكنولوجيا الإنتاج، قد تتعرض للصدمات العشوائية وبالتالي في هذه الحالة مسارات نموها تختلف مع الوقت.

فهو غير قادر على استدامة النمو على المدى الطويل بالشكل المرغوب فيه، بالتالي عدم إمكانية الحفاظ على النمو الايجابي الأمثل في الاقتصاد؛ لان تراكم رأسمال يتطلب استخدام موارد غير متجددة، كونه يبقى المحرك الوحيد للمعرفة الجديدة في هذا النموذج.

كما أن نموذج Ak يهتم بعرض الادخار الكلي مع إهمال جانب الطلب، بالتحديد دور رجال الأعمال والمؤسسات و السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تعزز الإنتاجية للتقديم الحوافز لآجل الابتكار.

1-1-نظرية « Arrow (1962) »:

[1] **Hénin.P.Y.,Ralle.p**.,(1993),«Les nouvelle theories de la croissance :quelques apports pour la politique économique »,idem,p78.
[2] **Aghion .p**,(2002), « Les défit d'une nouvelle théorie de la croissance »,vol.78, n^0.4, pp462-464.

اعتمد « Arrow » في تحليله على عدة دراسات ,« Hilgard(1956) », « Verdoorn (1949) » (« Lundberg(1961)).

ينظر إلى أن الزيادة في الدخل لا يمكن أن تفسر ببساطة عن طريق الزيادة في نسبة رأسمال إلى العمل، بل السبب في وجود نمو اقتصادي يرجع إلى الاعتماد على متغير خارجي يتمثل في كمية المعرفة التي تنمو عبر الزمن والمتميزة بصعوبة القياس[1].

بالتالي تتجاهل هذه النظرية فرضيات إحلال رأسمال إلى العمل، وأن الأرباح هي نتيجة التغير التقني في نظام الاقتصاد الحر، فالبلدان المختلفة في معدل النمو الاقتصادي في لحظة معينة من الزمن، لها دوال الإنتاج المختلفة بغض النظر عن هبات الموارد الطبيعية.

وعليه تعتمد هذه النظرية على افتراض أن، التغير التقني يرجع إذا إلى المعرفة التي تكتسب من خلال التعلم والتي تصبح مع مرور الوقت إلى الخبرة التي ترفع من الإنتاج، فالتغير التكنولوجي يقصد به التحسن في الأداء عبر الزمن أما التعلم فهو عملية واسعة تأخذ فترة طويلة في البيئة التي يمارس فيها بأي شكل من الأشكال.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن التعلم يأخذ عدة أشكال، من بينها التعلم عن طريق الممارسة (learning by doing) الذي لا يعني فقط تكرار نفس العملية، التي تخضع لتناقص العوائد عند الكلاسيك، بل هو يساهم في عملية التطور عن طريق وجود الحوافز لذلك، مع وجود الخبرة مما يساهم في التعلم عن طريق التجربة .

تم استخدام الإنتاج التراكمي، كمؤشر للخبرة من خلال الإنتاج الكلي مع بداية الزمن، ومع ثبات معدل الإنتاج؛ حافز التعلم يكون ثابت، وعليه يعتبر الاستثمار الإجمالي التراكمي، أي تراكم الإنتاج للسلع الرأسمالية كمؤشر للخبرة، كما أن معدل الاستثمار الاسمي يكون اقل من الفعلي لصافي الاستثمار ومخزون رأسمال.

[1] **Arrow .K.j**.,(1962),« The Economic Implication Of Learning By Doing »vol.29, pp.155-173.

يرجع حدوث التعلم إلى إدخال محفزات جديدة باستمرار، لإنتاج سلع رأسمالية جديدة، بمعدل ثابت من النمو في الإنتاجية وعملية الإنتاج المرتبطة مع أي سلعة جديدة رأسمالية هي ذات معاملات ثابتة، بحيث يستخدم كمية ثابتة من العمل وكمية ثابتة من الإنتاج المحقق.

السلع الرأسمالية الجديدة أفضل من القديمة من خلال مقارنة السلع الرأسمالية المنتجة في الزمن t1 مع السلع المنتجة في الزمن t2 بحيث t1<t2 على عكس ما يفترض « Solow(1960), Johansen (1959) » على أن كفاءة السلع الرأسمالية الجديدة لا تتغير مقارنة بالسلع القديمة.

كما انه يوجد التقادم للسلع الرأسمالية عبر الزمن وعزوفها عن الاستخدام، مع وجود العمالة الكاملة.

يعرض النموذج كالتالي[1]:

G : يمثل تراكم الاستثمار الإجمالي، A:وحدة سلع رأسمال المنتجة لما الاستثمار الإجمالي التراكمي G يصل إلى العدد التسلسلي G، x الإنتاج الكلي ، $\lambda(G)$: كمية العمل المستخدمة في الإنتاج مع سلع رأسمال للرقم التسلسلي G ،y(G): إمكانية الإنتاج للسلع الرأسمالية عبر السلسلة الزمنية G و L :تمثل مجموعة قوة العمل المستخدمة .

بافتراض أن $\lambda(G)$ دالة غير متزايدة و y(G) دالة متناقصة مع إهمال الأجور أو قيمة الريع للسلع الرأسمالية، كما استخدمت السلع الرأسمالية ذات السلسلة الزمنية العالية، مقارنة بالسلع الرأسمالية ذات السلسلة الزمنية اقل و انه يتم استخدام في أي لحظة من الزمن السلع الرأسمالية بدل الأخرى. نتيجة التقادم و يرمز لها من خلال 'G حيث $G \geq (t)$ 'G (t-T) ، تصاغ دالة الإنتاج الكلي من خلال: $x=\int_{G'}^{G} y(G)\,dG$ ، مع T يمثل العمر الثابت للسلع الرأسمالية.

مع أن y(G)=a نتيجة ثبات نسبة رأسمال إلى الإنتاج؛ a هو ثابت، إضافة إلى أن $A(G)=\int \lambda(G)= b$ و عليه تمثل دالة الإنتاج من خلال التعلم كما يلي:

.n= 1 , x=a G(1-$e^{-L/b}$), x=a G [1- (1-L/G^{1-n})] $^{1/1-n}$

[1] **Arrow .K.j.**,(1962),« The Economic Implication Of Learning By Doing » ,op.cit. pp. 155-173.

تعتبر هذه الدالة الإنتاج من خلال التعلم بعوائد ثابتة، حيث أن الزيادة في G مع L ثابت تزيد في x بشكل متزامن بنفس النسبة، تعرف هذه الدالة زيادة في الإنتاج بالرغم من أن y(G) غير قابل للتناقص و**λ**(G) غير متزايد.

إلا أن زيادة نسبة L وG من خلال L/G^{1-n} مع n< 1 ، مع مضاعفة G و A الذي يتماثل مع n> 1 كل هذه العوامل تؤدي إلى مضاعفة أكثر من نسبية x ، ذلك يرجع لاستخدام كميات إضافية من L وG أكثر كفاءة من سابقاتها ، مع مرور الوقت زيادة العوائد تختفي؛ لان اثر التعلم لا يعوض في السوق و تطغى خاصية الإنتاجية الحدية لرأسمال على الاستثمارات الجديدة، والتي تصبح اقل من الإنتاجية الحدية الاجتماعية.

تعرضت نظرية « Arrow(1962) » للانتقاد من طرف « Romer (1986) » ان زيادة العوائد الناتجة عن كثافة المعرفة في السلع الرأسمالية كان ينقصها الطابع الرسمي، من خلال عدم وضعه لنموذج الأمثل للنمو في ظل زيادة العوائد الخارجية المنشأ.

2-1 نظرية « Romer(1986) »:

نظرية « Romer(1986) » طورت الأفكار لنظرية « Arrow(1962) » يعتبر أن المعرفة هي مدخلات داخلية المنشأ، لأجل الإنتاج مما يؤدي إلى نمو مستدام في المدى الطويل؛ كونه يرفع زيادة الإنتاجية الحدية و بالتالي زيادة معدلات النمو مع مرور الوقت، حيث تطورت نظرية النمو الداخلي بوضع نموذج التوازن التنافسي مع التغير التكنولوجي الداخلي[1]

.

تقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات[2] تتمثل في ثبات التكنولوجيا المتطابقة حتى حجم السكان هو ثابت، استبعاد التغير التكنولوجي الخارجي، واعتبار نموذج التوازن يرجع إلى التغير التكنولوجي الداخلي في المدى الطويل، حيث يعمل تراكم المعرفة اتجاه الأعوان لتعظيم الربح، مع عدم التدخل الحكومي.

[1] **Romer.P**,(1986),« Increasing Returns And Long Run Growth »,vol.94,n°.05,pp.1002-1037.
[2] **Romer.P**,(1986),« Increasing Returns And Long Run Growth »,idem,pp.1002-1037.

كما أن إنتاج السلع الاستهلاكية يمثل دالة من المخزون المعرفي التي تعمل على زيادة العائدات، حيث أن المعرفة تنمو بدون إلزامية تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية، حتى لو جميع المدخلات الأخرى هي ثابتة، وعليه لن يتوقف النمو عند الحالة المستقرة، ويرجع السبب إلى وجود البحث في التكنولوجيا مؤدي إلى وجود المعرفة الجديدة ذات العوائد المتناقصة، بالنظر لمخزون المعرفة في نقطة من الزمن، أي تناقص العوائد في تقنية البحث، وبأكثر توضيح وجود أقصى حد للتعظيم التكنولوجي.

يتمثل النموذج فيما يلي:

S يمثل تطابق الاستهلاك خلال فترتين 1 و 2 ، دالة المنفعة تكون بالصيغة U(c1,c2)، k انتاج السلع الاستهلاكية الممثلة للمعرفة، x باقي العوامل الأخرى الثابتة (رأسمال المادي و العمل و السكان).

البحث التكنولوجي لإنتاج المعرفة هو التخلي عن الاستهلاك، حيث التخلي عن وحدة واحدة من الاستهلاك تمنح وحدة واحدة من المعرفة.

الدالة f تعتمد على مدخلات k(i) و x(i) محددة للشركة i و على المستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد K للعديد من الشركات N فتصبح الصياغة كالتالي: $K=\sum_i^n ki$ و f(ki,K,xi) ، K ثابت و f دالة متجانسة بدرجة واحدة للدالة kiوxi و في الفترة 2 ،f هو متزايد في مخزون الكلي للمعرفة K و يترتب على ذلك زيادة العوائد لأجل أي μ>1:

$$F(\mu ki,\mu K,\mu xi)>f(\mu ki,K,\mu xi)=\mu(f(ki,k,xi).$$

عوائد الحجم الثابتة عوائد الحجم المتزايدة

و عليه تدرس هذه النظرية النمو الداخلي مع المثالية الاجتماعية و التوازن التنافسي، حيث عدد المستهلكين N=S لعدد الشركات و بالتالي حالة تعظيم للمثالية تكون من خلال

$$c^*2= f(k^*,Sk^*, \bar{x}\ )، c^*1=\bar{e}\ -k^* ، k^*=K^*/S:$$

يدل $\bar{x}$ على فرد واحد للشركة واحدة،$\bar{e}$ يدل على هبات الفرد لسلع الانتاج في الفترة 1، الاستثمار I في البحث الناتج عن التخلي عن الاستهلاك يمثل من خلال :

. $I= p2\ f(k^*,Sk^*, \bar{x}\ )+p1(\ \bar{e}\ -k^*)$

p سعر المعطى للسلعة c و عليه المعدل النسبي للنمو هو $k^*/k = g(\ I/k)$.

2-نظرية النمو الاقتصادي على أساس رأسمال البشري

2-1-نظرية « Robert Lucas(1988) » :

ترى هذه النظرية أن [1] تراكم رأسمال البشري ضروري لتحديد معدل النمو؛ من خلال التخصص في لعمل عن طريق التعلم، فهو بذلك يتعمق في تحليله أكثر لنظرية النمو الداخلي، و تفسر عجز النظرية النيوكلاسيكية عن وجود بلدان فقيرة وبلدان غنية في نتيجة تحليلهم للنمو الاقتصادي، بافتراض التقارب الدول من حيث التكنولوجيا وعدم اخذ بعين الاعتبار الاختلافات في هذه الأخيرة و معدل تغييرها.

حيث قدم (Lucas » مثال حول اقتصاديات البلدان لشرق أسيا (اليابان ،الصين و كوريا) و الفوارق في الدخل فيما بينها يرجع إلى اختلاف في مخزون المعرفة، و ان تواجد هذه الأخيرة نتيجة عوامل خارجية المنشأ يبقى بعيد عن التحليل. فالمعرفة البشرية (humain knowledge) هي ليست متواجدة بشكل عام، بل المعرفة تخص السكان و كل ما يتعلق بالثقافات المعينة للسكان، فوجد أن البلدان الغنية لديها أجور مخصصة للعمال بشكل مرتفع، بدلا من تلك الموجودة في البلدان الفقيرة في أي مهارة معينة .

كما أن القرارات الفردية لاكتساب المعرفة ينتج عنها قرارات الإنتاجية متزايدة، و هذا ما يسمى برأسمال البشري ((capital humain) ، يركز على المستوى العام لمهارة العمال 1/2 h(t) يعادل إنتاجية اثنين من العاملين و بالتالي ربح الوقت، وعليه الفرد يخصص وقته لأنشطة مختلفة في الفترة الحالية، التي تؤثر على الإنتاجية أو مستوى رأسمال البشري h(t) في الفترات المستقبلية من خلال تراكم رأسمال البشري .

حيث كانت صياغة النموذج كالتالي:

[1] **Lucas.R**,(1988), « On The Mecanics Of Economic Development »,n^0 .22, pp .3-42.

كل عامل N مع مستوى مهارة h ، مع $0< h<\infty$ تمثل المستوى الكلي للعمالة الماهرة من خلال N(h) المعبر عنها بالدالة التالية: $N= \int_0^{\infty} N(h)dh$.

يخصص العامل الماهر جزء U(h) من غير وقت الفراغ إلى الإنتاج الحالي و الباقي 1- U(h) لتراكم رأسمال البشري، وعليه قوة العمل الفعلية في الإنتاج الأمثل لN(h) هو: $N^*= \int_0^{\infty} U(h)\, N(h) h\, dh$ ،فقوة العمل الفعلية في الإنتاج N*و k هي مدخلات للإنتاج من خلال الدالة التالية f(k,N*) باجر ساعي للعامل الماهرh هي $f_N(k,N^*)h$ و المكاسب الكلية هي $f_N(k,N^*)h\, U(h)$.

من خلال ما سبق يتأثر رأسمال بأثرين الأول داخلي والأثر الخارجي، حيث ركزت النظرية على الأثر الخارجي من خلال المستوى المتوسط للمهارة للشركات والأسر كالتالي:

$$h_a = \int_0^{\infty} h\, N(h)dh \;/\; \int_0^{\infty} N(h)dh$$

كل العمال لهم مستوى المهارة h أي رأسمال البشري متطابق و كلها تخصص الوقت U كقوة عمل فعلية بالصيغة التالية: $N^*= N\, U\, h$، ومستوى متوسط المهارة h_a هو h.

الإنتاج الكلي يكون بالعوامل التالية: ساعات عمل الإنتاج N(t)، و الاستهلاك c(t)، و صافي الاستثمار $\dot{k}(t)$ ، مع $N(t)\, c(t)+ \dot{k}(t) = Ak(t)^B\, [U(t)\, h(t)\, N(t)]^{1-B}\; ha(t)^y$، A مستوى التكنولوجيا الثابت .

نمو رأسمال الفعلي و الجهود المكرسة للاكتساب هي $G(1-U(t))\; h(t)^{\S}$ ، $h^*(t)= h(t)$ ، G هو الزيادة.

إذا $G(0)=0$و $\S<1$ أي تناقص العائد لتراكم رأسمال البشري، يعني ذلك أن رأسمال البشري ليس محرك للنمو الاقتصادي و لا يعتبر بديل للتكنولوجيا A(t) .

و عليه نمو h(t) لا يأخذ بعين الاعتبار الجهد المخصص للتراكم، لان تراكم رأسمال البشري في الفترة السابقة يكون أعلى نتيجة تراكم السكان ثم بسرعة اقل ثم ينعدم، يرجع ذلك لان حياة الأفراد هي محدودة و بالتالي الزيادة في العائد هي متناقصة مع مرور الوقت و ذلك من خلال الاعتماد على نموذج « Uzawa(1965) ».

يتبع معدل النمو لرأسمال البشري مسار النمو المتوازن المعادلة التالية:

$$h^*(t) / h(t) = v = \S(1-U)$$

المعدل المشترك للاستهلاك و رأسمال للفرد الواحد هو : $\check{z} = (1-B+y/1-B)v$ فيصبح تحديد معدل النمو المتوازن v كالأتي: $v = [£(1-B+y)-y]^{-1}[(1-B)(\S-(p-\boldsymbol{\lambda}))]$ حيث أن (1-B) هي حصة العمل من الدخل، $\mathcal{L}$، p، $\boldsymbol{\lambda}$ هي عبارة عن معا لم، العزوف عن المخاطر للاستثمار، معدل التوقيت المفضل و معدل نمو ساعات العمل بالترتيب.

يستنتج « Lucas » أن معدل النمو يزيد مع فعالية § للاستثمار في رأسمال البشري ينخفض بارتفاع معدل الخصم p.

2-2-نظرية « Romer(1989) »:

يختلف « Romer (1989) » في نظرته إلى النمو الاقتصادي على أساس رأسمال البشري عن تلك التي تمت مناقشتها من خلال « Lucas(1988) » ،بالتركيز على مخزون رأسمال البشري كمحدد لمعدل النمو الاقتصادي واعتباره عامل يخصص في البحث والتطوير، إضافة إلى المعرفة يجعل عامل التقدم التقني داخلي في ظل المنافسة الاحتكارية للبحوث الجديدة[1].

يقدم مفهوم للتقدم التكنولوجي على أساس انه سلعة "هي عبارة عن مدخلات ليست سلع تقليدية وليست سلع عامة، غير تنافسية تحتمل سلع استثنائية "[2] عن طريق التفرقة بين أربع أنواع من السلع؛ حيث أن السلع التنافسية هي سلع ناتجة عن التكنولوجيا البحتة التي تستخدم من طرف شركة واحدة أو فرد، بدون أن تستخدم من طرف اخر، على عكس السلع غير تنافسية تستخدم من طرف كلاهما، كما أن السلع المستبعدة هي سلع استثنائية لها خصائص سلعية تمنع الآخرين من استخدامها.

[1] **Romer.p**,(1989),« Endogenous Technological Change »,n^0.3210,pp.1-41.

[2] **Romer.p**,(1989),« Endogenous Technological Change »,idem,pp.1-41.

السلع التقليدية هي تنافسية مستبعدة مقدمة من القطاع الخاص، تتم مداولاتها في الأسواق التنافسية على عكس السلع العامة غير تنافسية لا تقدم من القطاع الخاص أو تداولها في الأسواق.

وعليه يعتبر نشأة التغير التكنولوجي تكون بسبب التدخل الحكومي لتقديم منح لدعم البحث التكنولوجي، فهي بذلك حافز للسوق، تجعل التغير التكنولوجي ذاتي المنشئ يستخدم هذه المنح لإنشاء معارف جديدة.

مع تحمل الشركة لتكاليف البحث والتطوير ثابتة، لأجل خلق سلع جديدة باستعادة التكاليف من خلال بيع سلع الجديدة بسعر أعلى من تكلفة إنتاجه الثابتة، لكن مع مرور الزمن ونتيجة الدخول المجاني للعديد من الشركات إلى النشاط، تصبح المكاسب من الأرباح للقيمة الحالية معدومة، ولا تتحقق هذه الأخيرة إلا بتوسيع حجم السوق من خلال زيادة رأسمال البشري في قطاع البحث والتطوير وليس حجم القوى العاملة الماهرة للسكان.

قدم النموذج [1]بمجموعة من المدخلات لاقتصاد يعتمد على ثلاثة قطاعات مع التوازن بمعدل نمو ثابت.

حيث أن رأسمال k يقاس بوحدات السلع المستهلكة، ويتراكم على أساس الإنتاج الضائع، أي التخلي عن الاستهلاك الذي يعادل تحويل الموارد من القطاع الاستهلاكي إلى قطاع رأسمال، متمثلا بشكل الدالة التالية: $\dot{k} = y - c$، التي تصف تطور رأسمال لمجموعة من السلع ناتجة عن البحث و التطوير في الزمن t .

مدخلات العمل L هي خدمات العمالة الماهرة المقاسة بعدد السكان، حيث أن السكان وعرض العمل ثابت بالتالي إهمال النمو السكاني، ومدى المشاركة في قوة العمل أو الاختلاف في عدد ساعات العمل لكل عامل.

كما يعتبر مؤشر مستوى التكنولوجيا A مدخلات للإنتاج.

أما مدخلات رأسمال البشري H وهي مدخل مهم في تحديد النمو الاقتصادي، يقيس اثر التراكم لأنشطة التعليم و التدريب على العمل، يتم قياس مخزون رأسمال البشري الكلي بالمعادلة التالية: H=H1+ H2 ،حيث أن H1 يعبر عن مخزون رأسمال البشري المستخدم في النشاطات الإنتاجية، أما H2 هو مخزون رأسمال البشري المخصص إلى قطاع

[1] **Romer.p**,(1989),« Endogenous Technological Change »,op.cit,pp.1-41.

البحوث، كما عرف هذا الأخير على انه يستخدم H و المخزون الحالي للمعرفة لإنتاج المعرفة الجديدة لإنتاج البحث و التطوير في شكل سلع إنتاجية جديدة مستدامة .

مع الأخذ بعين الاعتبار أن مخزون رأسمال البشري لا يعتمد و لا يقاس بالحجم الإجمالي للقوى العاملة و السكان لان مخزون رأسمال البشري في عدد السكان هو ثابت باعتبار أن الإنسان مدة حياته محدودة، وعليه الجزء المعروض في السوق هو ثابت و بالتالي عرض المدخلات H و L هي ثابتة، و الزيادة في H ترجع إلى الزيادة التقنية.

يصبح على المدى الطويل معدل النمو ثابت، لان السنوات الإجمالية للتعليم والخبرة تصبح معدومة كما أن البحث النسبي لرأسمال البشري والمعرفة المكثفة لإنتاج تصاميم جديدة تحد ديناميكية النمو.

فكل وحدة جديدة من المعرفة تماثل سلعة جديدة للبحث و التطوير، يصبح يعتمد إنتاج السلع النهائية على H1 و L و x(i) باعتبارها قائمة المدخلات المنافسة للسلع المعمرة، تصبح دالة الإنتاج كالتالي :

$$y=(H1,L, x) =H1^{\alpha} L^{\beta} \int_0^{\infty} x(i)^{1-\alpha-\beta}\, di$$

يعتمد إنتاج البحوث على مقدار من رأسمال البشري المخصص للبحث وعلى مخزون المعرفة المتوفر للأفراد الممارسين للبحوث، أي الأفراد i يخصص H^i من رأسمال البشري للبحث وتحقيق A^i من مخزون المعرفة، يقاس معدل المعرفة الجديدة كالاتي:

$\S H^iA^i \S$ ، اين § يمثل معامل الإنتاجية و نتيجة لعدم احتكار المعرفة، من خلال إمكانية الوصول إلى مخزون المعرفة مكون هذه الأخيرة هي مدخلات غير تنافسية؛ يمكن لجميع الباحثين الاستفادة منها في نفس الوقت، وعليه يقاس تطور مخزون المعرفة الكلي وفقا ل $\dot{A} = \S H2\ A$.

يرى « Romer» من خلال المعادلة الأخيرة أن المزيد من رأسمال البشري المخصص للبحوث، يرفع معدل الإنتاج للتصاميم الجديدة مع ارتفاع المخزون الكلي للتصاميم (البحث) و المعرفة، ترتفع إنتاجية الباحثين العاملين في قطاع البحث؛ يعني ذلك أن أكثر إنتاجية ترجع إلى إمكانية الاستفادة من مخزون اكبر من المعرفة المتراكمة للعدد واسع من

البحوث، مع وجود بحوث جديدة ترفع من إجمالي مخزون المعرفة و يؤثر بدوره على زيادة رأسمال البشري في قطاع البحوث، وعليه البحث الجديد يجعل جزء من المدخلات غير تنافسية مستبعدة.

ومع وجود تفضيلات استهلاكية ثابتة فتبقى جهود البحث ثابتة ويصبح ربح يساوي 0. [1]

وعليه يبقى مستوى النمو ثابت وهذا ما يعرف بمسار النمو المتوازن فيصبح معدل النمو المشترك g لكل المتغيرات كالتالي[2]:

§ H2 $= \frac{\dot{A}}{A} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{y}}{y} = \frac{\dot{c}}{c}$ =g ، إذا § يساوي 1 يؤدي ذلك إلى g= H2 يعني ذلك أن هناك رأسمال بشري غير كافي نتيجة انخفاضه يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي.

فتصبح كل معدلات النمو في التكنولوجيا البحث صغير نسبيا هذا يماثل حسب رومر المجازفة في إنتاج سلع فاخرة ما يجعل الاختلاف بين الدول كبير، فالبلدان التي تعرف انخفاض في رأسمال البشري قد لا تعرف النمو على الإطلاق.

3-نظرية النمو الاقتصادي على اساس الابتكار:

3-1-نظرية النمو الاقتصادي ل«Aghion – Howitt (1992)»:

تنظر هذه النظرية أن النمو الاقتصادي هو داخلي كون أن التقدم التقني يتحدد بمدخلات داخلية متمثلة في الابتكار في قطاع البحث والتطوير، فهو لا يتحدد فقط بتراكم رأسمال والادخار ولكن بشكل أساسي من خلال النشاطات الاقتصادية للمبتكرين ورجال الأعمال باعتبارها حافز.

يرتكز تحليل النمو الاقتصادي الداخلي لهذه النظرية على نظرية «Schumpeter» من خلال الافتراضات التالية[3]:

1-المصدر الرئيسي للتقدم التكنولوجي هو الابتكار.

[1] **Romer.p**,(1989),« Endogenous Technological Change », op.cit,pp.1-41.
[2] **Romer.p**,(1989),« Endogenous Technological Change »,idem,pp.1-41.
[3] **Aghion .p,(**2002), « Les défit d'une nouvelle théorie de la croissance »,op.cit, p.464.

2-الابتكارات تقود إلى إدخال عمليات جديدة، منتجات جديدة، طرق جديدة للتسيير، التنظيم الجديد لنشاطات الإنتاجية من طرف الشركات المقاولات، كما يعمل على دفع المقاولين والباحثين لتطوير الفائدة الخاصة التي يتوقع أن تعوض من عوائد الاحتكار للابتكارات الناجحة.

3-تختفي الريوع الاحتكارية على العمليات أو المنتجات التي مرت بفترة زمنية عند الوصول إلى ابتكارات أخرى منافسة.

4-الاستثمارات في البحث والتطوير ترتبط بمخاطر متعلقة بالتجربة والتعلم.

يحدث النمو على المدى الطويل فهو مستدام وتوضح نظرية النمو[1] من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم 12: النمو الاقتصادي الداخلي على أساس الابتكار.

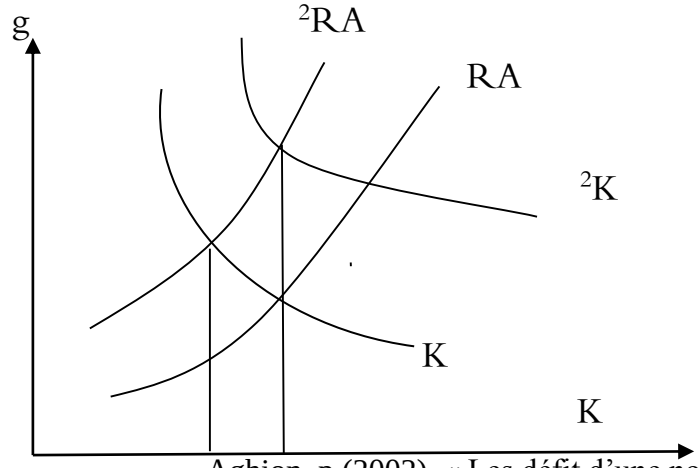

.المصدر: Aghion .p,(2002), « Les défit d'une nouvelle théorie de la croissance »

k يمثل المقدار الكمي لرأسمال من خلال كل وحدة من العمالة الماهرة للحالة المستقرة، يقاس من خلال k=K/AL،حيث K يمثل مخزون رأسمال و L يتوافق مع اليد العاملة المشغلة لتصبح سلع نهائية أما A يمثل إنتاجية العمل الحالية للمعرفة، ففي الحالة المستقرة g= A/A.

المنحنى K هو ذو ميل سالب لأنه كلما ارتفع تراكم رأسمال إلى الحالة المستقرة كلما تناقص معدل النمو للإنتاجية g و هو ما يفسر من طرف نموذج « solow ».

[1] **Aghion .p**,(2002), « Les défit d'une nouvelle théorie de la croissance », op.cit .pp.459-486.

أما المنحنى ذو الميل الموجب يمثل معدل نمو الإنتاجية للحالة المستقرة، في حالة كمية رأسمال للوحدة الفعالة للعمل، حيث كلما ارتفع مخزون رأسمال للفرد الواحد، تعوض إلى الإنتاجية وترتفع؛ بالتالي زيادة دخل الفرد أي كلما زاد عائد الابتكار يكافئ ذلك نجاح الابتكار الذي يعتبر حافز له مما يجعل معدل نمو الإنتاجية متزايد، بسبب معدل الحافز متمثل في معدل الابتكار.

نقطة التقاطع بين Kو RA تمثل معدل النمو المتوازن على المدى طويل، و الحالة المستقرة للبحث والتطوير و الإنتاجية في ظل مجموعة من السياسات للتغيرات المؤسساتية.

بزيادة تراكم رأسمال وزيادة في معدل الادخار يتحول منحنى K نحو اليمين، وخاصية التغير في السياسات المؤسساتية التي تلعب دور حاسم؛ من خلال التأثير على منحنى RA مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، الدعم للنشاطات المبتكرة، فعالية البحث من خلال وفرة العمال الماهرين، ينتقل منحنى RA إلى الأعلى و النتيجة نمو الإنتاجية وتشكيل حالة مستقرة ثانية، في المقابل إذا حدث عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ينتقل منحنى RA نحو الأسفل مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية.

إذا السياسات المؤسساتية هي عبارة عن دعم وحافز للابتكار في البحث والتطوير، لإدخال مدخلات أكثر إنتاجية أي بكفاءة أعلى، فيتحقق النمو، وبالتالي معدل تفعيل الابتكارات في منحنى RA في نقطة توازن يتم انتشار المعرفة من قطاع إلى أخر.

إلا أن انتشار المعرفة في تحليل « Aghion(2002) » يجعل الدول المختلفة تتقارب فيما بينها بشكل انتقائي و هذا ما يعرف (convergence sélective)، حيث تتقارب الدول m من خلال المؤشر{1,2,3,….m} ∈j في ظل الاقتصاد العالمي، نحو معدلات النمو العالمية بالمعادلة التالية : $\sum_{1\geq j\leq m} \sigma j\, \vartheta j\, nj$ = A^{max} / A^{*max} =g مع σj يمثل معامل الانتشار غير سلبي للمعرفة، ϑj يقيس الانتاجية للبحث و التطوير في البلد j، أما nj فهي تقيس كثافة البحث و التطوير في البلد j .

تقاس الإنتاجية المحلية المتوسطة الحالية للدول مقارنة بالإنتاجية متقدمة، من خلال المعادلة التالية: $A=\vartheta n\ (A^{max}-A)$ التي ترتفع بارتفاع الابتكارات حيث تمثل ϑn معدل الاختراع، بقسمة هذه المعدلة على A^{max} كون أن كل اختراع يحقق ذروة قصوى ورمز له a تصبح معادلة النمو للاقتصاد العالمي بين الدول و التي تقيس التقارب كالتالي : $a=\vartheta n$ $ag-(1-a)$)، تقاس الفجوة بين الدول من خلال $1-a$ داخل الإنتاجية المتوسطة للبلدان[1] .

الدول ضعيفة الدخل هي ضعيفة الإنتاجية نتيجة ضعف كثافة البحوث n، التي تكون منعدمة خاصة في البلدان الفقيرة مع غياب المساعدات العامة للإنتاجية المتوسطة وعليه تتخلى عن التقارب.

3-2-نظرية النمو الاقتصادي ل « Grossman - Helpman » :

يعرض «Grossman- Helpman (1993) » نموذج تفصيلي للتقدم التقني على أساس الاستثمارات في المعرفة الجديدة المطورة، في شكل ابتكار أو المخترعة و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل؛ يؤكد على أن "التقدم التكنولوجي يتطلب على الأقل في مرحلة ما، استثمارا يعتمد على الموارد من طرف الشركات و رجال الأعمال، لتطوير الابتكار الصناعي باعتباره محرك للنمو "[2].

حيث أن الابتكار يدفع إلى التجديد التكنولوجي، مما يرفع إنتاجية رأسمال، يحفز على استثمارات إضافية عن طريق تخصيص موارد للبحث و التطوير، تخصيص موارد لتعلم إنتاج سلع جديدة أو أسلوب جديد لتضيف تجديدات في التصميم و التقنيات.

يعتبر المعرفة عملية تراكمية للأفكار السابقة على رأسمال المادي، الذي يتميز بتناقص العوائد نتيجة اهتلاك للمعدات و الآلات، بالتالي النفقات على البحوث له دور هام في توليد ناتج جديد، و عليه دخل البلد يتحدد بشكل كبير من مستوى الإنفاق للبحث و التطوير و عدد الباحثين و العلماء و بالتالي الابتكار، في ظل المنافسة غير تامة التي تجعل الشركات تبيع المنتجات بسعر أعلى من تكلفتها، لأجل تغطية نفقات ودعم الاستثمار الخاص في التكنولوجيا الجديدة.

[1] **Aghion .p**,(2002), « Les défit d'une nouvelle théorie de la croissance », op.cit, pp.459-486.
[2] **Grossman .M.G ,Helpman .E**,(1993) ,«endogenous innovation in the theorie of growth »,op.cit,pp1-35.

يوضح « Grossman- Helpman » نموذج النمو من خلال دالة الإنتاج الكلية التالية:

$$y=k^{\alpha}\ ly^{\theta}\ z^{1-\alpha-\beta}$$

حيث أن: y يمثل الإنتاج النهائي،k و Ly يمثلان على التوالي رأسمال و العمل المستخدم في الإنتاج، أما z المقياس الكلي للمدخلات الوسيطة ذات النوعية المعدلة أي التجديدات التكنولوجية بالتالي تجسد الابتكار [1].لإنتاج منتج متجانس تقوم الشركة بإدخال منتجات وسيطة متنوعة، لديها سلم الجودة أي وجود الابتكار يعمل على مجموعة التحسينات النوعية المحتملة، حيث أن كل جيل جديد من المدخلات له أداء أفضل نسبيا بدلا مما سبق، بالتالي الابتكار هو العمل المخصص للاستثمار في البحث والتطوير لإدخال مدخلات أكثر إنتاجية في مكان المدخلات المماثلة من الأجيال السابقة.

وفي ظل حق حماية براءة الاختراع الجديد للمبتكر، فانه تحقق مكاسب من المنافسة الاحتكارية للشركة المبتكرة مقارنة بمنتجات موجودة من الأجيال السابقة لباقي الشركات، ليتم تحقيق الشركة لأرباح احتكارية، كمكافأة للاستثمار في البحث السابق إلى غاية أن الشركة المنافسة تكتشف الابتكار وتستمر الشركة القائد في ابتكار آخر.

وعليه من خلال ما سبق يتحقق النمو المستدام على المدى الطويل « sustaind growth » في نصيب الفرد من الناتج، نتيجة التوسع في الإنتاج بالرغم من ثبات حجم السكان و غياب رأسمال المادي، إلا أن النمو يتحقق بسبب السلع الوسيطة التي تعرف تجديدات مستمرة، الذي بدوره يعمل على زيادة الإنتاجية لمجموعة المنتجات النهائية على المدى الطويل [2].

[1] **Grossman .M.G ,Helpman .E**,(1993) ,«endogenous innovation in the theorie of growth », idem,pp1-35
[2] **Grossman .M.G ,Helpman .E**,(1993) ,«endogenous innovation in the theorie of growth », op.cit,pp1-35

4-نظرية النمو الاقتصادي الداخلي على اساس رأسمال العام:

4-1-نظرية «Barro – Sala Martin (1995)»:

تميز هذه النظرية بين رأسمال المادي العام ورأسمال المادي الخاص، وتمنح أهمية كبيرة لدور الحاسم الذي يقدمه رأسمال العام الناتج عن السياسات الحكومية في عملية استدامة النمو الاقتصادي.

فتوضح أن [1]معدل النمو يعتمد على العلاقة بين المستوى الأولي من الإنتاج y والإنتاج المستهدف *y، الذي يعتمد على السياسات الحكومية وعلى سلوك الأفراد بالنسبة للادخار، والجهد المبذول في العمل.

حيث أن معدل النمو يتناقص مع y و يرتفع مع *y الذي يتضمن مثلا حماية حقوق الملكية الفكرية ، انخفاض معدل الضرائب و مستوى أعلى من رأسمال البشري، و عليه فان معدل النمو على المدى الطويل يعتمد على الإجراءات الحكومية كالتخفيضات الضريبية، الحفاظ على القانون و النظام و توفير خدمات البنية التحتية.

بالتالي التدخل الحكومي له إمكانيات كبيرة لتحسين أو عدم استقرار النمو على المدى الطويل. ويتم صياغة ذلك من خلال ما يلي: $\Delta y = f(y, y*)$ مع Δy يمثل معدل نمو نصيب الفرد من الانتاج، y المستوى الحالي لإنتاج الفرد الواحد و *y على المدى الطويل مستوى ثابت لنصيب الفرد من الناتج و هو مستهدف يعتمد على الخيارات الحكومية مثل الإنفاق العام و كل الخيارات المذكورة من قبل .

إذا تحليل هذه النظرية يعتمد على رأسمال العام الذي يشمل كل الاستثمارات التي تقوم بها الدولة، وتأخذ صيغة الإنتاج المستهدف من خلال النفقات العامة الصيغة التالية: $y= k^a D^{1-a}$ مع أن k يمثل رأسمال الخاص و D يمثل رأسمال العام في وجود النفقات العامة المتسببة في حدوث النمو الداخلي [2].

[1] **Barro . R** ,(1996), « Determinants Of Economic Growth : Across-Country Empirical Study», op.cit,pp.1-79.

[2] **Barro . R** ,(1996), « Determinants Of Economic Growth : Across-Country Empirical Study»,op.cit ,pp.1-79

إن رأسمال العام من خلال النفقات العامة يعتبر مكمل لرأسمال الخاص، وله أيضا أثار خارجية للبنية التحتية الذي من شانه أن يحسن إنتاجية القطاع الخاص وفي النهاية كلا العاملين يعملان على تحقيق النمو المستدام. ويتم توضيح ذلك بالشكل التالي[1]:

الشكل رقم 13: النمو الاقتصادي الداخلي على اساس رأسمال العام.

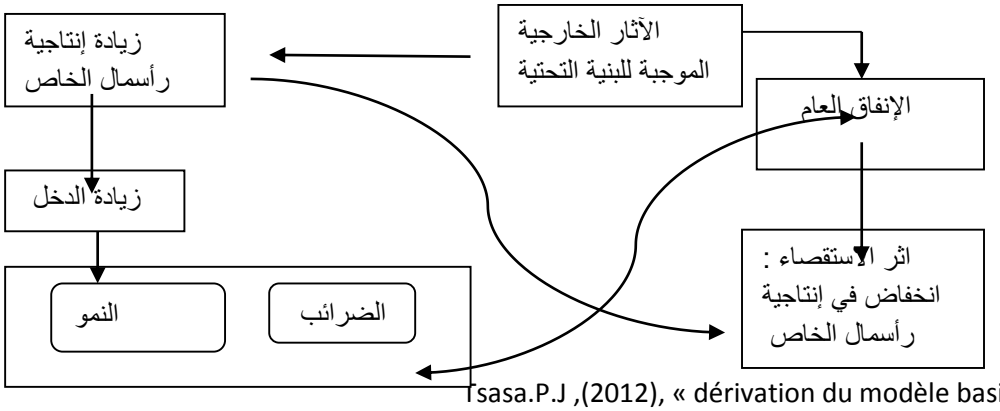

المصدر: «Tsasa.P.J ,(2012), « dérivation du modèle basique de Barro

المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي

تعددت الدراسات النظرية و التجريبية لتحديد مصدر النمو، من خلال البحث عن المحددات الإنتاج الداخلي الخام، أو نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، فالنظريات التي تم عرضها اظهرت لنا عدة محددات، حاولنا تصنيفها صنفين يتمثل الأول في محددات الاقتصاد الكلي المتعلقة برأسمال المادي و تراكمه، التقدم التقني و التغير التكنولوجي، رأسمال البشري و ما يتضمنه من رأسمال غير مادي مثل المهارة، التعلم، المعرفة و في الأخير الابتكار في البحث و التطوير، أما المحدد الثاني يتمثل محددات السياسات الكلية للنمو الاقتصادي؛ المتعلقة برأسمال العام وما يحتويه من سياسات الإنفاق الحكومي، السياسات الضريبة، و السياسات التجارية الداخلية و الخارجية و أهميتها كمحدد للنمو .

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي الكلية

1-رأسمال المادي وتراكمه:

يعتبر رأسمال المادي أول المحددات للنمو الاقتصادي، فهو من أصولية رأسمال وعادة ما يتم تقييمه على أساس معدل الاستثمار الخاص من طرف الأعوان الاقتصاديين، فهو تلك المعدات التي تستثمرها الشركات للإنتاج السلع والخدمات،

[1] **Tsasa.P.J** ,(2012), « dérivation du modèle basique de Barro»,vol.1,n.005,p27.

حيث انه قابل للتراكم في شكل مخزون رأسمال المادي، الذي يرتبط ارتباط وثيق بنسبة الادخار، فيرتفع من خلال تراكمه لدى الأفراد المدخرين والمستثمرين مع أن هذا التراكم يتميز بخاصية تناقص العوائد نتيجة الاهتلاك وانخفاض الإنتاجية الحدية لرأسمال المادي القديم.

إضافة إلى ما سبق يؤكد « King-Levine (1994) » أن الاختلافات في الأنماط الوطنية من تراكم رأسمال المادي، يمكن أن تفسر الكثير من الاختلافات في مستويات الإنتاج الوطني، و أن الزيادة في معدلات الاستثمار الوطني يمكن أن تنتج زيادات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي[1].

2-التقدم التقني والتغير التكنولوجي:

العامل التقني هو محدد ضروري للنمو الاقتصادي، بعد ما كان ينظر إليه على انه خارجي المنشأ وانه 'سلعة حرة عامة غير منافسة سقطت من السماء'[2] يتم حسابها على أساس إنتاجية عوامل الإنتاج في الخمسينات، أصبح خلال الثمانينات داخلي المنشأ يتحدد بمتغيرات أخرى مثل المعرفة التقنية، الاختراع، التكنولوجيا الجديدة ومهارة العمال، وعليه اختلاف وجهة النظر حول هذا المحدد كان حسب النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي.

يتعرض محدد التقدم التقني إلى التغير التكنولوجي؛ المتمثل في ظهور تقنيات جديدة آخذا بذلك شكلين يتمثلان في المنتجات الجديدة والتكنولوجيا الجديدة، تنخفض هذه الأخيرة، بزيادة الطلب الذي يبقي سيرورتها دون الانتقال إلى تكنولوجيا أخرى، فارتفاع المعدل التقني يسمح مؤقتا للزيادة في الاستثمار، بالتالي قوة محركة لزيادة الإنتاجية[3].

يصبح هذا التقدم التقني مهدد من طرف الأجور؛ ذلك نتيجة ارتفاع معدل الاستثمار والتقدم التكنولوجي السريع يخلق ندرة العمل، أي إحلال الآلات مكان اليد العاملة و بالتالي الزيادة في الأجور الحقيقية مما يحد القدرة على الاستثمار[4].

---

[1] **King.R.G, Levine.R,** (1994), «Capital Fundamentalism ,Economic Development ,And Economic Growth », op.cit, p260.

[2] **Darreau. P,** (2003),«expliquer la croissance » , op.cit,p 3.

[3] **Elsenhaus . H** ,(2000),« La théorie de la croissance endogène modifie –t- elle radicalement la théorie du développement ?», vol .41,nº .164, p.735.

[4] **Elsenhaus . H** ,(2000),« La théorie de la croissance endogène modifie –t- elle radicalement la théorie du développement ?»,idem,p.735.

كما أن التقدم التقني يسمح بإدخال عناصر المنافسة غير تامة، تؤدي الى ظهور منتجات جديدة و أفكار جديدة وبالتالي وجود عائد ناتج عن حقوق الملكية الفكرية في ظل حماية براءة الاختراع، بالتالي الريع الاحتكاري المؤقت في ظل المنافسة غير تامة إلى غاية اكتساب المنافسين للمعرفة [1].

كما يعرف التقدم التكنولوجي على انه نشاط لنتاج معين من عملية البحث و التطوير، في تحديد معدل النمو وبوجود التجديدات التكنولوجية يرفع إنتاجية رأسمال و يحفز على استثمارات إضافية [2].

3-رأسمال البشري:

يعتبر رأسمال البشري محدد ضروري للنمو الداخلي، بعدما كان يعرف النمو الاقتصادي حالة جمود واستقرار قبل سنوات ثمانينات.

حيث اتسع رأسمال ليشمل العنصر البشري و هذا ما أثاره نظريا كل من« Romer (1989),Lucas(1988) » ، حيث يتراكم هذا المحدد ليدعم النمو بشكل غير متناهي عكس رأسمال المادي ذو العوائد المتناقصة.

يتخذ رأسمال البشري عدة أشكال محددة له مثل التعليم، الخبرة و اليد العاملة الماهرة، حيث وجد « Barro(1996) » أن نوعية رأسمال البشري لها دور كبير في تنشيط الاستثمارات[3].

التي تعتمد على تأهيل العمال من خلال نظم التعليم والتكوين المهني، بحيث يمكن تحويل اليد العاملة غير ماهرة إلى يد عاملة أكثر مهارة باعتباره استثمار قصير المدى[4].

[1] **Hénin.P.Y.,Ralle.p**.,(1993),«Les nouvelle theories de la croissance :quelques apports pour la politique économique », op.cit, p.84.
[2] **Grossman .M.G ,Helpman .E**,(1993) ,«endogenous innovation in the theorie of growth », op.cit,p 11.
[3] **Barro . R** ,(1996), « Determinants Of Economic Growth : Across-Country Empirical Study»,op.cit ,p.23.
[4] **Elsenhaus . H** ,(2000),« La théorie de la croissance endogène modifie –t- elle radicalement la théorie du développement ?», op.cit, p731.

أما « Lucas(1988) » فاعتبر أن رأسمال البشري هو عبارة عن مجموعة من المعارف، المهارات و القدرات الفردية فهي بذلك عوامل إنتاج مستدامة تتراكم من جيل إلى جيل، حيث أن رأسمال البشري يكمن في مهارة الفرد من خلال تخصيصه للوقت في الإنتاج الحالي، أي قوة العمل الفعلية في الإنتاج المثالي[1].

كما يرى « Uzawa(1965) » أن رأسمال البشري يؤدي إلى حالة ثابتة للنمو بسبب أن حياة الأفراد محدودة [2].

ويوسع تفسير رأسمال البشري في تحليل « Artus(1993) » هو عبارة عن نموذج لأجيال التجريبية من كبار السن إلى الشباب، حيث أن كبار السن لهم خبرة، فيخصص جزء من الزمن لتكوين مهارة الشباب لمنحهم هذه الخبرات، التي من شانها أن تزيد القدرة الإنتاجية إلى غاية شيخوختهم و هذا النوع من رأسمال البشري هو مقصود الحدوث (intentionnelle)، أما النوع الثاني هو غير مقصود أي مفاجئ (accidentelle) الذي يعرف من خلال التعلم من خلال الممارسة، أي تشغيل اليد العاملة في الإنتاج[3].

3-1-المعرفة:

يدعو إلى أن إنتاج رأسمال البشري يعتمد على إنتاج المعرفة الدراية لاستمرار في الإنتاج.

فالمعرفة هي بضائع اقتصادية يتم إنتاجها و استهلاكها في ظروف معينة، تستهلك من طرف الأعوان الاقتصاديين بدون التطرق إلى كمية المعرفة المتاحة لدى الآخرين؛ يرجع ذلك لحقوق الملكية الفكرية، كما انه تتميز بتكاليف باهظة، توزع بشكل تقريبا مجاني أي أن التكلفة الحدية للمعرفة تساوي الصفر، مما يؤدي إلى زيادة العوائد[4] .

يعتمد إنتاج الأفكار في المعرفة على عدد الأشخاص أي السكان النشيطين، فالمعرفة قابلة للتراكم والتخزين، والاعتماد على مخزون كبير من الأفكار يعمل على توليد أفكار جديدة تفتح المجال إلى أفكار أخرى محتملة، مما يؤدي ذلك إلى

[1] **Lucas.R**,(1988), « On The Mecanics Of Economic Development », op.cit, p17-19.
[2] **Lucas.R**,(1988), « On The Mecanics Of Economic Development »,idem,p17-19.
[3] **Artus.p**,(1993),«Croissance endogène : revue des modèles et tentatives de synthèse »,vol.44, n^0.22,pp206-207.
[4] **Magnan. J**, « la croissance economique »,op.cit, pp.1-14.

زيادة العوائد في ظل الربح الاحتكاري المؤقت وبنشر هذه المعرفة بين المنتجين، الأثر الخارجي لرأسمال البشري يجنب انخفاض العائد على رأسمال ويمكن أن يستمر النمو على المدى الطويل.

إذا فالمعرفة مخزون يتراكم و يزداد مع مرور الزمن ولا يختفي باستهلاك السلع، كون أن هذا النوع من مخزون المعرفة هو غير مادي أي غير ملموس (kowledge intangible)، و يعرفها « Romer(1989) » على أنها مماثلة لمهارات رأسمال البشري التنافسية و المستثناة[1] .

ويتم قياسها من طرف « Romer (1986) » بالاستهلاك الضائع أي التخلي عن الاستهلاك، كل حدة واحدة من المعرفة هي ناتجة عن الامتناع عن الاستهلاك وحدة واحدة التي تستثمر لتنتج قيمة المعرفة[2] .

3-2-التعلم:

يعتبر التعلم شكل ضروري لتحليل ظاهرة النمو الاقتصادي، حسب « Barro (1996) » من خلال قياسه للمستوى الأولي لرأسمال البشري على أساس عدد سنوات التحصيل العلمي في الثانوي و التعليم العالي، التي لها تأثير ايجابي على النمو، أما عن التعليم الابتدائي فله تأثير ضئيل على معدل النمو الاقتصادي[3].

أما « Aghion ,Cohen(2004) » يستنتج أن مستوى التعليم يؤثر على النمو في المدى الطويل من خلال أثاره على سرعة التكيف مع التغير التكنولوجي، كما أن الاستثمار في التعليم يساهم في تطوير المهارات للمساعدة في تحريك الاقتصاد إلى نشاطات ذات قيمة مضافة قوية و القطاعات الديناميكية [4] .

أن التعليم هو الاستثمار في الأفراد ليتوقع عودتها، و عليه تصبح شكل من الأشكال المحددة لرأسمال البشري على أساس القدرات المكتسبة لدى الأفراد و التي ترفع من الكفاءة الإنتاجية، كما يعتبر التعليم عملية إنتاج للمعرفة؛ من خلال منحها للآخرين فأساس تعليم الأطفال هو منحهم رأسمال البشري الموروث من الآباء[5].

[1] **Romer.p**,(1989),« Endogenous Technological Change », op.cit,p.10.
[2] **Romer.P**,(1986),« Increasing Returns And Long Run Growth », op.cit,p .1015.
[3] **Barro . R** ,(1996), « Determinants Of Economic Growth : Across-Country Empirical Study», op.cit,pp.15-16.
[4] **Amaidi. A.,Dani .H**.,(2014),«capital humain et croissance économique en Tunisie »,vol .1, IPCO, p .02.
[5] **Diemer .A**, «Croissance endogène et convergence », op.cit, p.08.

هناك نوع آخر من التعلم وهو التعلم من خلال الممارسة، حيث أثار « Arrow(1962) » جدل كبير حوله على أساس انه عملية تساهم في الحصول على المعرفة، من خلال التدريب و إخضاع المتعلمين لدى هيئات مختلفة لاكتساب الخبرات التعليمية، فالتعلم من خلال الممارسة (lerning by doing) هو نتاج التجربة (learning is the product of experience)، التي تكون بتكرار العملية لآجل رفع الأداء، كما أن هذه الخبرة تتراكم في شكل سلع رأسمالية [1].

يرى « Lucas(1988) » أن التعلم من خلال الممارسة هو ممارسة أي نشاط بسرعة في البداية ثم ببطء ثم لا على الإطلاق أي أن هذا التعلم محدود بفترة حياة الفرد[2].

أما « Young (1991) » التعلم هو استكشاف للتقنيات التي تم اختراعها بالفعل، لكن لم يتم استخدامها بعد للإنتاج[3].

4-الابتكار في البحث و التطوير:

برز دور هذا المحدد للنمو الاقتصادي من طرف الاقتصاديين « Aghion - Howitt(1992) », « Grossman - Helpman(1991) » في ظل المنافسة الاحتكارية، أساس هذا المحدد هو الابتكار، قد تلقى اهتمام كبير من طرف « Schumpeter(1934) » في ظل وجود تجديد للأفكار التي تعمل على إبقاء معدلات النمو ايجابية على المدى الطويل؛ من خلال إدخال عمليات جديدة، منتجات جديدة، طرق جديدة للتسيير، و التنظيم الجديد لنشاطات الإنتاج.

يرى « Barro(1996) » أن الابتكار في البلد الأصلي أي القائد يكون مكلف، مقارنة بما هو مقلد في باقي البلدان التي يكلفها اقل بسبب انتشار البحث و التطوير، و لكي يستمر النمو يجب اكتشاف أفكار و أساليب جديدة، فكل ابتكار إضافي يدعم ويسهل للابتكار الذي يليه و ذلك من خلال التحفيزات التي يقدمها السوق[4].

[1] **Arrow .K.j**.,(1962),« The Economic Implication Of Learning By Doing »op.cit, p.155.
[2] **Lucas.R**,(1988), « On The Mecanics Of Economic Development »,op.cit, p.28.
[3] **Artus.p**,(1993),«Croissance endogène : revue des modèles et tentatives de synthèse »,op.cit,p.207
[4] **Barro . R** ,(1996), « Determinants Of Economic Growth : Across-Country Empirical Study», op.cit,p.7.

إذا الجهود البحثية لها دور كبير في تحديد معدل النمو هذا ما أكد عليه « Romer(1991) » إن الابتكار يعمل على تخصيص موارد البحث و التطوير في ظل المنافسة الديناميكية، فينتج عن بيع هذا الجهد في البحث و التطوير ربح ناتج عن بيع براءة الاختراع، بسعر يتضمن ريع الاحتكار ،كما أن الابتكار يمكن أن يصبح معرفة متجمدة في سلع غير تنافسية إلى غاية الوصول إلى ابتكار آخر[1] .

قدم « Grossman - Helpman (1993) » نموذج للابتكار كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، يدعم فكرة استثمار الموارد لأجل الاكتشاف في إنتاج سلع جديدة و نوع جديد تماما التي ليس لها بديل في السوق، و يتم عرض الابتكار في شكل مدخلات وسيطة مختلفة النوعية، حسب التجديد المحتمل مع الزمن، فالزيادة في الأرباح تنتج عن الزيادة في تحسين النوعية و جذب موارد إضافية للبحث و التطوير، مما يؤدي إلى تسارع النمو الاقتصادي نتيجة الدخول في مشاريع جديدة[2].

يحقق الابتكار اثر سلبي على حصة سلعة معينة في السوق، هذا ما يؤكد عليه « Artus(1993) » أن الابتكار هو مدمر للمنتجات القديمة في تقنيات الإنتاج و منتجات السابقة المستكشفة كما انه يقود إلى البطالة لليد العاملة الماهرة المخصصة في التكنولوجيا القديمة، في الوقت نفسه يسارع النمو و يزيد في عرض العمل[3] .

كما يرى « Romer(1986) » أن الأبحاث و عمليات الابتكار تعمل على التمييز بين البلدان عل المدى الطويل، فيظهر البلد القائد الذي يحقق أعلى مستوى للإنتاجية في البحث و التطوير، و البلدان التي تعتمد على التقليد و تحويل المعرفة القائمة، هذا ما يسمى ببلدان اللحاق بالركب[4].

[1] **Hénin.P.Y.,Ralle.p**.,(1993),«Les nouvelle theories de la croissance :quelques apports pour la politique économique »,op.cit, p84.
[2] **Grossman .M.G ,Helpman .E**,(1993) ,«endogenous innovation in the theorie of growth »,op.cit,p14.
[3] **Artus.p**,(1993),«Croissance endogène : revue des modèles et tentatives de synthèse »,op.cit,p.204.
[4] **Romer.P**,(1986),« Increasing Returns And Long Run Growth »,op.cit,p.1008.

من خلال ما تطرقنا إليه، فان محددات الاقتصاد الكلي للنمو الاقتصادي الداخلي، تتداخل فيما بينها ويصعب تصنيفها كمحددات و فصلها عن بعضها البعض؛ من حيث التأثير و التأثر، فعلى سبيل المثال يمكن اعتبار التعلم بالممارسة محدد لرأسمال البشري، كما يمكن اعتباره محدد لتراكم المعرفة التي تصبح محدد للتقدم التقني.

يرى « Dasgupta-Stiglitz(1988) » أن نقطة البداية لأفكار التعلم في البحث، ليس توضيح للنمو بل لتراكم المعرفة بالمراعاة للتقدم التقني [1].

يرى « Amable – Guellec (1991) » أن تخصيص أكثر لرأسمال البشري في البحث، من الممكن أن يطور المزيد من السلع الرأسمالية، و أن المعرفة لا تستخدم فقط لآجل زيادة الإنتاجية لقطاع السلع لنهائية، و لكن لآجل زيادة إنتاجية قطاع البحوث[2] .

من خلال هذه الأخيرة يتبين لنا أن المعرفة تدخل ضمن معرفة لرأسمال ومعرفة أخرى هي المعرفة التكنولوجية.

المطلب الثاني: محددات السياسات الاقتصادية للنمو الاقتصادي:

حاولنا في هذا التصنيف الثاني التطرق إلى محددين رئيسيين؛ الأول يتمثل في رأسمال العام، الذي بدوره يتكون من محددات أخرى أما الثاني، فيتمثل في محددات السياسات الكلية للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد المفتوح، وكل ما يؤثر في النمو الاقتصادي للبلد مقارنة بالبلدان الأخرى مثل معدلات التبادل الدولية.

1-رأسمال العام:

إن رأسمال العام يتضمن عدة محددات من بينها الضرائب والإجراءات الحكومية والإنفاق العام.

يمنح هذا العامل قوة دافعة لتدخل الدولة، للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي داخلي، وفيه يتحدد معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال السياسات الحكومية.

[1] **Artus.p**,(1993),«Croissance endogène: revue des modèles et tentatives de synthèse »,op.cit,p.199.
[2] **Sadigh..E**.,(1996) , « Croissance endogène et école néo-classique »,n^0.9604,CNRS, pp.29-30.

هذا أكد عليه « Barro(1996) » ، فالدولة ذات نصيب دخل الفرد من الناتج منخفض على المدى الطويل يرجع إلى سياساتها العامة الضارة و بالتالي لا تتجه إلى النمو بسرعة[1] .

من الناحية النظرية رأسمال العام هو شكل من أشكال رأسمال المادي ويستنتج من الاستثمارات التي تقوم بها الدولة.

تختلف البلدان في السياسات الحكومية بما يتعلق بمستويات الإنفاق الحكومي للاستهلاك، حماية حقوق الملكية الفكرية وهذا ما يؤدي إلى بروز فوارق ما بين الدول، من حيث معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث أن هذه الإجراءات الحكومية المتبعة لها تأثير سواء كان إيجابا أو سلبا من خلال مثلا الضرائب، الحفاظ على القانون، النظام، توفير خدمات البنية التحتية، حماية حقوق الملكية الفكرية.

الإنفاق الحكومي لا يعزز الإنتاجية، بالتالي كبر الحجم غير إنتاجي للحكومة من النفقات وما يرتبط بها من الضرائب يعمل على خفض معدل النمو عل عكس الإنفاق العام الإنتاجي، لا يتأثر بالقاعدة الضريبية حيث تساهم البنية التحتية للحد من التكاليف الخاصة أما صيانة وإصلاح القانون هي مواتية للنمو الاقتصادي[2].

تضمين مؤشر سيادة القانون ل « Knack-Keefer(1995) » الذي استعمل مجموعة متنوعة من مؤشرات التي تدفع المستثمرين الدوليين للاستثمار، من خلال الاستناد على دليل المخاطر الدولية، من حيث نوعية البيروقراطية، الفساد السياسي و احتمال خطر مصادرة الملكية و بالتالي مدى جاذبية مناخ الاستثمار في البلاد و فعالية تطبيق القانون [3].

يرتفع معدل النمو طويل الأجل، على أساس خفض نسبة معينة من معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي غير منتجة، كما أن زيادة الاستثمار في البنية التحتية، دعم البحوث والإنفاق على التعليم من شانه أن يساعد كثير في نمو نصيب الفرد.

إذا فالدعم العام للبحث والتطوير له دور في الحد من المنافسة بين فرق البحث التي تسعى إلى نفس المنتج.

[1] **Barro . R** ,(1996), « Determinants Of Economic Growth : Across-Country Empirical Study», NBER,9698,pp.1-4.
[2] **Barro . R** ,(1996), « Determinants Of Economic Growth : Across-Country Empirical Study»,op.cit ,pp.31-18.
[3] **Barro . R** ,(1996), « Determinants Of Economic Growth : Across-Country Empirical Study»,op.cit ,pp.31-18.

إن نظريات النمو الداخلي تسمح بإعادة تقييم دور الإنفاق العام، على البنية التحتية، التعليم و البحوث، مثلا نجد أن « King – Rebelo(1990) » يظهر أن ارتفاع معدل الضرائب من 20الى30 في المائة؛ يخفض النمو لذلك يستوجب وجود ضريبة مثلى كون أن أساس الإنفاق العام هو الضريبة لأنها أساس تمويل من خلال ملاحظتين[1] :

-التغييرات الضريبية تؤثر على معدل النمو في الاقتصاد، لأنها تغير من الحوافز لأعوان الخاصة على الاستثمار في أشكال مختلفة من الموارد.

- التعديل الضريبي يجب أن يسعى إلى التوفيق بين العائد الخاص، من الأنشطة المختلفة للهيكل العوائد الاجتماعية، التي يمكن أن تبرر مقاييس الإعفاء الضريبي.

« Aschauer(1989) » يدعم أن البنية التحتية أساس مهم للإنتاجية، التباطؤ في الإنتاجية يرجع إلى حد كبير في التباطؤ في الاستثمار العام[2] .

2-النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد المفتوح:

إن هذا العنصر جد مهم في دراستنا هذه، كونه يتعلق بالإشكالية المطروحة في دراستنا، من خلال محاولة تقديم الدراسات النظرية وأهم محددات معدلات النمو لدول العالم على أساس المبادلات الاقتصادية فيما بينها، وكيف أن انفتاحها التجاري أو إتباعها للاستراتيجية الانفتاح معينة؛ سواء بتشجيع الصادرات أو إحلال الواردات يرفع من الإنتاج الإجمالي الداخلي.

إضافة إلى محاولة ربط العلاقة بما تطرقنا له في الفصل الأول بالفصل الثاني، بالتطرق إلى أن بعض الدول تتخذ شكل من أشكال الانفتاح فيما بينها، مثل التكامل الاقتصادي لأجل تحقيق الهدف الرئيسي مع اخذ بعين الاعتبار السلع

[1] **Hénin.P.Y.,Ralle.p**.,(1993),«Les nouvelle theories de la croissance :quelques apports pour la politique économique »,op.cit, p88.
[2] **Stiroh.K.J.**,(2000),« Investissement et croissance de la productivité :étude inspirée de la théorie néoclassique et de la nouvelle théorie de la croissance »,n^0 .24,p.14.

المتبادل فيها، هل هي مبادلات ما بين القطاعات للبلدان مختلفة أو داخل نفس الصناعة للبلدان ذات الاقتصاديات متشابهة وكيفية ذلك في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

2-1 النمو الاقتصادي ومعدل التبادل التجاري:

يتبادر التساؤل هنا حول كيفية تأثير التبادلات التجارية في السلع المقيمة بالعملة لكل بلد حسب سعرها على الإنتاج الإجمالي الخام، أي بالتالي معدلات التبادل التجاري التي تقاس عادة بسعر الصرف الحقيقي.

اعتمد « Barro(1996 » على دراسة اثر هذا المحدد على النمو الاقتصادي، الذي يقاس بنسبة سعر الصادرات إلى سعر الواردات من حجم الإنتاج الإجمالي الخام، حيث وجد أن التحسن في معدلات التبادل الدولي، يعمل على خلق التشغيل المحلي،في ظل افتراض ثبات فائض التصدير مع التغير في زيادة مجموع الواردات يرفع من الاستهلاك وبالتالي هذا الأخير يحفز التوسع في الإنتاج مع خلق التشغيل المحلي[1].

كما أن معدل التبادل الدولي يتحدد على أساس الطلب الخارجي، الذي بدوره يؤثر على دور الصادرات في النمو الاقتصادي، فكلما كان الطلب الأجنبي كبير كلما كان حجم الصادرات كبير، كما أن الطلب الخارجي بدوره يحفز على الاستثمار من خلال زيادة الطلب المشتق و بالتالي زيادة الاستثمار تعمل على زيادة الطلب المحلي من جهة و توسيع القدرة الإنتاجية و زيادتها من جهة أخرى، كل هذا يعمل على توليد الدخل الذي يخلق بدوره استثمارات ذو ابتكارات جديدة [2].

عادة ما تعمل العديد من الدول على تخفيض معدل التبادل التجاري (سعر الصرف الحقيقي)، بغية تحفيز و زيادة التصدير نحو الأسواق الدولية، لأجل جعل الصادرات البلد ذات أسعار تنافسية مع الصادرات العالمية التي بدورها تعزز النمو الاقتصادي، حيث هذا ما يسمى بأثر « Balassa(1964) » [3].

[1] **Barro . R** ,(1996), « Determinants Of Economic Growth : Across-Country Empirical Study», op.cit,p.19.
[2] **Lamfalussy .A**.,(1963), « contribution a une théorie de la croissance en économie ouverte », n^0 .08,pp.715-718.
[3] **Busson. F, Villa. P** , (1997), « croissance et spécialisation »,vol.48,n^0.6,pp.1458-1461.

إن التذبذب في معدلات التبادل التجاري والتغير الدائم، يبعث حالة عدم الاستقرار للمبادلات التجارية مما يؤثر على التجارة الخارجية ويصبح عائق لها، وبالتالي يعمل على تثبيط النمو الاقتصادي.

و يرجع ذلك حسب « Dollar(1992) » إلى سببين[1]:

- تباين الأسعار يؤدي بالمصدرين إلى تحكيم الكمية المعروضة، أي تحديدها بغية تفادي المخاطر المرتبطة بالمبيعات.
- تباين في أسعار الواردات يضع الشكوك حول تكاليف المعدات والمواد الأولية المستوردة، مما يضخم الشكوك المتعلقة بالعوائد وبالتالي عرض محدود للمنتجين لأجل العزوف عن الخطر.

2-2 النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري ما بين القطاعات (Inter -Branches):

الانفتاح التجاري ما بين القطاعات هو يخص المبادلات التجارية بين البلدان على أساس الميزة النسبية، حيث تتبادل الدول فيما بينها السلع النهائية، مع تخصص كل بلد في إنتاج سلعة التي تكلفها اقل نسبيا مقارنة بالسلع الأخرى، هذه التبادلات تسمح بتحفيز التخصص الذي يرفع من حجم الإنتاج وبالتالي الإنتاج الكلي.

كما أن الانفتاح التجاري يسمح بقيام الشركات بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، مستغلة بذلك الانخفاض في الأجور إضافة إلى تخفيض تكاليف النقل المرتفعة في البلد الأصلي، عاملة بذلك على توسيع البحوث في البلد الأجنبي وتشغيل اليد العاملة الأجنبية.

حيث يرى « Grossman-Helpman(1993) » أن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لبلد ما، هي نفسها العوامل التي يتم على أساسها التبادل التجاري و التخصص الدولي للإنتاج، فالانفتاح و القيام بتبادلات يعمل على رفع الإنتاج بتكاليف اقل و كفاءة اكبر[2].

[1] **Busson. F, Villa. P** , (1997), « croissance et spécialisation »,op.cit, p.1462.
[2] **Grossman .M.G ,Helpman .E**,(1993) ,«endogenous innovation in the theorie of growth », op.cit,pp.24-26.

من خلال نظرية النمو الداخلي، من حيث الابتكار فان التجارة المتعلقة بدورة حياة المنتج تسرع الابتكار والنمو في الاقتصاد العالمي، ذلك بتقسيم الدول غير متشابهة اقتصاديا من حيث التكنولوجيا بدول الشمال المنتج ودول الجنوب المقلد الذي يعمل على إضافة أفكار نوعية على سبيل المثال.

يعتبر « Grossman-Helpman(1993) » أن البلدان ذات الهبات النسبية الطبيعية الوفيرة من حيث المواد الأولية كالبترول، تسمح بتحقيق الإنتاج الخام الإجمالي الوفير بدلا من محاولة تطوير المنتجات الصناعية ذات جودة العالية[1].

من خلال هذا يتبين لنا أنها لو تتخصص في قطاعات أخرى، فإنها تعمل على تحويل الموارد وعوامل الإنتاج إلى قطاعات ذات تكلفة نسبية مرتفعة وكفاءة اقل مما يسمح بهدر الموارد مع انخفاض في الإنتاج.

كما قدم « Lucas(1988) » نموذج حول التعلم بالممارسة و الميزة النسبية، ليؤكد أن الانفتاح و القيام بالمبادلات التجارية بين الاقتصاديات المختلفة يعمل على تخصيص الأمثل لليد العاملة الماهرة، أي رأسمال البشري الفعلي لإنتاج السلع الجيدة ذات الكفاءة العالية [2].

إلا أن هذا التخصص المفرط للدول ما بين القطاعات، يعرض الدول إلى الصدمات الخارجية خاصة دول إفريقيا و أمريكا اللاتينية، فلكي يكون للانفتاح التجاري على أساس الميزة النسبية، دور كبير في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، يجب أن يكون الطلب الخارجي الأجنبي على السلعة النهائية المحلية كبير[3] .

أو العمل على التنويع الاقتصادي مع مرور الوقت، حيث تعمل تدريجيا على دمج التخصص داخل نفس الصناعة (Intra-Branche) و هذا ما ميز التبادلات بين دول شرق آسيا .

[1] **Grossman .M.G ,Helpman .E**,(1993) ,«endogenous innovation in the theorie of growth »,idem,pp.26-28.
[2] **Lucas.R**,(1988), « On The Mecanics Of Economic Development »,op.cit,p.31.
[3] **Busson. F, Villa. P** , (1997), « croissance et spécialisation »,op.cit,1458.

2-3 النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري ضمن نفس القطاع (intra-branche):

تتم التجارة ضمن نفس القطاع ما بين الشركات، فتقوم التبادلات الدولية في السلع الرأسمالية الوسيطة غالبا، كون أن هذه البلدان متشابهة اقتصاديا من حيث التكنولوجيا والأبحاث فتتنوع السلع المتشابهة؛ من حيث التباين نتيجة اختلاف أذواق الطلب.

نجد في نفس السلعة أصناف ذات جودة متنوعة، وعليه يتبادر لنا التساؤل كيف تسمح هذه الاقتصاديات المتشابهة بالانفتاح على بعضها البعض وتحقيق إنتاج إجمالي مرتفع، للإجابة على هذا التساؤل، نجد أننا نربط نظريات النمو الداخلي مع نظريات التجارة الدولية الحديثة الحديثة، أي أن نمو الاقتصادي للبلد يتأتى من تحقيق الشركات لوفورات الحجم، سواء الخارجية والديناميكية أو وفورات الحجم الداخلية، في ظل الميزة التنافسية للابتكارات والبحوث، كما تم توضيحه في الفصل الأول.

إن التجارة ضمن نفس الصناعة بين الشركات، تعمل على خلق نوع من الابتكار في قطاع البحوث والتطوير لإنتاج منتجات ذات أصناف جديدة من السلع المتباينة في نفس القطاع.

حيث تعمل هذه الأخيرة على رفع القدرة التنافسية الديناميكية، لكن فعالية هذا الانفتاح التجاري يكون له دور فعال في النمو الاقتصادي بوجود سياسات وإجراءات حكومية عالية الأداء، مثل تمويل عام لبرامج البحث وحماية براءات الاختراع.

إن هذه الاقتصاديات المتشابهة تنتهج الانفتاح التجاري فيما بينها مع فرضها قيود جمركية، يعمل مع مرور الوقت على تخفيض معدل النمو العالمي.

حيث تبرر دراسة « Rivera –Romer(1991) » أن فرض التعريفة يعمل على انخفاض واردات السلع الأجنبية من المدخلات الوسيطة، التي تدخل في إنتاج السلع النهائية؛ مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لرأسمال البشري في

التصنيع، و هذا خاصة في قطاع البحوث التي تتناسق بشكل كبير بين الشركات التجارية، على عكس قطاع القطاعات التحويلية ذات عدم التناسق بين الشركات المتبادلة[1] .

افتراض وجود مستوى بداية للتعريفة الجمركية، يقابل ذلك معاملة بالمثل، من طرف الاقتصاديات المماثلة أي زيادة التعريفة الجمركية، بنفس المعدل على الواردات المنتجة في القطاع التنافسي الاحتكاري، أي قطاع البحث والتطوير، فان الأثر الصافي سوف يدفع بالموارد خارج القطاع، وبالتالي انخفاض ربح الابتكار التنافسي الذي من خلاله تعوض تكاليف البحوث وعليه على المدى الطويل يتأثر النمو الاقتصادي سلبا.

التجارة داخل نفس الصناعة بين الشركات البلدان المماثلة، تخلق أسباب تنافسية لتصميم سلع متمايزة الأشكال، الموجودة في الأسواق الأجنبية وبالتالي تواجه الشركات حوافز عادلة في ظل الاحتكار المؤقت لابتكار في إنتاج تصاميم جديدة تماما.

2-4 النمو الاقتصادي في ظل الانفتاح التجاري متعدد الأطراف

لقد سبق أن أشرنا إلى الانفتاح التجاري في ظل الاتفاقيات التجارية، حيث صنف هذا الأخير ضمن الشكل الأول للانفتاح التجاري التام بين الأعضاء المشكلة للتكامل الدولي، لكنه لا يعبر عن التجارة الحرة مع الدول الغير الأعضاء. لأجل العمل على خلق تجارة حرة تامة، نشأت المنظمة العالمية للتجارة التي كانت وليدة تطورات لأحداث الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية بين مجموعة من الدول في سنة 1995.

وعليه ما هو اثر الانفتاح التجاري ضمن الاتفاقيات التجارية بين الشركاء التجاريين أو ضمن المنظمة العالمية للتجارة على النمو الاقتصادي؟

[1] **Rivera.B.L, Romer.p.**,(1991) ,«International Trade With Endogenous Technological Change », n^0.35,pp.973-986.

2-4-1 النمو الاقتصادي في ظل الاتفاقيات التجارية الاقليمية:

تسمح الاتفاقيات التجارية، بتخفيض معدل التعريفة الجمركية المفروضة على الواردات غالبا، وتشجيع الصادرات السلعية والخدماتية ما بين القطاعات أو ضمن نفس القطاع مما يعمل على تقوية المنافسة وتطور التجارة بين الدول الأعضاء، لكن في نفس الوقت عدم التخفيض في معدل التعريفة مع البلد الغير العضو.

تبادر لدى العديد من الاقتصاديين إشكالية أثر التكامل الدولي على حجم الإنتاج للدول الأعضاء، بالتالي على النمو الاقتصادي نذكر من بينهم:

« Baldwin (1989) », « Romer (1989),(1990), « Rivera-Romer(1991) » ، الذين توصلوا إلى نتيجة متفقة في كون أن النمو الاقتصادي لبلد ما، يرتبط بدرجة الاندماج في الأسواق العالمية، و انخفاض حجم السوق من خلال القيود التجارية يؤدي إلى الانخفاض في معدل النمو العالمي، فالتكامل الدولي يعزز الحوافز لأغراض البحث الصناعي من خلال توسيع قاعدة الزبائن المحتملين.

انفتاح البلد ذو المعرفة التكنولوجية ضعيفة ورأسمال البشري غير ماهر، على التجارة العالمية الحرة يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي للبلد على المدى الطويل، نتيجة صعوبة التنافس الدولي المتضمن المزيد من الخبرة في البحوث.

حيث يستطيع هذا البلد حسب « Grossman –Helpman (1993) » أن يعمل على تحريك ايجابي للنمو من خلال عملية اللحاق بالركب؛ أي الاندماج و التكتل لمجموعة من الدول، قبل أن تعرض اقتصادها للمنافسة العالمية و بالتالي عدم التحرر التام لهذا البلد يفيد لكبح تباطؤ النمو الاقتصادي[1].

توصل الاقتصاديين سابقي الذكر إلى أن للتكامل الاقتصادي أثار، تعمل على تحقيق ثلاث مكاسب التي تعمل بدورها على تسريع النمو المستدام والمتمثلة فيما يلي:

[1] **Grossman .M.G ,Helpman** .E,(1993) ,«endogenous innovation in the theorie of growth »,op.cit,p26.

-أثر التخصص: بعد دخول الدول في تكامل اقتصادي، يعيد كل بلد تخصيص الموارد نحو القطاع الذي له فيه ميزة نسبية أو ميزة تنافسية، بالتالي التغير في قطاع الانتاج الناجمة عن التغيرات في توزيع المدخلات الأساسية للقطاعات. يكون أثر التخصص أكبر عند الاختلاف في الهبات والتكنولوجيا للشركاء التجاريين، على عكس أثر التخصص الذي يرتبط بمختلف القطاعات في نفس البلد.

-أثر الحجم: ينتج من وفورات الحجم في الإنتاج بتكاليف اقل وعائدات أكبر في مستوى القطاع، خاصة تلك التي ترتبط بالأثر غير مباشر للمعرفة في ظل المنافسة الاحتكارية بين الشركات، من خلال عرض مجموعة متنوعة من المدخلات المستخدمة في القطاع مما يؤدي إلى توسيع حجم الإنتاج مع أكبر خيارات للمستهلك.

- أثر الخارجي للتعلم: فالتكامل يعمل على التفاعل بين العوامل الخارجية للمعرفة التكنولوجية، ونشرها لمواكبة الدول للتكنولوجيا السائرة، كما يجنب البلد أثر التكرار في البحوث الصناعية بين الشركات، في ظل وجود مدخلات متنوعة وتدفق الأفكار بسهولة أكبر بين البلدان، كل ذلك يعظم حجم الإنتاج الإجمالي.

2-4-2: النمو الاقتصادي في ظل المنظمة العالمية للتجارة:

تعمل المنظمة العالمية للتجارة على توسيع حجم المبادلات التجارية، من خلال إزالة الحواجز الجمركية والغير جمركية بين الدول المنظمة، سواء كانت في شكل من أشكال الاتحاد وخارجه، وبالتالي لها دور كبير في توسيع حجم السوق مقارنة بالتكامل الاقتصادي من خلال التخصيص الأمثل للموارد؛ الذي يرفع من حجم الإنتاج و المداخيل ويطور نوعية المبادلات، سواء بين القطاعات أو من نفس القطاع مما يعزز المنافسة الدولية، حيث تعتمد هذه المنظمة على مجموعة من المبادئ من بينها المعاملة بالمثل و الشفافية مع مجموعة من الشروط كمنع الإغراق، محاربة السوق السوداء و حماية حقوق الملكية الفكرية بما يتعلق براءات الاختراع.

مع تشجيع الصادرات من خلال تشجيع الاستثمارات الدولية، كما تعمل المنظمة الدولية على ضبط النزاعات بين الدول إذا تم حضر أو زيادة معدل التعريفة الجمركية على دولة ما، فانه يتوجب عليها تبرير الأسباب و تخفيض التعريفة

إلى نسبة معينة أو تسمح للجهة المتضررة لباقي الدول بزيادة معدل التعريفة من واردات الدولة الأولى، وعليه لكي لا تصبح هناك حرب التعريفة الجمركية تسمح المنظمة العالمية للتجارة بتحديد التعريفة المثلى.

حاولنا من خلال الجدول رقم 4 توضيح العلاقة بين الناتج الداخل الخام وحجم التجارة في ظل التكتلات وفي ظل المنظمة الدولية عبر الزمن.

أخذنا عينة تتكون من ثلاث نماذج للتحرير التجاري، في شكل اتفاقيات تجارية للتبادل الحر، تتمثل المجموعة الأولى في الاتفاقية التجارية الحرة لأمريكا الشمالية (North American Free Trade Agrément) NAFTA ، المجموعة الثانية منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE(Organization For Economic Cooperation And Development)و المجموعة الثالثة السوق المشترك الجنوبي (Sothern Common Market)MERCUSUR.

حيث كل مجموعة تضم عدد معين من الدول تتبادل تجاريا مع بعضها البعض، في إطار المجموعة المعينة الثلاثة بتفضيلات وامتيازات تجارية مختلفة.

الهدف من اخذ هذه العينة، ملاحظة مدى تغير الناتج الداخلي الخام PIB لكل مجموعة ومقارنتها مع حصتها من المبادلات التجارية عبر الزمن، من الفترة 1994الى غاية 2015 مقومة بالسعر الجاري للمليون دولار الأمريكي.

الجدول رقم 4: النمو الاقتصادي في ظل الاتفاقيات التجارية الاقليمية:

الوحدة:الدولار الأمريكي .	NAFTA		OCDE		MERCUSUR	
	الناتج الداخلي الخام	حصة تجارية للسلع الكلية سنويا	الناتج الداخلي الخام	حصة التجارية الكلية للسلع سنويا	الناتج الداخلي الحام	حصة التجارية للسلع الكلية سنويا
1994	8394794	738885	23082692	3201456	972358	79230
1995	8628860	856488	25310317	3843407	1191260	90052
1996	9144251	922714	25531405	3972411	1275161	99197
1997	9755995	1014027	25142453	4079646	1350919	108424
1998	10245579	1013905	25300400	4131886	1336473	100329
1999	10930253	1070641	26631684	4241055	1062875	96535
2000	11735349	1224903	27139038	4600949	1139787	119484
2001	12119162	1147505	26928302	4447683	1032793	115913
2002	12526974	1106179	28152460	4613161	746995	117059
2003	13187652	1162906	31611644	5306805	816211	134790
2004	14143644	1319617	35150573	6304759	987083	176727
2005	15206624	1475764	37138818	6888759	1286629	221170

257393	1586230	7772179	39175613	1664105	16219239	2006
295649	1995403	8903813	42909841	1840714	17068152	2007
375330	2467432	9914954	45275295	2035178	17456064	2008
276754	2422031	7744222	42459698	1601849	16779335	2009
349076	3128296	9094900	44573213	1964281	17726758	2010
448577	3567248	10609276	47838875	2283412	18576382	2011
435892	3480009	10460435	47612478	2372065	19274039	2012
425273	3473787	10726867	48039924	2417926	19863424	2013
386919	3488438	10805916	48931902	2492385	20531828	2014
300550	3504079	9598110	45600050	2294161	20648137	2015

المصدر: http://unctadstat.unctad.org/FR/Index.html

من الجدول أعلاه نلاحظ:

-المجموعة التجارية NAFTA: عرفت زيادة ملحوظة في الناتج الداخلي الخام، الذي كانت أدنى قيمة له في سنة 1994تقدر 8394794 مليون دولار، لتتزايد خلال السنوات لتصل أقصاها إلى 20648137 مليون دولار لسنة 2015، أما بما يتعلق بالحصة التجارية لدول هذه المجموعة بلغت أدنى قيمة إجمالية للسلع المتبادلة في سنة 1994بمبلغ 738885 مليون دولار وأعلى قيمة لها في سنة 2014 بمبلغ 2492385 مليون دولار.

شهدت هذه المجموعة من سنة 1994الى غاية 2000 زيادة محسوسة في الحصة التجارية، وصلت إلى 1224903 مليون دولار ثم انخفضت من سنة 2001الى غاية 2003 من قيمة 1147505 مليون دولار حتى 1162906 مليون دولار، مقارنة بسنة 2000، ثم تتواصل في زيادة متذبذبة إلى غاية سنة 2014 لتنخفض قليلا في سنة 2015 محققة قيمة 2492385 مليون دولار.

-المجموعة الثانية OCDE: نلاحظ أن أدنى قيمة بالنسبة للناتج الداخلي الخام، كانت لسنة 1994بمبلغ 23082692 مليون دولار ليتزايد عبر السنوات بشكل ملحوظ، ويحقق أعلى قيمة بمبلغ 48931902 مليون دولار لسنة 2014 منخفضا في سنة 2015 ليصل إلى 45600050 مليون دولار.

أما بالنسبة للحصة الجارية للسلع متبادلة لهذه المجموعة كانت أدنى قيمة لها في سنة 1994 بمبلغ 3201456 مليون دولار، ويتزايد بشكل تدريجي عبر السنوات إلى غاية سنة 2014 ليصل إلى 10805916 وهو أعلى مبلغ محقق في المبادلات التجارية الأخرى.

-المجموعة الثالثة MERCUSUR: بلغت ادني قيمة لها بالنسبة للفترة الملاحظة من حيث الناتج الداخلي الخام لسنة 2002 بمبلغ 746995 مليون دولار، واعلي قيمة لها في سنة 2011 بمبلغ 3567248 لتعرف في السنوات الأخرى تذبذب وفوارق ملحوظة في قيمة الناتج الداخلي الخام.

كذلك هذا ما يلاحظ في حصة المبادلات التجارية للسلع المتبادلة سنويا، التي حققت أعلى قيمة لها في سنة 2011 بمبلغ 448577 مليون دولار وادني قيمة لها في سنة 1994 بمبلغ 79230 مليون دولار.

وعليه نلاحظ أن هذه المجموعة هي اقل فعالية في تحرير وانفتاح للمبادلات التجارية من خلال حصتها وقيم ضعيفة في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالمجموعتين الأخريين.

نستنتج أن هناك توافق في حصة المبادلات التجارية للسلع والناتج الداخلي الخام عبر السنوات، فكلما زادت المبادلات داخل الاتفاقيات كلما عرفت زيادة في الناتج الداخلي الخام والعكس، وإذا كان هناك تذبذب في حصة المبادلات نلاحظ كذلك تذبذب في قيمة الناتج الداخلي الخام.

بالتالي هناك علاقة ارتباط بين قيمة المبادلات السلعية للاتفاقية التجارية وحجم الناتج الداخلي الخام المحقق، فكلما كان حجم المبادلات التجارية كبير، كلما كانت الحصة التجارية والناتج الداخلي الخام كبير، وهذا ما يميز المجموعة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE.

2-5-النمو الاقتصادي، الحوكمة والنوعية المؤسساتية:

توصلت العديد من الدراسات الحديثة، مثل « Kaufmann,Kraay(2000) » أن نسبة كبيرة في تأخر النمو الاقتصادي للعديد من البلدان، لا يرجع إلى انفتاحها التجاري على باقي الدول و إنما في الحوكمة، أي تسيير بيئة الأعمال ونوعية

المؤسسات القائمة، مثلا على الاستيراد و التصدير مع عدم احترام لحقوق الملكية الفكرية، و عليه سلطة الدولة في المراقبة للتطبيق القوانين و الحد من انتشار الفساد الإداري، الذي تساهم فيه العديد من الشركات خاصة بالنسبة للشركات الاستثمار الأجنبي المباشر[1] .

كما يوضح تقرير التجارة العالمية [2] أن تأثير نوعية المؤسسات على النشاطات الاقتصادية، خاصة حجم المبادلات التجارية؛ على التحرير التجاري له دور كبير، حيث ترى أن تلاعب المؤسسات المستوردة أو المصدرة بما يتعلق الصفقات التجارية في ما بين الدول، يرجع إلى ضعف الرقابة التي ترجع إلى ضعف الحوكمة، مما يؤثر على حجم الإنتاج بالتالي على النمو الاقتصادي ما يؤكد على التكلفة الاقتصادية، إضافة إلى التكلفة الاجتماعية لكن هذا الأثر يكون على المدى الطويل .

كما أن نوعية المؤسسات القانونية بما يتعلق بدور العدالة في تسيير الأعمال العامة وسيادة القانون، لها دور في ضبط عمليات صناع القرار المتحيزة التي تخدم المصالح الخاصة.

إن الحوكمة و نوعية المؤسسات هو متغير نوعي و ليس كمي كمؤشر و محدد للنمو الاقتصادي، حيث تعرف هذه الأخيرة على أنها ممارسة السلطة في إصلاح المؤسسات لبلد ما لتشمل التنفيذ ، الاستبدال ، إمكانية الحوكمة الفعلية و حماية حقوق الملكية الفكرية، تم تقدير مؤشر الحوكمة الشامل(worldwide governance indicators) من طرف « Kaufmann,Kraay(2010) » ابتداء من سنة 1996 يضم 200 دولة، يتضمن المؤشر 6 مؤشرات لكل بلد، تتمثل في الرأي و المسؤولية، الاستقرار السياسي و غياب العنف و الإرهاب، الحكم الراشد الفعال، نوعية النظام، القانون، مراقبة الفساد[3].

[1] **Kaufmann.D,Kraay.A et all**,(2000),«Gestion des affaires publiques de l'évaluation a l'action»,finance et développement,p.p10-12.
[2] **Rapport sur le commerce mondial**,(2004), « gouvernance et institutions »,p.182.
[3] **Kaufmann.D,Kraay.A et all,(**2010),«the worldwide governance indicators, methodology and analytical issues» ,p.03-04.

المبحث الرابع: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي:

بالرغم من أن الدراسات التي بحثت في الموضوع عديدة، إلا أن الإشكال يبقى قائم للدراسة ويستحدث من خلال البحث عن مقدار تأثير الانفتاح التجاري في توليد الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي، خاصة مع تنوع المحددات الداخلية مثل الابتكار، المعرفة، المسافة، المساهمة في زيادته، مما يثير إشكالية أخرى حول ترابط والتداخل بين المتغيرات وعليه التساؤل الذي يطرح لماذا اختلفت الدراسات في إيجاد العلاقة حول تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لبلد ما، ما هي الأسباب؟

من خلال ما تعرضنا إليه في الفصلين نجد انه يرجع الإشكال في التساؤل إلى:

حدود التحليل، بحيث يختلف التحليل حسب اختلاف البلدان، نوع المتغيرات المستخدمة في التحليل، كالقيود التعريفية والأخذ بعين الاعتبار القيود غير التعريفية، أو تجاهلها، حجم السكان.

بعض الدراسات ترى أن الانفتاح التجاري له اثر سلبي على النمو الاقتصادي ، بالتالي التقييد التجاري يؤدي إلى نمو أفضل، لان إزالة الحواجز تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد المحلي بسبب زيادة الاعتماد على السوق الخارجي، و انخفاض إنتاجية الشركات المحلية، بالنظر إلى مستوى عال من المنافسة في ظل الانفتاح، مما يعزز الأثر الايجابي للتعريفة على أداء النمو، من حيث حماية التشغيل و تامين تنافسية الشركات المحلية، هذا ما حدث للولايات المتحدة الأمريكية لما رفعت التعريفة الجمركية على الحديد و الصلب المستورد من أوروبا.

والبعض الأخر من الدراسات يرى أن الانفتاح له أثر ايجابي على النمو من خلال اكتساب المعرفة، إدخال التكنولوجيا الجديدة والإبداع ومن بين هذه الدراسات نجد:

دراسة « Frankel-Romer(1999),(2000) » تدعم فكرة العلاقة الموجبة للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بالتركيز على الأثر الجغرافي، ودراسة « Rodriguez-Rodrik (2000) » الذي انتهج طريقة أخرى في كيفية أن التجارة الدولية والانفتاح على السوق الدولي، يرفع من النمو الاقتصادي و ذلك بالاعتماد على مدى تأثير التقييد التجاري

على النمو الاقتصادي، حيث يكون تأثير سلبي سواء بالنسبة لبلد صغير أو كبير يعتمد على القيود التجارية، التي تخفض نمو الاقتصاد كما تعمل على كبح العملية الإنتاجية، الذي يحد من عملية التصدير و يضعف الأداء الاقتصادي على المدى الطويل.

– دراسة (Vincent Caupin) تركز هذه الدراسة على اثر سياسة التجارة المفتوحة على معدل النمو الاقتصادي، في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، بحيث تم اختبار سياسة الانفتاح التجاري على عدم استقرار معدل النمو، من خلال اختبار قياسي لل13 بلد من الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، تبحث عن الانفتاح، كون أن معظمها في طريقها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و هناك من هي في منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1960-1999، باستخدام عوامل هيكلية مثل هبات عوامل الإنتاج، درجة الحوكمة و عوامل نوعية، متمثلة في معدل التعريفة الجمركية، و النتيجة كانت أن البلدان الصغيرة الأكثر انفتاحا هي أكثر عرضة للصدمات الخارجية، و بالتالي عدم الاستقرار للنمو من خلال عدم استقرار القيمة المضافة لمعدلات النمو الزراعي، مع عدم استقرار التصدير خاصة بالنسبة للدول المعتمدة على البترول، نتيجة التقلبات الحادة في الأسعار العالمية [1] .

– دراسة(Thanawat Chalkual) تركز هذه الدراسة على تأثير السياسات المقيدة للتجارة الخارجية باستخدام فرضيتين : الأولى أن البلدان ذات السياسات التجارية اقل تقييدا تتمتع بنمو اقتصادي أفضل، أما الفرضية الثانية في أن البلدان ذات سياسات تجارية مقيدة تتمتع بنمو اقتصادي أفضل.

شملت الدراسة تحليل بيانات اقتصاديات الصين و استراليا و الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام متغيرات مستوى الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات، معدل التعريفة، معدل البطالة و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، من الفترة الممتدة من 1973الى غاية 2012، النتيجة كانت أن الانفتاح التجاري له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي، مثل

[1] **Caupin V.,Sedik T.S.**,(2003), « politique d'ouverture commercial et instabilité de la croissance economique » ,op.cit ,30Pages

الصين تتمتع ببيئة تجارية أفضل و بالتالي أداء اقتصادي أفضل، إلا انه هناك استثناءات أين ترتفع التجارة الدولية بدون ارتفاع في النمو، و من بين الأسباب تغير السياسات التجارية المستمر، نتيجة ظروف اقتصادية و سياسية [1].

-دراسة (Hur.J- Park. C.B) تقيم هذه الدراسة مدى اثر الاتفاقيات التجارية الحرة، في رفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، باستخدامه مجموعة واسعة من البيانات، وجدوا أن الانفتاح المتبادل في الاتفاقيات الثنائية، لها اثر جد منخفض على بعض الدول الأعضاء على المدى الطويل، من سنة إلى 10 سنوات؛ مما يؤدي إلى ارتفاع فجوات بين معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج المحلي خلال الاتفاقية الثنائية و أن هذا النوع من الانفتاح المتبادل هو عامل مساعد لظهور و مضاعفة الحواجز غير التعريفية[2] .

-دراسة (Patrick.L,Lattimore.R) هذه الدراسة تبين أن الانفتاح التجاري من الأكيد انه يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، و يوجد ارتباط قوي بين التبادلات التجارية و الدخل، حيث انه اذا حصة المبادلات من الإنتاج الداخلي الخام ارتفعت بنسبة 1بالمئة فان مستوى ارتفاع الدخل يقدر 2.1بالمئة أي من 0.9بالمئة الى 3بالمئة[3].

كما تبين هذه الدراسة أن كلا من الانفتاح والنمو يحددان بمتغيرات أخرى، فالانفتاح وحده ليس كافي لتحقيق النمو إلا بوجود عوامل جغرافية وعوامل مؤسساتية مثل حماية براءات الاختراع، سيادة القانون التي يصعب قياسها.

بالتالي حسب الدراسة التأثير الايجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي هو مطلق، ولكن الإشكالية في كيفية تأثير سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة من طرف البلد على نصيب دخل الفرد.

والنتيجة هي أن التبادلات ما هي إلا تبادل للمعرفة المتراكمة في السلع التي بدورها تنقل البحوث من بلد إلى بلد، فهي بذلك طلب مشتق فبطلب السلعة قد تكون طلبت المعرفة، مما يفسح المجال لتوسيع سوق التبادلات ودخول الشركات وخروج شركات اقل كفاءة.

[1] **Chalkual T.,Peng J.,Shijiliang,Yaoju** ,(2013),«Trade Policies And Economic Growth» ,DPIBE,13P

[2] **Hur.J,Park. C.B**,(2012), « Do Free Trade Agreement Increase Economic Growth Of The Member Countries? »,vol.40, No.7,pp1283-1294.

[3] **Patrick.L,Lattimore.R**,(2009), « le commerce et la croissance »,Edition OCDE,pp164-177.

كما توصلت هذه الدراسة إلى أن تحفيز النمو الاقتصادي، يكون بإتباع سياسة الانفتاح المثلى خاصة في حماية حقوق الملكية الفكرية فكلما كانت نسبة الحماية منخفضة، يسمح ذلك بالانتشار التكنولوجي القائم على الابتكار مع انخفاض في هامش الربح وزيادة الحجم.

دراسة (Bourdon.M.H , Mouel.M.C ,Vijil.M)، اعتمدت هذه الدراسة على مدى استخدام البلد على التنويع و الجودة في الصادرات السلعية، و كيف تساهم هذه الأخيرة في النمو الاقتصادي، مستخدما مؤشر التنويع لأصناف التصدير 157 بلد خلال فترة 1995-2009 ، وكانت النتيجة أن البلدان التي تصدر منتجات ذات أصناف ونوعية كبيرة، تنموا بشكل أسرع و درجة الارتباط و الاعتماد على العالم الخارجي بالنسبة لها يكون اقل سلبيا، مقارنة بتلك البلدان ذات تنويع للصادرات اقل و التركيز على جودة المنتجات المنخفضة[1].

دراسة (Sevela .M) ، حاولت هذه الدراسة إيجاد العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي الداخلي، في ظل افتراضات المنافسة غير تامة و اختبار الأثر غير مباشر لحصة الواردات، مشيرا بذلك إلى قياس المنافسة غير تامة بمعلمة تمثل سعر سلعة الشركة في السوق، خلال الفترة 1993-2009 معتمدا في تحليله على نموذج (Solow) في ظل عوائد الحجم المتزايدة على دالة الإنتاج لبلد التشيك .

أثبتت الدراسة أن الانفتاح على أساس زيادة الواردات في بلد التشيك، لا يؤثر بصفة ايجابية على النمو خاصة وان استيراد التجهيزات والمدخلات الوسيطة كنسبة محدودة من الواردات مقارنة بالسلع النهائية المستوردة[2].

[1] **Bourdon.M.H , Mouel.M.C ,Vijil.M**,(2013), « The Relationship Between Trade Openness And Economic Growth: Some New Insights On The Openness Measurement Issue »,Hal.france, pp1-18.
[2] **Sevela .M**, (2011), « International Trade And Endogenous Growth: The Case Of Czech Economy », No.2, pp. 333 - 338.

خاتمة الفصل:

يتبين لنا مدى الارتباط النظري بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، حيث يوجد عدة محددات تدخل في عملية الإنتاج الداخلي الإجمالي لبلد ما، وما يتبقى عن الحاجة المطلوبة أو تنويعها يكون بواسطة عبور الحدود الوطنية، في ظل سياسات مؤسساتية سواء دولية أو حكومية.

فتتم التبادلات التجارية للسلع سواء ما بين القطاعات، أو داخل نفس القطاع، بمدخلات انتاجية، مباشرة مثل العمل ورأسمال المادي، أو مدخلات غير مباشرة، كالخبرة والابتكار خلال فترة زمنية محددة تؤدي إلى تجديد وإحلال سلع أخرى، مما يسمح بزيادة الإنتاج بالتالي النمو الاقتصادي حيث يتضح ذلك جليا في نظريات النمو الداخلي.

إضافة إلى ما تقدم، نجد أن الجدل لا يزال قائم، حول أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي فهل هو أثر ايجابي أم سلبي؛ رغم تعدد البحوث والدراسات، نلاحظ أن السبب يرجع حسب المحددات المستخدمة المميزة لكل بلد، واستراتيجية الانفتاح المنتهجة، إضافة إلى نوعية القطاعات الفعالة في الإنتاج الداخلي الخام.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل:

نحاول خلال هذا الفصل معرفة مدى تطابق الجانب النظري على الجانب التطبيقي لحالة الجزائر، بالسعي الى توضيح محددات النمو الاقتصادي في واقع الاقتصاد الجزائري، في ظل انتهاج الدولة الى استراتيجيات و سياسات مطبقة على التجارة الخارجية، خاصة انها تعرضت الى تحول في هيكل الاقتصاد من تخطيطي مركزي الى اقتصاد موجه نحو تحرير السوق .

بالتالي دراسة اهم الشركاء التجاريين بغية تصريف الانتاج الوطني، اشباع رغبة المستهلك، و معرفة مدى فعالية الاتفاقيات التجارية في تعزيز الصادرات.

كما انه في ظل تذبذب المستمر لاسعار البترول، الذي يعرض الاقتصاد الى اختلال و عجز في الميزان التجاري، يجبر البحث عن البدائل الانتاجية لتفادي الاختلال وتحقيق التوازن مع التحسين في معدل النمو .

يدفع بنا ذلك الى تحليل التركيبة السلعية للواردات و الصادرات الجزائرية،كما يتم معرفة حصة مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الرئيسية من القيمة المضافة الاجمالية .

مع معرفة درجة الانفتاح التجاري كمحدد جوهري، مساهم في تحقيق الناتج الداخلي الخام ،كما نحاول رصد تطورات التعريفة الجمركية على السلع المستوردة، في ظل وجود الصناعة الفتية بالتالي التعرف على استراتيجية الانفتاح المتبعة .

المبحث الاول : الانفتاح التجاري اداة للنمو الاقتصادي

المطلب الاول :دوافع التحرير التجاري.

ان اعتماد الجزائر في 80 على اليات و قرارات مرتكزة على التخطيط المركزي، و اتباع منهج الاقتصاد المغلق بالنسبة للمبادلات التجارية، من حيث الضبط النوعي للتدفقات التجارية، و من حيث تدخل الدولة في قرارات التصدير و الاستيراد باعتبارها المحتكر الوحيد طبعا لاقتصاد ريعي يتماشى مع ايرادات الريع البترولي، جعلها تتعرض لصدمة اقتصادية، اجتماعية و سياسية، اثبتت مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري بسبب ضعف المؤسسات الانتاجية، غياب نوعية و جودة المنتج نتيجة مدى التاخر التكنولوجي.

نتج عن هذه الصدمات ازمة 1986التي وضعت الاقتصاد الجزائري في امر الواقع.

اين انخفض سعر المتوسط السنوي للبترول لدول الاوبك الى 13.53دولار امريكي للبرميل بعدما كان في 1980يقدر بمتوسط سنوي 35.52دولار للبرميل[1]، كان هذا السبب الرئيسي في دفع الاقتصاد الجزائري الى التوجه نحو تحرير السوق بالاضافة الى دوافع اخرى تتمثل في ما يلي:

1-ارتفاع الديون الخارجية نتيجة التخصص المطلق في قطاع المحروقات، ادى بالترتيب الاول للاقتصاد الجزائري من حيث استيراد القمح مع عدد سكان 29.3مليون نسمة [2].

2-تضاعف البطالة بنسبة 23بالمئة في سنة 1993[3] ،دفعت هذه الاخيرة الى الاعتماد على مبدا تحرير التجارة الحارجية كسبيل لاعادة تخصيص الموارد و الاستخدام الامثل .

[1] **opec** ,http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960
[2] **M'hamsadji B.N.**, (1998), « 5 essaos sur l'ouverture se l'économie algérienne »,Enag,edition,alger,p09.
[3] **M'hamsadji B.N.**, (1998), « 5 essaos sur l'ouverture se l'économie algérienne »,idem ;p10.

3-تدهور معدل النمو الاقتصادي الذي قدر ب 0.9 – بالمئة في سنة 1994[1] وارتفاع في عجز الموازنة العامة نتيجة انخفاض الجباية البترولية وبهدف اصلاح هذه الاختلالات الداخلية والخارجية اتبعت الجزائر منهج اقتصاد السوق متبعة خطوات نابعة من اصلاحات صندوق النقد الدولي .

4- ارتفاع نسبة التضخم الى 31.8بالمئة في سنة 1990[2] .

5-انخفاض اسعار البترول و تدهور معدلات التبادل الدولي نتيجة انخفاض الدولار الذي بدوره ساهم في انخفاض ايرادات العملة الاجنبية مما ادى الى تخفيض في قيمة العملة الوطنية بنسبة 31بالمئة بين عامي 1986و1988[3].

المطلب الثاني : المراحل والإجراءات المتبعة للانفتاح التجاري.

قسمت مراحل الانفتاح التجاري إلى ثلاث مراحل، على أساس أن الاقتصاد الجزائري عرف الانفتاح الفعلي للتجارة سنة 1994، حيث تعتبر هذه المرحلة الثانية و عليه قبل هذه السنة كانت مرحلة تمهيدية للانفتاح التجاري، أما المرحلة الثالثة تتمثل في ما بعد الانفتاح الفعلي للتجارة .

1-المرحلة التمهيدية للانفتاح التجاري:

بدأت هذه الفترة قبل سنة 1994، وكان الدافع الأساسي لذلك أزمة 1986 و ألإختلالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية حيث اتخذت الدولة مجموعة من الإصلاحات الذاتية و برامج اقتصادية .

نميز في المرحلة التمهيدية للانفتاح التجاري برنامجين اقتصاديين للبحث عن توازن الاقتصاد الكلي بمجموعة من الإصلاحات والنتائج لكل برنامج .

[1] **Unctad** stat.unctad.org.

[2] بن شهرة مدني ،الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل ، الطبعة الاولى ،دار الحامد عمان ،2008،ص 135 .

[3] **Mimoun L.,Kheladi M,** « la politique de l'etat dans le secteur du commerce extérieur »,sans dat, univ de béjaia.

1-1-برنامج التثبيت الاقتصادي الاول **1989-1990**:

- في ظل هذا البرنامج ارتفعت المديونية الخارجية من 26 مليار دولار سنة 1989 إلى 28 مليار دولار سنة 1990[1] ،نتيجة نقص مداخيل الجباية البترولية مع وجود سياسة مالية توسعية لدعم الطلب المحلي .

- إصدار قانون النقد والقرض الذي يهدف الى الحد من زيادة القروض للمؤسسات العمومية مع استقلالية البنك المركزي للإصدار النقدي و مراقبة المنظومة البنكية .

- رفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة و تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات مع تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية .

- نتج عن هذا البرنامج تراجع في حجم الاستثمارات، مع تخلي الدولة عن دعم وتمويل المؤسسات العمومية .

- ارتفاع فرض الضرائب الجبائية مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 27.6بالمئة لسنة 1989الى 28.4بالمئة سنة 1990 [2].

2-1-برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من **1991- 1992** :

تفاقم الوضع الاقتصادي نتيجة البرنامج الاقتصادي الأول، مما أدى إلى الاستمرار في البحث عن التوازن الاقتصادي بإصلاحات جديدة في برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من خلال:

- إصلاح النظام الضريبي و الجمركي .

- استمرار تحرير أسعار السلع و الحد من تدخل الدولة و ضبط عملية الدعم للسلع .

- تشجيع الاستثمار الخارجي و بداية فتح السوق المحلي على المنافسة الاجنبية خاصة في قطاع المحروقات.

[1] بن شهرة مدني ،الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل ،مرجع سابق ، ص 134.

[2] بن شهرة مدني ،الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل ،نفس المرجع ،ص132 .

– تبني سياسة نقدية صارمة تدعوا إلى التخلي عن السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر العجز في الموازنة مع زيادة التضخم نتيجة انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات، ارتفاع معدل البطالة الى 33بالمئة سنة 1994 [1].

تضاعفت الصدمات الخارجية التي زادت الوضع الاقتصادي تأزما، مع ضعف التاطير و الاصلاح الذاتي مما أدى إلى الاستعانة بأيدي العون الخارجية مما دفع الاقتصاد الجزائري للدخول الفعلي في الانفتاح التجاري و تحرير السوق.

2–المرحلة الفعلية للتحرير التجاري :

تتميز هذه المرحلة باللجوء إلى الإصلاحات المرتكزة على الشروط المفروضة من صندوق النقد الدولي تحت مجموعة من الالتزامات التي تصب في تحرير التجارة والمبادلات الخارجية ونميز فيها برنامجين اقتصاديين.

2–1–برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث **1994–1995**:

–تم انتهاج إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق، و البحث عن الحلول للمشاكل الاقتصادية كالبطالة و التضخم.

–ترسيخ قواعد اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– إعادة هيكلة مؤسسات الدولة و تحرير التجارة الخارجية مع إعادة جدولة الديون الخارجية .

– الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية و مشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية في حدود 49بالمئة.

– الاقتراض من صندوق النقد الدولي و والخضوع و الالتزام لشروطه والنتيجة تازم الوضع الاقتصادي في المدى القصير لفترة 1994الى 1995 .

[1]عايب وليد غبد الحميد،الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ،الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان ،2010، ص 222.

2-2-برنامج التعديل الهيكلي **1995-1998**:

-تخفيض معدلات الحقوق الجمركية من 60بالمئة الى 50بالمئة في سنة 1996ومن 50بالمئة إلى 40بالمئة في 1997[1].

- يهدف برنامج التعديل الهيكلي بتوجه الاقتصاد الجزائري نحو التصدير مع تخفيض قيمة الدينار و إنشاء بنوك لرأسمال الأجنبي.

-تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة تماشيا مع الأسعار العالمية بعدما كانت مدعمة من طرف الدولة .

-تحرير أسعار المواد الوسيطة في الفلاحة وإنشاء آليات و طرق جديدة لمراجعة أسعار البيع البترول الخام إلى معامل التكرير .

- وضع قائمة للمنتجات التي يمنع استيرادها لأسباب أمنية وصحية و تحرير المواد الأساسية المستورد بمعايير تقنية ومهنية.

3-مرحلة ما بعد الانفتاح التجاري الفعلي:

في هذه المرحلة عرف الاقتصاد الجزائري استقرار متتالي، نتيجة تحسن في الميزان التجاري الذي ساهم في زيادة مداخيل الدولة بسبب ارتفاع اسعار البترول العالمي، فبعدما كان متوسط السنوي لسعر البترول لدول الاويك لسنة 1998 ب12.28 دولار امريكي للبرميل ارتفع الى 23.12 دولار امريكي للبرميل لسنة 2001 ،ليواصل ارتفاعه الى 36.05 دولار امريكي للبرميل لسنة 2004 ،ثم الى 60.86 دولار امريكي للبرميل ليبلغ اقصاه الى 105.87 دولار امريكي للبرميل لسنة 2013 .

ان هذا الارتفاع المتتالي لاسعار البترول، ادي الى زيادة المداخيل التي حفزت الدولة على خلق بيئة أكثر استقرار بانتهاج مشاريع استثمارية كبيرة و إحداث تنمية اقتصادية، من خلال إنشاء بنية تحتية لتوفير بيئة أعمال اقتصادية ملائمة

[1] بن شهرة مدني ،الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، مرجع سابق ،ص ص.146،149 .

للمستثمرين الأجانب، عقد اتفاقيات تجارية و الدخول في التبادلات الحرة لأجل توسيع وتحرير حصتها السوقية بغية البحث عن بدائل للمحروقات وتخصيص امثل للموارد .

من خلال ما تقدم نميز ثلاث إجراءات متبعة بعد الانفتاح للمبادلات التجارية وهي كالآتي:

3-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **PSRE**:

امتدت فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001الى 2004 ،حيث خصص له 7 ملايير دولار أمريكي أولي لأجل إنشاء مشاريع استثمارية ليصل إلى 16 مليار دولار بغية اضافة مشاريع اضافية جديدة .

تمت في هذه الفترة اعادة استئناف المفاوضات لاجل الانظمام للمنظمة العالمية للتجارة ، من خلال اعادة النظر و التغيير في السياسة الجبائية و الجمركية وبالتالي توسيع درجة الانفتاح التجاري و زيادة تحرير السوق نحو التنافسية العالمية.

في هذه الفترة كان الانفتاح التجاري المنتهج هو انفتاح من جانب واحد، أي في ظل وجود حماية للصناعة الناشئة و بعض الاستثنائات للتخفيض الجمركي، حيث كان حجم قائمة السلع المستثناة من تخفيض الرسوم الجمركية، بشكل كبير من خلال فرض تعريفة جمركية على القيمة سميت (Droit additionele provisoire) لحماية المنتجات التحويلية المصنعة، استمرت قائمة المنتجات الخاضعة الى DAP لاجل سلع التجهيزات المصنعة محليا ، ثم بدا بالانخفاض من 48بالمئة لسنة 2002الى 36بالمئة في 2003 ،الى 24بالمئة في 2004.

انخفضت الديون الاجمالية في ظل هذا البرنامج في سنة 2004الى 21.82 مليار دولار امريكي بعدما كانت في سنة 2001تبلغ 22.70 مليار دولار امريكي .

3-2-البرنامج التكميلي لدعم النمو **PCSC**:

امتدت فترة البرنامج من 2005الى 2009 ،حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ 114 مليار دولار،كما خصصت منه نسبة كبيرة لاعادة البناء والتشييد مع انشاء بنية تحتية لاجل خلق مناخ لجلب الاستثمار الاجنبي، ليصل في نهاية 2009الى 130 مليار دولار.

البحث عن سبل التوجه نحو زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات لاجل التنويع الاقتصادي ،للانفتاح التجاري اكثر حيث انظمت الجزائر في سنة2009 للمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مع مجموعة من الالتزامات نحو التخفيض الجمركي، بغية تنويع مجال التبادل التجاري بين الدول العربية في مجال الزراعة ، الصناعة و الخدمات. انتهاج الجزائر لسياسة مالية توسعة في هذه الفترة بزيادة النفقات لاجل تفعيل الطلب كاستراتيجية لزيادة الانتاج.

انخفاض الرسم الجمركي على القيمة DAP الى 12بالمئة لسنة 2005 ليحذف نهائيا في سنة 2006 .

استمرار الديون الخارجية الاجمالية في الانخفاض في ظل انتهاج هذا البرنامج من 17.19مليار دولار امريكي لسنة 2005الى 5.687 مليار دولار امريكي في سنة 2009.

3-3-برنامج توطيد النمو الاقتصادي **PCCE** :

امتد هذا البرنامج من سنة 2010الى 2014 ،بمبلغ يقدر ب286 مليار دولار لاجل تعزيز الاستثمارات الاجنبية المباشرة، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية المستورد الاول بحجم 15.2مليار دولار للصادرات الجزائرية .

انخفضت الديون الخارجية الاجمالية خلال فترة البرنامج من5.681مليار دولار امريكي الى 3.010 مليارردولار امريكي لسنة 2014.

3-4-البرنامج الجديد لدعم النمو الاقتصادي 2016-2035:

يهدف هذا البرنامج الى تحقيق جملة من الاهداف يتمثل جلها في العمل على رفع الانتاج الوطني ، بالتركيز على القطاعات المتمثلة في الصناعة التحويلية ، الزراعة ،الصيد و السياحة بغية رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات مع

تعزيز الاستثمارات في البنية الحتية دون الضرر بالقدرات الانتاجية ،اضافة الى الاعتماد على استراتيجية التنسيق في الاعمال التجارية من خلال الربط بين سياسة الاقتصاد الكلي و سياسة الاقصاد الجزئي لتحسين القدرة التنافسية متيوعا بسياسة ترشيد الانفاق العام .

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري:

نحاول من خلال هذا المبحث رصد وتحليل التطورات والتغيرات التي طرات على المبادلات الخارجية للاقتصاد الجزائري، مع باقي العالم ، بالتالي تحليل هيكل الصادرات والواردات التجارية،كذلك مدى ارتباط حالة الميزان التجاري باسعار المحروقات مما يؤدي بنا الى تحليل الصادرات داخل و خارج قطاع المحروقات، وكان ذلك من بداية الانفتاح التجاري الفعلي 1994 الى غاية 2014- 2015 .

المطلب الاول:تطور هيكل صادرات الاقتصاد الجزائري:

تمثل الصادرات عنصر جوهري في تحرير و انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي ، حيث كل ما كانت نسبة التنويع في الصادرات كبيرة كل ما زاد التوغل في السوق العالمي باكثر تنافسية ، و باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتمد على المنتجات الطاقوية، يرتكز على منتج واحد الاو هو المحروقات .

حيث تشكل المحروقات 97بالمئة من الصادرات الاجمالية منذ فترة الانفتاح الفعلي 1994الى سنة 2012لتنخفض قليلا في سنة 2013الى 96بالمئة ، تواصل الانخفاض الى سنة 2015بنسبة 94بالمئة وهذا يرجع الى العديد من الاسباب من بينها تذبذب اسعار البترول نتيجة الاختلال الحاصل بين العرض و الطلب و سياسات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

بالاعتماد على الشكل رقم(14) نوضح اكثر، حيث بلغت قيمة الصادرات الى 8892 مليون دولار امريكي في سنة 1994 وهي فترة الخضوع لاصلاحات صندوق النقد الدولي، مع وجود انخفاض لسعر البترول ليصل متوسط السنوي لسعر البرميل 15.53 دولار امريكي، بقيمة صادرات المحروقات 8605 مليون دولار امريكي .

كما بلغت قيمة الصادرات خارج قطاعات المحروقات 287مليون دولار ثم ارتفع في سنة 1995 بقيمة صادرات الصادرات الاجمالية الى 10258 مليون دولار، نتيجة ارتفاع متوسط سنوي لسعر البترول الى 16.86و تحسن في مبلغ الصادرات خارج قطاع المحروقات ب 509مليون دولار ليشكل 4بالمئة من اجمالي صادرات بعدما كان 3بالمئة في سنة 1994 ليواصل ارتفاعه الى 6بالمئة من اجمالي الصادرات في سنة 1996بقيمة 881مليون دولار و استمرار ارتفاع صادرات المحروقات من 9749لسنة 1995الى 12369مليون دولار لسنة 1996.

بانخفاض المتوسط السنوي لسعر البرميل الذي وصل الى 12.28دولار امريكي للبرميل في سنة 1998ادى ذلك الى انخفاض قيمة صادرات الكلية الى 10209 مليون دولار بعدما كانت في سنة 1997 بقيمة 13894مليون دولار و بالتالي انخفاض في قيمة صادرات المحروقات من 13383 مليون دولار لسنة 1997 الى9851 مليون دولار لسنة 1998 تبعه انخفاض قيمة صادرات خارج قطاع المحروقات 358مليون دولار لسنة 1998بعدما كانت 511مليون دولار.

يعاد ارتفاع قيمة الصادرات الكلية في سنة 1999ليصل 12525مليون دولار بسعر متوسط البترول السنوي 17.44 دولار امريكي، أي ارتفاع قيمة صادرات المحروقات 12087 مليون دولار.

اما قيمة صادرات خارج قطاع المحروقات ارتفعت الى 438مليون دولار، ليتواصل الارتفاع المتذبذب لقيمة الصادرات الاجمالية ليبلغ اقصاه في سنة 2008 الى 79298مليون دولار بعدما كان في سنة 2007 بقيمة 60163مليون دولار،2006 بقيمة 54613مليون دولار ،2005 بقيمة 46002 مليون دولار، 2004 بقيمة 31304 مليون دولار، 2003 بقيمة 23163 مليون دولار ، 2002 بقيمة 18799 مليون دولار، 2001 بمبلغ 19133 ، وفي سنة 2000 بقيمة 22031 مليون دولار.

هذا الارتفاع المتذبذب يرجع الى عامل اساسي يثمثل في متوسط السعر السنوي للبرميل الذي بلغ في سنة 2008 الى 94.1دولار امريكي، بقيمة صادرات للمحروقات 77361مليون دولار بعدما كانت 44903مليون دولار لسنة 2005،

وقيمة صادرات خارج قطاع المحروقات 1937مليون دولار امريكي بعدما كانت في سنة 2005 بقيمة 1099 مليون دولار .

ان هذه الفترة عرفت برنامج تكميلي لدعم النمو، بالتالي البحث عن طرق تفعيل الانتاج الحقيقي، كما سبق هذا البرنامج ما يسمى ببرنامج الانعاش الاقتصادي من 2001الى 2004، خلال هذه الفترة بلغت الصادرات خارج المحروقات لسنة 2004 قيمة 781مليون دولار بعدما كانت في سنة 2001 تبلغ 648مليون دولار .

اما بالنسبة لصادرات المحروقات من قيمة 18485مليون دولار بمتوسط سعر سنوي للبرميل 23.12دولار امريكي لنفس سنة 2001الى 30523مليون دولار ومتوسط سنوي للبرميل 36.05 دولار اميركي لسنة 2004 .

عرف هذا الاخير انخفاض في سنة 2009 ليصل الى 60.86 دولار امريكي مقارنة بسنة 2008، ادى بدوره الى تاثير مباشر على قيمة الصادرات الكلية لتنخفض الى 45174مليون دولار أي انخفاض في قيمة صادرات المحروقات الى 44108 ، مصحوبا بانخفاض في الصادرات خارج قطاع المحروقات لتصل لقيمة 1066 مليون دولار اميريكي ، يرجع ذلك الى انخفاض الطلب الاجنبي نتيجة اواصر الازمة المالية لسنة 2007 .

يتبين مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالسعر المحروقات، بعدما ارتفع متوسط سعر البترول السنوي من 77.38 دولار امريكي لسنة 2010الى105.37دولار امريكي لسنة 2013 ادى ذلك الى ارتفاع قيمة الصادرات الكلية من 57053مليون دولار لسنة 2010الى 64974 مليون دولار لسنة 2013، مما اتاح فرصة لانتهاج برنامج اقتصادي تمثل في برنامج توطيد النمو الذي يعزز الى تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات التي كانت قيمتها 1526مليون دولار لسنة 2010، لترتفع الى 2165 مليون دولار لسنة 2013 و قيمة صادرات المحروقات من 55527مليون دولار الى 62809مليون دولار لنفس الفترة.

لكن ارتفاع متوسط سعر البترول، لم يعرف الاستمرار الا في تلك الفترة حيث سرعان ما رجع الى الانخفاض ليصل متوسط سعر سنوي للبرميل لسنة 2014الى 96.29 دولار امريكي الى 49.49 دولار امريكي لسنة 2015 ليؤثر من

جديد على قيمة الصادرات الكلية لتنخفض من 62886مليون دولار الى 37787مليون دولار، بسبب انخفاض صادرات المحروقات من 62304الى 35724 مليون دولار امريكي لتصبح نسبة مساهمة صادرات المحروقات في صادرات الاجمالية 94بالمئة .

مما فسح المجال للصادرات خارج المحروقات لتمثل 5بالمئة لسنة 2015 وبقيمة 2063مليون دولار، بالتالي اجبارية البحث عن بدائل للمحروقات لاجل التنويع الاقتصادي.

الشكل رقم14: تطور هيكل صادرات الاقتصاد الجزائري.

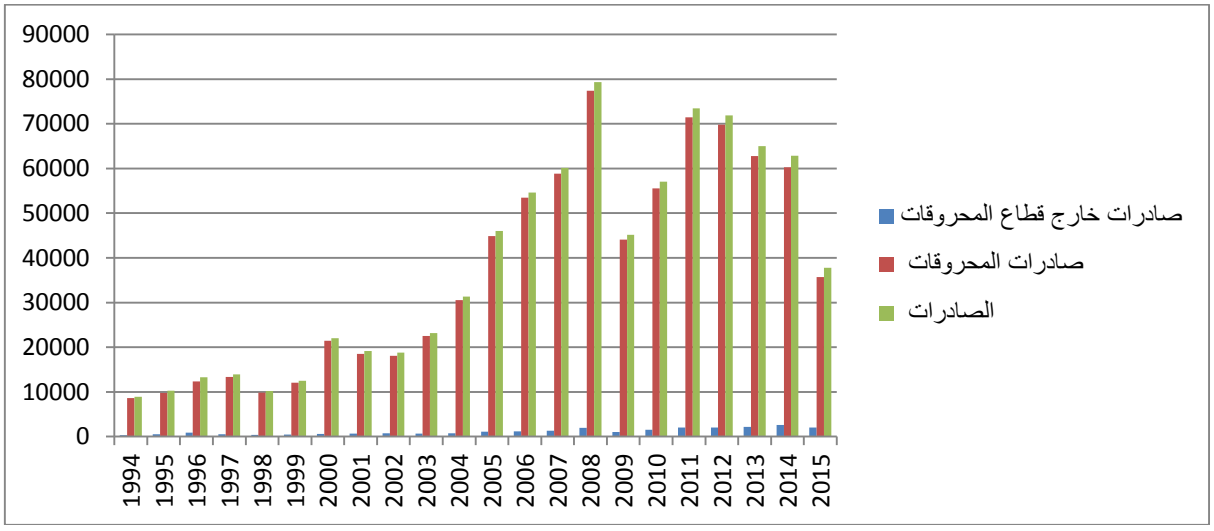

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01 من الملاحق.

الشكل رقم15: تطور السعر المتوسط السنوي للبترول.

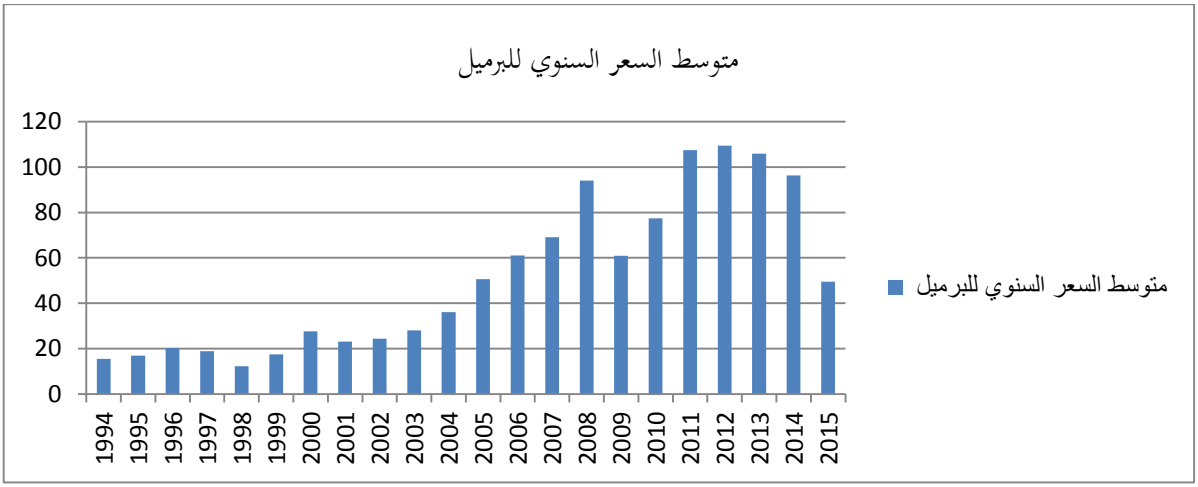

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 01من الملاحق.

المطلب الثاني :تحليل التركيبة السلعية للصادرات:

بعدما تطرقنا الى تطور الصادرات الكلية وتصنيفها حسب النوعية، من حيث صادرات المحروقات والصادرات خارج قطاع المحروقات، نحاول التوغل اكثر في تحليل التركيبة السلعية المصدرة.

تخضع الصادرات الى عدة تصنيفات دولية، بحيث كل منتج مصدر يشفر برقم خاص، لاجل اخضاعه للتعريفة الجمركية عند عبوره للحدود الخارجية، بغية تسهيل عملية فرض التعريفة وتسهيل طريقة احصائها وفق معايير دولية، كما تسهل عملية المقارنة مع الصادرات من الدول الاخرى .

كل سلعة جزائرية مصدرة تخضع الى تعريفة جمركية تسمى le tarif douanier algerien (TDA)، الذي من خلاله يسلك 8وضعيات اساسية ،6 وضعيات منها هي ذات تصنيف دولي نذكر منها :

1-تصنيفات المنتجات الجزائرية حسب المعايير الدولية:

1-1-التصنيف المنتجات حسب النشاطات Nomenclature algerienne des produits des activités (NAP):

بدا هذا التصنيف في سنة 1980،و هو الاكثر استخدام في المحاسبة الوطنية وتسهيل مجاميع المنتجات في قطاعات وفروع النشاطات الاقتصادية، وتسجيل هذه العمليات على السلع والخدمات، بالتالي هو الاكثر استخدام في احصاء العمليات المبادلات التجارية للمحاسبة الوطنية ،حيث يسمح هذا التصنيف بتوزيع كل منتج مفروض عليه (TDA)بشفرة رقمية تتكون من 5ارقام.

حيث تنقسم الى قسمين يتمثل الاول nomeclature des activités et des produits résumé (NAPR) ، يتم جمع و احصائها الى السلع المصدرة او المستوردة في 74 قطاع، و يتمثل الثاني nomeclature des secteurs d'activité(NSA)، يجمع منتجات المصدرة و المستوردة في 14فرع.

تمت اعادة صياغة هذا التصنيف في سنة 2002 لاجل مطابقته للمعايير الدولية لتصبح المنتجات تصنف في العديد من المستويات تتمثل في :مستوى 560 ، فيه الصنف (classes)يتكون من اربع ارقام ، مستوى 220 ،فيه

المجموعة (groups) يتكون من ثلاث ارقام، مستوى 60 يتكون من القسم (divisions) وهو يشفر برقمين و المستوى 17 يتكون من الفرع (section) التي تشفر برقم واحد .

1-2-تصنيف المنتجات حسب الفئات اقتصادية الكبيرة classification par grandes categorie économique(CGCE):

وهو حسب المعايير التي وضعتها الامم المتحدة لاجل تصنيف المنتجات حسب الطبيعة الاقتصادية مثل المنتجات الغذائية وبصفة اكثر عمومية للمنتجات الاساسية وهو في ثلاث فئات ضرورية للتحليل الاقتصادي أي سلع استهلاكية، سلع وسيطية ، سلع استثمارية .

1-3-تصنيف المنتجات حسب نمط التجارة الدولية classification type pour le commerce internationale(CTCI)

الهدف من هذا التصنيف للتركيبة السلعية للصادرات و الواردات، تحسين الحسابات الاحصائية للتجارة الدولية، ظهرفي سنة 1960و تعرض لاربع تعديلات لاجل مطابقته للمعايير الدولية اخرها في سنة 2004 حيث ينظم التركيبة السلعية في 8 فئات تشفر برقم واحد، 65 قسم يشفر برقمين و 260مجموعة تشفر ب ثلاث ارقام .

1-4-تصنيفات التركيبة السلعية الاخرى :

تستخدم هذه التصنيفات اضافة الى التصنيفات السابقة، لاجل تسهيل التحليل و تجميع المعطيات في فئات متجانسة من خلال فئات رئيسية تتكون من مجموعة الاستخدام مثلا السلع الغذائية وهذا يسمح بتسهيل عملية احصاء المستوردين والدول التي صدرت لها او حسب المنطقة .

وبالتالي نعتمد في تحليلنا على التركيبة السلعية حسب مجموعة الاستخدام التي تتكون من8فئات، سبعة منها تتمثل في المواد الغذائية، المواد الاولية ،المواد الخام ،المنتجات نصف مصنعة ، سلع التجهيز الزراعية ، سلع التجهيز الصناعية، السلع الاستهلاكية غير الغذائية، كل هذه الفئات عبارة عن صادرات خارج قطاع المحروقات ، اما الفئة الثامنة تتمثل في الطاقة والوقود وهي فئة الصادرات من المحروقات .

2-التركيبة السلعية لصادرات المحروقات:

يعتبر منتج المحروقات مصدر طبيعي يمنح الاقتصاد الجزائري ميزة التخصص النسبي في المبادلات التجارية، لذلك فان النفط والغاز العنصر الاساسي للتركيبة الصادرات السلعية للطاقة والوقود .

كان تاريخ اكتشاف و انتاج هذا الاخير في سنة 1956، تبلغ احتياطات النفط الخام للاقتصاد الجزائري منذ سنة 2010الى غاية 2014 نسبة 12.2 بالمئة ،الا انه بمقارنتها مع احتياطات الاجمالي العالمي تعرف انخفاض كونها طاقات غير متجددة لتصل الى 0.94بالمئة في سنة 2014 بعدما كانت في سنة 2010تقدر ب0.99بالمئة .

كما تعرف عملية انتاجه تغير حسب الطلب عليه في السوق الاجنبي و بالتالي حسب التغير في سعر البرميل حيث بلغ سنة 2010 انتاج النفط الخام 1190.0 الف برميل في اليوم ليصل في سنة 2013الى 1203.0 الف برميل في اليوم، انخفض في سنة 2014بسبب انخفاض اسعاره أي الطلب عليه ليصل انتاجه الى 1193.0الف برميل في اليوم.

وعليه نلاحظ تطور صادرات النفط الخام من سنة 2010الى سنة 2014 عرفت انخفاض رغم زيادة انتاجه وارتفاع اسعاره لانه ظهر المنافس له وهو الغاز الصخري وبالتالي بلغت الصادرات النفط الخام لسنة 2010ب708.8 الف برميل في اليوم اما صادرات المشتقات النفطية 506.9 الف برميل في اليوم لتستمر في الانخفاض فتصل في سنة 2013 الى 429.7 الف برميل في اليوم كذلك بالنسبة للصادرات النفط الخام انخفضت الى 608.0الف برميل في اليوم .

اما من ناحية صادرات الغاز الطبيعي عرف ارتفاع من سنة 2010بحجم 44.45 مليار متر مكعب ويستمر بالارتفاع ليصل 57.36 مليار متر مكعب لسنة 2014.[1]

[1] التقرير الاحصائي السنوي 2015 ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ص ص 12.ص 96 .

2-1-التركيبة السلعية للصادرات الطاقة والوقود :

اذا من حيث التركيبة السلعية لصادرات المحروقات تتمثل في فئة الطاقة والوقود حسب مجموعة الاستخدام ، وهي تاخذ حيز كبير من قيمة التركيبة السلعية الاجمالية و سبق وان تطرقنا لهذا ، حيث تشكل 97بالمئة من صادرات الاجمالية و تتاثر تاثر كلي بتغيرات اسعار البترول، هذا مانلاحظه بين شكل رقم 16 و رقم 15.

الشكل رقم 16:التركيبة السلعية لصادرات الطاقة والوقود.

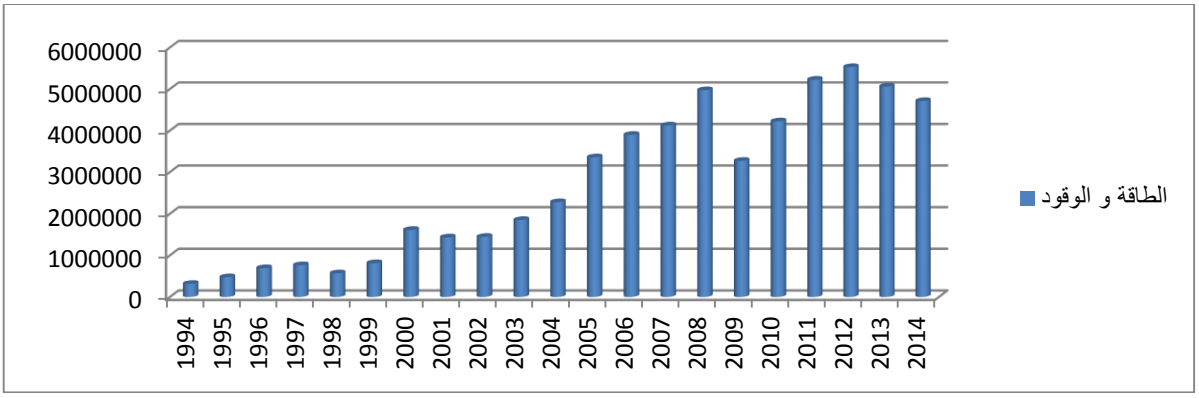

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 03من الملاحق

3- التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات:

بالرغم ان قيمة صادرات خارج قطاع المحروقات تبقى هامشية وضعيفة، الا اننا نحاول معرفة التركيبة السلعية لهذه الفئات بالاعتماد على الشكل الاتي :

الشكل رقم 17: التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات .

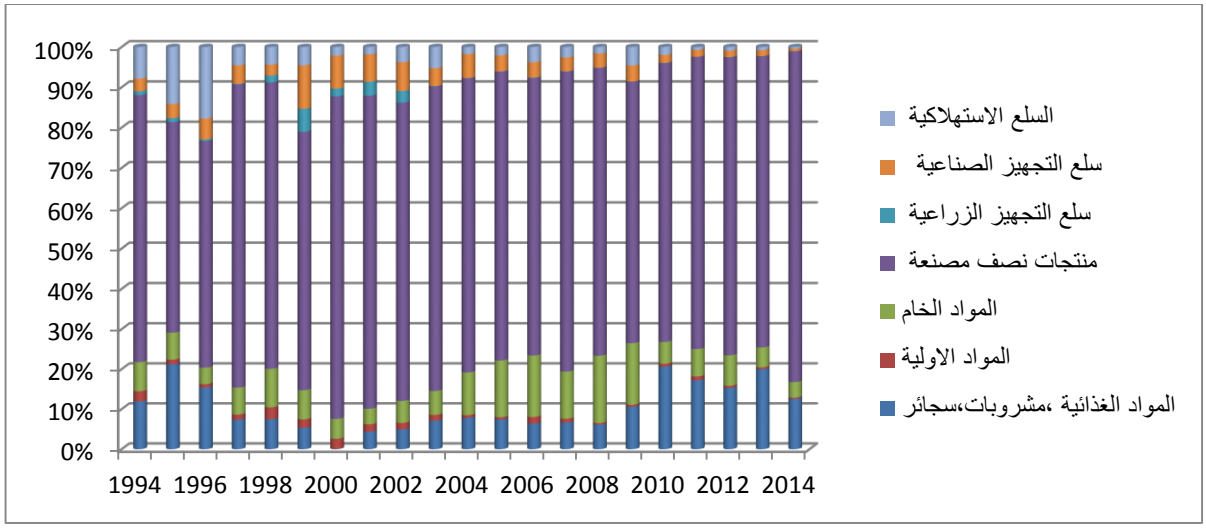

المصدر : بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03 من الملاحق.

3-1-صادرات المنتجات النصف المصنعة :

تشكل فئة هذه الصادرات الحيز الاكبر على مدى الفترة الممتدة من سنة 1994بقيمة 6721.6 مليون دينار جزائري و بنسبة 2.07بالمئة من الصادرات الاجمالية الى غاية سنة 2014 بقيمة 170819.6 مليون دينار جزائري، بنسبة 3.47 من الصادرات الاجمالية، بالرغم من التزايد المظطرب بين الفترة المحددة .

تتمثل صادرات المنتجات النصف المصنعة على سبيل المثال في الاسمدة بقيمة 25159.1مليون دينار ، جلود الاغنام بقيمة 1452.5مليون دينار جزائري ، الورق والكرتون بقيمة 148.4مليون دينار جزائري وبما ان صادرات المنتجات نصف مصنعة تاخذ القيمة الاكبر من قيمة صادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 83بالمئة وبالاخص بما يتعلق بالمذيبات أي زيوت المقطرة من الفحم بقيمة 89029.4 مليون دينار جزائري لسنة 2014.

3-2-صادرات المواد الغذائية :

تحظى هذه الفئة من الصادرات خارج المحروقات في الاونة الاخيرة باهتمام كبير ،كسبيل لتحقيق غاية التنويع الاقتصادي، الا انه لا تصل الى المستوى المطلوب و تبقى هامشية ، حيث شكلت نسبة 0.3بالمئة لسنة 1994 الى غاية 2014 بنسبة 0.5بالمئة من تركيبة الصادرات الاجمالية .

رغم التحسن الملحوظ من خلال الشكل لسنة 2009 بقيمة 8193.1مليون دينار الى غاية 2013 بقيمة 31921مليون دينار جزائري ،حيث يرجع هذا التحسن، الى الانظمام للمنطقة العربية الحرة وتحرير مبادلات الاقتصاد الجزائري العربي ،مقارنة بسنة 1994كانت قيمة الصادرات الغذائية 1209.1 مليون دينار جزائري .

كما عرفت انخفاض في سنة 2001بقيمة 2170.1 مليون دينار مقارنة بسنة 2010 التي كانت قيمتها 23405.5 مليون دينار جزائري والسبب يرجع الى منح الاهتمام للصادرات قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع الطلب الاجنبي على المحروقات.

ان صادرات المواد الغذائية تشكل ثاني فئة من الصادرات خارج قطاع المحروقات على مدى الفترة المحددة 1994-2014 ، بنسبة تقدر 11.5بالمئة لسنة 2014بالرغم من انخفاضها بقيمة 26053.1 مليون دينار مقارنة بسنة 2013 التي قدرت بنسبة 19.96بالمئة، تتمثل هذه المواد الغذائية لسنة 2014 في السكر باعلى قيمة من الصادرات الغذائية ليصل الى 18377.71 مليون دينار جزائري ،ثم المياه المعدنية و الغازية بقيمة 3089.37 مليون دينار جزائري و نبيذ العنب بقيمة 77.64 مليون دينار جزائري .

3-3- المواد الخام :

تسجل صادرات المواد الخام مستوى ضعيف على مدى الفترة 1994بقيمة 737.7 مليون دينار جزائري الى غاية 2014بقيمة 8111.2مليون دينار جزائري بنفس النسبة 0.2 بالمئة من الصادرات الاجمالية ، لتحتل المرتبة الثالثة في صادرات خارج المحروقات بنسبة 3.91 لسنة2014 منخفضة مقارنة بسنة 2013التي قدرت بنسبة 5.41بالمئة.

3-4 معدات التجهيز الصناعية :

كما هو موضح في الشكل تاخذ هذه الفئة من الصادرات حيز ضعيف جدا، تكاد تنعدم قيمة صادراتها للاونة الاخيرة من سنة 2011بقيمة 2561.1مليون دينار جزائري الى غاية سنة 2014بقيمة 1305.6مليون دينار و التي كانت في

سنة 1994 بقيمة 318.3 مليون دينار جزائري بنسبة 0.09بالمئة من الصادرات الاجمالية وبنسبة 0.53بالمئة من صادرات خارج قطاع المحروقات لسنة 2014 بعدما كانت 0.6بالمئة لسنة 1994 .

تتمثل صادرات معدات الصناعية لسنة 2014 في قطع الغيار و الات الحفر والتنقيب بقيمة 238.0 مليون دينار جزائري ، خيوط توصيل الكهرباء 193.4مليون دينار جزائري ، المواد العضوية وماشابه 54.9 مليون دينار جزائري.

3-5- السلع الاستهلاكية ، سلع التجهيز الزراعية و المواد الاولية :

تشكل قيمة فئة هذه الصادرات قيمة ضعيفة جدا تكاد تنعدم من مجموع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 0.36بالمئة لسنة 2014 ، حيث بلغت قيمة هذه الفئات لسنة 1994 القيم على التوالي 796.9 ،94.2و257.2 مليون دينار جزائري الى غاية 2014بالقيم التالية 132.7،846.3و 706.8 مليون دينار جزائري للسلع الاستهلاكية، سلع التجهيز الزراعية و المواد الاولية على اللتوالي .تتمثل جلها في الادوية بقيمة 133.6 مليون دينار ، اجهزة الانارة 9.6مليون دينار، الكتب بقيمة 26.8 مليون دولار لسنة 2014 .

المطلب الثالث : تطور هيكل واردات الاقتصاد الجزائري:

بلغت قيمة الواردات لسنة 1994 كبداية للانفتاح الفعلي قيمة 9154 مليون دولار امريكي ،ثم عرفت ارتفاع مفاجئ، نتيجة انتهاج البلد للطريقة الكينزية بتفعيل الطلب المحلي من خلال زيادة الانفاق أي سياسة توسعية لاجل تحريك الانتاج ، الا انه ادى ذلك الى زيادة الاستهلاك دون تفعيل العرض ليعاد ضبط ضعيف لعملية الاستيراد ، حيث بلغت في سنة 1995 قيمة 10100 مليون دولار، ليعاد ضبطها الى غاية سنة 1997 لتصل الى قيمة 8688 مليون دولار امريكي ، تبدا في الارتفاع من سنة 1998 بقيمة 9400مليون دولار الى غاية 2014 بقيمة 58580 مليون دولار .

هذا نتيجة تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاروبي و الانظمام لمنطقة التجارة العربية الحرة و تعديلات جمركية لاجل الانظمام للمنظمة العالمية للتجارة، اما بالنسبة لسنة 2015 بلغت قيمة الواردات

51501 أي انخفاضها هذا بسبب انخفاض سعر البترول الذي اثر على مداخيل الدولة مما جعل الدولة تضبط تدفقات الواردات وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل رقم 21 .

الشكل رقم 18: تطور هيكل واردات الاقتصاد الجزائري.

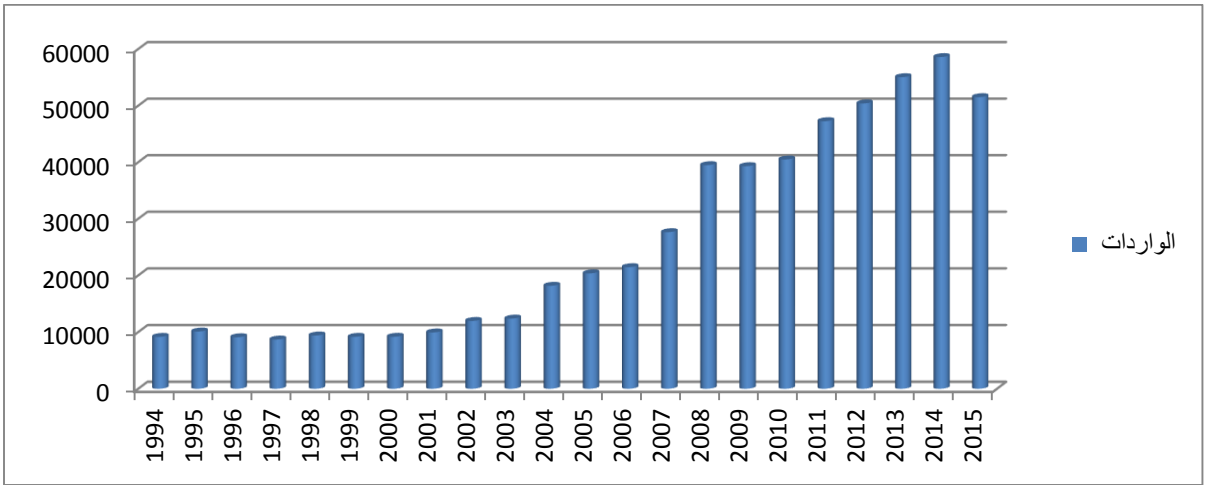

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 01 من الملاحق .

المطلب الرابع :تحليل التركيبة السلعية للواردات :

لعملية الاستيراد اثرين، حيث يمكن ان تكون ذات اثر ايجابي، كما يمكن ان تكون ذات اثر سلبي، ذلك حسب نوعية السلع المستوردة واستراتيجية الانفتاح التجاري المتبعة ، أي من ناحية استراتيجية احلال الواردات ، فاذا كانت السلع الوسيطية مستوردة بكثرة بغية اعادة التصنيع و الانتاج المحلي لاعادة تصديرها فهي تشكل جانب ايجابي للاقتصاد وهذا ما حدث في تجربة امريكا اللاتينية باعتمادها على استراتيجية احلال الواردات باستيراد السلع الوسيطية .

اما اذا كانت عملية الاستيراد بغية الاستهلاك النهائي المحلي لتحريك الانتاج الاجنبي، يؤثر ذلك سلبا على الاقتصاد ويصبح نقمة مما يؤدي الى خروج العملة الاجنبية بدون اعادة توظيفها وعليه نتطرق الى هذا المطلب لاجل معرفة وتحليل التركيبة السلعية للواردات و محاولة معرفة الاستراتيجية المتبعة من طرف اقتصاد الدولة.

تطرقنا الى التصنيفات المختلفة للسلع المستوردة والمصدرة ، حيث نتبع تصنيف التركيبة السلعية حسب مجموعة الاستخدام التي تتكون من 8فئات تتمثل في المواد الغذائية المنتجات نصف مصنعة ،سلع تجهيز الصناعية ،السلع الاستهلاكية ، سلع تجهيز الزراعية، الطاقة والوقود، المواد الخام و المواد الاولية .

نعتمد في تحليلنا للتركيبة السلعية للواردات على الشكل التالي :

الشكل رقم 19: التركيبة السلعية للواردات.

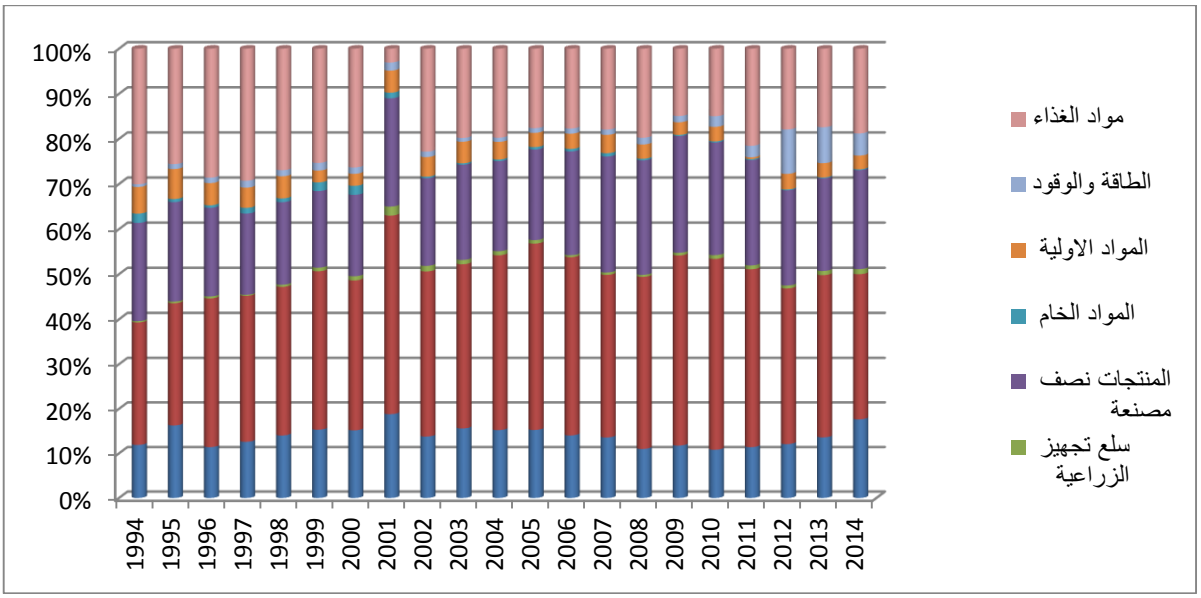

المصدر : بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02 من الملاحق.

1-سلع التجهيز الصناعية :

تحتل هذه الفئة المرتبة الاولى، من تركيبة السلع المستوردة بقيمة تقدر 93193 مليون دينار جزائري ، بنسبة 27بالمئة من الواردات الاجمالية في سنة 1994، لتعرف تزايد متسارع الى غاية 2014 بقيمة 1527698.3 مليون دينار بنسبة 32 بالمئة من الواردات الاجمالية ،وهي ليست بالنسبة الهامشية حيث بلغت في سنة 2001الى 44بالمئة من الواردات الاجمالية قيمة تقدر 264818.3 مليون دينار جزائري مقارنة بالفئات الاخرى .

تمثل عملية الاستيراد للسيارات السياحية اكبر جزء في سلع التجهيز الصناعية خاصة منذ سنة 2005 و هو تاريخ فعلي للتخفيض التعريفة الجمركية للواردات نحو الاتحاد الاروبي في ظل اتفاق الشراكة الاوروجزائرية ، التي بلغت 844 مليون

دولار ، لتواصل ارتفاعها كذلك في سنة 2009 بقيمة 1524 مليون دولار الى غاية سنة 2014 بقيمة 2956مليون دولار .

تاتي في المرتبة الثانية سيارات نقل البضائع ، حيث بلغت قيمتها في سنة 2005 الى 82 مليون دولار، لتستمر في الارتفاع الى قيمة 1466 مليون دولار لسنة 2009 الى غاية 2014 بقيمة 2104 مليون دولار .

اما في المرتبة الثالثة كانت لاستيراد تجهيزات الهواتف التي بلغت قيمتها 360مليون دولار لسنة 2005و ارتفاعها على مدى الفترة لتصل في سنة 2009الى 415مليون دولار الى غاية 2014لتصل الى قيمة 1048 مليون دولار .

2-المنتجات الغذائية:

توجه هذه التركيبة السلعية المستوردة مباشرة للاستهلاك النهائي، حيث بلغت قيمتها 102238.3 مليون دينار جزائري بنسبة 30 بالمئة من اجمالي الواردات لسنة 1994 لتنخفض نسبة استيرادها من الواردات الاجمالية لتبلغ 3.07بالمئة بقيمة 18424.2 مليون دينار جزائري، لترتفع في سنة 2002 لتصل الى نسبة 22بالمئة من الواردات الاجمالية بقيمة 218391.4 مليون دينار جزائري ، هذا لايعني انخفاض في نسبة الواردات انما ارتفعت في الفئات المستوردة المتبقية ، لتبقى الكميات المستوردة لهذه الفئة في حالة تذبذب لتصل اقصاها في سنة 2014الى قيمة 886659.4 مليون دينار جزائري بنسبة 18بالمئة من اجمالي التركيبة السلعية للواردات .

تتمثل اغلب السلع المستوردة لهذه الفئة في القمح الذي يحتل المرتبة الاولى منذ سنة 2005 بقيمة 1031مليون دولار ليصل في سنة 2014 الى قيمة 2371 مليون دولار .

اما ثاني سلعة مستوردة لهذه الفئة تتمثل في الحليب بقيمة 670مليون دولار لسنة 2005الى غاية 2014بقيمة 1795 مليون دولار وبالنسبة للسلعة المستوردة الثالثة تتمثل في السكر بقيمة 281لسنة 2005 لتصل الى 840مليون دولار لسنة 2014 .

3- المنتجات النصف المصنعة :

تحتل هذه الفئة المرتبة الثالثة على مدى الفترة 1994 بقيمة 74124.2 مليون دينار وبنسبة 21.79بالمئة من اجمالي الواردات الى غاية سنة 2014 بقيمة 1035449 مليون دينار وبنسبة 22 بالمئة من اجمالي الواردات ، رغم التذبذب الملحوظ داخل الفترة المدروسة.

حيث بعد ارتفاع استيراد هذه الفئة لسنة 1995 بقيمة 113111.8 مليون دينار بنسبة 22.04بالمئة من اجمالي الواردات انخفض استيرادها الى قيمة 90292.6مليون دينار بنسبة 18بالمئة من اجمالي الواردات ،بلغت اعلى نسبة 25.87بالمئة لهذه الفئة مقارنة بالسنوات الاخرى من اجمالي الواردات لسنة 2005بقيمة 738552.8 مليون دينار جزائري .

تمثل عملية استيراد الحديد والصلب المرتبة الاولى لهذه الفئة حيث بلغت قيمتها 522 مليون دولار لترتفع لسنة 2009 بقيمة 1493مليون دولار الى غاية 2014 بقيمة 1837 مليون دولار اما استيراد الاوراق والكرتون بقيمة 93 مليون دولار لسنة 2005 التي ارتفعت في سنة 2014 الى 610 مليون دولار.

4-السلع الاستهلاكية غير غذائية :

احتلت هذه الفئة المرتبة الرابعة على مدى الفترة 1994 بقيمة 40485.5 مليون دينار بنسبة 11بالمئة الى غاية 2014 بقيمة 832629.7 مليون دولار و بنسبة 17بالمئة من اجمالي الواردات، حيث تمثل سلعة الادوية المستوردة اعلى قيمة لهذه الفئة التي تقدر 1002مليون دولار لسنة 2005 و ارتفاعها الى غاية سنة 2014لتصل الى قيمة 2059مليون دولار، ثم سلع المنتجات الصيدلانية غير الادوية بقيمة 87 مليون دولار لسنة 2005لتصل الى 534 مليون دولار لسنة 2014 ، اما استيراد قطع الغيار بلغت 165 مليون دولار لسنة 2005 لتصل الى 407مليون دولار في سنة 2014 .

5-المواد الاولية ، سلع التجهيز الزراعية ، المواد الخام ، الطاقة والوقود :

تم دمج هذه الفئات كونها تمثل نسبة ضعيفة من مجموع الواردات الاجمالية حيث تشمل هذه الفئات على العموم التبغ والسجائر بقيمة 48مليون دولار لسنة 2005 لتصل سنة2014 لقيمة375 مليون دولار ، الخشب المنشور و المكسر

بقيمة 236 مليون دولار لسنة 2005 لتصل في سنة 2014قيمة 730 مليون دولار و المازوت والبنزين عالي الجودة بقيمة 0.04مليون دولار لسنة 2005 لتصل الى 1904 مليون دولار لسنة 2014 .

نتوصل الى استنتاج ان الجزائر تعتمدعلى استراتيجية احلال الواردات لاعادة تنشيط الانتاج المحلي من خلال استيراد سلع التجهيز الصناعية بغية نقل التكنولوجيا و الالتحاق بالركب، الا ان استغلال هذه التركيبة السلعية المستوردة لايصل الى المستوى المطلوب حيث جلها يكمن في استيراد سيارات السياحية،كذلك بما يتعلق بالمواد الغذائية في القمح والحليب رغم ان هذا الاقتصاد ذو منطقة تحظى بمساحة رعوية و اراضي صالحة للزراعة بالتالي يدل هذا على سوء الاستغلال الامثل للموارد.

المطلب الخامس: تطور الميزان التجاري و علاقته بخدمة الدين العام الخارجي القائم

بالاعتماد على الجدول الاتي، نسعى الى تحليل اثر الفائض والعجز في الميزان التجاري ومدى ارتباطه بتقليص او زيادة قيمة الدين العام الخارجي القائم ومدى تسديده، بالاضافة الى التطرق الى دور الفائض في توفير احتياطات الصرف لاجل العزوف عن المديونية الخارجية ، حيث تمتد فترة التحليل من سنة 1994الى سنة2015.

الجدول رقم 5: تطور الميزان التجاري في ظل الانفتاح و دوره في خدمة الدين العام الخارجي القائم

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان التجاري	-262	158	4160	5206	809
اجمالي الدين العام الخارجي القائم	28164	31303	31286	28712	28482
خدمة الدين العام الخارجي	4847	3989	3987	3962	4583
	1999	2000	2001	2002	2003
	3363	12860	9193	6830	10783
	25896	25381	22570	22571	22642
	4744	4274	4154	3821	3835
	2004	2005	2006	2007	2008
	13135	25645	33157	32532	39819
	23353	20600	17191	5795	5921
	5335	3539	5846	1431	1218
	2009	2010	2011	2012	2013
	5880	16580	26242	21488	9946
	5687	5681	4405,26	3694	3396

520	848	617,91	667	1000
			2015	2014
			-13714	4306
			3006	3010,4
			471,2	482,9

المصدر :صندوق النقد العربي الموحد، http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

عرف الميزان التجاري عجز يقدر بقيمة 262 – مليون دولار امريكي لسنة 1994نتيجة تفوق قيمة الواردات مقابل قيمة الصادرات المصحوبة بانخفاض اسعار البترول ، مع خضوع الاقتصاد الجزائري لاصلاحات ادت به الى الاقتراض من صندوق النقد الدولي ،حيث بلغ اجمالي دين عام خارجي القائم الى 28164 دولار كما قدرت خدمة الدين العام بقيمة 4847 دولار امريكي.

في ظل التعديل الهيكلي لسنة 1995 ارتفع الدين القائم الى 31303دولار امريكي رغم تحقيق فائض في الميزان التجاري بلغ قيمة 158 مليون دولار، كبداية لارتفاع اسعار البترول ليستمر الفائض في سنة 1996الى قيمة 4160مليون دولار الذي حسن من مداخيل الدولة ثم ينخفض اجمالي الدين الخارجي القائم الى قيمة 31286 دولار امريكي، الا ان خدمة الدين العام انخفضت الى قيمة 3987دولار امريكي .

استمر فائض الميزان التجاري في الارتفاع لسنة 1997ليصل الى قيمة 5206 مليون دولار امريكي مما خفض من اجمالي الدين الخارجي القائم الى قيمة 2872 دولار امريكي بخدمة دين تقدر بقيمة 3962 دولار امريكي و رغم انخفاض فائض الميزان التجاري الى قيمة 809 مليون دولار ، الا ان الدين العام الخارجي استمر في الانخفاض الى قيمة 28482 دولار امريكي ، لترتفع خدمة الدين العام الخارجي الى قيمة 4583 دولار امريكي .

مع تزامن ارتفاع اسعار البترول لسنة 1999 ساهم في تحسن فائض الميزان التجاري الذي تميز بالتذبذب وعدم الاستقرار في قيمته ليبلغ قيمة 3363مليون دولار الى غاية 2006 ليصل الى قيمة 33157 مليون دولار امريكي،بالتالي استمرار انخفاض في عملية الاقتراض الخارجي ليصل اجمالي الدين الخارجي القائم الى 17191 دولار امريكي مصحوب بارتفاع قيمة خدمة الدين الخارجي الى 5846 دولار امريكي .

وصل الفائض في الميزان التجاري لسنة 2008 الى قيمة مرتفعة تقدر الى 39819 مليون دولار ساهم في تخفيض الدين القائم الخارجي الى 5921 دولار امريكي، الا ان خدمة الدين انخفضت الى قيمة 1218 ،لم يشكل ذلك خطر على المديونية الخارجية بالتالي استمرارية التحرر من التبعية الاقتصادية .

اثرت الازمة المالية العالمية على الميزان التجاري بصفة متاخرة ومؤقتة لتنخفض قيمة الفائض الى 5580 مليون دولار امريكي مع عدم رفع اجمالي دين عام الخارجي لينخفض الى قيمة 5687 دولار امريكي، مصحوب بانخفاض قيمة خدمة الدين ليصل الى 1000دولار امريكي، يعاد تحقيق فائض في الميزان التجاري في سنة 2010 لقيمة 16580 مليون دولار مع تسجيل استمرار في انخفاض اجمالي الدين العام الخارجي لقيمة 5681 دولار امريكي، و تقلص في قيمة خدمة الدين من سنة 1995 الى غاية سنة 2014 لقيمة 667 دولار امريكي .

بالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري يؤدي الى تقلص قيمة اجمالي الدين العام الخارجي، مما زاد في تحرير الاقتصاد من التبعية الاقتصادية ، اما من ناحية العجز المفرط لسنة 2015قدر بقيمة 13714- مليون دولار امريكي نتيجة انخفاض الحاد لاسعار البترول الذي وصل سعر المتوسط السنوي الى 49 دولار للبرميل .

ان ارتفاع فائض الميزان التجاري ادى الى رفع احتياطات الصرف التي اسهمت بدورها في تخفيض الدين العام الخارجي القائم ، رغم العجز في الميزان التجاري لسنة 2015 حيث بعدما كان احتياط الصرف لسنة 2001 بقيمة 17.9 مليار دولار ارتفع في سنة 2005الى 56.2 مليار دولار امريكي ، واستمر في الارتفاع ليصل الى قيمة 143.1 لسنة 2008 الى غاية سنة 2010 الى قيمة 162.2 مليار دولار ، الا انه بسبب عجز لسنة 2015 ، انخفض احتياط الصرف الى 144.1 ليستمر في الانخفاض لسنة 2016 الى قيمة 121.9 مليار دولار ، لكنه ابعد الاقتصاد الوطني من المديونية الخارجية .

المبحث الثالث:الانفتاح التجاري الجزئي و المتعدد الاطراف للاقتصاد الجزائري .

نتطرق في هذا المبحث عن تحديات تحرير الاقتصاد الجزائري، لاجل الحفاظ على حصتها في السوق الدولي، او بمعنى اخر بقائها في الساحة السوق العالمية خاصة بعد ظهور التكتلات الاقتصادية و انشاء منظمات دولية لتحرير التجاري، فما هي الاساليب الاقتصادية و التجارية لفرض مكانتها الاقتصادية خاصة بما يتعلق بتصدير المنتجات خارج قطاع المحروقات.

حيث انتهجت الجزائر استراتيجية الانفتاح التجاري كاداة لتنويع التجاري المحلي بغية مواكبة التطورات الدولية الراهنة، ذلك بسعيها المتكرر للمفاوضات للانظمام للمنظمة العالمية للتجارة، لاجل تحقيق الهدف، تشكيل اتفاقيات تجارية متعددة اساسها: اتفاق الشراكة الاوروجزائرية و انظمامها لمنطقة التجارة العربية الحرة .

المطلب الاول : الهدف من الاتفاقيات التجارية .

تتعدد الاهداف ونذكر منها :

-تحقيق الانفتاح الاقليمي لاستقطاب و تشجيع التدفقات الاستثمارية .

-توفير الاطار الملائم لاعادة تشجيع علاقة التعاون في جميع المجالات الاقتصادية.

-تطوير التبادلات و التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات الراسمالية .

-تبادلات راسمال البشري ،كيفية ادارة اعمال المناجمنت .

-تطوير وتماشي الهيكل الاقتصادي وفق المعايير الدولية و ذلك من حيث الجودة و القدرة التنافسية .

-تحقيق التنمية و المكاسب المشتركة بين الشركاء.

المطلب الثاني:اتفاق الشراكة الاوروجزائرية .

وقعت الجزائر اتفاق التعاون مع الاتحاد الاوروبي ذو طابع تجاري سنة 1976(الجريدة الرسمية ،30 /2005/افريل)، الا ان الفرق الكبير الامتكافئ بين الاقتصاد الجزائري و الاتحاد الاوروبي، اصر الى وضع الجزائر في مفاوضات بلغت 12

جولة الى غاية 2002 ، حيث يرجع ذلك لاسباب منها حماية الصناعة الناشئة و التفكيك الجمركي التدريجي على السلع المستوردة ، لتدخل حيز التنفيذ الفعلي لاتفاق الشراكة في سنة 2005.

بعد 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ تتم اقامة منطقة تبادل حر بين الشريكين ، مع مجموعة من الشروط و الاجراءات اضافة الى ازالة كلية للحواجز الجمركية على بعض السلع المستوردة من كلا الشريكين، عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات و اتخاذ اجراءات اخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين .

اتخاذ اجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الاغراق من جانب الطرف الاخر.

ان عملية التحرير ضمن اتفاق الشراكة لم يكن مباشرة بل تدريجي ، حيث تم الاتفاق بتخفيض الرسوم الجمركية الى 5بالمئة على المنتجات الخامة باثر مماثل لشريكين و 15بالمئة للمنتجات نصف مصنعة بعدما كانت تمثل 40 بالمئة و هذا لمدة ثلاث سنوات الى 5 سنوات من تفعيل الاتفاقية .

تخفيض التعريفة الجمركية على التجهيزات الزراعية الى 21.4 بالمئة و التجهيزات الصناعية المستخدمة الى 5 بالمئة و الطاقة 15 بالمئة ،اما بالنسبة للمنتجات النهائية فمددت الفترة الى 10سنوات لاجل تفكيك الحواجز الجمركية .

1-تطور المبادلات التجارية في ظل اتفاق الشراكة :

عرفت المبادلات التجارية بين دول البحر الابيض المتوسط و دول الاتحاد الاوروبي تطور يرجع اساسه الى القرب الجغرافي و العامل التاريخي ، هذا ما يعرف بنظرية الجاذبية ، كما ان تحرير تبادل السلع و الخدمات نحو الاتحاد الاوروبي يمنح الفرصة للجزائر للانظمام للمنظمة العالمية للتجارة .

الشكل رقم 20: تطور صادرات وواردات الجزائر من و الى الاتحاد الاوروبي .

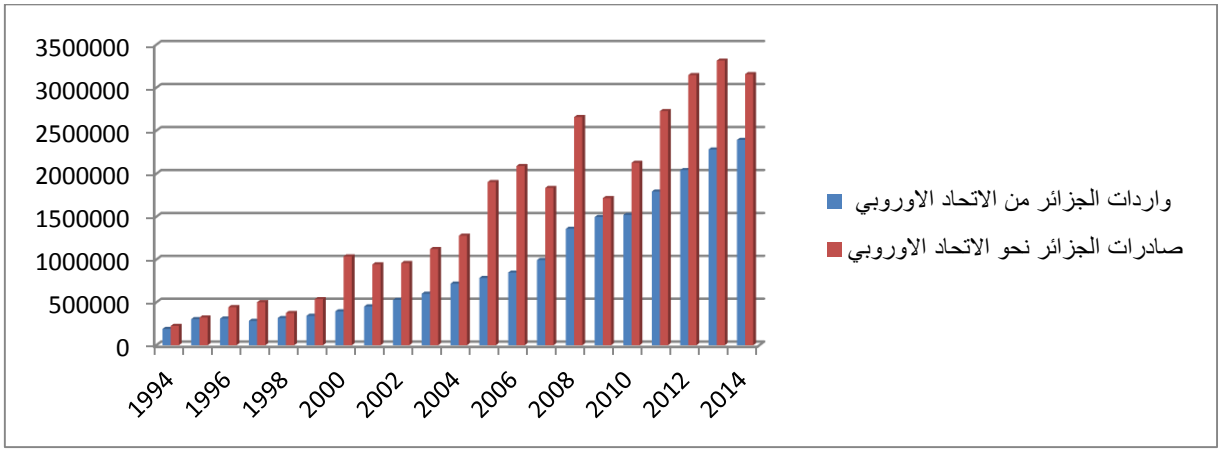

من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05 من الملاحق.

تشكل صادرات السلع الوطنية نحو الاتحاد الاوروبي اكبر نسبة تصل الى 69.4بالمئة من سنة 1994بقيمة 225886.3 مليون دينار جزائري الى غاية 2014 بنسبة 64.2 بالمئة بقيمة 3157764مليون دينار ، هذا مقارنة بباقي المناطق الجغرافية كامريكا الشمالية و دول اسيا .

ومن خلال الشكل رقم 21 نلاحظ ان جل اللزبائن التجاريين للجزائر من الفترة الممتدة 1994الى غاية 2014هم انفسهم و نسبة كبيرة منهم من الاتحاد الاوروبي .

حيث بالاعتماد على المنحنى ، نجد ان الجزائر توجه صادراتها نحو فرنسا ،ايطاليا و اسبانيا كدول فاعلة في الاتحاد الاوروبي و تمثل في الشكل التالي :

الشكل رقم 21:حصة صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الاروبي الفاعلة في المبادلات التجارية.

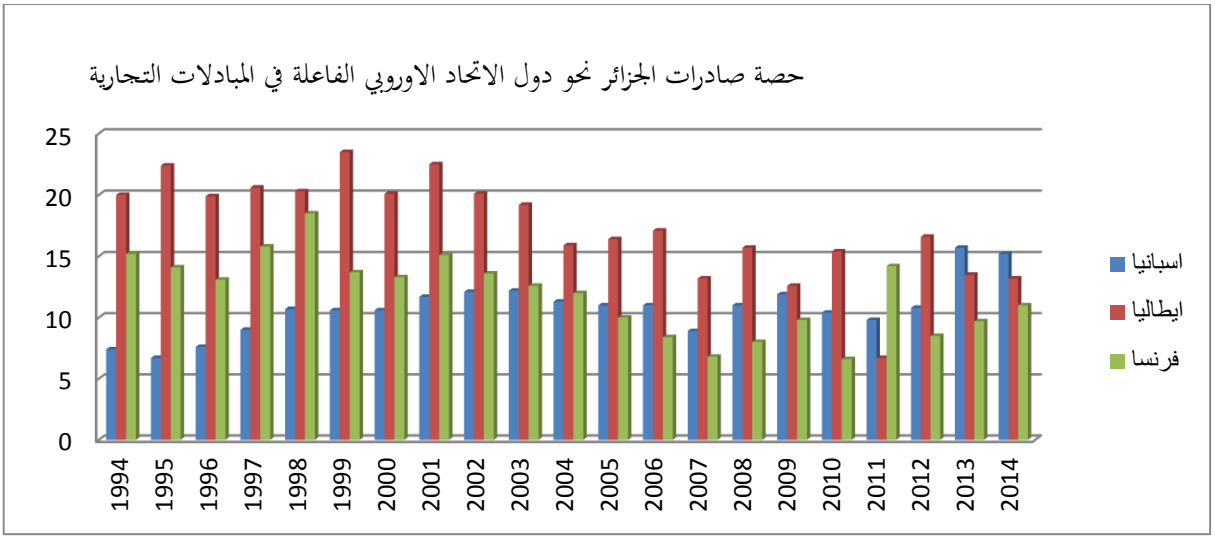

المصدر : بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04 من الملاحق.

تحتل ايطاليا المركز الاول لسنة 1994بنسبة 20بالمئة ، فرنسا بنسبة 15.2 بالمئة و اسبانيا بنسبة 7.4 بالمئة حيث تبقى ايطاليا تتصدر المرتبة الاولى الى غاية سنة 2002 بنسبة 20.3بالمئة فرنسا بنسبة 13.6 بالمئة و اسبانيا بنسبة 12.1بالمئة لتبلغ قيمة صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي ب 959393.3 مليون دينار.

يعاد تحديد اواصر الاتفاقية و تفعيلها لسنة 2005 مما ساهم في زيادة قيمة الصادرات نحو الاتحادبقيمة 1903577 مليون دينار، يرجع ذلك الى اجراءات التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية ليصل في سنة 2006 لقيمة 2089979.8 مليون دينار ، بالرغم من تغيير وجهة التصدير نحو امريكا الشمالية و بالتحديد الولايات المتحدة الامريكية، لتحتل المرتبة الاولى في سنة 2003بنسبة 19.9 يجعل ايطاليا تحتل المرتبة الثانية بنسبة 19.2 ،تستمر تشكيلة الشركاء التجاريين الى غاية سنة 2011بنسبة 20.6 حصة صادرات الجزائر نحو امريكا مما يجعل قيمة الصادرات نحو الاتحاد الاوروبي في تغير مستمر لتنخفض في سنة 2007 وصلت لقيمة 1835573.2 المقارنة بسنة 2006.

ثم ترتفع في سنة 2008الى قيمة 2659020.4 مليون دينار ثم تنخفض في سنة 2009الى 1717200.1 مليون دينار يرجع ذلك الى اثر الازمة المالية العالمية على التجارة ، ثم ترتفع في سنة2010 لقيمة 2127478 مليون دينار .

يعاد تحديد مسار التصدير نحو الاتحاد الاوروبي في سنة 2012 بقيمة 3147123.2 مليون دينار، لترجع ايطاليا الى المرتبة الاولى لاستيراد السلع الجزائرية بنسبة 16بالمئة ، اسبانيا بنسبة 10.9 ، فرنسا بنسبة 8.5 بالمئة لتبلغ قيمة صادرات نحو الاتحاد اقصاها في سنة 2013بقيمة 3315192.3 مليون دينار جزائري ، لتصبح اسبانيا تتصدر مرتبة زبون الاول بنسبة 15.7 بالمئة ثم ايطاليا بنسبة 13.5بالمئة و فرنسا بنسبة 9.7بالمئة.

انخفضت قيمة صادرات نحو الاتحاد الاوروبي لسنة 2014 بالرغم من انه يتصدر المرتبة الاولى من حيث المنطقة الجغرافية و ذلك بسبب انخفاض الطلب على المحروقات ، و بما ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فان ذلك اثر سلبا لتصل قيمة الصادرات الى 3157764مليون دينار جزائري .

و بما يتعلق بالواردات الجزائرية فهو كذلك ، يعتبر الاتحاد الاوروبي الممون الاول للجزائر منذ 1994 بقيمة 190040.7 مليون دينار بنسبة 55.8 بالمئة الى غاية 2014 بقيمة 2393773.5 مليون دينار بنسبة 50.7 بالمئة بالمقارنة بالسلع المستوردة من باقي المناطق الجغرافية كامريكا الشمالية ، امريكا اللاتينية و اسيا .

ارتفعت قيمة سلع مستوردة من تاريخ تحديد اتفاق الشراكة لسنة 2002لتصل الى 529040 مليون دينار جزائري و تستمر في الارتفاع لتصل في سنة تفعيل الاتفاق 2005الى قيمة 785302.3 مليون دينار ، يبقى الارتفاع المستمر على مدى سنوات ليبلغ اقصاه في سنة 2014الى قيمة 2393773.5مليون دينار جزائري.

لتوضيح اهم المونين للجزائر نعتمد على احصائيات االجدول رقم 04 و الشكل التوضيحي التالي :

الشكل رقم 22: اهم دول الاتحاد الاروبي الممونة للاقتصاد الجزائري .

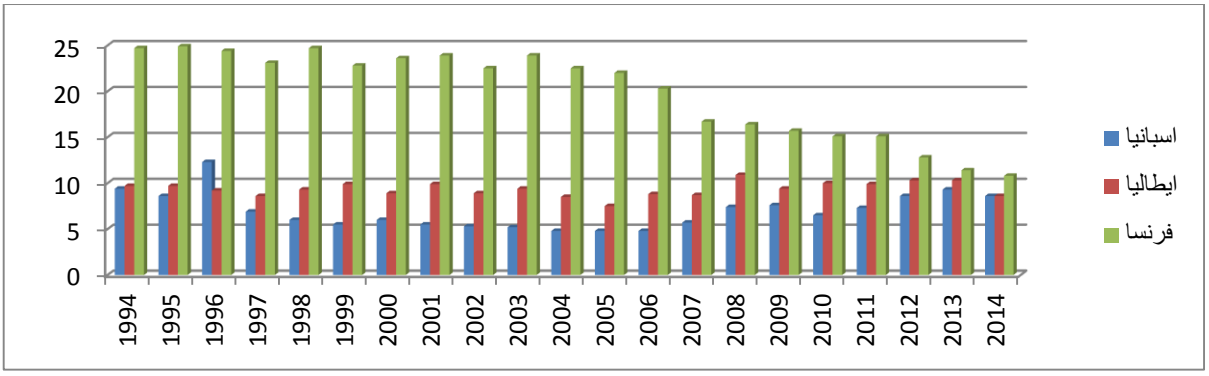

المصدر : بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04 من الملاحق.

تحتل فرنسا المرتبة الاولى من سنة1994بنسبة 24.7 بالمئة، ايطاليا في المرتبة الثالثة بنسبة 9.7 بالمئة و اسبانيا بنسبة9.4 بالمئة الى غاية سنة 2012 تبقى فرنسا تحتل المرتبة الاولى بنسبة 12.8 بالمئة و في المرتبة الثالثة ايطاليا بنسبة 10.3بالمئة و اسبانيا بنسبة 8.6 بالمئة ، اما بالنسبة لسنة 2013 و 2014 اصبح الممون الاول من اسيا وهو الصين .

الا انه يبقى الاستيراد الاجمالي من الاتحاد الاوروبي بنسبة اكبر ، حيث بلغت نسبة الاستيراد من فرنسا لسنة 2014 الى 10.8 بالمئة ، ايطاليا واسبانيا بنفس النسبة 8.6 بالمئة .

تتمثل معظم السلع المستوردة من الاتحاد الاوروبي لسنة 2014 و بالتركيز على الموردين الاوائل بما يتعلق بفرنسا تتمثل في القمح و مشتقاته بقيمة 112832 مليون دينار ، الادوية بقيمة 54773 مليون دينار ، حليب و مشتقاته بقيمة 23660 مليون دينار ، سيارات السياحية بقيمة 19641 مليون دينار .

المطلب الثالث: انظمام الجزائر الى المنطقة العربية للتبادل الحر.

عملت الجزائر على توسيع نطاق المبادلات التجارية و دخولها السوق الدولى لزيادة اندماجها في تحرير التجارة الخارجية، من خلال الاتفاقيات التجارية ، فبالاضافة الى عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، سعت الجزائر لتحسين و تطوير بيئتها التجارية في الساحة الدولية والبحث عن حوافز التنويع التجاري في جميع القطاعات الصناعة، الزراعة و الخدمات بغية تحسين جودة الانتاج، من خلال الانظمام الى منطقة التجارة العربية للتبادل الحر.

كان سنة 2009 تاريخ الانظمام الفعلي للجزائر الى المنطقة العربية، بعد مجموعة من الاجراءات حيث تم الاتفاق في سنة 1982 على اقامة عمل عربي مشترك ، حاولت الجزائر مسايرة هذا العمل في سنة 1996 و توضيح الاجراءات بدقة في سنة 2004 ليتم الانظمام الفعلي في2009، مع مجموعة من التخفيضات الجمركية و الغاء قوائم السلع المستثناة من الاعفاءات الجمركية .

حيث تم الاتفاق على الشروط التالية :

-تحديد قائمة المنتجات غير قابلة للاستيراد بحجة مدى وفرتها في السوق المحلي ،كما انه حسب المادة 15 يجوز حماية المنتج المحلي من خلال فرض الرسوم و الضرائب ذات الاثر المماثل.

-تحرير كامل لبعض السلع و المنتجات العربية المتبادلة بين دول الاعضاء من الرسوم و القيود المتنوعة تشمل بذلك السلع الزراعية و الحيوانية، المواد الخام المعدنية و غير معدنية ، سلع نصف مصنعة التي تدخل في انتاج السلع الصناعية.

-حق التفاوض بين الاطراف بهدف فرض حد ادنى موحد و مناسب من الرسوم الجمركية والضرائب و القيود ذات الاثر المماثل على السلع التي تستورد من الدول غير عربية و تكون منافسة وبديلة للسلع العربية .

1-تطور المبادلات التجارية للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر العربية .

بالاعتماد على الشكل ادناه، نحاول رصد صادرات الجزائر نحو المنطقة العربية والواردات منها مع ذكر اهم الدول العربية الفاعلة في التبادل التجاري مع الجزائر .

الشكل رقم 23: تطور المبادلات التجارية للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر العربية

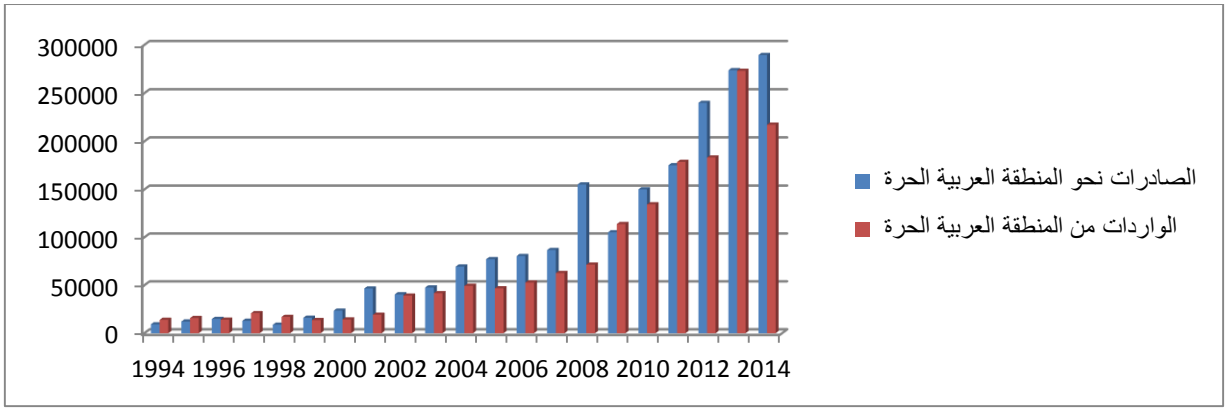

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 06 من الملاحق.

ان اغلب التعاملات التجارية للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر العربية ، تتم مع دول مجاورة بما يتعلق بتونس ، المغرب، ليبيا،موريطانيا،مصر ثم باقي التعاملات مع دول العربية الاخرى المتمثلة في السعودية،لبنان ، الاردن،سوريا.

انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح التجاري سنة 1994، لم يمنح فرصة التبادلات نحو النطقة العربية الحرة ، حيث ان حصة المبادلات نحو المنطقة كانت ضعيفة تتميز بتفوق الواردات التي بلغت قيمة 13879.7مليون دينار مقارنة بالصادرات التي بلغت قيمة 9198.5 مليون دينار .

استمر هذا الوضع الى غاية 1999 و بتحسن اسعار المحروقات تتفوق صادرات الجزائر نحو المنطقة العربية لتصل الى قيمة 16053.9 مليون دينار مقارنة بالواردات منها التي وصلت لقيمة 13640.6 مليون دينار جزائري .

استمر تفوق الصادرات نحو المنطقة العربية الحرة الى غاية سنة 2008 لتصل الى قيمة 155191.2مليون دينار مقارنة بالواردات من المنطقة بقيمة 71522.5 مليون دينار جزائري ، يرجع ذلك الى سنة 2004 لتجديد اواصر الاتفاقية نحو الانظمام للمنطقة التبادل الحر العربي .

حيث انه قبل 2004 لم تكن الجزائر تصدر منتجاتها للبنان و الاردن ،مع توجيه صادراتها بكثرة نحو مصر لتصل في سنة 2004 لقيمة 33631.3 مليون دينار ثم المغرب بقيمة 17168.3 مليون دينار ،تونس بقيمة 13259.5 مليون دينار ، موريطانيا بقيمة 348.8 مليون دينار،الاردن بقيمة 345.8 مليون دينار ، لبنان بقيمة 12.8مليون دينار ،

سعودية 140.1 مليون دينار جزائري ، كما نلاحظ انه في هذه السنة بالذات حفز الاستيراد من دولة الامارت العربية و لبنان بعدما كانت تشمل فقط السعودية ، سوريا ، الاردن ،مصر ، موريطانيا ، ليبيا ، المغرب ، تونس .

هذا ما اثر على حصة المبادلات التجارية للجزائر مع المنطقة حيث انه في سنة 2009 بالرغم من انه التاريخ الفعلي للانظمام الجزائر للمنطقة ، الا انه تفوق عملية الاستيراد بقيمة 113892.9 مليون دينار ، مقارنة بعملية التصدير بقيمة 105279.9 مليون دينار، ليستمر التذبذب الى غاية 2012، حيث اتبعت الجزائر في هذه الفترة استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ودعم النمو الحقيقي باعطاء اهمية للقطاع الزراعي و الصناعة التحويلية ،حيث بلغت قيمة الصادرات الى 239855.9 مليون ددينار مقابل الواردات التي بلغت 183200.

يتمثل اول الزبائن للمنتج الجزائري في تونس بقيمة 80617.6 مليون دينار و اول الممونين في السعودية بقيمة 37432.4 مليون دينار ، بقي هذا الوضع مستمر الى غاية 2014 ،حيث بلغت الصادرات الجزائرية نحو المنطقة 289458.4 مليون دينار، مع اول زبائن هي تونس بقيمة 122631مليون دينار ثم المغرب بقيمة 95019.8 مليون دينار ، مصر 37505.4 مليون دينار مقارنة بالواردات منها الى قيمة 217224.3 مليون دينار ، للتتصدر السعودية مرتبة اول ممون للجزائر بقيمة 51269.1مليون دينار ثم مصر بقيمة 46360.8 مليون دينار ، تونس بقيمة 41623.8 مليون دينار .

في الاخير رغم فائض الايجابي لحصة المبادلات التجارية للجزائر في ظل الانظمام لمنطقة التجارة العربية، الا ان ذلك ضعيف حيث يبقى الميزان التجاري يعاني من العجز و عدم استقراره في السنوات السابقة وخير دليل العجز التجاري لسنة 2015 ذلك يدل على ان مبادلات لاتزال ترتكز على قطاع المحروقات، وان التبادلات في ظل المنطقة العربية خارج قطاع المحروقات تبقى ضعيفة.

المطلب الرابع: انظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة :

يعتبر هذا النوع من التحرير التجاري، متعدد الاطراف حسب ما تطرقنا اليه في الفصل الاول من هذه الدراسة، حيث تسعى الجزائر الى الاتدماج في الاقتصاد العالمي و مواكبة التغيرات الدولية الجديدة في ظل التنوع التجاري وقوة المنافسة الدولية.

اودعت الجزائر ملف الانظمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة في سنة 1987،و من سنة 1995 لانظمام للمنظمة العالمية للتجارة ، لتدخل في اول مفاوضات لها في سنة 1998[1]، بتقديم اول تقرير لها حول السياسات التجارية المنتهجة ، بما يتعلق برخص الاستيراد ، العوائق التقنية للتجارة ، الرسوم الجمركية و الداخلية ، الاعانات و جانب الحقوق الملكية الفكرية .

حيث دخلت الجزائر في العديد من المفاوضات بغية خلق بيئة اقتصادية و تجارية مواتية للتطورات الدولية منتهجة بذلك مجموعة من التدابير و الاجراءات لرفع الكفاءة الانتاجية بغية مواجهة المنافسة الدولية في ظل الانفتاح التجاري على السوق العالمي ، لتحتل الجزائر المرتبة 10 عربيا و 100دوليا لسنة 2014 حسب تقرير التنافسية العالمي[2].

من بين الاجراءات المتبعة كذلك خلق بيئة مناسبة لممارسة الانشطة الاستثمارية و التجارية من خلال حماية المستثمرين الاجانب و تسهيل اعمال الشركات خاصة الاجنبية في اطار المعاملة بالمثل بما يتعلق بفرض الضرائب، حيث بلغت الجزائر الترتيب 15 عربيا و 153 دوليا من حيث بيئة الاعمال المتعلقة بدور الحكومة في وضع الاجراءات و التشريعات لتسهيل و جذب الاستثمار الاجنبي المباشر[3] .

في كل مرة ينتج عن المفاوضات عدم تطابق اجراءات النظام التجاري الجزائري مع النظام التجاري للمنظمة و بالتالي ضرورة اتباع الجزائر للاصلاحات التجارية و مدى المشاركة الاجنبية في الاستثمارات مع محاربة نشاط التجارة الفوضوية

[1] **www**.mincommerce.dz

[2] صندوق النقد العربي ، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية ، 2016 ،ص 09.

[3] صندوق النقد العربي ، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، نفس المرجع ،ص 10 .

و جعلها في اطار قانوني منظم ، تنويع المبادلات التجارية خارج قطاع المحروقات خاصة الصناعة الغذائية والقطاع الفلاحي ، و مضاعفة الشركاء التجاريين حيث اعتبرت [1] الولايات المتحدة الامريكية الزبون الاول للجزائر بحجم 15.2 مليار دولار من الصادرات و المورد السادس ب2.1 مليار دولار لسنة 2011 .

المبحث الرابع : الانفتاح التجاري استراتيجية لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر .

يبقى النمو الاقتصادي المسعى و الهدف الرئيسي لمعرفة مدى استقرار الوضع الاقتصادي ، نجاعة سياسات الاقتصاد الكلي و كما تطرقنا في الجانب النظري حول طريقة قياسه الكمية التي تكون بمعرفة قيمة الناتج الداخلي الخام ، او من خلال الدخل الوطني او نصيب دخل الفرد او مجموعة القيمة المضافة للانتاج ، كما يعتبر قطاع التجارة الخارجية المحرك الاساسي للانتاج من خلال تصدير الفائض و جلب العملة الصعبة .

نحاول من خلال هذا المبحث رصد محددات النمو الاقتصادي في الجزائر و التركيز على الانفتاح التجاري كمحدد واستراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي .

المطلب الاول: محددات النمو الاقتصادي في الجزائر .

نحاول من خلال هذا المطلب معرفة مدى تطابق ما تطرقنا اليه نظريا مع واقع الاقتصاد الجزائري ، فنقسم المحددات الى قسمين ، قسم محددات الاقتصاد الكلي التي تشمل متغيرات متعددة و القسم الاخر بما يتعلق بمحددات السياسات الكلية و هي هدف الدراسة التي بين ايدينا .

1-محددات الاقتصاد الكلي للنمو الاقتصادي الجزائري.

تتمثل محددات الاقتصاد الكلي في راسمال المادي و تراكمه، راسمال البشري ،التشغيل، التضخم، حيث تم التقيد بهذه المتغيرات الى ما يرجع للمعطيات و الاحصائيات التي بين ايدينا.

[1] **www**.mincommerce.dz

1-1-راسمال المادي و تراكمه:

تطرقنا الى تحليل الاثر الايجابي لراسمال المادي على النمو الاقتصادي ، بالتالي نريد معرفة تطور هذا المتغير للاقتصاد الجزائري و ما يتعلق بمخزون راسمال المادي و علاقته بمعدل الاستثمار الذي يتم حسابه بتراكم راسمال الخام مقابل الناتج الداخلي الخام .

بالاعتماد على الجدول رقم 10 للملحق نلاحظ ان هناك تزامن و ارتباط بين معدل الاستثمار و تكوين راسمال الخام ، بحيث كلما زاد تراكم راسمال المادي يزداد معدل الاستثمار، أي بما يتعلق بالاستثمار في الالات و المعدات المساهمة في الانتاج .

هذا مانلاحظه في قيمة تراكم راسمال المادي التي بلغت 13302دولار امريكي بمعدل استثمار 27.4بالمئة لسنة 1994 لتنخفض قيمة التراكم الى 13237 دولار امريكي ادت الى انخفاض في معدل الاستثمار الى 27 بالمئة و يستمر هذا الانخفاض المتذبذب الى غاية سنة 2000 لتصل قيمة التراكم الى 12841 دولار امريكي بمعدل استثمار 20.7 بالمئة . باتخاذ الدولة سياسات تشجيع الاستثمار ترتفع تراكم راسمال الخام من سنة 2001بقيمة 15079دولار ، مما زاد معدل الاستثمار الى الناتج الى نسبة 22.8بالمئة ، لتستمر هذه الزيادة المتتالية الى غاية 2009لتصل قيمة التراكم الى 64320دولار امريكي بمعدل استثمار 38.2بالمئة لتنخفض في سنة 2010قيمة التراكم المادي لراسمال لتصل الى 58491دولار.

يرافقها معدل استثمار يقدر بنسبة 36.3 بالمئة ثم تعود الى الارتفاع في سنة 2011ليصل التراكم الخام الى 63346 دولار الى غاية 2014 تصل الى اعلى قيمة 78331دولار ، الا ان ذلك لا يؤدي الى ارتفاع جيد لمعدل الاستثمار الذي كان في سنة 2011 بنسبة 31.7بالمئة ، في سنة 2013بنسبة 34.2 بالمئة اما في سنة 2014 بمعدل 36.7 بالمئة مقارنة بسنة 2009 ، نرجع السبب في ذلك الى ان هذا المحدد هو متناقص عبر الزمن نتيجة عامل الاهتلاك الذي يؤدي الى محدودية الانتاج في النهاية و خاصة ان لم يكن هناك احلال في عوامل الانتاج .

1-2-راسمال البشري:

يعتبر هذا المحدد عنصر واسع ذو تاثير خاص على النمو الاقتصادي و ذلك من حيث انه ينشا من عدة عوامل كونه محدد داخلي يشمل عدة عناصر كالتعليم ، المعرفة ، والخبرات و كل هذه العناصر تم التطرق اليها في الفصل الثاني من الجانب النظري .

حسب المعطيات التي بين ايدينا نركز على عنصر التعليم باعتباره راسمال بشري قابل للقياس بالتالي رصد تطوراته في الجزائر.

لا يحظى التعليم في الجزائر الى القدر الكافي من الاهتمام و التطور الكبير ، حيث يعاني من عدة اختلالات بين زيادة مخرجات التعليم و الطلب عليها في سوق العمل ، كما تبقى الفئات التعليمية توظف في غير مكانها الصحيح بالتالي عدم الاستغلال الامثل لراسمال البشري .

الشكل رقم 24:تطور الفئات التعليمية في الجزائر .

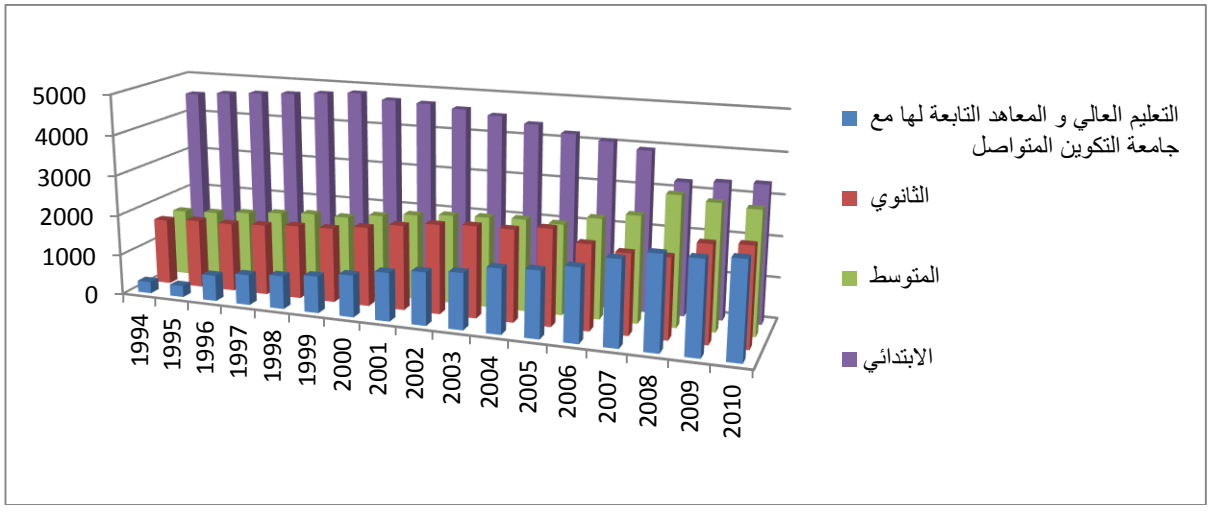

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول رقم 11 في الملاحق .

تخصص الدولة نسبة انفاق جد ضعيفة على التعليم من الدخل القومي الاجمالي الذي قدرمن سنة 2008الى غاية 2012 نفس النسبة 4.4 بالمئة[1] ، كما تبلغ نسبة ميزانية التجهيز المخصصة للتعليم مقابل الانفاق العام الاجمالي كما

[1] التقرير الاقتصادي الموحد ،الملاحق الاحصائية ، مرجع سابق ،2015، ص 398 .

هو مبين في الشكل رقم 25 الذي يبين مدى انخفاض تخصيص الميزانية لهذا القطاع خاصة من سنة 2006 التي بلغت 3.27 الى سنة 2009 التي بلغت 2.81 بالمئة.

الشكل رقم 25: نسبة ميزانية التجهيز المخصصة للتعليم مقابل الانفاق العام الاجمالي.

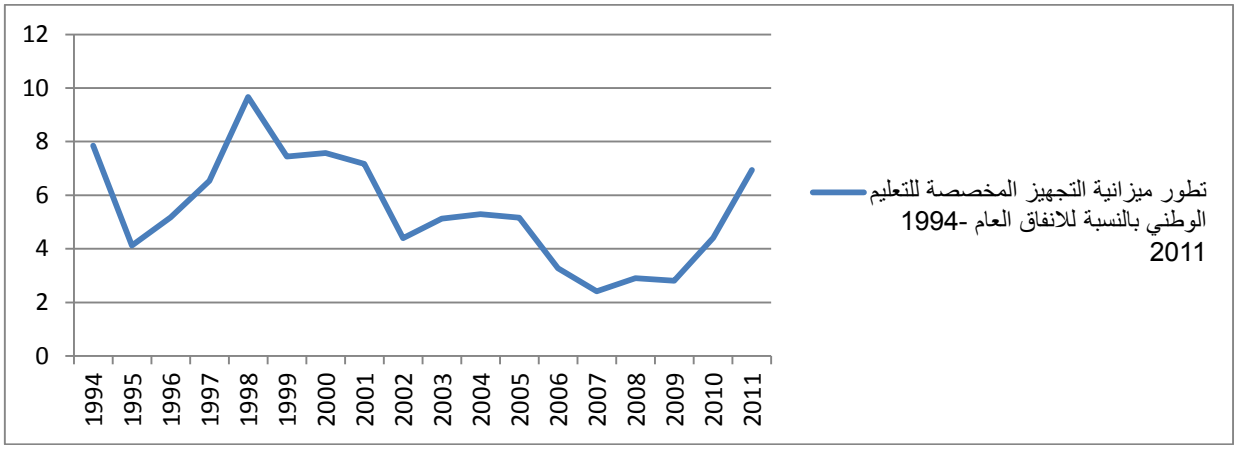

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول رقم 11من الملاحق .

تبقى مخرجات التعليم عالية الا ان ذلك لايصف نوعية التعليم من حيث المهارات المطلوبة في سوق العمل ، حيث كانت هناك دراسات حول مدى توافق و دور المنظومة التربوية في جعل الاقتصاد تنافسي [1]، حيث بلغت نسبتها في الجزائر لسنة 2014 الى 6 بالمئة الراضين بالمنظومة التربوية و هي نسبة ضئيلة .

كما احتلت الجزائر الترتيب 96من حيث اقتصاد المعرفة لسنة 2012، ومدى استخدام المعرفة على اساس التعليم في نظام الابداع و تقنيات المعلومات و الاتصالات التي كانت بترتيب 110لسنة 2000 ، بالتالي كان هناك تحسن موجب في اقتصاد المعرفة لكن يبقى بعيد عن المعايير الدولية.

كما ان العائد على التعليم ياخذ مدة زمنية طويلة أي يكون على المدى البعيد في زيادة الانتاج.

[1] التقرير الاقتصادي الموحد ،تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية و اسواق العمل في الدول العربية ، المحور العاشر ، 2015، ص .ص 257.258.

3-1 التشغيل والبطالة:

ان العلاقة عكسية بين البطالة و النمو الاقتصادي، كلما كان عدد العاطلين عن العمل كبير كلما انخفض عامل عنصر الانتاج المتمثل في العمل، و الذي يؤثر بدوره على الدخل و على القيمة المضافة والعكس كلما زاد التشغيل زاد الانتاج، يرتفع الدخل وعليه نلاحظ ان هدف تخفيض معدل البطالة وخلق مناصب الشغل هو هاجس كل دولة نخص بالذكر الجزائر .

نلاحظ من خلال الشكل رقم 26 ،ان نسبة التشغيل للافراد الذي سنهم 15 سنة فاكثر من سنة 1994 الى غاية سنة 2014 تراوحت بين 33.4بالمئة الى 40بالمئة ، عرفت تحسن من سنة 2004 التي بلغت نسبة 34.4 بالمئة وتستمر في الارتفاع .

يرجع هذا الى زيادة نسبة التشغيل في قطاع الخدمات الذي بلغ في نفس السنة 53.1 بالمئة و يصل في سنة 2011 الى 58.4 بالمئة ،اضافة الى ارتفاع في نسبة التشغيل لقطاع الصناعة الذي بلغ نسبة 30.9بالمئة لسنة 2012 مقارنة بسنة 2005 كانت 26 بالمئة ، على عكس التشغيل في قطاع الزراعة الذي عرف تدهور من 20.7بالمئة لسنة 2004الى 10.8بالمئة في سنة 2011 .

وعليه نلاحظ في المقابل نسبة البطالة الى اجمالي السكان النشيطين ،انه كانت مرتفعة في الفترة 1994 الى غاية 2000 من نسبة 24.4بالمئة الى 28.5 بالمئة مقارنة بالتشغيل لنفس الفترة من 33.4الى 30.7 بالمئة ،و بزيادة المشاريع الاستثمارية سواء في البنية التحتية ،التجارة ،الخدمات و القطاع الصناعي زاد الطلب على اليد العملة مما زاد التشغيل مع انخفاض في نسبة البطالة بشكل يدعو الى التحسن المتتالي من 23.7بالمئة لسنة 2003 الى 9.8 بالمئة لسنة 2013 ، لترتفع قليلا في سنة 2014الى 10.6بالمئة.

الشكل رقم 26: نسبة البطالة و تطور التشغيل بالنسبة لعددالسكان الاجمالي .

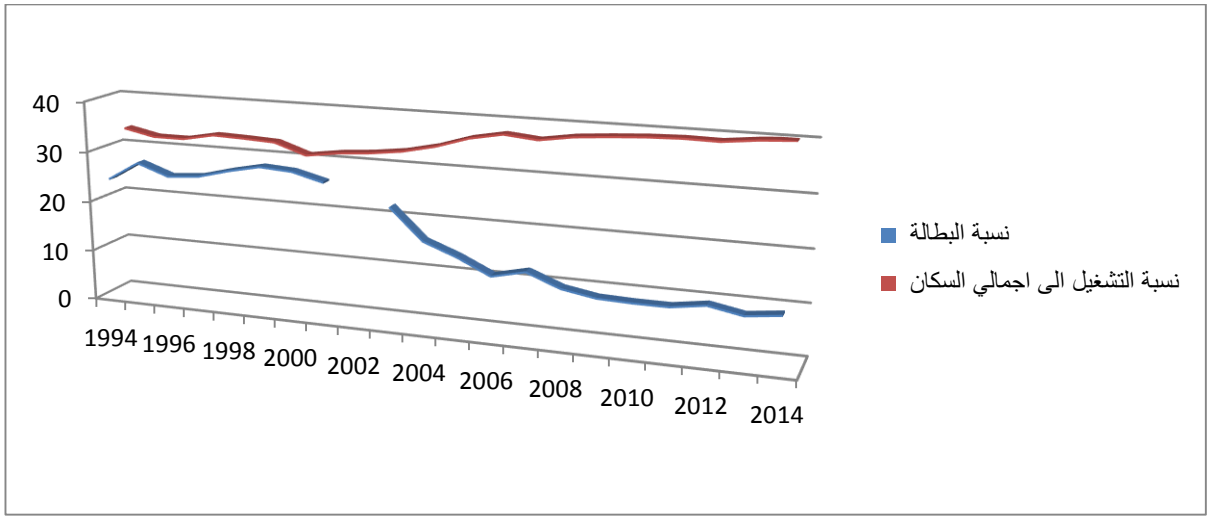

المصدر:اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11 من الملاحق.

4-1 التضخم :

بين التضخم والنموالاقتصادي علاقة عكسية، حيث يؤثر التضخم بشكل سلبي على معدل النمو الاقتصادي ، فاذا ارتفع المستوى العام لاسعار السلع الناتج عن ارتفاع التكلفة فان ذلك يحد من الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي الى التوقف عن العملية الانتاجية وبقاء السلع مكدسة في السوق او ارتفاع المستوى العام للاسعار الناتج عن ارتفاع بالطلب مع وجود عرض للسلع بشكل محدود و كلاهما يؤثر على العملية الانتاجية اضافة الى نوع اخرو هو التضخم المستورد الناتج عن استيراد السلعة بسعر مرتفع مضاف اليه سعر التعريفة مما يرتفع المستوى العام للاسعار .

تعرض الاقتصاد الجزائري فترة اختلال، نتيجة ازمة 1986 ليرتفع معدل التضخم لسنة 1994 نسبة 29 بالمئة مع اتباع مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية الوطنية والدولية، بدا معدل التضخم بالانخفاض الى 18 بالمئة في سنة 1996 ، يستمر معدل التضخم في الانخفاض ليصل الى الحد الادنى 0.34 بالمئة لسنة 2000 بزيادة الانفتاح وزيادة دعم الاستثمارات الانتاجية ثم يعرف حالة تذبذب مستمرة تتراوح بين 1 بالمئة لسنة 2002 الى 6بالمئة لسنة 2008 و 2.90 بالمئة لسنة 2014 .

الشكل رقم 27:تطور معدل التضخم في الجزائر .

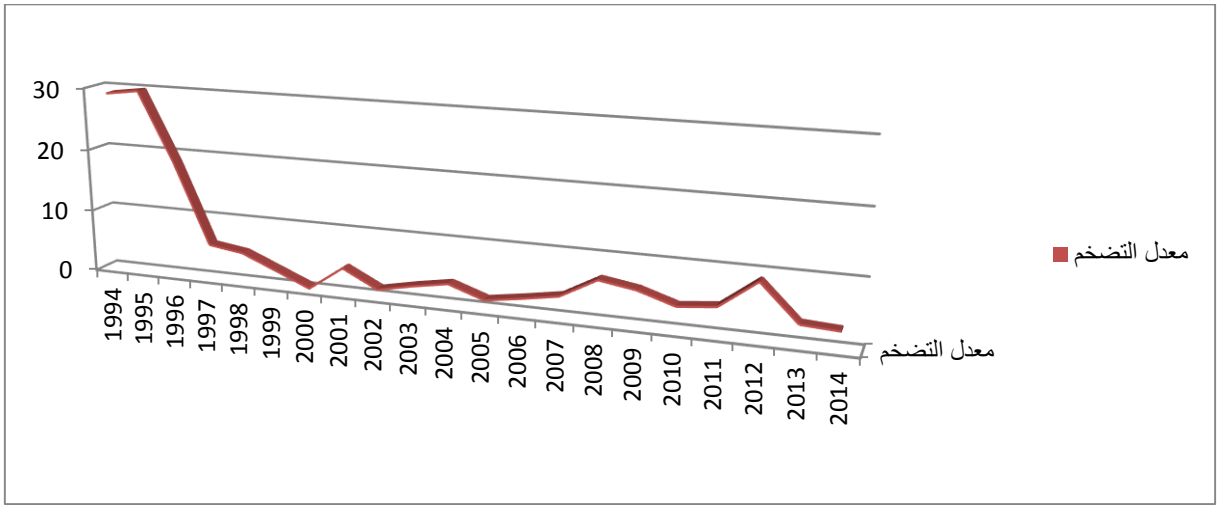

المصدر: بالاعتماد على معطيات http://unctadstat.unctad.org/FR/Index.

2-:محددات السياسات الاقتصادية للنمو الاقتصادي .

نلاحظ ان الفرق بين اثر محددات السياسات الكلية على النمو الاقتصادي مقارنة بالمحددات الاقتصاد الكلية يتمثل في ان الاولى لها اثر غير مباشر في العملية الانتاجية ، حسب الاحصائيات التي بين ايدينا نتطرق الى الانفتاح التجاري، الانفاق العام .

2-1-الانفتاح التجاري :

تختلف طرق قياس الانفتاح التجاري حسب ما تطرقنا اليه في الجانب النظري نميز منها :

1-درجة الانفتاح التجاري:

تقاس عادة بمجموع الصادرات و الواردات مقابل الناتج الداخلي الخام ،خيث تتراوح الدرجة من 0الى 100 بالمئة فكلما فاقت 50درجة كانت نسبة الانفتاح التجاري للبلد كبيرة و العكس ، لتخصيص هذا المؤشر بشكل جيد نميزبين درجة الانفتاح التجاري في ظل المحروقات و درجة الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات، الذي يقاس بمجموع الصادرات خارج قطاع المحروقات و الواردات الاجمالية مقابل الناتج الداخلي الخام .

ان اثر الانفتاح التجاري على النمو يختلف من بلد الى اخر، من حيث القدرة على انتاج الجودة والنوعية بالتالي القدرة على المنافسة الدولية وتوفير وفورات الحجم سنحاول الاجابة على هذا الاشكال بالنسبة للاقتصاد الجزائري من الفصل التطبيقي.

من خلال الشكل يتبين لنا ان درجة الانفتاح التجاري بوجود المحروقات عرفت تطور ايجابي من سنة 1994 بنسبة 42بالمئة لترتفع بشكل متذبذب عبر السنوات الى غاية سنة 2008 لتصل الى النسبة القصوى 69بالمئة ، حسب المؤشر يفسر ذلك زيادة انفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق الدولية وكبر حجم المبادلات مع الخارج ثم انخفاض نسبة المؤشر من سنة 2008 الى نسبة 61بالمئة لسنة 2009 ليستمر هذا الانخفاض الى غاية سنة 2014 بنسبة 56 بالمئة.

يرجع ذلك الى سرعة تاثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية حيث اثرت الازمة العالمية على حجم المبادلات التجارية للاقتصاد الجزائري مع العالم الخارجي ، الا ان هذا المؤشر يفوق 50بالمئة مقارنة بسنوات التسعينات حيث بلغ ادنى قيمة له في سنة 1998 الى 40 بالمئة .

يرجع ارتفاع نسبة المؤشر الى ارتفاع في الصادرات البترولية التي ضخمت من قيمته لذلك تطرقنا الى ادراج الصادرات خارج قطاع المحروقات دون اخذ بعين الاعتبار الى صادرات المحروقات .

كما هو مبين في الشكل يظهر لنا مدى الانخفاض في قيمة المؤشر الذي لا يفوق نسبة 29بالمئة على طول الفترة 1994الى غاية 2014 ، يفسر ذلك حسب المؤشر مدى تقوقع الاقتصاد الجزائري في حجم المبادلات التجارية مع العالم الخارجي و انخفاض نسبة الانفتاح التجاري، التي توحي الى وجود قيود وحماية تجارية.

حيث بلغت درجة الانفتاح خارج قطاع المحروقات لسنة 1994 الى 22بالمئة لتبقى هذه النسبة في تذبذب وعدم الاستقرار لتبلغ في سنة 1995الى 25 بالمئة لتنخفض في سنة 1996الى 21 بالمئة وهكذا لتصل الى النسبة القصوى في سنة 2009 الى 29بالمئة ثم تستمر في التذبذب لتصل الى 28 بالمئة في سنة 2014.

الشكل رقم 28:معدل الانفتاح التجاري داخل و خارج قطاع المحروقات.

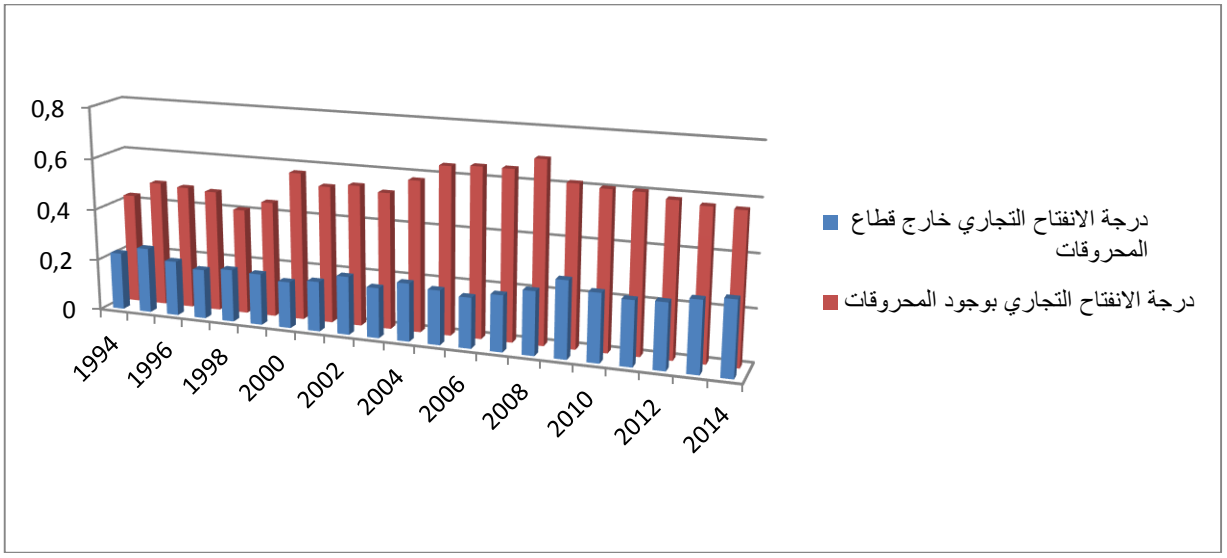

المصدر : بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 1 من الملاحق.

2- مؤشر التركز ومؤشر التنوع لصادرات الاقتصاد الجزائري :

من خلال الجدول رقم6، يتضح أن عدد المنتجات المصدرة بلغ ذروته في التنوع لسنة 2007 ب127 منتج و أدنى تنوع عدد للمنتجات المصدرة في سنة 1997ب81 منتج .

حيث كان عدد المنتجات المصدرة في سنة 1995يقدر ب99منتج وهو نفس العدد للمنتجات المصدرة لسنة 2014، كما نلاحظ عدم الاستقرار في عدد المنتجات المصدرة التي تعرف انخفاض في السنوات الأربع الأخيرة منذ سنة 2010 .

أما بالنسبة لعدد المنتجات المستوردة بلغت أقصاها في سنة 2014 ب238منتج ، العدد المستورد لسنة 2007 بلغ 235منتج و هو أعلى من عدد المنتجات المصدرة ، و أدنى عدد لهذه السلع المستوردة بلغ في سنة 2000 الذي لم يعرف انخفاض كبير ب230منتج .

كما يلاحظ في السنتين الأخيرتين لسنة 2013-2014 ازداد عدد السلع المستوردة بالرغم من الانخفاض في عدد السلع المصدرة .

بصفة عامة عدد المنتجات المستوردة هو اكبر من عدد السلع المصدرة فهل هذا يدل على أن التجارة الخارجية الجزائرية تركز على أعداد معينة من المنتجات المصدرة واستيراد متنوع للمنتجات؟.

لإجابة على هذا السؤال ننتقل إلى مؤشر تركز للسلع المصدرة و مؤشر التنويع للسلع المصدرة .

الجدول رقم 6: مؤشر التركز و التنوع للسلع المصدرة و عدد السلع المصدرة و المستوردة.

السنوات	مؤشر تركز الصادرات	مؤشر تنوع الصادرات	عدد السلع المصدرة	عدد السلع المستوردة
1995	0,523	0,825	99	231
1996	0,459	0,806	97	232
1997	0,51	0,806	81	231
1998	0,521	0,87	99	232
1999	0,511	0,817	93	231
2000	0,515	0,826	101	230
2001	0,502	0,82	85	233
2002	0,52	0,836	101	232
2003	0,541	0,817	105	233
2004	0,586	0,826	110	236
2005	0,588	0,811	108	236
2006	0,602	0,8	108	235
2007	0,598	0,803	121	235
2008	0,58	0,762	119	237
2009	0,554	0,792	106	234
2010	0,523	0,782	108	232
2011	0,538	0,719	98	236
2012	0,54	0,724	98	234
2013	0,541	0,733	95	237
2014	0,49	0,744	99	238

المصدر:.Unctad.stat.unctad.org

حسب ما هو نظري فان مؤشر تركز الصادرات اذا فاق نسبة 60بالمئة يعني ان الدولة ليست منفتحة اقتصاديا و توجد تدابير و عراقيل من الدولة المستوردة وانها ترتكز على سلعة معينة .

اما اذا كانت منخفضة من النسبة المرجعية يعني ذلك زيادة التنوع في الصناعة الموجهة نحو الخارج، مما يفسر على ان البلد في حالة انفتاح تجاري، اما بالنسبة لمؤشر التنوع فهو يتراوح بين 0 و 1 فاذا اقترب من 0 فان الاقتصاد يعتمد على التنوع السلعي في التجارة مع باقي العالم .

نلاحظ من خلال الجدول انه منذ سنة 1995الى غاية 2014مؤشر التركز السلعي للصادرات، مرتفع ويقترب من القيمة 60بالمئة و يبتعد عن الصفر بالمائة، هذا يدل على أن التجارة للاقتصاد الجزائري تعتمد على منتجات معينة وعدد محدود منها والتي هي حتما نفطية على عكس الواردات، التي تعرف تنويع في عدد المنتجات المستوردة.

هذا يؤكد على ان الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية اقتصادية يعتمد في تلبية حاجياته الأساسية على منتجات الأجنبية وتقدر نسبة هذا الاعتماد في سنة 2013ب 54بالمئة لتنخفض قليلا في سنة 2014لتصل إلى نسبة 49 بالمئة نتيجة سياسة تشجيع الإنتاج خارج قطاع المحروقات بالتركيز على المنتجات الزراعية .

وبالمقارنة مع مؤشر التنويع للصادرات نلاحظ أن الجزائر تحاول إثبات وجودها من حيث التنويع في عدد الصادرات، حيث يعرف تحسن في الآونة الأخيرة رغم انه ضعيف ، ذلك مقارنة بتنوع الواردات يعني ذلك أن الواردات السلعية لا ترتكز على منتجات محددة و إنما عديدة مثال مواد غذائية وصيدلانية.

كما نلاحظ تزامن بين مؤشر التنوع للصادرات مع مؤشر التركز السلعي للصادرات حيث انه من سنة 1999الى غاية 2007 عرف حالة قريبة للاستقرار من 0.826 إلى 0.803 نسبة مؤوية ليبلغ ادنى قيمة له في 2011ب 0.719 ويستمر في التذبذب حيث يحقق نسبة 0.743بالمئة لسنة 2014مقارنة بسنة 2002 التي كانت نسبتها 0.836 .

3-مؤشر كفاءة التجارة للصادرات الجزائرية :

يخص هذا المؤشر ترتيب المنتجات الوطنية المصدرة و حصتها من الصادرات العالمية، بالتالي قدرتها على التنافسية حيث يتم معرفة ترتيبها من ضمن 184 دولة مصدرة ، يختلف الترتيب حسب المجموعة السلعية الرئيسية مثل المنتجات الزراعية ، الاغذية المصنعة، النتجات المعدنية والصناعات المتنوعة ...الخ.

الجدول رقم 07: مؤشر كفاءة التجارة للصادرات الجزائرية

	قيمة الصادرات مليون دولار	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	قيمة الصادرات مليون دولار	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة
المجموعات السلعية	2013			2014		
المنتجات الزراعية	68	0,01	145	64	0,01	148
الاغذية المصنعة	337	0,04	90	262	0,03	100
المنتجات الخشبية	19	0,01	83	19	0,01	114
المنتجات الكيماوية	452	0,02	83	1099	0,05	68
المنتجات الجلدية	26	0,01	87	29	0,01	90
المنتجات المعدنية	65	1,96	18	61,68	1,84	19

المصدر : صندوق النقد العربي ، الملاحق الاقتصادية 2016، ص.ص 503.504 ،2015 ، ص.ص480.481.

من الجدول نلاحظ ان مؤشر كفاءة التجارة لاغلبية المجموعات السلعية، يعرف ترتيب متؤخر نتيجة ضعف حصة الصادرات العالمية للمجموعات مع الاستمرار في التدهور لقوة تنافسية هذه المنتجات عالميا لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013 باستثناء المنتجات الكيميائة التي بلغت قيمة صادراتها 1099مليون دولار،احتلت ترتيب 68 لمؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 بحصة من الصادرات العالم تصل 0.05 بالمئة ورغم تاخرها الا انها عرفت تقدم طفيف في ترتيب المؤشر مقارنة بسنة 2013 بقيمة صادرات تبلغ 452 مليون دولار و حصة صادرات العالمية تصل الى 0.02 بالمئة لتحتل الترتيب 83.

عرفت ترتيب جيد لمجموعة المنتجات المعدنية وصل الى 18 لسنة 2013 بقيمة صادرات تقدر الى 65 مليون دولار بحصة صادرات عالمية 1.96 ، رغم ان هذا المؤشر عرف تدهور برتبة واحدة، ليصل في سنة 2014 الى الرتبة 19 بقيمة صادرات 61.680 مليون دولار لتنخفض حصةها من صادرات العالم الى 1.84 بالمئة .

بلغت المنتجات الزراعية ترتيب مؤشر الكفاءة للتجارة 145 لسنة 2013 بقيمة صادرات 68 مليون دولار تحتل حصة 0.01من الصادرات العالمية لتتراجع في الترتيب لسنة 2014الى 148 بقيمة صادرات الى 64مليون دولار مع بقاء حصتها من الصادرات العالمية الى0.01 بالمئة .

ان تراجع في الترتيب للمجموعات الانتاجية يدل على شدة المنافسة العالمية ،كذلك بما يتعلق بالاغذية المصنعة لسنة 2013 احتلت ترتيب 90 بقيمة صادرات تصل الى 337 مليون دولار مع حصة من صادرات العالمية تصل الى 0.04 بالمئة لتنخفض الى0.03 بالمئة لسنة 2014نتيجة انخفاض قيمة صادراتها التي بلغت 262 مليون دولار وعليه تراجع بالترتيب الى 100 .

اما بالنسبة للمنتوجات الجلدية بلغت ترتيب 87 لسنة 2013 بقيمة صادرات تقدر الى 26 مليون دولار لتحتل حصة 0.01 بالمئة من الصادرات العالمية .

رغم زيادة قيمة الصادرات لهذه المجموعة لسنة 2014 التي بلغت 29 مليون دولار و حفاظها على حصتها من الصادرات العالمية 0.01بالمئة الا انها تراجعت في ترتيب المؤشر من حيث كفاءة التجارة لتصل الى 90 هذا يدل على منافسين جدد في السوق نتيجة تراجع في الترتيب .

هذا ما حدث كذلك بالنسبة لمجموعة المنتجات الخشبية قيمتها 19 مليون دولار التي بلغت ترتيب 113لسنة 2013 بحصة 0.01بالمئة من الصادرات العالمية التي تراجعت في ترتيب مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014الى 114 رغم ثبات نفس قيمة صادراتها وحصتها من الصادرات العالمية .

2-2-الاستثمار الاجنبي المباشر:

ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو الية من اليات فتح الحدود الجغرافية، نحو المبادلات التجارية وعامل مساهم في حركة راسمال المادي، البشري و التكنولوجيا و بالتالي له دور في تحقيق النمو الاقتصادي ، حيث ان الفرق بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة الى البلد و التدفقات الخارجة منه تشكل قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر الصافي . يشكل هذا الاخير عامل جوهري في قطاع المحروقات ويبقى شبه معدوم في القطاعات غير الريعية، نظرا لعدة ظروف تتعلق بالصناعات الفتية و الصناعات الناشئة .

نجد ان درجة تحرير الاستثمار التي تتعلق بالعراقيل والقيود المالية بما في ذلك الجمركية و القيود البيروقراطية التي تتمثل في القيود غير الجمركية او على الممتلكات، فاذا كانت درجة التحرير تفترب من 100بالمئة ، ذلك يعني ان القيود منخفضة، اما اذا اقتربت الى 0 بالمئة ، ذلك يرجع الى ارتفاع العراقيل على الاستثمار سواء المحلي او الاجنبي .

بالاعتماد على الشكل رقم 29و احصائيات الملحق 10 ، نلاحظ ان درجة تحرير الاستثمار للجزائر بلغت 50 بالمئة من سنة 1994 الى غاية 2001 تدل على وجود سياسات تشجيع الاستثمار ولا يعني ذلك غياب القيود عليه، حيث نجد في هذه الفترة ان الاستثمار الاجنبي المباشر الصافي عرف تحسن بعدما كان منعدم في سنة 1994 ارتفع الى 0.3 مليار دولار امريكي في سنة 1997.

بلغ في سنة 1999الى 0.5مليار دولار لينخفض في سنة 2000الى 0.4 مليار دولار ثم ارتفع في سنة 2001الى 1.2مليار دولار نتيجة الاجراءات و برامج تشجيع الاستثمار مما ادى الى ارتفاع درجة تحرير الاستثمار من 50بالمئة للفترات السابقة الى 70بالمئة في سنة 2002، واستمر الوضع الى غاية 2004 الى ان الاستثمار المباشر الصافي عرف تدهور في تلك السنة بقيمة 0.6مليار دولار .

ومع دخول الجزائر في الاتفاقيات التجارية بشكل فعلي بما في ذلك الاتحاد الاوروبي ارتفع الى 1.1مليار دولار لسنة 2005و استمر في الارتفاع في ظل انظمام الجزائر للمنطقة العربية الحرة بقيمة 3.5 مليار دولار لسنة 2010.

بالرغم من ان درجة التحرير انخفضت في هذه الفترة لتصل الى 45بالمئة مما يبين ذلك ان قيود الاستثمار ارتفعت و استمرت في الارتفاع حيث بلغت درجة التحرير في 2013الى 20بالمئة ، وبارتفاع هذه الاخيرة بشكل مضاعف اثر سلبا على الاستثمار الاجنبي الصافي لينخفض الى قيمة 1.5مليار دولار لسنة 2014ثم الى -0.6 مليار دولار امريكي.

الشكل رقم 29:تطور الاستثمار الاجنبي المباشر الصافي للاقتصاد الجزائري.

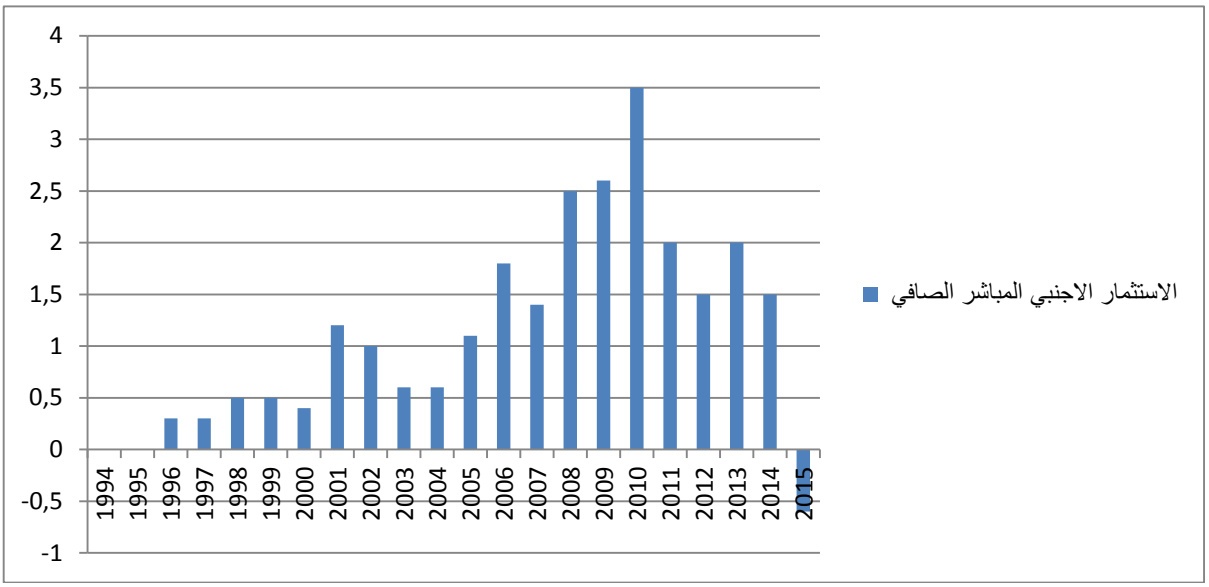

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ، وزارة المالية (معطيات الملحق10) .

2-3-التحرير الجبائي :

يعتبر معدل التعريفة عامل مهم في التحرير التجاري او تقييده كما له تاثير غير مباشر على النمو الاقتصادي نظرا لاساليب تطبيقه كما تطرقنا اليه في الفصل النظري .

تشكل الجباية البترولية الحيز الاكبر في الايرادات العامة بنسبة 68.6 بالمئة مقارنة بالجباية الضريبية بنسبة 26.4 بالمئة في سنة 2011 الا انها عرفت انخفاض الى غاية سنة 2014 بنسبة 57.9بالمئة على عكس لجباية الضريبة التي عرفت ارتفاع الى غاية 37.4 بالمئة لنفس السنة[1] .

نلاحظ ان للاتفاقيات التجارية دور في التحرير التجاري من خلال العمل على تخفيض العراقيل الجمركية على التجارة الخارجية فنجد ان نسبة الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية من الدخل انخفضت بعدما كانت 16.81بالمئة لسنة 1994 انخفضت الى 4.66 بالمئة لسنة 2005 ووصلت الى 3.78 بالمئة لسنة 2011 .

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاقتصادية ،2015 ، ص 450-451 .

كما انخفضت نسبة معدل التعريفة المتوسطة على جميع المنتجات حسب احصائيات البنك العالمي من 16.33 بالمئة لسنة 2005الى 14.23 بالمئة لسنة 2009 ثم الى 12.24 بالمئة لسنة 2014 .

لكن الوضع الاقتصادي الجزائري الحالي في ظل انخفاض اسعار البترول مع ضعف في هيكل التنويع التجاري زعزع ايرادات الدولة مما منح اهمية و الحل الاول للتفادي العجز عن طريق انتهاج سياسة ضريبية مرتفعة، وعليه ان عدم استقرار السياسات الكلية يجعل التحرير التجاري نسبي و بالتالي يؤثر على النشاطات الانتاجية بالدرجة الاولى مما يصبح عائق امام النمو الاقتصادي .

و للتوضيح اكثر نعتمد على الشكل الذي يبين تطور هيكل الايرادات الجمركية المتكون من ايرادات عادية و ايرادات الجباية البترولية .

الشكل رقم30 : تطور الايرادات الجمركية في ظل سياسات دعم التحرير التجاري(المليار دينار) .

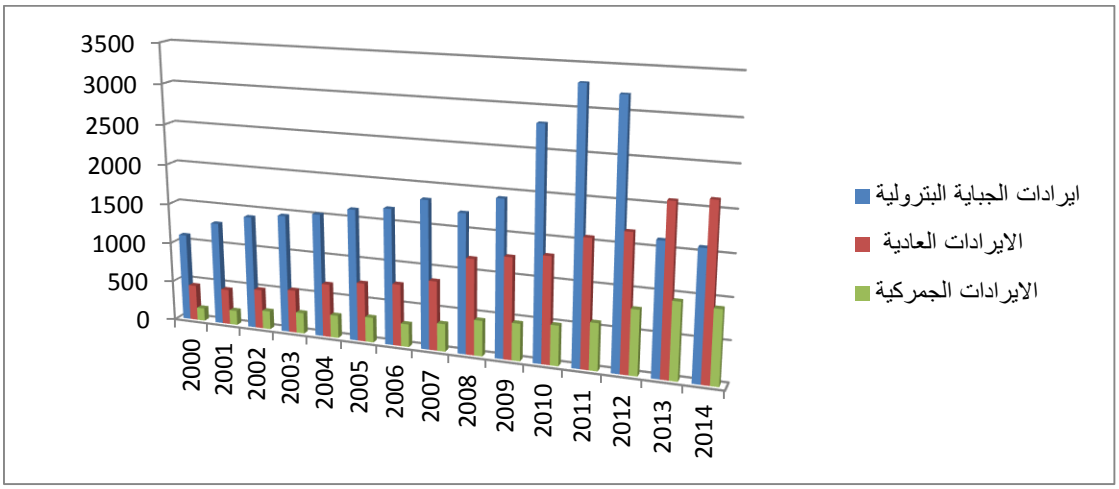

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم13 .

خاتمة الفصل:

نلاحظ أن محاولة انتهاج الاقتصاد الجزائري للانفتاح التجاري، لم تكن مباشرة و إنما مرت بعدة مراحل و إجراءات تدريجية، بغية تأهيل هيكل وتركيبة التجارة الخارجية لتحديات السوق العالمي، من منافسة ، نوعية و جودة المنتج .مع تحقيق نمو اقتصادي حسب محددات و عوامل محدودة للإنتاج الإجمالي، نجد أن منذ الانفتاح الفعلي على باقي الدول، بداية من 1994 ، الذي كان تحت ضغوطات اقتصادية و إصلاحات إجبارية ؛ تبقى صادرات السلع البترولية مسيطرة على الإنتاج بنسبة تقترب إلى 97 بالمائة إلى يومنا هذا ، بالتالي ظهرت لنا علاقة الارتباط البيانية المتزامنة بين التغير في أسعار البترول و حالة استقرار رصيد الميزان التجاري و نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام .

كما نجد أن الدولة تسعى إلى مسايرة الوضع الاقتصادي العالمي، من خلال الدخول في منطقة التبادل العربية الحرة، إقامة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر الشريك المورد الأول للسوق الجزائرية، حيث ساهمت هذه العوامل و لو بالقليل؛ أي ليس إلى النتيجة المطلوبة، كما انه حسن من الإنتاج خارج قطاع المحروقات من الناحية الايجابية إلا إن هذه الإستراتيجية كانت لها اثر سلبي عميق على هيكل الواردات الذي تضاعف نتيجة زيادة الاستهلاك النهائي غير راشد، بالتالي أصبح الاقتصاد الجزائري سوق مستهدف لتصريف الإنتاج الأوروبي .

هذه الظروف لم تمنع الاقتصاد الجزائري من مواجهة الصدمات الخارجية، بل اجبرته على البحث عن آليات وقرارات إستراتيجية للانفتاح التجاري، من خلال تطبيق سياسة إحلال الواردات لحماية الصناعة الناشئة، تحفيز القطاع الخاص بتشجيع المؤسسات المتوسطة والمصغرة ، بالتالي التنويع التجاري كبديل لصادرات المحروقات، محاولة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالإضافة إلى التركيز على الاستثمار في راسالمال المادي، و السعي إلى تكوين راسالمال البشري، بغية السعي إلى الموازنة بين سوق التشغيل و مخرجات التعليم الذي يبقى مبتغى ساري المفعول لم يفك بعد.

في الأخير نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يركز على محددات السياسات الاقتصادية، كمحدد للنمو الاقتصادي مقارنة بالمحددات الاقتصاد الكلي، خير دليل لذلك انتهاج سياسية الإنفاق التوسعية و انتهاج سياسات ضريبية سواء جمركية أو عادية ، تعزيز درجة الانفتاح من خلال الاتفاقيات الثنائية ، تحسين بيئة الأعمال حسب المعاير الدولية و محاولة تحسين العامل المؤسساتي بمكافحة الفساد .

الفصل الرابع

مقدمة الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تحديد الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، من خلال محاولة إسقاط العمل النظري الاقتصادي على العمل القياسي الرياضي بعد عرض واقع النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى مساهمة القطاعات الانتاجية في خلق القيمة المضافة.

حيث يتم تحديد البيانات المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري المستهدفة، للفترة الممتدة من 1980 إلى 2014 في شكل صيغة النموذج الانحدار المتعدد، للسلاسل الزمنية في المدى القصير؛ أي التحليل الساكن بدون اخذ الزمن بعين الاعتبار، في تحديد أثر درجة الانفتاح التجاري وحصة الإيرادات التعريفة الجمركية على المتغير التابع المتمثل في الناتج الداخلي الخام في ظل وجود متغيرات أخرى مع اعتبار الايرادات الجمركية مقياس لاستراتيجية احلال الواردات.

ثم ننتقل إلى دراسة التحليل الديناميكي أي اخذ الزمن بعين الاعتبار، في تحديد مدى الأثر على المدى الطويل من خلال تحديد معادلة الانحدار الذاتي للفترات المتباطئة الذي يأخذ الفترات السابقة في تحديد الأثر على المدى القصير و البعيد.

المبحث الاول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الاول: تطور الناتج الداخلي الخام

من خلال الاعتماد على الجدول رقم14 في الملحق، نلاحظ ان الناتج الداخلي الخام كان ضعيف بقيمة 42331مليون دولار لسنة 1994، بمعدل نمو يقدر ب0.9- لعدد اجمالي للسكان 28.36 مليون نسمة و هو ما يوصف بالوضعية المتازمة للبلد مع انخفاض اسعار البترول في ظل الاصلاحات الاقتصادية .

ليعرف من بداية سنة 1995تحسن في معدل النمو ب3.85بالمئة رغم الانخفاض في الناتج المحي الخام الذي قدر بقيمة 41971مليون دولار مع عدد سكان تصل 28.90 مليون نسمة .

بالرغم من تحسن معدل النمو، الا ان الناتج المحلي الخام كان في انخفاض، يرجع ذلك الى ان الانتاج هو قيمة تدمج القطاعات الصناعية و الزراعية والخدماتية، التي عرفت في هذه الفترة استقلالية وتحرير للمؤسسات و ابعاد احتكار الدولة مما خلق حالة من التحرير الاقتصادي، ادت الى ارتفاع في معدل البطالة و ارتفاع معدل التضخم المؤقت.

على عكس التحسن في معدل النمو الذي هو نسبي يكمن بين الفرق بين قيمتي الناتج الداخلي لسنة المقارنة وسنة الاساس مقابل سنة الاساس ،الذي يرجع الى تاثير السياسات المالية التوسعية المنتهجة من طرف الدولة بزيادة النفقات و تحسين الاجور لتفعيل الطلب .

يرتفع الناتج الداخلي الخام بقيمة 46836مليون دولار ومعدل نمو 3.8 بالمئة لسنة 1996ليصل في سنة1998 الى ناتج محلي خام بقيمة 48079مليون دولار معدل نمو 5.1 بالمئة بعدما كان في سنة 1997 الناتج المحلي بقيمة 48068مليون دولار و معدل نمو 1.1 بالمئة .

انتهجت الدولة في هذه الفترة برنامج التعديل الهيكلي، عرف انخفاض للتعريفة الجمركية في سنة 1997 التي اثرت بدورها على انخفاض الايرادات وبالتالي عجز الميزانية مع رفع الدعم على قطاع المنتجات العامة، و تخفيض قيمة الدينار مع ارتفاع في عدد السكان الى30 مليون نسمة لسنة 1998 .

ادى برنامج دعم الانعاش الاقتصادي من سنة2001 الى غاية سنة 2004الى تحسن في معدل نمو من 3 بالمئة الى 4.3بالمئة مع وصوله الى 7.2 بالمئة في سنة 2002 مع تحسن في قيمة الامتاج الداخلي الخام من 55057 مليون دولار الى 85333مليون دولار .

يرجع ذلك الى عدة اسباب منها تحسن مداخيل الدولة نتيجة تحسن الريع البترولي مما حفز الدولة على انتهاج سياسات تشجيعية للاستثمارات،عقد اتفاقيات تجارية و العمل على خلق مناصب الشغل مع انخفاض الدين الخارجي .

كما نلاحظ ان البرنامج التكميلي لدعم النمو المنتهج من سنة 2005الى غاية 2009 عرف تذبذب و عدم استقرار في قيمة الناتج الداخلي الخام من 103198 مليون دولار ،ليستمر في الارتفاع لسنة 2008بقيمة 171001مليون دولار ، ثم ينخفض في سنة 2009 الى قيمة 137211 مليون دولار، مصحوب بتدهور في معدل النمو الاقتصادي من 5.9بالمئة لسنة 2005الى 1.6بالمئة لسنة 2009 .

يرجع السبب في ذلك الى تاثير الازمة العالمية رغم السياسة المالية التوسعية و سياسات تشجيع الاستثمار مع انشاء بنية تحتية اساسية ،كما انخفضت القيمة المضافة للمحروقات من اجمالي القيمة المضافة من 46.2بالمئة لسنة 2005الى 35.5 بالمئة لسنة 2009 ،لعدد سكان متزايد باستمرار الى 35.40مليون نسمة.

انتهاج الدولة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي لفترة 2010الى 2014 عرف النمو الاقتصادي حالة استقرار من 3.6بالمئة الى 3.3 بالمئة مع ارتفاع في قيمة الانتاج من 161207الى غاية 213518 مليون دولار، مدفوع بشكل رئيسي من طرف الاستثمارات، و السعي لتحرير السوق المحلي على السوق الدولي بخلق وتعزيز الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات انتاج نوعي قادر على المنافسة مع تحقيق تنمية اقتصادية ببنية تحتية قوية بهدف خلق بيئة اعمال مواتية ذو قيمة انتاجية .

المطلب الثاني:استراتيجية تنويع الناتج الداخلي الخام اداة لتحقيق النمو الاقتصادي.

بالرغم من ان معدل النمو الاقتصادي يرتكز بشكل اساسي على نمو انتاج المحروقات ، حيث بالاعتماد على جدول رقم 09 من الملحق و الموضح من خلال الشكل رقم 31، نلاحظ ان نسبة القيمة المضافة للمحروقات من القيمة المضافة الاجمالية تمثل النسبة الاكبر مقارنة بباقي مساهمة القطاعات، بلغت في سنة 1994نسبة 23بالمئة لتصل في سنة 1999الى 40.9بالمئة ، لتبلغ اقصاها في سنة 2006الى 46.9بالمئة ، وتبقى تحقق النسبة الاعلى رغم انخفاضها في الاونة الاخيرة حيث وصلت في 2013الى نسبة 31 بالمئة و 28.1بالمئة لسنة 2014 .

يرجع السبب في ذلك الى انخفاض الطلب الاجنبي على المحروقات مع زيادة العرض الانتاجي منها في السوق العالمي الذي ادى الى انخفاض السعر العالمي للبترول .

الا اننا نحاول في هذا العنصر معرفة مدى مساهمة القطاعات خارج المحروقات، في انشاء القيمة المضافة أي ما يعادل نسبتها من الناتج الداخلي الخام و بالتالي نسبة المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي ، حيث ان التنويع في سلسلة القيمة المضافة يحمي الاقتصاد من الصدمات الخارجية و يحافظ على توازن الاقتصاد الكلي.

بالتالي نركز في تحليلنا على قطاعات الانتاج غير ريعية التي يمكن ان تكون مصدر لدخل الاقتصاد الجزائري و مقارنتها بالقطاع الريعي، الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 31:مساهمة القطاعات خارج المحروقات في انشاء القيمة المضافة .

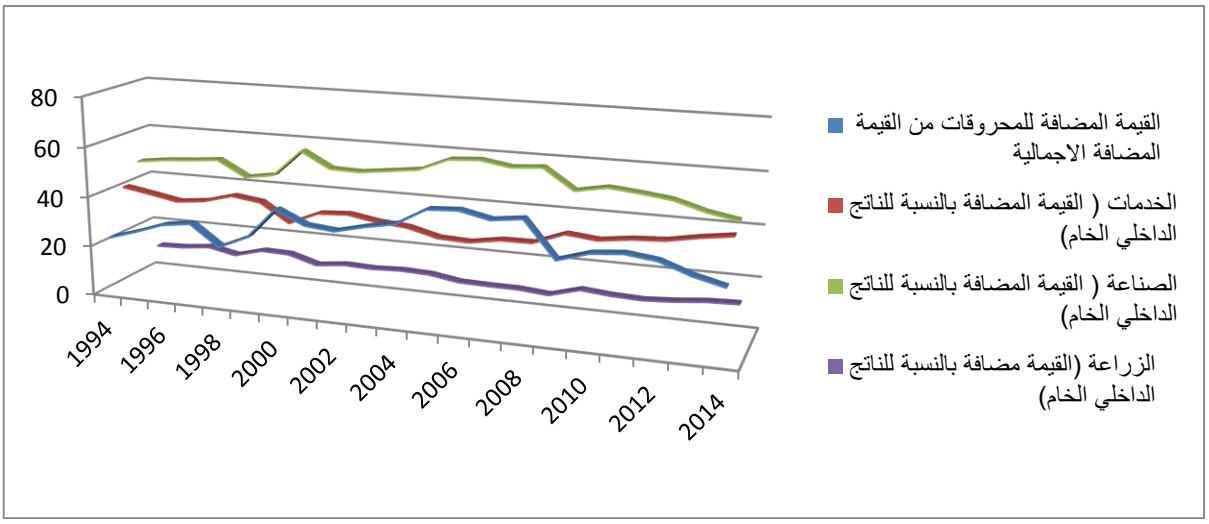

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 09 من الملاحق.

1-مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام :

للقطاع الزراعي دور كبير في تنويع الناتج الداخلي الخام ،الا انه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لرفع الانتاج الزراعي ،تبقى نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام ضئيلة ، حيث بلغت في سنة 1994الى 10.05بالمئة لترتفع في سنة1996بنسبة 11.76بالمئة نتيجة تذبذب في اسعار البترول بالتالي البحث عن بديل للدخل ،لتنخفض في سنة1997الى نسبة 9.48بالمئة و تعاود الارتفاع في سنة 1998 بنسبة 12.53.

تبقى نسبتها في التذبذب متتالية عبر السنوات حيث تصل الى 10.19 بالمئة في سنة 2001 ، لتنخفض في سنة 2005الى نسبة 8.01 بالمئة، و يرجع هذا التذبذب لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام الى ما سمي بمرض العلة الهولندية؛ أي نزوح عوامل الانتاج من قطاع الزراعة ذو ناتج حقيقي الى القطاع الصناعي استخراجي، ذو انتاج ريعي بالاضافة الى نقص في عوائد عوامل الانتاج بارتفاع تكلفة الانتاج و اليد العاملة غير المؤهلة .

استمر الانخفاض في نسبة المساهمة للقطاع الزراعي في الناتج الى غاية سنة 2008 الى نسبة 6.68 بالمئة ، و باعادة النظر في السياسات الاستثمارية تم التشجيع على الانتاج في القطاع الزراعي ،بادخال تقانة حديثة للانتاج بالرغم من التحسن اسعار البترول في الفترة الممتدة بين 2009الى 2014 .

اضافة الى فتح السوق المحلي نحو المنطقة العربية الحرة لتصدير الانتاج الزراعي لتبلغ نسبة مساهمته في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات الى 10.06في سنة2009 و 10.64 بالمئة في 2013و ارتفاعها في 2014الى 11.09بالمئة .

2-مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام:

يشكل القطاع الصناعي نسبة مساهمة اكبر في قيمة الناتج الداخلي الخام ، ما يقترب 60 بالمئة في سنة 2006 حيث بلغت نسبة هذا القطاع في سنة 1994الى 48.96 بالمئة لتعرف ارتفاع متتالي الى غاية 1997 لتصل الى 52.30بالمئة و تبقي تتراوح نسبتها بين 50و 60بالمئة الى غاية سنة 2008 بنسبة 59.45 بالمئة .

عرفت انخفاض في سنة 2009الى 51.60 بالمئة و في سنة 2013الى 47.79 بالمئة لتصل في سنة 2014الى 45.65 بالمئة.

ان نسبة ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، ترجع الى وجود تركز في الانتاج نحو قطاع الصناعة الاستخراجية بدلا من قطاع الصناعة التحويلية .

حيث ان انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الانتاج للفترة الاخيرة يرجع الى انخفاض كميات الانتاج في قطاع الصناعات الاستخراجية مع تراجع اسعار النفط الخام.

و هذا يتبين بكل وضوح في الشكل و مدى تزامن تطور منحنى القيمة المضافة للمحروقات من القيمة المضافة الاجمالية، و القيمة المضافة للقطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام ،تتمثل الصناعات الاستخراجية في التنقيب عن انتاج النفط و الغاز الطبيعي، خامات المعادن ،النحاس و الحديد ،الزنك، الذهب ، الخامات غير المعدنية كالفوسفات و البوتاس.

عرف قطاع الصناعات التحويلية تشجيع كبير في الآونة الاخيرة، باعتباره القطاع الواعد لتحرير الاقتصاد من تبعية المحروقات و مصدر حقيقي للدخل، لذلك سعت الدولة لخلق المؤسسات المتوسطة والمصغرة في هذا القطاع و انشاء حجج ،بما يسمى بحماية الصناعة الناشئة و تقديم بعض التحفيزات الجبائية بغية بقاء هذا القطاع في الاستمرار والنمو.

بالرغم من انه لم يصل الى المستوى المطلوب من الجودة والقدرة على المنافسة الدولية في ظل انفتاح السوق المحلي على السوق العالمي ، حيث نلاحظ ان نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية منذ سنة 1994كان بنسبة 14.8لينخفض في سنة 1995الى 13.9 بالمئة ثم يستقر بنسبة 12 بالمئة من سنة 1996 الى غاية 2002 .

الشكل رقم 32: حصة القيمة المضافة للصناعة من مجموع القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

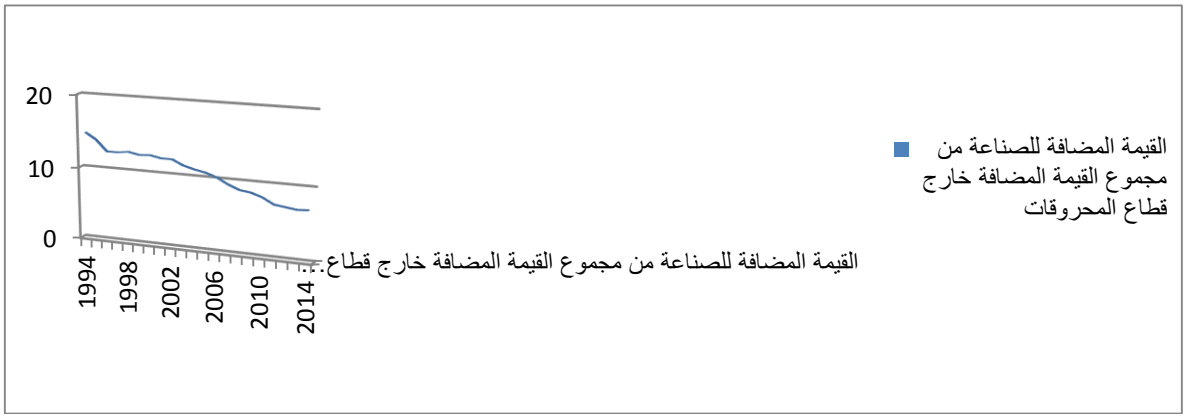

المصدر : بالاعتماد على معطيات الجدول رقم09 من الملاحق.

الا ان هذا القطاع عرف تدهور، خاصة بعد الانفتاح التجاري باتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي و منطقة التجارة العربية ، بلغت نسبة مساهمته 10.7بالمئة في سنة 2005 و استمر في الانخفاض، ليصل الى 8.6بالمئة في سنة 2009 و بالانخفاض المتتالي يصل في سنة 2013الى 6.9بالمئة ، اما في سنة 2014بتحسن طفيف يصل الى 7 بالمئة .

ان هذا التدهور في نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحولية، ناتج عن تراجع بعض الصناعات التحويلية عن الانتاج مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الجلدية، اما الصناعة التحويلية بما يتعلق بصناعة الاسمنت، الزجاج، خطوط الكهرباء عرفت تحسن انتاجي بالرغم انه ليس بالمستوى المطلوب وذلك يرجع الى ارتفاع الطلب المحلي على هذه المادة لأجل تطوير البنية التحتية.

كما يعرف القطاع الصناعي التحويلي صناعة حديثة تتمثل في تصنييع الاثيلين لانتاج البلاستيك و الالياف و الكماويات العضوية، حيث تستحوذ الجزائر على نسبة 0.7بالمئة من الانتاج العربي لسنة 2013 مقارنة بالسعودية 64.8 بالمئة [1].

تبقى الصناعة الغذائية تحظى بمجهودات لأجل تغطية الطلب المحلي مع التصدير القليل منها مثل صناعة السكر، الزيوت، وصناعة الالبان ومشتقاتها، اما الصناعة الدوائية فتبقى في المستوى غير المطلوب.

3-مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام :

لقطاع الخدمات دور كبير في خلق القيمة المضافة للانتاج الداخلي الخام ، اضافة الى خلق بيئة اعمال مواتية للنشاطات الدولية ، مثل النقل و اللوجيستيك ، الخدمات البنكية و مؤسسات التامين فهي بذلك اساس لتخفيض تكلفة الانتاج بالتالي دور في تحقيق وفورات الحجم .

نلاحظ ان قطاع الخدمات من سنة 1994بنسبة مساهمة 40.97بالمئة الى غاية سنة 2005 بنسبة مساهمة 32.25بالمئة عرف تذبذب شمل معدل تغير سالب ضئيل داخل الفترة المذكورة سابقا ففي سنة 1998بلغ نسبة 41.31بالمئة ، في سنة 2000 بنسبة 32.51بالمئة و في سنة 2001 بنسبة 37.4 بالمئة .

اما من سنة 2006 بنسبة مساهمة 31.78 بالمئة عرفت تحسن متزايد أي بتغير موجب يصل بنسبة مساهمة الى 43.25بالمئة لسنة 2014 ، يرجع ذلك الى مدى اعتماد قطاع الخدمات على قطاع المحروقات من حيث تغذية و تمويل المشاريع الكبرى للبنية التحتية مثل طريق شرق غرب .

قبل التطرق الى موضوع الدراسة المتمثل في اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي نتطرق اولا الى مفهوم الأداة المراد معالجة بها الموضوع الا وهو الاقتصاد القياسي.

[1] صندوق النقد العربي ،الفصل الرابع :القطاع الصناعي ، 2015،ص 96-97 .

يعرف الاقتصاد القياسي بانه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغية اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، بالتالي يقدم تفسير للتغير في سلوك المتغيرات الاقتصادية التي يعتبرها علاقات غير مؤكدة أي علاقات احتمالية آخذا بعين الاعتبار المتغيرات العشوائية [1]. كما يعمل الاقتصاد القياسي على الاستفادة من عملية الجمع الحاصلة بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية في إطار الاقتصاد الرياضي، ثم الاستعانة بالطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية لاستخدامها في عمليات اتخاذ القرار والتنبؤ ودراسة التغيرات الهيكلية[2].

المبحث الثاني: تعيين النموذج القياسي

يعرف النموذج الاقتصادي بانه مجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لتمثيل ظاهرة معينة، بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات، ممثلة للواقع[3].

حيث يتكون النموذج الاقتصادي من معادلات رياضية تصف الارتباطات المختلفة لوصف مجموعة من السلوكيات بينها[4].

في هذه الدراسة نتعامل مع نموذج الاقتصادي الكلي كونه يتعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي التي تتصف بالسلوك العام والبنية العامة للاقتصاد الجزائري مثل الناتج الداخلي الخام.

إضافة إلى متغيرات السياسات الاقتصادية المتمثلة في درجة الانفتاح التجاري وحصة الإيرادات الجمركية من الناتج، كما نتطرق إلى بناء نموذج اقتصادي ساكن من خلال دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ظل وجود متغيرات أخرى في المدى القصير أي لا نأخذ الزمن كأحد المتغيرات أو مؤثر في تغير قيم أحد المتغيرات الداخلة فيها،

[1] عطية عبد القادر محمد عبد القادر ،الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ،السعودية ،2004،ص.ص.4-9.

[2] بخيت علي حسين ،سحر فتح الله،الاقتصاد القياسي ،دار اليازوري العلمية للنشر و الطباعة ، عمان ،2006،ص16.

[3] بخيت علي حسين ،سحر فتح الله،الاقتصاد القياسي، نفس المرجع ، ص 22.

[4] السواعي خالد محمد ، eviews والاقتصاد القياسي ، الطبعة الاولى ،عمان ، الاردن ،2012، ص 14.

ثم نحاول معرفة تطور النموذج على المدى الطويل من خلال توضيح كيفية تأثير الزمن في المتغيرات الاقتصادية وبالتالي نتطرق الى نموذج ديناميكي.

المطلب الاول: تحديد متغيرات النموذج:

نعتمد في تحديد متغيرات النموذج على النظريات الاقتصادية التي تطرقنا اليها في الجانب النظري، اضافة الى مدى توافر البيانات ومدى تطابقها مع هدف الدراسة.

حيث نهدف الى دراسة أثر درجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ظل وجود محددات اقتصادية أخرى مثل الإيرادات الجمركية.

حيث تم قياس النمو الاقتصادي بأخذ الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية المليون دولار سنويا، اما درجة الانفتاح التجاري تقاس بمجموع الصادرات والواردات مليون دولار بالأسعار الجارية سنويا على الناتج الداخلي الخام، حصة مداخيل العوائد الجمركية من الناتج الداخلي الخام بالمليار دولار، اضافة الى متغيرات اخرى تتمثل في اجمالي تكوين رأسمال الثابت مليون دولار بالأسعار الجارية ، نسبة تغطية الانفاق على الاستهلاك النهائي مليون دولار بالأسعار الجارية الى الناتج الداخلي الخام، متوسط سعر البترول للبرميل دولار سنويا،

الا انه تم اسقاط معدل التضخم وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر من النموذج نتيجة القيم السالبة لبعض السنوات التي لا نستطيع إدماجها بوجود اللوغاريتم بالتالي صعوبة قياسها.

المطلب الثاني: تحديد التوقعات القبلية للنموذج:

1- كلما زادت درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري، زادت درجة التحرر نحو السوق الدولي من خلال زيادة حجم التصدير نحو الخارج مما يؤثر إيجابا على الناتج الداخلي الخام، أي نتوقع وجود علاقة ايجابية بين درجة الانفتاح التجاري والناتج الداخلي الخام.

2-كلما ارتفع متوسط سعر البترول فان ذلك يدل على ان الطلب الاجنبي على المادة الاولية المنتجة في الجزائر أي البترول كبير مما يحفز على الانتاج بالتالي نتوقع علاقة ايجابية بين متوسط سعر البترول والناتج الداخلي الخام.

3-تكوين راس المال الخام الثابت يمثل بدوره قيمة الاستثمار المحلي سواء كان خاص ام عام، يشمل الأجهزة والمعدات والمواد الاولية المساهمة في الانتاج، فكلما ارتفع تكوين رأسمال الخام الثابت كلما زادت مدخلات الانتاج للسلع والخدمات وبالتالي نتوقع علاقة ايجابية بينه وبين الناتج الداخلي الخام.

4-حصة المداخيل الجمركية من الناتج الداخلي الخام، تمثل عائد من فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وبالتالي كلما كانت هناك قيود تجارية على السلع المستوردة سواء كانت سلع نهائية او سلع وسيطيه تؤدي الى ارتفاع المداخيل الجمركية فهي بذلك استراتيجية احلال للواردات وتصبح تشكل حصة أكبر من الناتج الداخلي الخام، نتوقع علاقة سلبية في أثر حصة المداخيل الجمركية على الناتج الداخلي الخام كونه عائد ريعي يمنع دخول التكنولوجيا ويكبح المنافسة الدولية للمنتجات.

5-نسبة تغطية الإنفاق على الاستهلاك النهائي من الناتج الداخلي الخام، يمثل لنا حصة الطلب المحلي على السلع النهائية، كما انه يعبر عن الاجراءات والسياسات الحكومية من خلال تعزيز نفقاتها بالتالي كلما ارتفع الطلب المحلي بزيادة الانفاق على السلع النهائية كلما حفز ذلك على الانتاج او يحفز على الاستيراد، فاذا كان محفز على الانتاج نتوقع علاقة ايجابية على زيادة الناتج الداخلي الخام اما إذا كان يحفز على الاستيراد او كان الانفاق في قطاع غير انتاجي فانه يؤثر سلبا على الناتج الداخلي الخام.

المطلب الثالث: تجميع البيانات النموذج:

تأخذ البيانات في شكل سلاسل زمنية سنوية، حيث اعتمد في الفصل الثالث على دراسة واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادية من سنة 1994الى غاية 2014، نظرا لعدم توفر البيانات لبعض المحددات قبل السنة الفعلية للانفتاح

التجاري، إلا ان طول السلسلة الزمنية غير كافي لمعرفة تطور الأثر على المدى الطويل للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وعليه تم إضافة فترة الدراسة بإطالة السلسلة الزمنية من 1980الى 2014.

تم الاعتماد على ثلاث مصادر لبيانات الدراسة حيث تم تجميع بيانات الناتج الداخلي الخام و تكوين رأسمال الخام و الانفاق على الاستهلاك النهائي و الصادرات والواردات من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (unctadstat) و متوسط سعر البترول من منظمة الدول المصدرة للبترول opec (statista) حيث ان وحدة هذه المتغيرات بالمليار دولار اما المداخيل الجمركية التي مصدرها وزارة الجمارك فكانت قيمتها بالدينار وتم تحويلها الى الدولار اعتمادا على سعر الصرف لتصبح بالمليار دولار و الكل يقاس بالأسعار الجارية .

المبحث الثالث: صياغة نموذج الدراسة.

نحاول في هذا الفصل تحديد ودراسة الاثر الساكن بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد في المدى القصير والطويل ان وجد ثم دراسة الاثر الديناميكي من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع في المدى القصير والمدى الطويل.

المطلب الاول: تحديد ودراسة الاثر الساكن بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد:

1- تحديد الشكل الرياضي للنموذج :

نعتمد في دراستنا للأثر على الانحدار الخطي المتعدد وهو امتداد للانحدار الخطي البسيط ، حيث نستخدم في ذلك بيانات السلاسل الزمنية وهي عبارة عن مجموعة مشاهدات سنوية للمتغيرات سابقة الذكر، يتصف هذا النموذج بوجود متغير داخلي و هو متغير تابع يتمثل في الناتج الداخلي الخام (Pib) يتحدد من متغيرات خارجية مستقلة تتمثل في معدل الانفتاح التجاري(Touv) ،متوسط سعر البترول (Ppm) ،تكوين راس المال الخام الثابت (Fcbf)،حصة

الانفاق على الاستهلاك النهائي من الناتج الداخلي الخام (Pdcf)،حصة المداخيل الجمركية من الناتج الداخلي الخام(Prdd).

اضافة الى وجود متغيرات عشوائية اخرى لم تعد في النموذج لكنها توجد في الواقع يتم دمجها الى حد الخطأ.

من خلال ما تقدم تكتب الصيغة الرياضية العامة للانحدار الخطي المتعدد[1] بما يتعلق بالسلاسل الزمنية كالتالي:

$$Y_t = a_0 + a_1x_{1t} + a_2x_{2t} + \dots\dots\dots\dots\dots + a_kx_{kt} + \mu$$

بتعويض متغيرات الدراسة يصبح النموذج كالتالي:

$$Pib_t = a_0 + a_1Fcbf_t + a_2Ppm_t + a_3Touv_t + a_4Pdcf_t + a_5Prdd_t + \mu_t \dots\dots\dots(1)$$

حيث ان:

Pib_t: الناتج الداخلي الخام في الزمن t وهو متغير تابع.

$Fcbf_t$: تكوين راس المال الخام في الزمن t و هو متغير مستقل تفسيري للمتغير التابع.

Ppm_t: سعر المتوسط للبترول في الزمن t و هو متغير مستقل تفسيري للمتغير التابع.

$Touv_t$: معدل او درجة الانفتاح التجاري عبر الزمن t و هو متغير مستقل تفسيري للمتغير التابع.

$Pdcf_t$: حصة او نسبة الانفاق على الاستهلاك النهائي من الناتج الداخلي الخام عبر الزمن t و هو متغير مستقل تفسيري للمتغير التابع.

$Prdd_t$: حصة او نسبة المداخيل للقيود الجمركية من الناتج الداخلي الخام عبر الزمن t و هو متغير مستقل تفسيري للمتغير التابع.

a_0، a_1، a_2 ، a_3 ، a_4، a_5 : معلمات النموذج و هي تمثل نسبة تأثير تغير المتغير المستقل في تغير المتغير التابع و هي عبار عن قيم ثابتة محصورة بين 0 و1.

[1] **Bourbonnais R .,(**2011), « Econométrie ,Manuelet Exercices corriges » ,8eEdition,paris,p48.

μ_t: هي قيمة مجهولة وتبقى مجهولة تشمل على حد الخطأ العشوائي، او الباقي من المتغيرات العشوائية عبر الزمن اضافة الى متغيرات اخرى عشوائية يمكن ان تؤثر على المتغير التابع.

2- طريقة القياس الملائمة لتقدير النموذج:

نعتمد في تقدير النموذج على طريقة المربعات الصغرى العادية ((moindres carrés ordinaires(OLS)).

تعتبر هذه الطريقة من الطرق الشائعة الاستخدام في الطرق القياسية حيث تتصف بأنها تجعل الخطأ العشوائي عند حده الأدنى.[1]

بالاعتماد على [2]((bourbonnais(2011))، نعوض الصيغة الرياضية بمتغيرات الدراسة مباشرة، أي تدني الفرق بين مجموع مربعات الأخطاء، بين القيمة الحقيقية والقيمة المقدرة أي: $\min\sum_{t=1}^{n} \mu_t^2$ حيث ان:

$$\mu_t = Pib_t - (a_0 + a_1 Fcbf_t + a_2 Ppm_t + a_3 Touv_t + a_4 Pdcf_t + a_5 Prdd_t)$$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية التي تدني من مجموع مربعات البواقي يصبح المعادلة كالتالي:

$$\mathbf{min}\sum_{t=1}^{n} \mu_t^2 = \mathbf{min}(Pib_t - (a_0 + a_1 Fcbf_t + a_2 Ppm_t + a_3 Touv_t + a_4 Pdcf_t + a_5 Prdd_t))^2$$

لتصبح المعادلة بعد التقدير كالتالي :

$$Pib_t = \underbrace{a\hat{}_0 + a\hat{}_1 Fcbf_t + a\hat{}_2 Ppm_t + a\hat{}_3 Touv_t + a\hat{}_4 Pdcf_t + a\hat{}_5}_{Pib_t\hat{}} Prdd_t + \mu\hat{}_t$$

علما ان :

$Pib_t\hat{}$: قيمة الناتج الداخلي الخام المقدرة للزمن t.

$\mu\hat{}_t$: تمثل قيمة البواقي المقدرة وهي قيمة معروفة على عكس μ_t تبقى مجهولة .

[1] عطية عبد القادر محمد عبد القادر ،الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ،ص131 .

[2] **Bourbonnais R** .,(2011), « Econométrie ,Manuelet Exercices corriges » ,op.cit,pp.20.23.

حسب ما يفرضه الاقتصاد القياسي فان لا يصح النموذج ولا تقبل طريقة المربعات الصغرى العادية التي تدني من البواقي إلا بتوفر الفرضيات و شروط النموذج القياسي و تتمثل هذه الشروط في[1] :

1-متوسط المتغير العشوائي يساوي 0 ، أي $E(\mu_t)=0$.

2-ان التغير العشوائي (μ_t) يتوزع توزيع طبيعي حول القيمة المتوقعة أو الحول الوسط الحسابي المساوي الى الصفر عند كل قيمة من قيم المتغير المستقل.

3-ان تباين المتغير العشوائي (حد الخطأ)، حول الوسط الحسابي، مقدار ثابت عند كل قيمة من قيم المتغير المستقل، أي

$E(\mu_t)^2=\int^2$ ، اذا كان تباين الخطأ غير ثابت عندئذ تظهر مشكلة تسمى مشكلة عدم تجانس التباين Heteroscedasticity.

الفرضيات الثلاث يمكن جمعها بشكل مختصر أي $\mu_t \backsim N(0,\int^2)$ أي ان الخطأ العشوائي يتوزع توزيع طبيعي بوسط حسابي مساوي للصفر و تباين ثابت قيمته $\int^2$.

4-ان قيم المتغير العشوائي غير مرتبطة باي من المتغيرات المستقلة أي انعدام التباين المشترك بينهما أي

$$\text{cov}(\mu_t, x_t)= 0.$$

5-القيم المختلفة للمتغير العشوائي تكون مستقلة عن بعضها البعض أي ان التباين المشترك μ_{1t} مع μ_{2t} يساوي الصفر.

اذا حدث وجود ارتباط بينها تظهر مشكلة الارتباط الذاتي autocorrelation.

6-عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة، وفي حالة وجود علاقة قوية بينها تظهر مشكلة تسمى بمشكلة الارتباط الخطي المتعدد multicollinearity .

[1] بخيت علي حسين ،سحر فتح الله،الاقتصاد القياسي، مرجع سابق ،ص.ص.41.38.

3- تقدير معلمات النموذج قيد الدراسة:

في هذا المبحث نعالج أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال اثر معدل الانفتاح التجاري على الناتج الداخلي الخام في ظل وجود متغيرات أخرى تم ذكرها سابقا.

وعليه يتم التطرق لعملية التقدير في المدى القصير ثم دراسة الأثر في المدى الطويل إذا وجد، حيث اعتمد على السلاسل الزمنية الساكنة في المدى القصير التي لا تأخذ الزمن بعين الاعتبار، وتدرس أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع في ظل ثبات المتغيرات الأخرى لسنة معينة فنعتمد على نموذج الانحدار المتعدد ونعمل على تقدير المعلمات ثم نختبر الفرضيات السابقة الذكر للتأكد من صحة النموذج.

إذا لتقدير النموذج قيد الدراسة اعتمدنا في ذلك على برنامج الاقتصاد القياسي eviews(09) بغية تسهيل الحسابات وكسب الوقت.

1- تقدير اثر درجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى القصير.

لأجل تفادي التعدد الخطي ما بين المتغيرات المستقلة الذي يعتبر مشكلة تعترض صحة النموذج ولتقليص قيمة المعلمات اضافة الى توحيد وحدة القياس للمتغيرات التي بعضها عبارة عن معدلات والبعض الأخر قيمة بالأسعار الجارية بالدولار لذلك نعمل على ادخال اللوغاريتم في معادلة الانحدار رقم (1) لتصبح كالتالي:

$$LogPib_t = a_0 + a_1 \log Fcbft + a_2 \log Ppm_t + a_3 \log Touv_t + a_4 \log Pdcf_t + a_5 \log Prdd_t + \mu_{t\ldots(2)}$$

قبل تقدير معادلة الانحدار تتطلب طريقة المربعات الصغرى استقرارية كل متغير من المتغيرات الزمنية.

1-1-دراسة الاستقرارية:

يقصد بسلسلة زمنية مستقرة لمتغير عبر الزمن، ان التباين ثابت أي عدم وجود اتجاه عام الذي يتولد عنه ارتباط ذاتي قوي بين قيم نفس المتغير، أي كلما كانت السلسلة الزمنية مستقرة ادى ذلك الى ارتباط ذاتي منعدم او ضعيف او متناقص بدرجة كبيرة مع زيادة الفجوة الزمنية .[1]

إذا تم تقدير معادلة الانحدار في حالة غياب صفة الاستقرار، بين متغيرات السلسلة الزمنية فانه غالبا ما يكون هذا الانحدار زائفا.

قبل اختبار الاستقرارية لكل متغير سلسلة زمنية، نعرض الشكل البياني لكل من المتغيرات.

الشكل رقم33 : دراسة الاستقرارية عند المستوى

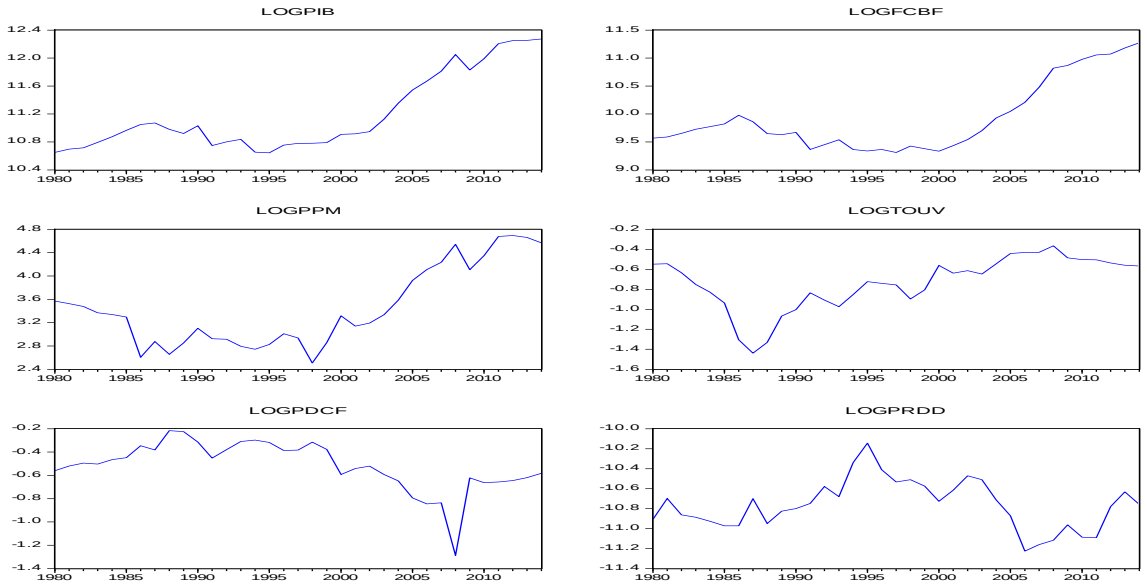

المصدر : مخرجات (09)eviews .

[1]عطية عبد القادر محمد عبد القادر ،الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ،ص634 .

نلاحظ من خلال الرسم البياني لجميع المتغيرات سواء المتغير التفسيري او المتغير التابع تعرف تذبذبات في سلسلتها الزمنية من الفترة الزمنية المحددة أي من 1980 الى غاية 2014. يدل ذلك على عدم استقراريتها لكن ذلك غير كافي للحكم على الاستقرارية انما يستلزم تطبيق اختبارات تتبع النموذج.

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

نعتمد في دراسة الاستقرارية على اختبار ديكي –فولر المطور (ADF)، الذي يعتبر من اهم الاختبارات التي تستخدم في اختبار جذر الوحدة .

يعتمد هذا الاختبار على صيغة النموذج المستخدم، حجم العينة و مستوى المعنوية ، حيث يشمل على ثلاث صيغ مطورة[1] من نموذج ديكي فولر المبسط .

ان الصيغة الاولى لاختبار ديكي فولر المطور لا تحتوي على ثابت ولا على اتجاه زمني تكتب كالتالي:

$$\Delta x_t = \boldsymbol{\lambda} x_{t-1} - \Sigma^{k}_{j=2} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

بالنسبة للصيغة الثانية فهي تحتوي على ثابت و تكتب كالتالي:

$$\Delta x_t = \boldsymbol{\lambda} x_{t-1} - \Sigma^{k}_{j=2} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

اما الصيغة الثالثة تشمل على ثابت واتجاه زمني تكتب بالشكل الرياضي التالي:

$$\Delta x_t = \boldsymbol{\lambda} x_{t-1} - \Sigma^{k}_{j=2} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + c + ßt + \varepsilon_t$$

تختفي مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي من خلال ادراج حدود الفروق التي تتمثل :

$$\Delta x_{t-1} = x_{t-1} - x_{t-2}$$

$$\Delta x_{t-2} = x_{t-2} - x_{t-3}$$

حيث تتمثل الفرضية الصفرية في احتواء السلسة الزمنية على جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة على عكس الفرضية البديلة التي تدل على استقرار السلسلة الزمنية في ظل غياب جذر الوحدة.

[1] Bourbonnais R .,(2011), « Econométrie ,Manuelet Exercices corriges »,op.cit,p248.

فاذا كانت λ المحسوبة أكبر من λ الجدولية من احصائية ستيودنت، واحتمال قبول فرضية العدم أكبر من 0.05 معنوية نقبل فرضية العدم، أي السلسلة تحتوي على جذر الوحدة بالتالي السلسلة غير مستقرة، إذا حدث العكس، كان الاحتمال اقل من 0.05 بالمئة معنوية مع λ المحسوبة اقل من λ الجدولية من احصائية ستيودنت نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ان السلسلة مستقرة.

بتطبيق اختبار ديكي فولر المطور على متغيرات الدراسة من خلال استخدام برنامج ايفيوز نحصل على المخرجات الملخصة في الجدول رقم 8.

التي تبين لنا ان كل المتغيرات المتواجدة محل الدراسة مستقرة عند الفرق الاول كونها تحتوي على جذر الوحدة عند المستوى.

نركز في هذا الدراسة على مستوى معنوية 5بالمئة ومقارنته مع الاحتمالات الموجودة اضافة الى مقارنة القيم المحسوبة لإحصائية ستيودنت مع القيمة الجدولية التي يقدمها البرنامج المستخدم ايفيوز.

الجدول رقم 8: نتائج اختبار ديكي فولر المطور لجذر الوحدة .

المتغيرات	**اختبار ديكي فولر المطور عند المستوى**					
	بدون ثابت وبدون اتجاه		بوجود ثابت		بوجود ثابت واتجاه زمني	
	قيمة t- statisticالمحسوبة	احتمال قبول فرضية العدم	قيمة t-statisticالمحسوبة	احتمال قبول فرضية العدم	قيمة t- statisticالمحسوبة	احتمال قبول فرضية العدم
$LogPib_t$	2.391980	0.9949	0.629202	0.9885	-0.833121	0.9522
logFcbft	0.629009	0.8469	-1.013421	0.7360	-0.237584	0.9894
$logPpm_t$	0.597431	0.8406	-0.404636	0.8973	-2.000755	0.5801
$logTouv_t$	-0.420281	0.5242	-1.332581	0.6030	-2.460120	0.3444
$logPdcf_t$	-0.437855	0.5170	-2.243581	0.1955	-3.031071	0.1389

$logPrdd_t$	-0.196651	0.6080	-2.096108	0.2474	-2.108561	0.5228
المتغيرات	**اختبار ديكي فولر المطور عند الفرق الاول**					
	بدون ثابت وبدون اتجاه		بوجود ثابت		بوجود ثابت وبوجود اتجاه	
	قيمة t- statisticالمحسوبة	احتمال قبول فرضية العدم	قيمة t-statisticالمحسوبة	احتمال قبول فرضية العدم	قيمة t- statisticالمحسوبة	احتمال قبول فرضية العدم
$DLogPib_t$	-1.630950	0.0961	-5.284209	0.0001	-5.557703	0.0004
DlogFcbft	-1.194018	0.2075	-1.363194	0.5871	-4.530371	0.0052
$DlogPpm_t$	-6.177066	0.0000	-4.479608	0.0012	-5.241616	0.0009
$DlogTouv_t$	-4.113206	0.0002	-4.048539	0.0036	-4.067466	0.0159
$DlogPdcf_t$	-8.419383	0.0000	-8.288657	0.0000	-8.164786	0.0000
$DlogPrdd_t$	-5.926875	0.0000	-5.823940	0.0000	-5.729989	0.0002

المصدر : بالاعتماد على مخرجات ايفيوز من الملحق

دراسة استقرارية المتغير التابع $LogPib_t$:

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة t-statistic المحسوبة عند المستوى بدون ثابت وبدون اتجاه زمني التي قدرت الى 2.391980 اكبر من القيمة الجدولية عند 5 بالمئة التي قدرت الى 1.951000- بالتالي نقبل فرضية العدم ان السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة ، وما يؤكد ذلك، احتمال قبول فرضية العدم يتمثل في 0.9949 اكبر من القيمة المعنوية 0.05 .

هذا ما يلاحظ كذلك بوجود ثابت حيث t-statistic المحسوبة 0.629202 اكبر من القيمة الجدولية 2.951125- عند مستوى معنوية 5 بالمئة مع احتمال قبول فرضية العدم 0.9885 اكبر من القيمة المعنوية 0.05 ،و بوجود ثابت واتجاه زمني، t-statistic المحسوبة 0.833121- اكبر من القيمة الجدولية 3.548490- عند مستوى معنوية 5

بالمئة مما يفسر بقبول فرضية العدم باحتمال 0.9522 اكبر من 0.05 أي احتواء السلسلة على جذر وحدة بالتالي السلسلة غير مستقرة.

بإجراء اختبار ديكي فولر المطور عند الفرق الاول للمتغير التابع نحصل على $DLogPib_t$ في ظل غياب الثابت والاتجاه الزمني بقيمة t-statistic المحسوبة 1.630950- اكبر من القيمة الجدولية 1.952066- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال 0.0961 اكبر من 0.05 قيمة معنوية وعليه نقبل فرضية العدم ان السلسلة تحتوي على جذر وحدة و نستمر في الاختبار بوجود ثابت نجد ان قيمة t-statistic المحسوبة 5.284209- اقل من القيمة الجدولية - 2.954021 عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوى على جذر وحدة 0.0001 اقل من 0.05 قيمة معنوية وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ان السلسة مستقرة .

كذلك نقبل بالفرضية البديلة ان السلسلة مستقرة بوجود ثابت واتجاه زمني قيمة t-statistic المحسوبة 5.557703- اقل من القيمة الجدولية 3.552973- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوى على جذر وحدة 0.0004 اقل من 0.05 قيمة معنوية .

دراسة استقراريه المتغيرات المستقلة:

دراسة استقرارية المتغير التفسيري **logFcbf**t :

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة t-statistic المحسوبة عند المستوى بدون ثابت وبدون اتجاه زمني التي قدرت الى 0.629009 اكبر من القيمة الجدولية عند 5 بالمئة التي قدرت الى 1.952066- بالتالي نقبل فرضية العدم ان السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة ، وما يؤكد ذلك، احتمال قبول فرضية العدم يتمثل في 0.8469 اكبر من القيمة المعنوية 0.05 .

كذلك بوجود ثابت حيث t-statistic المحسوبة 1.013421- اكبر العدم من القيمة الجدولية -2.960411 عند مستوى معنوية 5 بالمئة مع احتمال قبول فرضية0.7360 اكبر من القيمة المعنوية 0.05 ،و بوجود ثابت واتجاه زمني،

t-statistic المحسوبة 0.237584- اكبر من القيمة الجدولية 3.548490- عند مستوى معنوية 5 بالمئة مما يفسر بقبول فرضية العدم باحتمال 0.9894 اكبر من 0.05 أي احتواء السلسلة على جذر وحدة بالتالي السلسلة غير مستقرة.

عند الفرق الاول للمتغير المستقل نحصل على DlogFcbft في ظل غياب الثابت والاتجاه الزمني بقيمة t-statistic المحسوبة 1.194018- اكبر القيمة الجدولية 1.952066- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال 0.2075 اكبر من 0.05 قيمة معنوية وعليه نقبل فرضية العدم ان السلسلة تحتوي على جذر وحدة و نستمر في الاختبار بوجود ثابت نجد ان قيمة t-statistic المحسوبة 1.363194- اكبر من القيمة الجدولية 2.960411- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوى على جذر وحدة 0.5871 اكبر من 0.05 قيمة معنوية وعليه نقبل الفرضية الصفرية ان السلسة غير مستقرة .

ننتقل الى اجراء الاختبار عند الفرق الاول بوجود ثابت واتجاه زمني نحصل على قيمة t-statistic المحسوبة 4.530371- اقل من القيمة الجدولية 3.552973- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوى على جذر وحدة 0.0052 اقل من 0.05 قيمة معنوية يعني ذلك قبول الفرضية البديلة بان السلسلة مستقرة.

دراسة استقرارية المتغير التفسيري $logPpm_t$:

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة t-statistic المحسوبة عند المستوى بدون ثابت وبدون اتجاه زمني التي قدرت الى 0.597431 اكبر من القيمة الجدولية عند 5 بالمئة التي قدرت الى 1.951000- بالتالي نقبل فرضية العدم ان السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة ، وما يؤكد ذلك، احتمال قبول فرضية العدم يتمثل في 0.8406 اكبر من القيمة المعنوية 0.05 .

كذلك بوجود ثابت حيث t-statistic المحسوبة 0.404636- اكبر من القيمة الجدولية 2.951125- عند مستوى معنوية 5 بالمئة مع احتمال قبول فرضية العدم 0.8973 اكبر من القيمة المعنوية 0.05 ، و بوجود ثابت واتجاه زمني، t-statistic المحسوبة 2.000755- اكبر من القيمة الجدولية 3.548490- عند مستوى معنوية 5 بالمئة مما يفسر بقبول فرضية العدم باحتمال 0.5801 اكبر من 0.05 أي احتواء السلسلة على جذر وحدة بالتالي السلسلة غير مستقرة.

ننتقل الى اجراء الاختبار عند الفرق الاول للمتغير المستقل نحصل على $DlogPpm_t$ بدون ثابت وبدون اتجاه قيمة t-statistic المحسوبة 6.177066- اقل من القيمة الجدولية 1.951332- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوى على جذر وحدة معدوم 0.0000، يعني ذلك قبول الفرضية البديلة بان السلسلة مستقرة .

كذلك بوجود ثابت قيمة t-statistic المحسوبة 4.479608- اقل من القيمة الجدولية 2.957110- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوى على جذر وحدة 0.0012 اقل من 0.05 قيمة معنوية ،يعني ذلك قبول الفرضية البديلة بان السلسلة مستقرة.

كما توحي النتائج بوجود الثابت والاتجاه الزمني ان السلسلة كذلك مستقرة كون ان، قيمة t-statistic المحسوبة - 5.241616 اقل من القيمة الجدولية 3.557759- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوى على جذر وحدة 0.0009 اقل من 0.05 قيمة معنوية .

دراسة استقرارية المتغير التفسيري $logTouv_t$:

نلاحظ ان قيمة t-statistic المحسوبة عند المستوى بدون ثابت وبدون اتجاه زمني التي قدرت الى 0.420281- اكبر من القيمة الجدولية عند 5 بالمئة التي قدرت الى 1.951000- بالتالي نقبل فرضية العدم ان السلسلة تحتوي على

جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة ، وما يؤكد ذلك، احتمال قبول فرضية العدم يتمثل في 0.5242 اكبر من القيمة المعنوية 0.05 .

كذلك بوجود ثابت حيث t-statistic المحسوبة 1.332581- اكبر من القيمة الجدولية 2.951125- عند مستوى معنوية 5 بالمئة مع احتمال قبول فرضية العدم 0.6030 اكبر من القيمة المعنوية 0.05 ،و بوجود ثابت واتجاه زمني، t-statistic المحسوبة 2.460120- اكبر من القيمة الجدولية 3.548490- عند مستوى معنوية 5 بالمئة مما يفسر بقبول فرضية العدم باحتمال 0.3444 اكبر من 0.05 أي احتواء السلسلة على جذر وحدة بالتالي السلسلة غير مستقرة.

بإجراء الاختبار عند الفرق الاول للمتغير المستقل نحصل على $DlogTouv_t$ بدون ثابت وبدون اتجاه قيمة t-statistic المحسوبة 4.113206- اقل من القيمة الجدولية 1.951332- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوى على جذر وحدة ، شبه معدوم 0.0002،يعني ذلك قبول الفرضية البديلة بان السلسلة مستقرة.

كذلك بوجود ثابت قيمة t-statistic المحسوبة 4.048539- اقل من القيمة الجدولية 2.954021- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوى على جذر وحدة 0.0036 اقل من 0.05 قيمة معنوية ،يعني ذلك قبول الفرضية البديلة بان السلسلة مستقرة.

بوجود الثابت والاتجاه الزمني ان السلسلة كذلك مستقرة كون ان، قيمة t-statistic المحسوبة 4.067466- اقل من القيمة الجدولية 3.552973- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوى على جذر وحدة 0.0159 اقل من 0.05 قيمة معنوية .

دراسة استقرارية المتغير المستقل $logPdcf_t$:

من جدول الاختبار ليديكي فولر المطور نلاحظ ان قيمة t-statistic المحسوبة عند المستوى بدون ثابت وبدون اتجاه زمني التي قدرت الى 0.437855- اكبر من القيمة الجدولية عند 5 بالمئة التي قدرت الى 1.951332- بالتالي نقبل فرضية العدم ان السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة ، اضافة الى وجود، احتمال قبول فرضية العدم يتمثل في 0.5170 اكبر من القيمة المعنوية 0.05 .

كذلك بوجود ثابت حيث t-statistic المحسوبة 2.243581- اكبر من القيمة الجدولية 2.951125- عند مستوى معنوية 5 بالمئة مع احتمال قبول فرضية العدم 0.1955 اكبر من القيمة المعنوية 0.05 ، و بوجود ثابت واتجاه زمني، t-statistic المحسوبة 3.031071- اكبر من القيمة الجدولية 3.548490- عند مستوى معنوية 5 بالمئة مما يفسر بقبول فرضية العدم باحتمال 0.1389 اكبر من 0.05 أي احتواء السلسلة على جذر وحدة بالتالي السلسلة غير مستقرة.

بإجراء الاختبار عند الفرق الأول للمتغير المستقل $DlogPdcf_t$ نحصل على سلسلة مستقرة، بدون ثابت وبدون اتجاه قيمة t-statistic المحسوبة 8.419383- اقل من القيمة الجدولية 1.951332- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوى على جذر وحدة ، معدوم 0.0000 ،يعني ذلك قبول الفرضية البديلة بان السلسلة مستقرة .

كذلك بوجود ثابت قيمة t-statistic المحسوبة 8.288657- اقل من القيمة الجدولية 2.954021-عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوى على جذر وحدة معدوم 0.0000 ،يعني ذلك قبول الفرضية البديلة بان السلسلة مستقرة.

بوجود الثابت والاتجاه الزمني ان السلسلة كذلك مستقرة كون ان، قيمة t-statistic المحسوبة 8.164786- اقل من القيمة الجدولية 3.552973- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوى على جذر وحدة 0.0000 اقل من 0.05 قيمة معنوية .

دراسة استقرارية المتغير المستقل $logPrdd_t$:

قدرت قيمة t-statistic المحسوبة عند المستوى بدون ثابت وبدون اتجاه زمني الى 0.196651- اكبر من القيمة الجدولية عند 5 بالمئة التي قدرت الى 1.951000- بالتالي نقبل فرضية العدم ان السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة ، إضافة إلى وجود، احتمال قبول فرضية العدم يتمثل في 0.6080 اكبر من القيمة المعنوية 0.05 .

كذلك بوجود ثابت حيث t-statistic المحسوبة 2.096108- اكبر من القيمة الجدولية 2.951125- عند مستوى معنوية 5 بالمئة مع احتمال قبول فرضية العدم 0.2474 اكبر من القيمة المعنوية 0.05 ،و بوجود ثابت واتجاه زمني، t-statistic المحسوبة 2.108561- اكبر من القيمة الجدولية 3.548490- عند مستوى معنوية 5 بالمئة مما يفسر بقبول فرضية العدم باحتمال 0.5228 اكبر من 0.05 أي احتواء السلسلة على جذر وحدة بالتالي السلسلة غير مستقرة.

اما في الاختبار عند الفرق الأول للمتغير المستقل $DlogPrdd_t$ نحصل على سلسلة مستقرة، بدون ثابت وبدون اتجاه قيمة t-statistic المحسوبة 5.926875- اقل من القيمة الجدولية 1.951332- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوى على جذر وحدة، معدوم 0.0000 ،يعني ذلك قبول الفرضية البديلة بان السلسلة مستقرة .

كذلك بوجود ثابت قيمة t-statistic المحسوبة 5.823940-اقل من القيمة الجدولية 2.954021- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوى على جذر وحدة معدوم 0.0000 ،يعني ذلك قبول الفرضية البديلة بان السلسلة مستقرة.

بوجود الثابت والاتجاه الزمني ان السلسلة كذلك مستقرة كون ان، قيمة t-statistic المحسوبة 5.729989- اقل من القيمة الجدولية 3.552973- عند مستوى معنوية 5 بالمئة واحتمال قبول فرضية العدم ان السلسلة تحتوي على جذر وحدة 0.0002 اقل من 0.05 قيمة معنوية.

تتضح استقرارية المتغيرات الانحدار الخطي انه مستقرة عند الفرق الاول من الشكل البياني لها.

الشكل رقم 34: استقرارية المتغيرات السلاسل الزمنية عند الفرق الاول.

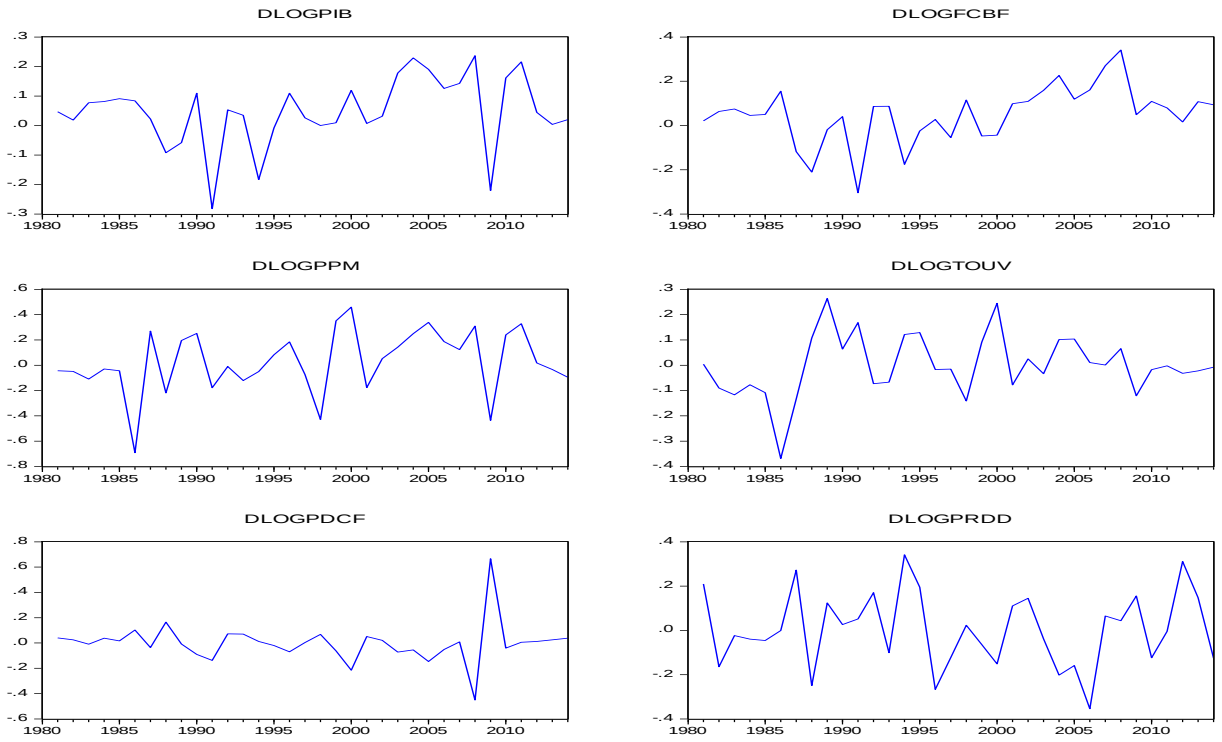

المصدر : مخرجات ايفيوز

2-: تقدير معادلة الانحدار المتعدد في المدى القصير.

بعد دراسة الاستقرارية لمتغيرات النموذج وتطبيق اختبار الفرق الاول ندخل المتغيرات في برنامج ايفيوز مع تطبيق طريقة المربعات الصغرى تحت صيغة المعادلة التالية :

$$DLogPib_t = a_0 + a_1 DlogFcbft + a_2 DlogPpm_t + a_3 DlogTouv_t + a_4 DlogPdcf_t + a_5 DlogPrdd_t + \mu_{t\ldots(3)}$$

لتصبح نتائج معادلة الانحدار بالصيغة التالية :

$$DLog\ Pib_t = a^_0 + a^_1\ DLogFcbf_t + a^_2 DLog\ Ppm_t + a^_3\ DLogTouvt + a^_4\ DLogPdcf_t + a^_5\ DLogPrdd_t + \mu^_{t\ldots\ldots\ldots(4)}$$

$$DLogPib_t = \mathbf{0.434365284811} + \mathbf{0.261630444107} DlogFcbft + \mathbf{0.261630444107} DlogPpm_t - \mathbf{0.384342010767} DlogTouv_t - \mathbf{0.16212830186} DlogPdcf_t - \mathbf{0.136721170749} DlogPrdd_t + \mu^_{t\ldots(5)}$$

الجدول رقم 9:نتائج تقدير معادلة الانحدار المتعدد في المدى القصير.

المتغيرات التفسيرية	معلمات النموذج	قيم t-statisic	احتمال الفرضية الصفرية
DlogFcbft	0.434365	5.828544	0.0000
$DlogPpm_t$	0.261630	5.173042	0.0000
$DlogTouv_t$	-0.384342	-3.928842	0.0005
$DlogPdcf_t$	-0.162128	-2.443226	0.0211
$DlogPrdd_t$	-0.136721	-2.800732	0.0091
$a^_0$	0.018537	2.140103	0.0412
معامل التحديد R-s	0.871144	F-statistic	37.8594
معامل التحديد المصحح	0.848134	Durbin-Watson stat	2.133932

المصدر : بالاعتماد على مخرجات ايفيوز

المطلب الثاني: تقييم معلمات النموذج من الناحية الاحصائية

للتأكد من صلاحية النموذج ومعنوية المعلمات المقدرة هناك عدة اختبارات احصائية، سواء لمعلمات المتغيرات التفسيرية او البواقي حسب ما تفرضه طريقة المربعات الصغرى العادية وعليه للتقييم نعتمد على نتائج الجدول رقم9.

1- معامل التحديد :

وهو مهم في تقديم نسبة مساهمة تغير المتغيرات التفسيرية في شرح التغير للمتغير التابع ومن الجدول يتضح لنا ان المتغيرات المستقلة للنموذج تفسر 87بالمئة من التغير في لوغاريتم الناتج الداخلي الخام.

وهذا ايجابي بالنسبة للنموذج فكلما اقتربت النسبة إلى الواحد كلما قلت نسبة مساهمة تغير المتغيرات العشوائية في التأثير على تغير المتغير التابع التي تقدر في النموذج ب13بالمئة.

2-إحصائية **t-statistic** :

يستخدم اختبار **t-statisic** لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة $DlogTouv_t$,$DlogPpm_t$,DlogFcbft ,$DlogPdcf_t$, $DlogPrdd_t$, في المتغير التابع $DLogPib_t$ لنموذج الانحدار المتعدد الذي يعتمد على نوعين من الفروض:

فرضية العدم H_0: a^0 = a^1 = a^2=a^3 =a^4 =a^5 = 0 .

الفرضية البديلة H_1: a^0 ≠ a^1 ≠ a^2 ≠ a^3 ≠a^4 ≠a^5 ≠ 0 .

حيث تتم مقارنة قيمة **t-statisic** المحسوبة مع القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5بالمئة لتحديد قبول او رفض فرضية العدم فاذا كانت المحسوبة اكبر من الجدولية نرفض فرضية العدم ونقول ان هناك معنوية أي المتغير التفسيري يختلف عن الصفر أي يفسر المتغير التابع ولتبسيط التقييم نقارن احتمال قبول فرضية العدم مع القيمة الحرجة 5بالمئة، كلما كان احتمال فرضية العدم كبير من 0.05 فان معلمة المتغير المستقل تقترب من الصفر وبالتالي نقبل فرضية العدم انه ليست هناك معنوية واذا كان الاحتمال لقبول فرضية العدم اقل من 5بالمئة فنرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البديلة بوجود معنوية .

احتمال قبول فرضية العدم، ان المعلمة $a^_1$ = 0.434365 للمتغير DlogFcbft مساوية للصفر هو معدوم ، أي اقل من القيمة المعنوية 5 بالمئة بالتالي نرفض فرضة العدم ونقبل الفرضية البديلة بان DlogFcbft يفسر المتغير التابع DLog Pib_t.

هذا ما نلاحظه كذلك مع باقي معلمات النموذج حيث احتمال قبول فرضية العدم اقل من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بان المتغيرات تفسر ولها دلالة إحصائية في تفسير المتغير التابع ، حيث كان احتمال المعلمة $a^_2$ = 0.261630 للمتغير $DlogPpm_t$ معدوم ، وشبه معدوم للمعلمة $a^_3$ ـ 0.384342- للمتغير $DlogTouv_t$ الذي يساوي 0.0005 كما يساوي احتمال قبول فرضية العدم للمعلمة $a^_4$ = 0.162128- للمتغير $DlogPdcf_t$ الى 0.0211 ، وبالنسبة لاحتمال المعلمة $a^_5$ ـ 0.136721- للمتغير $DlogPrdd_t$ يساوي 0.0091 وهي اقل من 0.05بالمئة اضافة الى معنوية المعلمة الثابتة $a^_0$ = 0.018537 باحتمال يساوي 0.0412 وهو اقل من 5بالمئة .

من خلال ما سبق يبين صلاحية النموذج من الناحية الاحصائية كون المتغيرات التفسيرية لها معنوية في تفسير المتغير التابع.

3-اختبار **F-statistic**:

يعمل هذا الاختبار على معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لمعادلة الانحدار المتعدد، حيث تقوم[1] فرضية العدم على انعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالصيغة التالية:

$$H_0 : a^_0 = a^_1 = a^_2 = a^_3 = a^_4 = a^_5 = 0$$

اما الفرضية البديلة تدل على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع تصاغ كالتالي:

$$H_1 : a^_0 \neq a^_1 \neq a^_2 \neq a^_3 \neq a^_4 \neq a^_5 \neq 0$$

[1] بخيت علي حسين ،سحر فتح الله،الاقتصاد القياسي ،مرجع سابق،ص.ص.168 ،169.

تكتب صيغة احصائية **F** المحسوبة بالصيغة الرياضية :

$$\mathbf{F}=(R^2/K)/((1- R^2)/(n-k-1))$$

حيث ان n يتمثل في عدد المشاهدات ،k يمثل درجة الحرية اي عدد المتغيرات و R^2 معامل التحديد .

من الجدول رقم 9 نجد ان:

$$\mathbf{F}=(0.871144/5)/((1-0.871144)/34-5-1))$$

$$\mathbf{F}=37.859365$$

اذا كانت F المحسوبة اكبر من F الجدولية لمستوى معنوية 5 بالمئة نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة، أي ان العلاقة المدروسة لديها معنوية .

من جدول الاحصائيات نجد F الجدولية تساوي الى 2.49 وهي اقل من F المحسوبة التي تساوي 37.85 بالتالي نرفض فرضية العدم بانه لا توجد علاقة معنوية للنموذج ونقبل الفرضية البديلة وما يدعم ذلك هو احتمال قبول الفرضية الصفرة هو معدوم.

4-اختبار البواقي لصلاحية النموذج:

يرجع وجود الباقي $\mu^_t$ في النموذج الى حذف بعض المتغيرات التي لم تتوفر لدينا البيانات عنها، اضافة الى بعض المتغيرات التي تؤثر في النموذج ولكنها غير قابلة للقياس مثل الاذواق، البيروقراطية، التعريفات الغير الجمركية.

وعليه كيف يمكن تقدير الحد العشوائي، رغم صعوبة قياسه، بما ان طريقة القياس المستخدمة هي طريقة المربعات الصغرى التي تقوم على افتراضات احتمالية حول طيعة وشكل المتغير العشوائي فانه يجب اختبار الفرضيات التي ذكرت من قبل على النموذج المدروس لدينا.

4-1-اختبار الارتباط الذاتي للبواقي :

هناك اختبارات متعددة نتطرق الى اختبارين يتمثل الاول في اختبار (Durbin- watson)، واختبار (Breusch-Godfrey

1-اختبار (Durbin- watson)لبواقي النموذج :

من الافتراضات الاساسية التي يقوم عليها النموذج الخطي انعدام الارتباط بين قيم المتغير العشوائي عبر الزمن.

غالبا ما يعتمد على هذا الاختبار في العينات الصغيرة كما انه الاكثر شيوعا، فيختص ببواقي الانحدار المقدر بفرضيتين[1]:

تتمثل الفرضية الاولى في انعدام الارتباط الذاتي اما الفرضية البديلة فتعني بوجود ارتباط ذاتي بين قيم البواقي، حيث تكون قيم D.W الاختبارية مجدولة بقيمتين تشير الاولى الى الحد الادنى lower limit و يرمز لها dl و قيمتها للنموذج هي 1.144 اما الثانية بالحد الاعلى upper limit و يرمز لها du وقيمتها في النموذج 1.808حسب الدرجة n تساوي 34التي تمثل عدد السنوات و k تساوي 5 التي تمثل العدد الكلي للمتغيرات المستقلة .

من خلال مقارنة قيمة D.W المحسوبة من مخرجات ايفيوز و تساوي 2.1339 بقيم dl و du المجدولة اضافة الى القيمة المعنوية 5 بالمئة يتم اتخاذ القرار الاحصائي من الشكل البياني التالي :

الشكل رقم35: ارتباط البواقي لنموذج الانحدار لاختبار D.W:

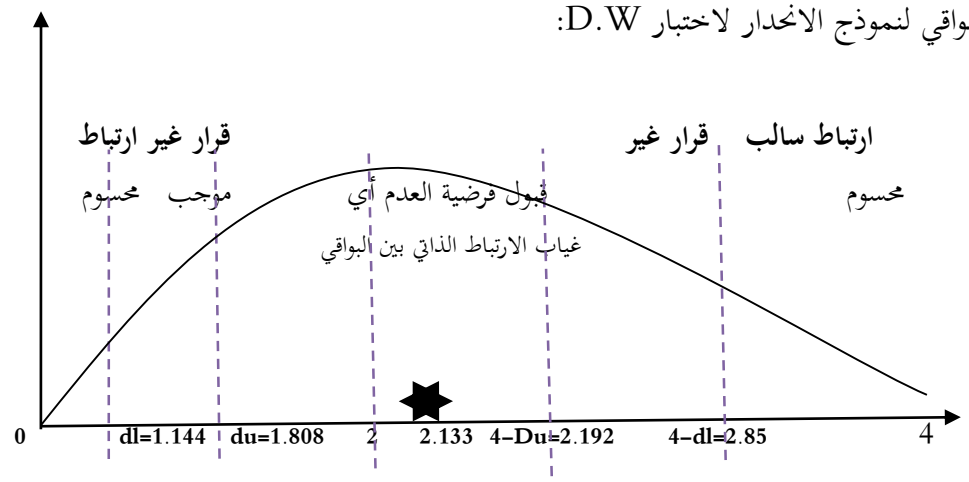

اذن نلاحظ من الشكل انه قيمة داربن واتسن تتموقع في منطقة قبول فرضية العدم أي انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين قيم البواقي، الا ان هذا الاختبار ندعمه باختبار اخر كونه يحتوي على منطقة الاحسم.

[1] بخيت علي حسين ،سحر فتح الله،الاقتصاد القياسي ،مرجع سابق،ص.ص198.199.

2-اختبار (**Breusch-Godfrey**)للارتباط في الانحدار الذاتي للبواقي:

طور (B.G) [1]اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، الذي اصبح ينطبق على العينات الكبيرة للانحدار، يعتمد في صيغته الرياضية على مضاعف لاغرونج (LM) ، حيث يفرض ان للمتغير العشوائي انحدار ذاتي في الفترات السابقة أي بالصيغة التالية :

$$\mu\hat{}_t = p_1 \mu\hat{}_{t-1} + p_2 \mu\hat{}_{t-2} + p_3 \mu\hat{}_{t-3} + \ldots\ldots\ldots\ldots p_k \mu\hat{}_{t-k} + \varepsilon_t$$

تتمثل فرضية العدم بغياب الارتباط الذاتي بين الانحدار الذاتي للمتغيرات العشوائية أي: $p_1= p_2= p_3= p_k=0$ من نتائج المخرجات إذا كان احتمال قبول فرضية العدم أكبر من 0.05 درجة معنوية نقبل الفرضية الصفرية بغياب الارتباط الذاتي للبواقي اما إذا كان احتمال اقل من القيمة المعنوية فنقبل الفرضية البديلة ونقول انه يوجد مشكلة الارتباط الذاتي لمعادلة الانحدار للبواقي.

نلاحظ ان الاحتمال يساوي 0.7335 وهو أكبر من 0.05 درجة معنوية أي ليس هناك معنوية لانحدار الذاتي للبواقي في النموذج أي لا يوجد ارتباط كون ان احتمال قبول الفرضية الصفرية كبير.

من الاختبارين يتبين لنا ان المتغير العشوائي غير مرتبط ذاتيا، وهذا يكون في صلاحية النموذج.

4- 2-اختبار ثبات التباين للبواقي (Breusch,Pagan,Godfrey) :

يعمل هذا الاختبار على افتراض عدم ثبات التباين للمتغير العشوائي مستندا بذلك على مضاعف لاغرونج (LM) حيث ياخذ التباين الصيغة التالية : $\int_t{}^2 = ß_1 + ß_2 z_t + \ldots\ldots\ldots ß_k z_{kt}$ ، وتكون فرضية العدم مقبولة اذا كانت $ß_2= ß_3= ß_k=0$ فان $\int_t{}^2 = ß_1$ ، وعليه اذا كان احتمال قبول فرضية العدم اكبر من درجة المعنوية 0.05 فإننا نقبل الفرضية

[1] **Gujarati**,(2004),«Basic Econometrics» ,Fourth Edition ,p.p472.474.

الصفرية ونقول ان هناك تجانس للتباين للبواقي ، نلاحظ في النموذج قيد الدراسة انه احتمال فرضية العدم يساوي 0.5471 اكبر من 0.05 وعليه نقول ان التباين ثابت .

4-3-اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار (Jarque-Bera) :

من مميزات اختبار (J.B) انه يستخدم في العينات كبيرة الحجم، وهو من الافتراضات الضرورية لصلاحية طريقة المربعات الصغرى العادية بالتالي صلاحية النموذج.

تنص فرضية العدم على ان البواقي لنموذج الانحدار تتبع توزيع طبيعي ،اعتمادا على مقارنة القيمة الاحصائية ل(J.B) مع القيم الجدولية (chi-square) لدرجة حرية 2بالمئة ، فاذا كنت قيمة الاحتمال للإحصائية (J.B) اقل معنوية أي اقل من درجة معنوية 0.05 ،تقترب من الصفر فان ذلك يعني ان قيمة (J.B) المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على ان البواقي تتبع توزيع طبيعي اما اذا كانت قيمة الاحتمال مقارنة بدرجة معنوية 0.05 اكبر فان ذلك يعني ان قيمة (J.B) المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية ل(chi-square) و بالتالي نقبل الفرضة الصفرية بان البواقي تتبع توزيع طبيعي.

ومن خلال نتائج مخرجات نموذج الانحدار للدراسة نجد ان احتمال قبول فرضية العدم يساوي 0.5636 أكبر من 0.05 معنوية وبالتالي نقبل فرضية العدم بان البواقي تتبع توزيع طبيعي وهذا ما يوضحه الشكل الذي يأخذ شكل الجرس كالتالي:

الشكل رقم36:التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار .

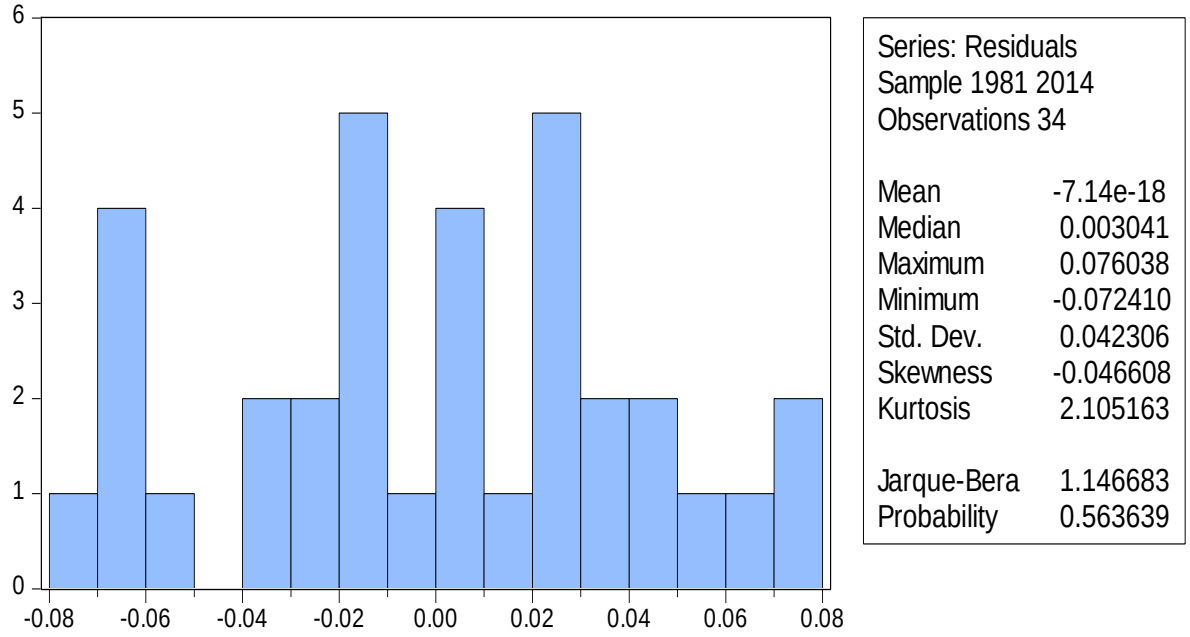

المطلب الثالث: تقييم نموذج الدراسة من الناحية الاقتصادية في المدى القصير:

بعدما تبين لنا ان النموذج صالح من الناحية الإحصائية وان نموذج الانحدار المتعدد المعالج بطريقة المربعات الصغرى العادية هو نموذج جيد لتفسير تأثير الساكن الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى القصير في ظل وجود متغيرات أخرى وعليه من معادلة الانحدار المتعدد السابقة المتمثلة في ما يلي:

$$DLogPib_t = \mathbf{0.018} + \mathbf{0.43}DlogFcbft + \mathbf{0.26}DlogPpm_t - \mathbf{0.38}DlogTouv_t - \mathbf{0.16}DlogPdcf_t - \mathbf{0.13}\ DlogPrdd_t + \mu\hat{}_t$$

نجد ان التغير في درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري من الفترة 1980 الى غاية 2014 يؤثر في التغير للناتج الداخلي الخام للفترة المذكورة ، لكن هذا التأثير هو سلبي أي انه كلما تغيرت درجة الانفتاح التجاري بدرجة واحدة فان ذلك يؤدي إلى نقص الناتج بنسبة 38بالمئة وهذا يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي ، يرجع الى كون الاقتصاد الجزائري لايزال غير قادر على مواجهة السوق الدولي من منافسة دولية من حيث الانتاج الذي يعتبر ريعي يعتمد على

قطاع المحروقات الذي يتميز بعدم استقراره في الأسعار مع قيمة استيراد مرتفعة خاصة للسلع الغذائية التي هي في شكل استهلاك نهائي أي غير قابل للإعادة الانتاج .

هذا وان دل على شيء فانه يدل على درجة الانفتاح للاقتصاد الجزائري هي درجة اعتمدت على الانفتاح من جانب واحد مرتكز على التنويع في الواردات.

ما يدعم دراستنا من الجانب النظري دراسة (Vincent Caupin) ، دراسة (Busson. F, Villa. P) التي تطرقنا اليها في الفصل الثاني من الجانب النظري .

بالنسبة لتكوين راس المال الثابت الخام للفترة المدروسة له تأثير ايجابي على الانتاج الداخلي الخام فاذا تغير بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الاخرى فان ذلك يؤثر على تغير الانتاج الداخلي الخام بزيادة تقدر بنسبة 43بالمئة، أي ان الاستثمار المحلي سواء كان عام او خاص في راس المال المادي له اثر ايجابي ومحدد اساسي لزيادة النمو الاقتصاد الجزائري هذا يتوافق مع الناحية النظرية مثلا دراسة « King-Levine (1994) » .

التغير في متوسط اسعار البترول بوحدة واحدة في ظل ثبات العوامل الاخرى يؤدي في المدى القصير الى التغير الموجب في الانتاج الداخلي الخام بنسبة 26 بالمئة وهذا ما نلاحظه في الواقع اي ارتفاع سعر البترول يعني تحفيز على الانتاج في قطاع المحروقات ومضاعفة الانتاج لسنة معينة.

اما بالنسبة للتغير في تغطية الانفاق على الاستهلاك النهائي من الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الاخرى يؤدي الى انخفاض الانتاج الداخلي الخام بنسبة 16بالمئة لسنة معينة ، وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية التي تدعم ان التغير في الاستهلاك النهائي يدعم الانتاج الداخلي كون الطلب محفز للعرض، الا انه في حالة الاقتصاد الجزائري التغير في الانفاق على الاستهلاك النهائي يرجع الى عوامل وسياسات مالية منتهجة بشكل غير مدروس ، والتي تتمثل في السياسة المالية التوسعية بزيادة الاجور بالتالي التحفيز على الاستهلاك غير المرشد مما يدعم عوامل اخرى

كالاستيراد او الطلب على سلع اجنبية اضافة الى ان الانفاق على الاستهلاك النهائي هو انفاق غير انتاجي على عكس النفقات مثلا على البنية التحتية التي تمثل انفاق في قطاع انتاجي و ما يدعم تحليلنا دراسة ((1996), Barro . R) التي تطرقنا اليها في الفصل الثاني من الجانب النظري.

فيما يخص اثر التغير في حصة المداخيل الجمركية من الانتاج الداخلي الخام لا يزيد في حجم الانتاج الداخلي الاجمالي الخام كون التأثير في التغير سالب الاشارة أي اذا تغير الاول بوحدة واحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة فان ذلك يؤثر سلبا على المتغير الثاني التابع الا و هو الناتج الداخلي الخام بنسبة 13بالمئة حيث تعبر حصة المداخيل الجمركية من الناتج عن مدى فعالية السياسة التجارية للمبادلات مع باقي الدول بالتالي نلاحظ ان السياسة التجارية بفرض قيود تعريفية يحد من الناتج الداخلي و بالتالي بطريقة غير مباشرة وكان الاقتصاد يعتمد في طيات المبادلات التجارية على سياسة إحلال الواردات و هذه الاستراتيجية غير فعالة كما يلزم نتيجة التأثير السلبي في المدى القصير أي بالضبط عدم تحديد نوعية السلع المفروض عليها معدل التعريفية هل هي سلع وسيطيه او سلع نهائية اضافة الى التغير المستمر في السياسات التجارية وعدم استقرار السياسات الحكومية من قوانين حول السلع المستوردة .

اذا نلاحظ ان درجة الانفتاح التجاري تؤثر سلبا على الانتاج الداخلي الخام وبالتالي على النمو الاقتصادي و كذلك حصة الايرادات الجمركية من الناتج لها تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام بالتالي على النمو الاقتصادي بالتالي هذه النتائج تؤدي الى ان الاستراتيجية المتبعة للانفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق الدولي هي ليست مثلى ونقصد بذلك من حيث تحديد معدل التعريفة الامثل و تحديد نوعية السلع المستوردة كون ان درجة الانفتاح ترجع الي قيمة الاستيراد المتزايدة مقابل ضعف في نوعية التصدير المرتكزة على المحروقات بالتالي يسمح لنا ذلك بالقول الى ان الاقتصاد الجزائري يحتاج الى التوجه الى التنويع في التصدير بالتالي اعتماد استراتيجية تشجيع التصدير بدل سياسة احلال الواردات .

اضافة الى اقامة تكتلات اقتصادية ثنائية تسمح بتحقيق مكاسب انتاجية مثل منطقة التبادل الحر العربية لتوسيع السوق الاقتصاد الجزائر و ندعم تحليلنا هذا بنظرية « Grossman –Helpman (1993) » انه يستطيع البلد ان يعمل على تحريك ايجابي للنمو من خلال عملية اللحاق بالركب أي الاندماج و التكتل لمجموعة من الدول قبل أن تعرض اقتصادها للمنافسة العالمية و بالتالي عدم التحرر التام لهذا البلد يفيد لانقاص تباطؤ النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: اثر لانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى الطويل

بعد استخدام الفرو قات لأجل استقرارية المتغيرات، لاحتوائها على جذر الوحدة، وتبين انها مستقرة عند الفرق الاول، تم التخلص من الانحدار الزائف وتقدير العلاقة قصيرة الاجل في أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ظل وجود متغيرات او محددات أخرى للنمو الاقتصادي.

لكن للبحث عن علاقة التوازن او العلاقة طويلة الاجل في التحليل الساكن يتوجب علينا دراسة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة والبحث عن الاتجاه المشترك الذي يربطهما معا.

1- دراسة التكامل المشترك لنموذج الانحدار المتعدد

نعتمد في دراسة التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على اختبار (Johansen)، كونه يستخدم في حالة وجود أكثر من متغيرين للإيجاد العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، حيث يأخذ هذا الاختبار 5 نماذج ديناميكية تبين تأثير وتأثر المتغيرات في الفترات السابقة وهل لها اتجاه زمني.

1-1-اختبار (Johansen)للتكامل المشترك:

لتطبيق اختبار التكامل المشترك يتوجب توفر الشروط التالية[1]:

-ان تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة بالتالي متغيرات الدراسة كلها متكاملة من الدرجة I(1) كونها مستقرة عند الفرق الاول.

[1] **Dimitrios.A,Stephen.G**,(2007), « Applied Econometrics »,New York,pp319-324.

-ضرورة البحث عن فترة التباطؤ المثلى (lag lenth of the model) وهي مهمة في تصحيح شعاع الخطأ للبواقي، من خلال تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR (vector autorégressive.

- اختيار ثم احترام الشكل الديناميكي للنموذج، أي هل له اتجاه ام ثابت سواء في المدى القصير والمدى الطويل او كلاهما معا، حيث حددت في 5 اشكال:

يتمثل النموذج الاول في غياب الثابت والاتجاه العام للتكامل او في نموذج الانحدار الذاتي يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta y_{1t-1}=b'_1\Delta y_{1t-1} + b'_2\Delta y_{2t-1} + b'_3\Delta y_{3t-1}+a'(y_{1t-1}-ß_2 y_{2t-1}- ß_3 y_{3t-1})+\varepsilon_t .$$

النموذج الثاني يوجد ثابت ولا يوجد اتجاه في التكامل المشترك ولا يوجد ثابت ولا اتجاه في نموذج الانحدار الذاتي:

$$\Delta y_{1t-1}=b'_1\Delta y_{1t-1} + b'_2\Delta y_{2t-1} + b'_3\Delta y_{3t-1}+a'(y_{1t-1}-ß_2 y_{2t-1}- ß_3 y_{3t-1}-ß_0)+\varepsilon_t .$$

النموذج الثالث وجود ثابت في نموذج التكامل المشترك وفي نموذج الانحدار الذاتي مع غياب الاتجاه الزمني في كلاهما بالصيغة التالية:

$$\Delta y_{1t-1}= \varphi'_0 +b'_1\Delta y_{1t-1} + b'_2\Delta y_{2t-1} + b'_3\Delta y_{3t-1}+a'(y_{1t-1}-ß_2 y_{2t-1}- ß_3 y_{3t-1}-ß_0)+\varepsilon_t .$$

النموذج الرابع يوجد ثابت واتجاه خطي لنموذج التكامل المشترك ولا يوجد اتجاه في نموذج الانحدار الذاتي مع عدم احتساب الثابت فيه ويكتب بالصيغة التالية :

$$\Delta y_{1t-1}= \varphi'_0 +b'_1\Delta y_{1t-1} + b'_2\Delta y_{2t-1} + b'_3\Delta y_{3t-1}+a'(y_{1t-1}-ß_2 y_{2t-1}- ß_3 y_{3t-1}-ß_0+ct)+\varepsilon_t .$$

النموذج الخامس وجود الثابت والاتجاه التربيعي فكلا النموذجين أي التكامل المشترك والانحدار الذاتي كاتالي :

$$\Delta y_{1t-1}= \varphi'_0 +bt+b'_1\Delta y_{1t-1} + b'_2\Delta y_{2t-1} + b'_3\Delta y_{3t-1}+a'(y_{1t-1}-ß_2 y_{2t-1}- ß_3 y_{3t-1}-ß_0+ct)+\varepsilon_t$$

يعتمد اختبار جوهانسون على اختبارين يتمثل الاول في اختبرا الاثر اما الاختبار الثاني في القيمة الذاتية العظمي حيث انه في حالة عدم توافق الاختبارين يتم اخذ اختبار الاثر.

يأخذ اختبار الصيغة التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum^{k}_{i=r+1} \ln(1-\lambda_t)$$

حيث تمثل n عدد المشاهدات و λ_t القيم الذاتية للمصفوفة لمتغيرات الدراسة.

فاذا كانت λ_{trace} المحسوبة اكبر من λ_{table} الجدولية فانه الفرضية الصفرية أي لا توجد علاقة تكامل مشترك وننتقل الى الفرضية البديلة التي تقول يوجد تكامل واحد على الأقل ونعيد الاختبار من جديد.

من تطبيق اختبار التكامل المشترك لجوهانسون نحصل على نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم 10: نتائج اختبار Johansen:

المصدر: مخرجات ايفيوز الملحق رقم .

فرضية العدم	القيم الذاتية	القيم الحصائية للأثر	القيم الجدولية للاثر عند 5 بالمئة	احتمال
لايوجد تكامل مشترك	0,80507	151,364	95,75366	0
يوجد على الاكثر تكامل 1	0,759979	100,6769	69,81889	0
يوجد على الاكثر تكامل 2	0,529953	56,43896	47,85613	0,0064
يوجد على الاكثر تكامل 3	0,440422	33,03638	29,79707	0,0205
يوجد على الاكثر تكامل 4	0,352333	15,03865	15,49471	0,0505
يوجد على الاكثر تكامل 5	0,049474	1,57292	3,841466	0,0585

اذا نلاحظ من الجدول انه بافتراض غياب التكامل المشترك λ_{trace} تساوي 151.364 وهي اكبر من λ_{table} التي تساوي95.753 عند مستوى معنوية 5بالمئة كما ان احتمال قبول الفرضية الصفرية معدوم وعليه نرفض فرضية العدم أي يوجد تكامل .

ننتقل الى افتراض العدم انه يوجد على الاكثر تكامل واجد ونجد كذلك λ_{trace} تساوي 100.67 وهي اكبر من λ_{table} التي تساوي69.81عند مستوى معنوية 5بالمئة كما ان احتمال قبول الفرضية الصفرية معدوم بالتالي نرفض فرضية العدم ونعيد الاختبار الثالث بوجود تكاملين على الاكثر ومن الجدول يتبن لنا انه الى اختبار المرة 5بافتراض فرضية العدم التي

تقول انه يوجد على الاكثر اربع تكاملات مشتركة نجد انه λ_{trace} تساوي 15.038 وهي اقل من λ_{table} التي تساوي 15.49 عند مستوى معنوية 5بالمئة كما ان احتمال قبول الفرضية الصفرية اكبر من 0.05 يساوي 0.0505 بالتالي نقبل فرضية العدم ونقول يوجد تكامل مشترك .

وعليه من خلال تحليل النتائج يظهر لنا وجود تكامل مشترك أي وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

1-2-تقدير نموذج var:

نحتاج الى هذا النموذج لتحديد فترة الابطاء المثلى بغية تصحيح شعاع الخطأ، مثلا نأخذ فترة الابطاء 2 ثم نبدأ بالانقاص حتى فترة الابطاء 0في كل فترة نأخذ قيم AIC و SC حيث تتمثل المتباطئة المثلى في تخفيض القيم السابقة الذكر.

من خلال نتائج نموذج الانحدار الذاتي وتحديد المتباطئة المثلى للجدول التالي:

الجدول رقم11 : تحديد المتباطئة المثلى في نموذج الانحدار الذاتي .

فترة المتباطئة	0	1	2
LOGL	146,38	177,39	219,06
LR	*NA	48,44	49,,48
FPE	*6,23E12	8,89E+12	8,05E+12
AIC	-8,77	-8,46	*-8,81
SC	*-8,49	-6,53	-5,24
HQ	*-8,68	-7,82	-7,63

المصدر: مخرجات ايفيوز .

اذا نلاحظ من الجدول ان المتباطئة المثلى هي 2 أي نأخذ

لكل متغير تأخرين لأجل نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM.

3-1-نموذج تصحيح شعاع الخطأ VECM:

يصاغ نموذج شعاع تصحيح الخطا كالتالي:

$$\Delta y_t = \varphi'_0 + \Sigma b'_1 \Delta y_{t-i} + \Sigma b'_2 \Delta x_{t-i} + a' \underbrace{(y_{t-i} - ß_1 x_{t-I} - ß_0)}_{Z_{t-1}} + \varepsilon_t .$$

حيث ان Z_{t-1} تمثل معادلة التكامل المشترك على المدى الطويل.

من نتائج تطبيق نموذج تصحيح شعاع الخطأ نجد ان المعادلة تشمل على تأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المدى القصير وفي المدى الطويل في نفس الوقت و تأخذ الصيغة التالية :

D(DLOGPIB) = C(1)*(1 DLOGPIB(-1) - 0.41 *DLOGFCBF(-1) - 0.30 *DLOGPPM(-1) + 0.70 *DLOGTOUV(-1) + 1.0 8*DLOGPDCF(-1) - 0.20 *DLOGPRDD(-1) - 0.01) +C(2)*D(DLOGPIB(-1)) + C(3)*D(DLOGPIB(-2)) + C(4)*D(DLOGFCBF(-1)) + C(5)*D(DLOGFCBF(-2)) + C(6)*D(DLOGPPM(-1)) + C(7)*D(DLOGPPM(-2)) + C(8)*D(DLOGTOUV(-1)) + C(9)*D(DLOGTOUV(-2)) + C(10)*D(DLOGPDCF(-1)) + C(11)*D(DLOGPDCF(-2)) + C(12)*D(DLOGPRDD(-1)) + C(13)*D(DLOGPRDD(-2)) +C(14).

نلاحظ ان معادلة التكامل المشترك التي توضح علاقة التأثير على المدى الطويل تتمثل في:

D(DLOGPIB) = C(1)*(1 DLOGPIB(-1) - 0.41 *DLOGFCBF(-1) - 0.30 *DLOGPPM(-1) + 0.70 *DLOGTOUV(-1) + 1.0 8*DLOGPDCF(-1) - 0.20 *DLOGPRDD(-1) - 0.01)....(*)

حيث ان: c(1) يمثل شعاع تصحيح الخطأ وهو يعطي تفسير حول امكانية وجود السببية بين المتغيرات محل الدراسة.

الان نعمل على تقدير المعلمات للنموذج المتمثلة في 14 معلمة ومن تقدير نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم12 : تحديد معلمات نموذج الانحدار الذاتي بعد تصحيح الخطا.

معلمات نموذج vecm	المعاملات	قيم احصائية t- statistic	الاحتمال p-value
C(1)CointEq1	0,1	0,24	0,81
C(2)*D(DLOGPIB(-1))	0,03-	0,04-	0,96

0,8	0,24-	0,11-	C(3)*D(DLOGPIB(-2))
0,44	0,79-	0,39-	C(4)*D(DLOGFCBF(-1))
0,43	0,79-	0,26-	C(5)*D(DLOGFCBF(-2))
0,51	0,66-	0,18-	C(6)*D(DLOGPPM(-1))
0,2	1,33-	0,33-	C(7)*D(DLOGPPM(-2))
0,43	0,8	0,35	C(8)*D(DLOGTOUV(-1))
0,59	0,54	0,2	C(9)*D(DLOGTOUV(-2))
0,56	0,58	0,21	C(10)*D(DLOGPDCF(-1))
0,93	0,07-	0,01-	C(11)*D(DLOGPDCF(-2))
0,29	1,07-	0,16-	C(12)*D(DLOGPRDD(-1))
0,12	1,62-	0,21-	C(13)*D(DLOGPRDD(-2))
0,95	0,05	0,001	C(14)
3,56	F-statistic	0,73	معامل التحديد R
0,007	p-value(F-statistic)	1,8	stat D,W

2- التقييم الإحصائي لصلاحية النموذج في المدى الطويل:

نلاحظ من نتائج الجدول ان نموذج الساكن في تحديد الاثر على المدى الطويل موجب وغير معنوي بالتالي لايفسر العلاقة طويلة الاجل بالرغم من وجودها ربما يرجع ذلك الى وجود تغيرات هيكلية عبر الزمن ويظهر ذلك جليا في المعادلة التالية :

D(DLOGPIB) = 0.1*(1 DLOGPIB(-1) - 0.41 *DLOGFCBF(-1) - 0.30 *DLOGPPM(-1) + 0.70 *DLOGTOUV(-1) + 1.0 8*DLOGPDCF(-1) - 0.20 *DLOGPRDD(-1) - 0.01)

وعليه نجد ان صلاحية النموذج في تفسير العلاقة طويلة الأجل ليست موجودة، مما يحفز على ان للتحليل الديناميكي دور في تحديد الاثر سواء في المدى القصير او المدى الطويل.

المبحث الرابع: التحليل الاقتصادي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL

التحليل الساكن يقدم حقائق انية للاقتصاد لفترة زمنية انية، مما يحد من قيمة النموذج فالواقع الاقتصادي يتأثر بالفترات الزمنية الماضية، فهو بذلك تحليل ديناميكي يعتمد على الفجوات الزمنية حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة الذي يشمل الانحدار الذاتي كونه يدرس في المتغيرات التفسيرية اثر المتغير التابع المرتد زمنيا على المتغير التابع في اللحظة اما الإبطالات الموزعة بما يتعلق بالتغيرات التفسيرية للحظة و المرتدة زمنيا لفترات ابطاء معينة اقل ما لانهاية في تأثرها على المتغير التابع اللحظي.

المطلب الاول:اسباب اختيار النموذج:

1-نسعى من خلال هذا النموذج الى تحديد الاثر على المدى الطويل بالدرجة الاولى اضافة الى معرفة الاثر على المدى القصير في التحليل الديناميكي .

2- محاولة معرفة تغيرات الماضي والحاضر و مدى فعالية القرارات الاقتصادية .

3-كونه يدمج التغيرات النفسية التي ترجع الى التقاليد او العادات الاستهلاكية مثلا .

4-الاسباب الفنية والتقنية التي تحدث خلال عملية النتاج مثلا سواء من ناحية الاسعار او الاستثمار في احلال الآلات.

5- اسباب مؤسساتية و القوانين الحكومية التي تساهم في احداث الارتداد الزمني .

المطلب الثاني: تحديد نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة :

عل العموم يأخذ النموذج الشكل الرياضي التالي :

$$Y_{(t)}= f(x_t , y_{t-p} , x_{t-q})$$

فهو بذلك نموذج يعتمد على فترة الابطاء المثلى في تحديد الاثر الديناميكي للمدى القصير والطويل، حيث يتم ذلك بعد دراسة الاستقرارية للمتغيرات الدراية وبما انا قمنا يذلك في بداية الدراسة فان المتغيرات هي مستقرة عند الفرق الاول.

يعد ادخال متغيرات النموذج في برنامج (eviews 09) مع تحديد فترة الابطاء المثلى التي تتوافق من الجاني الاحصائي والجانب الاقتصادي نجد النتائج التالية:

تم تحديد فترة الابطاء المثلى الى (1 فترة ابطاء للمتغير التابع و 2 فترة ابطاء للمتغيرات التفسيرية) مع انتقاء ذاتي ووجود ثابت.

تحصلنا على النموذج الاتي:

DLOGPIB = C(1)*DLOGPIB(-1) + C(2)*DLOGFCBF + C(3)*DLOGFCBF(-1) + C(4)*DLOGPDCF + C(5)*DLOGPDCF(-1) + C(6)*DLOGPPM + C(7)*DLOGPPM(-1) + C(8)*DLOGPPM(-2) + C(9)*DLOGPRDD + C(10)*DLOGTOUV + C(11).

النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 13:تقدير معلمات نموذج ARDL الانحدار الذاتي لابطاءات الموزعة

المتغيرات التفسيرية	معلمات النموذج	قيم t-statisic	احتمال الفرضية الصفرية
Dlogpib(-1)	0.217856	2.316239	0.0307
$Dlogfcbf_t$	0.570228	9.706078	0.0000
$Dlogfcbf_t$ (-1)	-0.256110	-3.465881	0.0023
$Dlogppm_t$	0.283378	8.016147	0.0000
$Dlogppm_t$ (-1)	0.046308	1.30072	0.207
$Dlogppm_t$ (-2)	-1.106647	-4.356	0.0003
$Dlogtouv_t$	-1.415191	-5.719043	0.0000
$Dlogpdcf_t$	-0.097874	-2.206097	0.0387
$Dlogpdcf_t$(-1)	0.154238	3.213566	0.0042

$DlogPrdd_t$	-0.074694	-2.098118	0.0482
$a^{\wedge}_0$	0.015712	2.663020	0.01146
معامل التحديد R-s	0.964502	F-statistic	0.0000
معامل التحديد المصحح	0.947598	Durbin-Watson stat	2.26112

DLOGPIB = 0.01 + 0.21 *DLOGPIB(-1) + 0.57 *DLOGFCBF - 0.25 *DLOGFCBF(-1) - 0.09 *DLOGPDCF + 0.15 *DLOGPDCF(-1) + 0.28 *DLOGPPM + 0.04 *DLOGPPM(-1) - 0.10 *DLOGPPM(-2) - 0.07 *DLOGPRDD - 0.41 *DLOGTOUV +u(t).

1-تقييم النموذج من الناحية الاحصائية:

1-نلاحظ ان المتغيرات التفسيرية للانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة تفسر نسبة 96 بالمئة من التغير في الناتج الداخلي الخام لسنة معينة .

2-متغيرات النموذج ذات دلالة احصائية والنموذج معنوي حسب اختبار F-statistic ،حيث احتمال قبول فرضية العدم يساوي الصفر مما يدل على قبول الفرضية البديلة التي تنص على ان معاملات النموذج لا تساوي الصفر.

اضافة الى ان احتمال المتغيرات التفسيرية ذات دلالة ومعنوية احصائية حسب اختبار قيم t-statisic ذات احتمالات اقل من 5 بالمئة مما يدل على رفض فرضية العدم التي تنص على معلنة المتغير معدومة، باستثناء التغير في متوسط سعر البترول بمتباطئة واحدة يشير الى غياب المعنوية.

3-غياب الارتباط الذاتي للبواقي حسب اختبار (Breusch-Godfrey) بقبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي حيث احتمال 0.6169 اكبر من 0.05 درجة معنوية .

4- وجود ثبات للتباين للبواقي بقبول فرضية العدم ذات احتمال 0.1651 يفوق 0.05درجة معنوية .

5-البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حسب اختبار (Jarque-Bera) ونقبل فرضية العدم التي تنص على وجود توزيع طبيعي باحتمال 0.709156 بفوق 0.05 درجة معنوية، توضح في الشكل التالي:

الشكل رقم37: توزيع الطبيعي للبواقي في نموذجARDL .

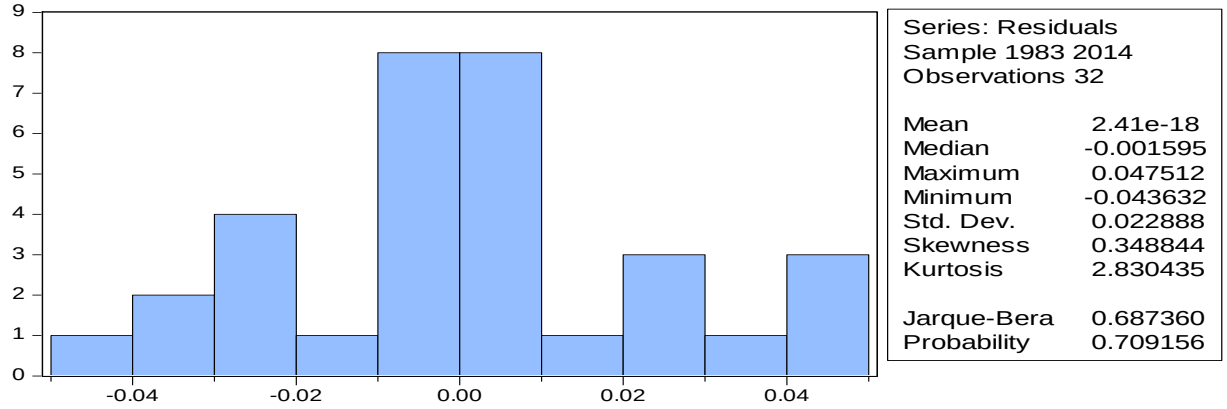

وعليه بقيل النموذج من الناحية الاحصائية

2- تقييم النموذج من الناحية الاقتصادية :

بعد دراسة وتحديد المعادلة التي تبين أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بوجود عوامل اقتصادية أخرى تبين لنا ان التأثير لهذه المتغيرات على المتغير التابع في التحليل الديناميكي تظهر كالتالي ما يلي:

-المتغيرات التفسيرية تفسر 96بالمئة من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي والباقي يرجع الى متغيرات لم تدخل في النموذج نتيجة عدم توفر البيانات إضافة إلى متغيرات أخرى تتميز بصعوبة القياس.

بالاعتماد على معادلة النموذج الديناميكي المتمثلة في :

DLOGPIB = 0.01 + 0.21 *DLOGPIB(-1) + 0.57 *DLOGFCBF - 0.25 *DLOGFCBF(-1) - 0.09 *DLOGPDCF + 0.15 *DLOGPDCF(-1) + 0.28 *DLOGPPM + 0.04 *DLOGPPM(-1) - 0.10 *DLOGPPM(-2) - 0.07 *DLOGPRDD - 0.41 *DLOGTOUV +u(t).

يؤثر التغير في معدل الانفتاح التجاري على التغير في النمو الاقتصادي بأثر سلبي، فكلما تغير بوحدة واحدة لفترة معينة يؤثر ذلك على التغير في الناتج الداخلي الخام بنسبة (0.41) من السنة نفسها.

اضافة الى ان الإيرادات الجبائية الناتجة عن فرض القيود الجمركية تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

حيث إذا كان التغير فيها بوحدة واحدة للفترة زمنية معينة، فان ذلك ينقص في حجم الانتاج الداخلي الخام بنسبة (-0.07) للفترة نفسها.

اما بالنسبة للتغير في تكوين راس المال الخام الثابت المرتد زمنيا بفترة ابطاء لسنة واحدة يؤثر سلبا على التغير في الناتج الداخلي الخام بنسبة (-0.25) للفترة الجارية ، كون هذه المعدات و التجهيزات مع مرور الوقت تتعرض الى الاهتلاك مما يؤدي الى نقص الانتاجية مما يتطلب التجديد و اعادة الاستثمار فيها بعدما كان ذو اثر ايجابي في السنة نفسها .

نلاحظ كذلك من خلال المعادلة ان التغير في متوسط اسعار البترول لفترة الابطاء للسنتين، يؤدي الى نقص في الناتج الداخلي الخام بنسبة (-0.10) للسنة الجارية فعدم استقرار الاسعار يعرض الاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية التي تؤدي الى ضرورة مراجعة الكمية المنتجة من المحروقات وضبط وتحديد الكمية المصدرة منها ،بعدما كانت تؤثر ايجابا على الانتاج الداخلي الخام لفترة ابطاء بسنة واحدة والسنة الجارية .

وفي الاخير نجد ان التغير بوحدة واحدة في حصة الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية من الناتج الداخلي الخام لفترة ابطاء لسنة واحدة، يؤثر ايجابيا على الانتاج الداخلي الخام بنسبة (0.15) للسنة الجارية، وبالتالي فان السياسة الحكومية التوسعية للإنفاق هي سياسة ذو أثر ايجابي على النمو الاقتصادي بتأخر سنة واحدة أي تتأثر بالسنة الماضية من خلال تأثيرها على الطلب على السلع الاستهلاكية الذي بدورة يحرك العرض من الانتاج الداخلي الخام ، بعدما كان اثرها للسنة الجارية سلبي كونه غير انفاق غير انتاجي .

كذلك نجد ان الانتاج الداخلي الخام للفترة ابطاء بسنة واحدة تؤثر ايجابا في السنة الجارية بنسبة 0.21 أي ان الانتاج للسنة الماضية يحفز الانتاج في السنة الحالية.

وعليه من خلال ما سبق يمكننا تحديد الاثر لمتغيرات الدراسة في المدى القصير والمدى البعيد.

المطلب الثالث: تحديد الاثر الديناميكي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل:

قبل الانتقال الى تحديد الاثر الديناميكي على المدى البعيد يجب التأكد من هل هناك علاقة طويلة الاجل؛ أي هل يوجد تكامل مشترك لهذا النموذج الديناميكي وعليه نقوم باختبار « pesaran et al(2001) » او مايدعى Bonds test de Co intégration ، حيث يستخدم في حالة وجود اكثر من علاقة تكامل بين متغيرات نموذج ARDL،حيث توضح شروط هذا الاختبار كالتالي[1] :

إذا كانت قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمة العليا الجدولية فانه يوجد تكامل ونقبل الفرضية الصفرية، اما اذا كانت قيمة فيشر المحسوبة اقل من القيمة الدنيا الجدولية لا يوجد تكامل مشترك .

اذا كانت قيمة فيشر المحسوبة محصورة بين القيمتين الجدولتين لا توجد نتيجة .

بتطبيق الاختبار على برنامج (ايفيوز09) يظهر ان قيمة F-statistic المحسوبة تساوي 5.748185 تفوق قيمة الجدولية العليا لمستويات المعنوية 10بالمئة المقدرة الى 3.35 و مستوى 5بالمئة المقدرة الى 3.79 و المستويات 2.5و 1بالمئة المقدرة الى 4.18 و 4.68 على التوالي .

نستنتج ان نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة يعرف تكامل مشترك أي وجود علاقة طويلة الاجل في تحديد الاثر اضافة الى المدى القصير والموضحة في الجدول التالي:

[1]**Jonas .K ,K.,(**2018), « modélisation ARDL,test de cointegration aussi bornes et approche de toda-yamamoto »,congo,pp06-08.

الجدول رقم14: تقدير اثر الانحدار الذاتي لابطاءات الموزعة في المدى القصير والمدى الطويل.

نموذج ARDL في المدى القصير			
المتغيرات	المعاملات	قيمة t-statistic	احتمال p
$D(DlogFcbf_t)$	0.570228	9.706078	0.0000
$D(Dlogpdcf_t)$	-0.097874	-2.206097	0.0387
$D(Dlogppm_t)$	0.283378	8.016147	0.0000
$D(Dlogppm_{t-1})$	0.106647	4.356838	0.0003
$D(Dlogprdd_t)$	-0.074694	-2.098118	0.0482
$D(Dlogtouv_t)$	-0.415191	-5.719043	0.0000
cointEq(-1)	-0.82144	-8.315718	0.0000
نموذج ARDL في المدى الطويل			
المتغيرات	المعاملات	قيمة t-statistic	احتمال p
DlogFcbf	0.401611	4.751587	0.0001
Dlogpdcf	0.072063	0.714293	0.4829
Dlogppm	0.285163	3.417504	0.0026
Dlogprdd	-0.095499	-2.045148	0.0536
Dlogtouv	-0.530837	-5.350903	0.0000
c	0.020088	2.796772	0.0108

المصدر : مخرجات eviews(09)

1-تحليل الاثر الديناميكي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى القصير:

من خلال الجدول يتبين ان أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي سواء في التحليل الساكن او التحليل الديناميكي بكون سلبي كذلك ما نلاحظه لباقي المتغيرات من حصة المداخيل الجمركية من الناتج ذات الاثر السلبي والانفاق الحكومي على الاستهلاك النهائي، اما تكوين رأسمال الخام الثابت ذو الاثر الموجب بجانب أثر متوسط اسعار البترول للبرميل على الناتج الداخلي الخام.

ان نسبة أثر درجة الانفتاح على النمو الاقتصادي في النموذج الديناميكي تنخفض مقارنة بالتحليل الساكن حيث وصلت الى -0.41 مقارنة الى -0.38 بالتوالي.

كذلك بالنسبة لحصة المداخيل الجمركية من الناتج بلغت في التحليل الديناميكي -0.07 مقارنة الى -0.13 في التحليل الساكن .

اضافة الى ارتفاع الاثر الايجابي لتكوين رأسمال الخام الثابت في التحليل الديناميكي الى 0.57 مقارنة الى 0.43في التحليل الساكن كذلك بالنسبة لأثر متوسط اسعار البترول للبرميل.

2-تحليل الاثر الديناميكي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى الطويل:

يستمر التأثير السلبي لدرجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الى المدى البعيد بنسبة -0.53 في حين ان الاثر السلبي لحصة المداخيل الجمركية من الناتج الداخلي الخام على المدى البعيد ينخفض بنسبة تصل الى -0.09 مقارنة بالمدى القصير أي ان الاقتصاد الوطني لم يصل الى الحالة التي تسمح له لانفتاح على الاسواق العالمية كون ان درجة الانفتاح هي مضخمة بالتركز على منتج ريعي واحد هو المحروقات وهذا يؤثر في الانتاج للمدى البعيد نتيجة عدم الاستقرار لأسعار هذه الاخيرة و ضعف الانتاج في البديل غير قادر على المنافسة الدولية .

كما ان حصة المداخيل الجمركية من الناتج التي توحي الى انه توجد عراقيل جمركية على المستوردات السلعية التي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي تنخفض في التأثير لكن بنسبة قليلة ، بالتالي مما يستدعي الى اتباع سياسات تجارية فعالة ومدروسة وان استراتيجية احلال الواردات رغم انخفاض الاثر السلبي على المدى البعيد الا انها تبقي غير فعالة الى المستوى المطلوب على النمو الاقتصادي.

بالتالي التحرير او التقييد كلاهما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بدل ذلك على ضرورة التنويع الاقتصادي اضافة الى وضع استراتيجية انفتاح مثلى أي البحث عن الحماية الفعالة التي لا تؤثر سلبا في انتاج القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

كما ان تكوين راسمال الخام الثابت يبقى يؤثر ايجابي على معدل النمو في المدى الطويل ولو انه ينخفض قليلا الى 0.40 مقارنة بالمدى القصير ربما لأنه يحتاج الى تجديد وترميم نتيجة تعرض هذا العامل للاهتلاك او الاحلال .

اما بالنسبة لسياسة الانفاق الحكومي عل الاستهلاك النهائي في المدى البعيد يغيب اقره في المدى البعيد على النمو الاقتصادي لأنه غير معنوي .

خاتمة الفصل:

تم في هذا الفصل تجميع البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة و المتغير التابع المأخوذة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، حيث يتمثل المتغير التابع في الناتج الداخلي الخام كمقياس للنمو الاقتصادي الجزائري، أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في درجة الانفتاح التجاري، متوسط السعر السنوي للبترول، حصة الإنفاق الاستهلاكي من الإنتاج الداخلي الخام، تراكم رأسمال الخام الثابت، حصة الإيرادات الجمركية من الإنتاج الداخلي الخام .

تم من خلال هذا الفصل البحث عن تحديد الاثر الساكن والديناميكي اثر للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ظل وجود تقييد يسعى لتعظيم الايرادات الجمركية ، استخدم في التحليل الساكن نموذج الانحدار المتعدد بتوظيف طريقة المربعات الصغرى في برنامج ايفيوز 9 في دراسة الأثر على المدى القصير، والنتيجة صلاحية الدراسة سواء من الناحية الإحصائية أو من الناحية الاقتصادية مع غياب تحديد الاثر في المدى الطويل .

اما التحليل الديناميكي اعتمدنا على نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة حيث تبين وجود علاقة ديناميكية على المدى القصير والمدى الطويل لوجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، تلخص النتائج كالتالي مع ذكرها بالتفصيل في الخاتمة العامة.

ان أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي سواء في التحليل الساكن او التحليل الديناميكي بكون سلبي كذلك ما نلاحظه لباقي المتغيرات من حصة المداخيل الجمركية من الناتج ذات الاثر السلبي والانفاق الحكومي على الاستهلاك النهائي، اما تكوين رأسمال الخام الثابت ذو الاثر الموجب بجانب أثر متوسط اسعار البترول للبرميل على الناتج الداخلي الخام.

ان نسبة أثر درجة الانفتاح على النمو الاقتصادي في النموذج الديناميكي تنخفض مقارنة بالتحليل الساكن حيث وصلت الى -0.41 مقارنة الى -0.38 بالتوالي.

كذلك بالنسبة لحصة المداخيل الجمركية من الناتج بلغت في التحليل الديناميكي -0.07 مقارنة الى -0.13 في التحليل الساكن .

اضافة الى ارتفاع الاثر الايجابي لتكوين رأسمال الخام الثابت في التحليل الديناميكي الى 0.57 مقارنة الى 0.43في التحليل الساكن كذلك بالنسبة لأثر متوسط اسعار البترول للبرميل.

يستمر التأثير السلبي لدرجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الى المدى البعيد بنسبة -0.53 في حين ان الاثر السلبي لحصة المداخيل الجمركية من الناتج الداخلي الخام على المدى البعيد ينخفض بنسبة تصل الى -0.09 مقارنة بالمدى القصير أي ان الاقتصاد الوطني لم يصل الى الحالة التي تسمح له لانفتاح على الاسواق العالمية كون ان درجة الانفتاح هي مضخمة بالتركز على منتج ريعي واحد هو المحروقات وهذا يؤثر في الانتاج للمدى البعيد نتيجة عدم الاستقرار لأسعار هذه الاخيرة و ضعف الانتاج في البديل غير قادر على المنافسة الدولية .

كما ان حصة المداخيل الجمركية من الناتج التي توحي الى انه توجد عراقيل جمركية على المستوردات السلعية التي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي تنخفض في التأثير لكن بنسبة قليلة، بالتالي مما يستدعي الى اتباع سياسات تجارية فعالة ومدروسة وان استراتيجية احلال الواردات رغم انخفاض الاثر السلبي على المدى البعيد الا انها تبقي غير فعالة الى المستوى المطلوب على النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

نستخلص من العمل الذي بين أيدينا، أن الانفتاح التجاري ليس فقط عبارة عن عامل بل إضافة إلى ذلك هو أسلوب جوهري تسعى من خلاله الدول لتحقيق المكاسب خاصة بالنسبة للدول مرتفعة الدخل، أما بالنسبة للدول متوسطة وضعيفة الدخل تبحث عن الحفاظ أو تمديد الفرص لأجل البقاء في السوق الدولي.

فجميع الدول تتبادل السلع والخدمات فيما بينها، أدى ذلك إلى التطور التدريجي عبر الزمن لآليات التجارة مع التحفيز وتوسيع نطاقها في ظل وجود منظمات ومؤسسات دولية تترأسها المنظمة العالمية للتجارة بالتالي تعدد أشكال الانفتاح التجاري التي تتمثل في الانفتاح التجاري التام فيه يتم إزالة القيود الجمركية، التحرير التجاري الجزئي ويتم فيه تخفيض التعريفة أما المتعدد الأطراف يكون في ظل التكامل الدولي أو في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

انتقلت الدول من الانفتاح التجاري على أساس اختلاف التكاليف النسبية للإنتاج، إلى الفرق في الوفرة أو الندرة لعوامل الإنتاج، ثم توسعت أكثر لتتعمق في نوعية عوامل الإنتاج من حيث التفصيل في نوعية رأسمال، مضاف رأسمال البشري بدوره في التحرير التجاري من خلال زيادة المنتج المصدر ذو النوعية، مما عمل على خلق منافسة دولية، ليصبح الانفتاح التجاري في ظل المنافسة غير التامة ولنفس الاقتصاديات المتشابهة، بحيث يرجع ذلك إلى التمايز في الجودة والنوعية، وفورات الحجم سواء الداخلية والخارجية للشركات.

إذا لتحقيق الإنتاج يتطلب مدخلات تتمثل في عوامل الإنتاج مضافة العمل ورأسمال، أدت هذه العوامل إلى ظهور نظريات ودراسات، تسعى إلى تفسير والبحث عن عوامل وطرق أخرى لتعظيم الإنتاج مع تخفيض التكاليف، بغية تحقيق هدف يتمثل في النمو الاقتصادي.

حيث يقاس هذا الأخير بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام أو نصيب دخل الفرد من الإنتاج الإجمالي، فتبين لنا جليا أن الانفتاح التجاري ما هو إلا وسيلة تصريف الفائض من الإنتاج وان دوره يكمن في ضمان الحصة السوقية لبلد ما في السوق الدولي.

كما أن تطور نظريات الانفتاح التجاري يتزامن ويتوافق مع نظريات النمو الاقتصادي، حيث أن هذا الأخير يعمل على تحديد دالة الإنتاج الكلي للدول، الذي يعتبر ميزة للمنتج.

بالتالي إضافة إلى عوامل الإنتاج المتمثلة في العمل ورأسمال المادي كأساس لقيام التبادل بين الشركات أو الدول، نجد عوامل جد ديناميكية مثل الابتكار؛ وهو عامل مهم للبحث والتطوير بالتالي جودة ونوعية المنتج لقيام التبادل، كذلك عامل الخبرة والمعرفة أو المهارة بما يتعلق برأسمال البشري، حيث تمثل هذه العوامل دور مهم في تحديد النمو الداخلي.

بالتالي لاحظنا الترابط النظري حول علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي وأن الاختلاف في الأثر حول هذا الإشكال راجع إلى الهيكل الاقتصادي للدول، وإلى الاستراتيجية المتبعة من جانب الانفتاح التجاري، حيث هنا ننتقل من اعتبار الانفتاح عامل إلى كونه أسلوب وتقنية استراتيجية.

يرجع ذلك إلى قيام الدولة بمجموعة من الإجراءات، القرارات لضبط وزيادة او تقليص حجم التجارة، فإما تعمل على التوجه نحو الخارج؛ عن طريق استراتيجية تشجيع الصادرات مثل الدعم لقطاعات معينة، أو التوجه نحو الداخل عن طريق استراتيجية إحلال الواردات مثل فرض القيود التعريفية المتمثلة في الرسوم الجمركية القيمية، النوعية والقيود الكمية وهي غير تعريفية كنظام الحصص.

نستنتج مهما تعددت البحوث والدراسات الاقتصادية ان الإشكال يبقى قائم، حول الأثر المتبادل وما هي الاستراتيجية الملائمة، نلاحظ أن السبب يرجع حسب المحددات المستخدمة المميزة لكل بلد، واستراتيجية الانفتاح المنتهجة، إضافة إلى نوعية القطاعات الفعالة في الإنتاج الداخلي الخام.

أكدت العديد من الدراسات أن نجاح دول شرق آسيا إلى حد كبير كان بسبب الدور الفاعل للحكومة في تشجيع الصادرات على عكس الدول النامية ودول أمريكا اللاتينية التي انتهجت استراتيجية إحلال الواردات نظرا لوجود صناعات غير قادرة على مواجهة المنافسة الدولية بالتالي فرض قيود تجارية تمنح الفرصة لهذا النوع من الصناعات الناشئة.

إذا توصلنا إلى أن محددات النمو الاقتصادي نوعين؛ نوع يتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي مثل رأسمال المادي، التضخم، التقدم التقني وهي محددات كمية قابلة للقياس.

أما النوع الثاني يتمثل في محددات السياسات الاقتصادية وهنا ركزنا على الانفتاح التجاري، حيث نميز متغيرات قابلة للقياس وهي عبارة عن مؤشرات مثل درجة الانفتاح أو محددات مؤسساتية نوعية مرجحة مثل الفساد والحوكمة بمؤشرات لتفسير الأثر.

كان هذا حوصلة لما قدمناه في الجانب النظري بصفة عامة، الذي قسم بدوره إلى فصلين، يتمثل الفصل الأول في الإطار النظري للانفتاح التجاري أما الفصل الثاني يتعلق بالإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالانفتاح التجاري.

في ما يخص الجانب التطبيقي، خصصنا الدراسة للاقتصاد الجزائري، باحثين عن مرتبة و مكانة الجزائر في ظل الإشكال القائم، المتمثل في اثر الانفتاح التجاري على نمو الاقتصاد الجزائري وهل التحرير ام التقييد هو الأنسب في ظل وجود تغيرات وصدمات خارجية لأجل استمرار حصة الإنتاج في السوق الدولي، تحت كل هذا كانت صياغة الإشكالية كالتالي: **ما مدى أثر الانفتاح التجاري واستراتيجياته على النمو الاقتصادي الجزائري في ظل التغيرات الراهنة؟**

في إجابتنا على هذا الإشكال تطرقنا في الفصل الثالث إلى واقع الاقتصاد الجزائري من حيث الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وصولا إلى الفصل الرابع حول قياس أثر درجة الانفتاح كمقياس للانفتاح التجاري والإيرادات الجمركية على السلع المستوردة كمقياس لاستراتيجية إحلال الواردات على النمو الاقتصادي في ظل وجود محددات وعوامل أخرى.

توصلنا من خلال الفصل الثالث إلى أن الاقتصاد الجزائري، مر في ظل وجود مراحل انتقالية من وضع السوق المشترك والمنفعة العامة أي التخطيط المركزي إلى السوق الحرة واستقلالية المؤسسات بشكل إجباري طارئ في سنوات

الثمانينات؛ نتيجة أزمة اقتصادية ناتجة عن انخفاض الأسعار العالمية للمحروقات، مع اعتماد الاقتصاد على تركيبة سلعية واحدة تتمثل في صادرات البترولية.

إذا دخلت الجزائر أواصر الانفتاح التجاري الفعلي بداية من سنة 1994، من خلال ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كان الانفتاح التجاري المنتهج هو انفتاح من جانب واحد، أي في ظل وجود حماية للصناعة الناشئة وبعض الاستثناءات للتخفيض الجمركي، حيث كان حجم قائمة السلع المستثناة من تخفيض الرسوم الجمركية، بشكل كبير من خلال فرض تعريفة جمركية على القيمة سميت (Droit additionele provisoire) لحماية المنتجات التحويلية المصنعة، استمرت قائمة المنتجات الخاضعة إلى DAP لأجل سلع التجهيزات المصنعة محليا، ثم بدا بالانخفاض من 48بالمئة لسنة 2002الى 36بالمئة في 2003، الى 24بالمئة في 2004.

تشكل المحروقات 97بالمئة من الصادرات الإجمالية منذ فترة الانفتاح الفعلي 1994الى سنة 2012لتنخفض قليلا في سنة 2013الى 96بالمئة، تواصل الانخفاض إلى سنة 2015بنسبة 94بالمئة وهذا يرجع إلى العديد من الأسباب من بينها تذبذب أسعار البترول نتيجة الاختلال الحاصل بين العرض والطلب وسياسات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وجدنا الارتباط الكبير بين تطور قيمة الصادرات الإجمالية و تطور أسعار البترول مع أن اثر الارتفاع لأسعار البترول، أدى إلى زيادة المداخيل التي حفزت الدولة على خلق بيئة أكثر استقرار بانتهاج مشاريع استثمارية كبيرة و إحداث تنمية اقتصادية، من خلال إنشاء بنية تحتية لتوفير بيئة أعمال اقتصادية ملائمة للمستثمرين الأجانب، عقد اتفاقيات تجارية و الدخول في التبادلات الحرة لأجل توسيع وتحرير حصتها السوقية بغية البحث عن بدائل للمحروقات وتخصيص امثل للموارد على المدى القصير، لكن عدم الاستقرار و التغير المستمر يؤثر سلبا مع مرور الزمن بعد سنتين .

توصلنا في تحليل التركيبة السلعية لصادرات المنتجات نصف مصنعة انها تأخذ القيمة الأكبر من قيمة صادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 83بالمئة وبالأخص بما يتعلق بالمذيبات أي زيوت المقطرة من الفحم بقيمة 89029.4 مليون دينار جزائري لسنة 2014.

تحظى هذه الفئة من الصادرات خارج المحروقات في الآونة الأخيرة باهتمام كبير، كسبيل لتحقيق غاية التنويع الاقتصادي، إلا انه لا تصل إلى المستوى المطلوب وتبقى هامشية، حيث شكلت نسبة 0.3بالمئة لسنة 1994 إلى غاية 2014 بنسبة 0.5بالمئة من تركيبة الصادرات الإجمالية.

تحتل سلع التجهيز الصناعية المرتبة الاولى، من تركيبة السلع المستوردة بقيمة تقدر 93193 مليون دينار جزائري، بنسبة 27بالمئة من الواردات الاجمالية في سنة 1994، لتعرف تزايد متسارع الى غاية 2014 بقيمة 1527698.3 مليون دينار بنسبة 32 بالمئة من الواردات الاجمالية.

تمثل عملية الاستيراد للسيارات السياحية أكبر جزء في سلع التجهيز الصناعية خاصة منذ سنة 2005 و هو تاريخ فعلي للتخفيض التعريفة الجمركية للواردات نحو الاتحاد الاوروبي في ظل اتفاق الشراكة الاوروجزائرية، التي بلغت 844 مليون دولار، لتواصل ارتفاعها كذلك في سنة 2009 بقيمة 1524 مليون دولار إلى غاية سنة 2014 بقيمة 2956مليون دولار.

تأتي في المرتبة الثانية سيارات نقل البضائع، حيث بلغت قيمتها في سنة 2005 الى 82 مليون دولار، لتستمر في الارتفاع الى قيمة 1466 مليون دولار لسنة 2009 الى غاية 2014 بقيمة 2104 مليون دولار.

اما في المرتبة الثالثة كانت لاستيراد تجهيزات الهواتف التي بلغت قيمتها 360مليون دولار لسنة 2005و ارتفاعها على مدى الفترة لتصل في سنة 2009الى 415مليون دولار الى غاية 2014لتصل الى قيمة 1048 مليون دولار.

فيما يتعلق بمعرفة الشركاء التجاريين بقي على حاله، تشكل صادرات السلع الوطنية نحو الاتحاد الاوروبي أكبر نسبة تصل الى 69.4بالمئة من سنة 1994بقيمة 225886.3 مليون دينار جزائري الى غاية 2014 بنسبة 64.2 بالمئة بقيمة 3157764مليون دينار، هذا مقارنة بباقي المناطق الجغرافية كأمريكا الشمالية ودول اسيا.

نلاحظ ان جل الزبائن التجاريين للجزائر من الفترة الممتدة 1994الى غاية 2014هم أنفسهم ونسبة كبيرة منهم من الاتحاد الاوروبي، كما نجد ان الجزائر توجه صادراتها نحو فرنسا، ايطاليا واسبانيا كدول فاعلة في الاتحاد الاوروبي.

وبما يتعلق بالواردات الجزائرية فهو كذلك، يعتبر الاتحاد الاوروبي الممون الاول للجزائر منذ 1994 بقيمة 190040.7 مليون دينار بنسبة 55.8 بالمئة الى غاية 2014 بقيمة 2393773.5 مليون دينار بنسبة 50.7 بالمئة بالمقارنة بالسلع المستوردة من باقي المناطق الجغرافية كأمريكا الشمالية، امريكا اللاتينية واسيا.

أما بالنسبة للدول العربية نجد ان اغلب التعاملات التجارية للجزائر، في ظل منطقة التبادل الحر العربية، تتم مع دول مجاورة بما يتعلق بتونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، مصر ثم باقي التعاملات مع دول العربية الأخرى المتمثلة في السعودية، لبنان ، الاردن ،سوريا.

كما أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة جعل من المفاوضات إسهامات، حيث بغية خلق بيئة اقتصادية و تجارية مواتية للتطورات الدولية انتهجت بذلك الجزائر مجموعة من التدابير و الإجراءات لرفع الكفاءة الإنتاجية، بغية مواجهة المنافسة الدولية في ظل الانفتاح التجاري على السوق العالمي، لتحتل الجزائر المرتبة 10 عربيا و 100دوليا لسنة 2014 حسب تقرير التنافسية العالمي، من بين الاجراءات المتبعة كذلك خلق بيئة مناسبة لممارسة الانشطة الاستثمارية و التجارية من خلال حماية المستثمرين الاجانب و تسهيل اعمال الشركات خاصة الاجنبية في اطار المعاملة بالمثل بما يتعلق بفرض الضرائب، حيث بلغت الجزائر الترتيب 15 عربيا و 153 دوليا من حيث بيئة الاعمال المتعلقة بدور الحكومة في وضع الاجراءات و التشريعات لتسهيل و جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

كما وجدنا ان كل هذه الاجراءات وكل هذه التحولات والتغيرات بغية تحقيق ورفع معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى من خلال زيادة الإنتاج الداخلي الخام.

بالتالي سعينا إلى تحليل مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق القيمة المضافة الإنتاجية، حيث ان تصدير الإنتاج الزراعي نتيجة فتح السوق المحلي نحو المنطقة العربية الحرة، ساهم في نسبة مساهمته في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات إلى 10.06في سنة2009 و 10.64 بالمئة في 2013و ارتفاعها في 2014الى 11.09بالمئة.

علما ان القطاع الصناعي يشكل نسبة مساهمة أكبر في قيمة الناتج الداخلي الخام، ما يقترب 60 بالمئة في سنة 2006 حيث بلغت نسبة هذا القطاع في سنة 1994الى 48.96 بالمئة لتعرف ارتفاع متتالي الى غاية 1997 لتصل الى 52.30بالمئة و تبقي تتراوح نسبتها بين 50و 60بالمئة الى غاية سنة 2008 بنسبة 59.45 بالمئة.

عرفت انخفاض في سنة 2009الى 51.60 بالمئة وفي سنة 2013الى 47.79 بالمئة لتصل في سنة 2014الى 45.65 بالمئة.

نسبة ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، ترجع الى وجود تركز في الانتاج نحو قطاع الصناعة الاستخراجية بدلا من قطاع الصناعة التحويلية.

حيث ان انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الانتاج للفترة الاخيرة يرجع الى انخفاض كميات الانتاج في قطاع الصناعات الاستخراجية المرتبطة بتراجع اسعار النفط الخام.

لقطاع الخدمات دور كبير في خلق القيمة المضافة للإنتاج الداخلي الخام، اضافة الى خلق بيئة أعمال مواتية للنشاطات الدولية، مثل النقل واللوجستيك، الخدمات البنكية ومؤسسات التامين.

ثم تطرقنا بعد ذلك إلى محددات النمو الاقتصادي حسب الإحصائيات المتوفرة لدينا وركزنا على الجانب المستهدف من الدراسة، فوجدنا أن درجة الانفتاح التجاري في ظل وجود المحروقات تصل 60 بالمئة اما في ظل حساب صادرات

خارج قطاع المحروقات لا يتعدى 29 بالمئة، إضافة الى ذلك نجد ارتفاع مؤشر التركز للسلع المصدرة يصل الى 50 بالمئة.

اضافة الى ان الجباية البترولية تشكل الحيز الأكبر في الايرادات العامة بنسبة 68.6 بالمئة مقارنة بالجباية الضريبية بنسبة 26.4 بالمئة في سنة 2011 الا انها عرفت انخفاض الى غاية سنة 2014 بنسبة 57.9بالمئة على عكس لجباية الضريبة التي عرفت ارتفاع الى غاية 37.4 بالمئة لنفس السنة .

نلاحظ ان للاتفاقيات التجارية دور في التحرير التجاري من خلال العمل على تخفيض العراقيل الجمركية على التجارة الخارجية فنجد ان نسبة الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية من الدخل انخفضت بعدما كانت 16.81بالمئة لسنة 1994 انخفضت الى 4.66 بالمئة لسنة 2005 ووصلت الى 3.78 بالمئة لسنة 2011 .

كما انخفضت نسبة معدل التعريفة المتوسطة على جميع المنتجات من 16.33 بالمئة لسنة 2005الى 14.23 بالمئة لسنة 2009 ثم الى 12.24 بالمئة لسنة 2014.

لكن الوضع الاقتصادي الجزائري الحالي في ظل انخفاض أسعار البترول مع ضعف في هيكل التنويع التجاري زعزع إيرادات الدولة مما منح اهمية والحل الاول للتفادي العجز عن طريق انتهاج سياسة ضريبية مرتفعة، وعليه ان عدم استقرار السياسات الكلية يجعل التحرير التجاري نسبي وبالتالي يؤثر على النشاطات الإنتاجية بالدرجة الأولى مما يصبح عائق أمام النمو الاقتصادي.

في الأخير نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يركز على محددات السياسات الاقتصادية، كمحدد للنمو الاقتصادي مقارنة بالمحددات الاقتصاد الكلي، خير دليل لذلك انتهاج سياسية الإنفاق التوسعية وانتهاج سياسات ضريبية سواء جمركية أو عادية، تعزيز درجة الانفتاح من خلال الاتفاقيات الثنائية، تحسين بيئة الأعمال حسب المعايير الدولية ومحاولة تحسين العامل المؤسساتي بمكافحة الفساد.

قمنا في الفصل الرابع بإسقاط ما هو نظري لواقع الاقتصاد الجزائري من خلال تحديد النموذج القياسي على الجانب الإحصائي لتحديد قيمة الأثر في ظل متغيرات الدراسة.

حيث تم قياس النمو الاقتصادي بأخذ الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية المليون دولار سنويا ، اما درجة الانفتاح التجاري تقاس بمجموع الصادرات والواردات مليون دولار بالأسعار الجارية سنويا على الناتج الداخلي الخام، حصة مداخيل العوائد الجمركية بالمليار دولار من الناتج الداخلي الخام ،اضافة الى متغيرات اخرى تتمثل في اجمالي تكوين رأسمال الثابت مليون دولار بالأسعار الجارية، نسبة تغطية الانفاق على الاستهلاك النهائي مليون دولار بالأسعار الجارية الى الناتج الداخلي الخام، متوسط سعر البترول للبرميل دولار سنويا.

إلا انه تم إسقاط معدل التضخم وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر من النموذج نتيجة القيم السالبة لبعض السنوات التي لا نستطيع إدماجها بوجود اللوغاريتم بالتالي صعوبة قياسها ، اضافة الى استقرارية بعضها عند الفرق الثاني .

أخذت البيانات في شكل سلاسل زمنية سنوية، للفترة المحددة من سنة 1980الى غاية 2014.

الهدف من الدراسة القياسية تحديد الاثر الساكن و الديناميكي للانفتاح التجاري واستراتيجياته على النمو الاقتصادي بوجود عوامل اخرى ،حيث اعتمد في دراستنا للأثر على الانحدار الخطي المتعدد وهو امتداد للانحدار الخطي البسيط، يتصف هذا النموذج بوجود متغير داخلي و هو متغير تابع يتمثل في الناتج الداخلي الخام (Pib) يتحدد من متغيرات خارجية مستقلة تتمثل في معدل الانفتاح التجاري(Touv) ، متوسط سعر البترول (Ppm)، تكوين راس المال الخام الثابت (Fcbf) ، حصة الانفاق على الاستهلاك النهائي من الناتج الداخلي الخام (Pdcf)،حصة المداخيل الجمركية من الناتج الداخلي الخام(Prdd).

اضافة الى وجود متغيرات عشوائية اخرى لم تعد في النموذج لكنها توجد في الواقع، تم دمجها الى حد الخطأ.

استخدمنا تقدير النموذج على طريقة المربعات الصغرى العادية (moindres carrés ordinaires(OLS) في تحديد الاثر الساكن، و نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة لتحديد الاثر الديناميكي و لتقدير النموذج قيد الدراسة اعتمدنا في ذلك على برنامج الاقتصاد القياسي (eviews(09 بغية تسهيل الحسابات و كسب الوقت .

كانت نتائج النموذج الساكن وهو مهم في تقديم نسبة مساهمة تغير المتغيرات التفسيرية في شرح التغير للمتغير التابع، حيث توصلنا إلى أن المتغيرات المستقلة للنموذج تفسر 87بالمئة من التغير في لوغاريتم الناتج الداخلي الخام.

وهذا ايجابي بالنسبة للنموذج فكلما اقتربت النسبة إلى الواحد كلما قلت نسبة مساهمة تغير المتغيرات العشوائية في التأثير على تغير المتغير التابع التي تقدر في النموذج نحو13 بالمئة.

بعدما تبين لنا ان النموذج صالح من الناحية الإحصائية وان نموذج الانحدار المتعدد المعالج بطريقة المربعات الصغرى العادية هو نموذج صحيح لتفسير تأثير الساكن للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ظل وجود متغيرات أخرى وعليه من معادلة الانحدار المتعدد المتمثلة فيما يلي:

$$DLogPib_t = \mathbf{0.018} + \mathbf{0.43}DlogFcbft + \mathbf{0.26}DlogPpm_t - \mathbf{0.38}DlogTouv_t - \mathbf{0.16}DlogPdcf_t - \mathbf{0.13}\ DlogPrdd_t + \mu\hat{}_t$$

نجد ان التغير في درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري من الفترة 1980 الى غاية 2014 يؤثر في التغير للناتج الداخلي الخام للفترة المذكورة ، لكن هذا التأثير هو سلبي أي انه كلما تغيرت درجة الانفتاح التجاري بدرجة واحدة فان ذلك يؤدي إلى نقص الناتج ينسبة 38بالمئة وهذا يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي، يرجع الى كون الاقتصاد الجزائري لايزال غير قادر على مواجهة السوق الدولي من منافسة دولية من حيث الانتاج الذي يعتبر ريعي يعتمد على قطاع المحروقات الذي يتميز بعدم استقراره في الأسعار مع قيمة استيراد مرتفعة خاصة للسلع الغذائية التي هي في شكل استهلاك نهائي أي غير قابل للإعادة الانتاج في نفس الفترة الزمنية محددة.

هذا وان دل على شيء فانه يدل على درجة الانفتاح للاقتصاد الجزائري هي درجة اعتمدت على الانفتاح من جانب واحد مرتكز على التنويع في الواردات.

ما يدعم دراستنا من الجانب النظري دراسة (Vincent Caupin) ، دراسة (Busson. F, Villa. P) التي تطرقنا اليها في الفصل الثاني من الجانب النظري .

بالنسبة لتكوين راس المال الثابت الخام للفترة المدروسة له تأثر ايجابي على الانتاج الداخلي الخام فاذا تغير بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الاخرى فان ذلك يؤثر على تغير الانتاج الداخلي الخام بزيادة تقدر بنسبة 43بالمئة، أي ان الاستثمار المحلي سواء كان عام او خاص في راس المال المادي له أثر ايجابي ومحدد اساسي لزيادة النمو الاقتصاد الجزائري. و هذا يتوافق مع الناحية النظرية مثلا دراسة « King-Levine (1994) ».

التغير في متوسط اسعار البترول بوحدة واحدة في ظل ثبات العوامل الاخرى يؤدي في المدى القصير الى التغير الموجب في الانتاج الداخلي الخام بنسبة 26 بالمئة وهذا ما نلاحظه في الواقع اي ارتفاع سعر البترول يعني تحفيز على الانتاج في قطاع المحروقات ومضاعفة الانتاج لسنة معينة.

اما بالنسبة للتغير في تغطية الانفاق على الاستهلاك النهائي من الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الاخرى يؤدي الى انخفاض الانتاج الداخلي الخام بنسبة 16بالمئة لسنة معينة، وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية التي تدعم ان التغير في الاستهلاك النهائي يدعم الانتاج الداخلي كون الطلب محفز للعرض، الا انه في حالة الاقتصاد الجزائري التغير في الانفاق على الاستهلاك النهائي يرجع الى عوامل وسياسات مالية منتهجة بشكل غير مدروس، والتي تتمثل في السياسة المالية التوسعية بزيادة الاجور بالتالي التحفيز على الاستهلاك غير المرشد مما يدعم عوامل اخرى كالاستيراد او الطلب على سلع اجنبية اضافة الى ان الانفاق على الاستهلاك النهائي هو انفاق غير انتاجي على عكس النفقات مثلا على البنية التحتية التي تمثل انفاق في قطاع انتاجي و ما يدعم تحليلنا دراسة ((Barro . R ,1996)) التي تطرقنا اليها في الفصل الثاني من الجانب النظري.

فيما يخص اثر التغير في حصة المداخيل الجمركية من الانتاج الداخلي الخام لا يزيد في حجم الإنتاج الداخلي الإجمالي الخام كون التأثير في التغير سالب الاشارة أي اذا تغير الاول بوحدة واحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة فان

ذلك يؤثر سلبا على المتغير الثاني التابع الا و هو الناتج الداخلي الخام بنسبة 13ب‌المئة حيث تعبر حصة المداخيل الجمركية من الناتج عن مدى فعالية السياسة التجارية للمبادلات مع باقي الدول بالتالي نلاحظ ان السياسة التجارية بفرض قيود تعريفية يحد من الناتج الداخلي و بالتالي بطريقة غير مباشرة وكان الاقتصاد يعتمد في طيات المبادلات التجارية على سياسة إحلال الواردات و هذه الاستراتيجية غير فعالة كما يلزم نتيجة التأثير السلبي في المدى القصير أي بالضبط عدم تحديد نوعية السلع المفروض عليها معدل التعريفية هل هي سلع وسيطيه او سلع نهائية اضافة الى التغير المستمر في السياسات التجارية وعدم استقرار السياسات الحكومية من قوانين حول السلع المستوردة .

اذا نلاحظ ان درجة الانفتاح التجاري تؤثر سلبا على الانتاج الداخلي الخام وبالتالي على النمو الاقتصادي و كذلك حصة الايرادات الجمركية من الناتج لها تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام بالتالي على النمو الاقتصادي، بالتالي هذه النتائج تؤدي الى ان الاستراتيجية المتبعة للانفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق الدولي هي ليست مثلى ونقصد بذلك من حيث تحديد معدل التعريفة الأمثل و تحديد نوعية السلع المستوردة كون ان درجة الانفتاح ترجع الي قيمة الاستيراد المتزايدة مقابل ضعف في نوعية التصدير المرتكزة على المحروقات بالتالي يسمح لنا ذلك بالقول الى ان الاقتصاد الجزائري يحتاج الى التوجه الى التنويع في التصدير بالتالي اعتماد استراتيجية تشجيع التصدير بدل سياسة احلال الواردات .

اضافة الى اقامة تكتلات اقتصادية ثنائية تسمح بتحقيق مكاسب انتاجية مثل منطقة التبادل الحر العربية لتوسيع السوق الاقتصاد الجزائر و ندعم تحليلنا هذا بنظرية « Grossman –Helpman (1993) » انه يستطيع البلد ان يعمل على تحريك ايجابي للنمو من خلال عملية اللحاق بالركب أي الاندماج و التكتل لمجموعة من الدول قبل أن تعرض اقتصادها للمنافسة العالمية و بالتالي عدم التحرر التام لهذا البلد يفيد لإنقاص تباطؤ النمو الاقتصادي.

لكن للبحث عن علاقة التوازن أو العلاقة طويلة الأجل توجب علينا دراسة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة والبحث عن الاتجاه المشترك الذي يربطهما معا.

وجدنا ان صلاحية النموذج في تفسير العلاقة طويلة الأجل ليست موجودة، مما يحفز على ان للتحليل الديناميكي دور في تحديد الاثر سواء في المدى القصير او المدى الطويل.

في التحليل الديناميكي استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة، بعد دراسة وتحديد المعادلة التي تبين أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بوجود عوامل اقتصادية أخرى تبين لنا ان التأثير لهذه المتغيرات على المتغير التابع تظهر كالتالي ما يلي:

-المتغيرات التفسيرية تفسر 96بالمئة من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي والباقي يرجع الى متغيرات لم تدخل في النموذج نتيجة عدم توفر البيانات إضافة إلى متغيرات أخرى تتميز بصعوبة القياس.

بالاعتماد على معادلة النموذج الديناميكي المتمثلة في :

DLOGPIB = 0.01 + 0.21 *DLOGPIB(-1) + 0.57 *DLOGFCBF - 0.25 *DLOGFCBF(-1) - 0.09 *DLOGPDCF + 0.15 *DLOGPDCF(-1) + 0.28 *DLOGPPM + 0.04 *DLOGPPM(-1) - 0.10 *DLOGPPM(-2) - 0.07 *DLOGPRDD - 0.41 *DLOGTOUV +u(t).

يؤثر التغير في معدل الانفتاح التجاري على التغير في النمو الاقتصادي بأثر سلبي، فكلما تغير بوحدة واحدة لفترة معينة يؤثر ذلك على التغير في الناتج الداخلي الخام بنسبة (0.41) من السنة نفسها.

اضافة الى ان الإيرادات الجبائية الناتجة عن فرض القيود الجمركية تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

حيث إذا كان التغير فيها بوحدة واحدة للفترة زمنية معينة، فان ذلك ينقص في حجم الانتاج الداخلي الخام بنسبة (-0.07) للفترة نفسها.

اما بالنسبة للتغير في تكوين راس المال الخام الثابت المرتد زمنيا بفترة ابطاء لسنة واحدة يؤثر سلبا على التغير في الناتج الداخلي الخام بنسبة (-0.25) للفترة الجارية، كون هذه المعدات و التجهيزات مع مرور الوقت تتعرض الى الاهتلاك مما يؤدي الى نقص الانتاجية مما يتطلب التجديد و اعادة الاستثمار فيها بعدما كان ذو اثر ايجابي في السنة نفسها.

لاحظنا كذلك من خلال المعادلة ان التغير في متوسط اسعار البترول لفترة الابطاء للسنتين، يؤدي الى نقص في الناتج الداخلي الخام بنسبة (-0.10) للسنة الجارية فعدم استقرار الاسعار يعرض الاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية التي تؤدي الى ضرورة مراجعة الكمية المنتجة من المحروقات وضبط وتحديد الكمية المصدرة منها، بعدما كانت تؤثر ايجابا على الانتاج الداخلي الخام لفترة ابطاء بسنة واحدة والسنة الجارية.

وفي الاخير وجدنا ان التغير بوحدة واحدة في حصة الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية من الناتج الداخلي الخام لفترة ابطاء لسنة واحدة، يؤثر ايجابيا على الانتاج الداخلي الخام بنسبة (0.15) للسنة الجارية، وبالتالي فان السياسة الحكومية التوسعية للإنفاق هي سياسة ذو أثر ايجابي على النمو الاقتصادي بتأخر سنة واحدة أي تتأثر بالسنة الماضية من خلال تأثيرها على الطلب على السلع الاستهلاكية الذي بدورة يحرك العرض من الانتاج الداخلي الخام، بعدما كان اثرها للسنة الجارية سلبي كونه غير انفاق غير انتاجي ربما يرجع السبب لأسباب تقليدية او عقائدية او نفسية .

كذلك وجدنا ان الانتاج الداخلي الخام للفترة ابطاء بسنة واحدة تؤثر ايجابا في السنة الجارية بنسبة 0.21 أي ان الانتاج للسنة الماضية يحفز الانتاج في السنة الحالية.

وعليه من خلال ما سبق يمكننا تحديد الاثر لمتغيرات الدراسة في المدى القصير والمدى البعيد.

تبين ان أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي سواء في التحليل الساكن او التحليل الديناميكي بكون سلبي، كذلك ما نلاحظه لباقي المتغيرات من حصة المداخيل الجمركية من الناتج ذات الاثر السلبي والانفاق الحكومي على الاستهلاك النهائي، اما تكوين رأسمال الخام الثابت ذو الاثر الموجب بجانب أثر متوسط اسعار البترول للبرميل على الناتج الداخلي الخام.

ان نسبة أثر درجة الانفتاح على النمو الاقتصادي في النموذج الديناميكي ترتفع مقارنة بالتحليل الساكن حيث وصلت الى -0.41 مقارنة الى -0.38 بالتوالي.

اما بالنسبة لحصة المداخيل الجمركية من الناتج انخفضت لتبلغ في التحليل الديناميكي -0.07 مقارنة الى -0.13 في التحليل الساكن.

اضافة الى ارتفاع الاثر الايجابي لتكوين رأسمال الخام الثابت في التحليل الديناميكي الى 0.57 مقارنة الى 0.43في التحليل الساكن كذلك بالنسبة لأثر متوسط اسعار البترول للبرميل.

استمر التأثير السلبي لدرجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الى المدى البعيد في التحليل الديناميكي بنسبة – 0.53 كما ان الاثر السلبي لحصة المداخيل الجمركية من الناتج الداخلي الخام على المدى البعيد وصل الى -0.09 مقارنة بالمدى القصير أي ان الاقتصاد الوطني لم يصل الى الحالة التي تسمح له لانفتاح على الاسواق العالمية كون ان درجة الانفتاح هي مضخمة بالتركز على منتج ريعي واحد هو المحروقات وهذا يؤثر في الانتاج للمدى البعيد نتيجة عدم الاستقرار لأسعار هذه الاخيرة و ضعف الانتاج في البديل غير قادر على المنافسة الدولية .

كما ان حصة المداخيل الجمركية من الناتج التي توحي الى انه توجد عراقيل جمركية على المستوردات السلعية التي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ترتفع في التأثير لكن بنسبة قليلة، بالتالي مما يستدعي الى اتباع سياسات تجارية فعالة ومدروسة وان استراتيجية احلال الواردات ذات الاثر السلبي على المدى البعيد الا انها تبقي غير فعالة الى المستوى المطلوب على النمو الاقتصادي.

بالتالي التحرير او التقييد كلاهما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي يدل ذلك على ضرورة التنويع الاقتصادي اضافة الى وضع استراتيجية انفتاح مثلى أي البحث عن الحماية الفعالة التي لا تؤثر سلبا في انتاج القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

كما ان تكوين رأسمال الخام الثابت يبقى يؤثر ايجابي على معدل النمو في المدى الطويل ولو انه ينخفض قليلا الى 0.40 مقارنة بالمدى القصير ربما لأنه يحتاج الى تجديد وترميم نتيجة تعرض هذا العامل للاهتلاك او الاحلال .

اما بالنسبة لسياسة الانفاق الحكومي عل الاستهلاك النهائي يغيب اثره في المدى البعيد على النمو الاقتصادي لأنه غير معنوي.

كل ما سبق يسمح لنا بالتحقق فرضيات الدراسة المطروحة كالتالي:

- زيادة درجة الانفتاح لا تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

- الإيرادات الجمركية على السلع المستوردة تؤثر سلبا على الإنتاج الداخلي، وتسمح بزيادة الإنفاق غير الإنتاجي سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل.

-تأثيرات التحليل الساكن للانفتاح التجاري واستراتيجياته لا تختلف عن التحليل الديناميكي خاصة في المدى القصير.

نقائص الدراسة:

تنحصر نتائج الدراسة حسب النموذج المدروس، حيث انه لا يشمل النموذج على جميع المتغيرات مثل التضخم، كما أخذت قيم المتغيرات بالأسعار الجارية عوض الأسعار الحقيقية.

إضافة إلى أن مقياس درجة الانفتاح التجاري ليس معيار نهائي للانفتاح حيث اعتبره بعض الاقتصاديين مؤشر للتبعية الاقتصادية، بالتالي عدم اخذ مؤشرات أخرى للانفتاح مثل مؤشر التعريفة الموزون او المرجح او مؤشر الجاذبية مثلا.

أفاق الدراسة المستقبلية:

رغم الصعوبات التي واجهتنا في انجاز البحث الذي بين أيدينا والمتمثل اغلبها في جمع البيانات اللازمة لدراسة الموضوع ومدى توافق ذلك مع النموذج إلا أننا ونحن بصدد انجاز المشروع صادفنا تشعبات تبقى في طيات البحث وتحتاج إلى معالجة نذكر منها:

1-علاقة التحرير المالي في ظل التحرير التجاري بالنمو الاقتصادي.

2-دراسة مقارنة للأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لدول المرتكزة على المحروقات باستخدام نموذج بانل.

3-إستراتيجية البحث عن بدائل المحروقات في تفعيل الانتاج الوطني.

4-دور النوعية المؤسساتية في تحقيق النمو الاقتصادي.

5-أثر الحوكمة على حجم التبادل التجاري.

6-إسقاط تجارب الدول الناشئة على الاقتصاد الجزائري.

المراجع باللغة العربية

-أبو شرار علي عبد الفتاح،الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة ،عمان ،الأردن،الطبعة الأولى،2007،ص 284 .

-التقرير الاحصائي السنوي 2015 ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ص ص 12.ص 96

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاقتصادية ،2015 ، ص 450-451.

-التقرير الاقتصادي الموحد ،تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية و اسواق العمل في الدول العربية ، المحور العاشر، 2015، ص .ص 257.258.

-السواعي خالد محمد ، eviews والاقتصاد القياسي ، الطبعة الاولى ،عمان ، الاردن ،2012، ص 14.

-السواعي خالد محمد،التجارة الدولية :النظرية وتطبيقاتها ،الناشر:عالم الكتب الحديث ،الأردن، الطبعة الأولى،2010،ص ص281-282

-بخيت علي حسين ،سحر فتح الله،الاقتصاد القياسي ،دار اليازوري العلمية للنشر و الطباعة ، عمان،2006،ص16.

-بن شهرة مدني ،الاصلاح القتصادي و سياسة التشغيل ، الطبعة الاولى ،دار الحامد عمان ،2008،ص 135.

-دومينيك سالفاتور ، الاقتصاد الدولي ،ترجمة محمد رضا علي العدل ، ،جامعة عين الشمس ، الدار الدولية للنشر و التوزيع،مصر ،1975،ص 112.

-صندوق النقد العربي، الفصل الرابع :القطاع الصناعي ، 2015،ص 96-97.

-صندوق النقد العربي، الملاحق الاقتصادية 2016، ص.ص 503.504 ،2015 ، ص.ص480.481.

-صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية ، 2016 ،ص 09.

-عايب وليد غبد الحميد، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ،الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان ،2010، ص 222.

-عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، ، دار الخلدونية ،الطبعة الأولى ، 2007،ص120.

-عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، السعودية،2004،ص.ص.4-9.

-محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008،ص 39.

المراجع باللغة الأجنبية:

-Afonso O.,(2001), «The Impact Of International Trade On Economic Growth» ,Portugal ;$N^0$106,p21.
-Aghion .p,(2002), « Les défit d'une nouvelle théorie de la croissance »,vol.78, n^0.4, pp.459-486.
-Altomonte.C,Armande.R, (2013)« Business Groups As Hierarchies Of Firms: Determinants Of Vertical Integration An Performance » ,p4.
-Amaidi. A.,Dani .H.,(2014),«capital humain et croissance économique en Tunisie »,vol .1, IPCO, pp.1-05.
-**Amavilah H.,(**2012), « Baumol, Panzar ,And Willing's Theory Of Contestable Markets And Industry Structure»,MPRA,n0.41974,pp.1-11.
-Arrow .K.j.,(1962),« The Economic Implication Of Learning By Doing »vol.29, pp.155-173.
-Artus.p,(1993),«Croissance endogène : revue des modèles et tentatives de synthèse »,vol.44, n^0.22,pp189-228.
-Barro . R ,(1996), « Determinants Of Economic Growth : Across-Country Empirical Study», NBER,9698,pp.1-79.
-**Bhagwati J.N.,(**1986), «Export Promoting Trade Strategy :Issues And Evidence »,The World Bank ,Report n^0ERS7,pp10-14.
-Bourbonnais R .,(2011), « Econométrie ,Manuelet Exercices corriges » ,8eEdition,paris,p48.
-Bourdages.A,(2000), « le commerce extérieure est-il un instrument de croissance viable pour l'Amérique-latine? »,option : Economie et finance international , Faculté d'Arts et science ,université de Montréal, pp.1-75.
-Bourdon.M.H , Mouel.M.C ,Vijil.M,(2013), « The Relationship Between Trade Openness And Economic Growth: Some New Insights On The Openness Measurement Issue »,Hal.france, pp1-18.
-Brander J.,Krugman P.,(1983) **,** « A reciprocal Dumping Model Of International Trade»p313.
-Busson. F, Villa. P , (1997), « croissance et spécialisation »,vol.48,n^0.6,pp.1457-1483.
-Caupin V.,Sedik T.S.,(2003), « politique d'ouverture commercial et instabilité de la croissance economique » ,CERDI ,30Pages
-**Cedras.J,(**1958), « le paradoxe de Leontief et la théorie de la spécialisation internationale »,vol9,no.4,p578.
-Chalkual T.,Peng J.,Shijiliang,Yaoju ,(2013),«Trade Policies And Economic Growth» ,DPIBE,13Pages.
-Chalkual T.,Peng J.,Shijiliang,Yaoju ,(2013),«Trade Policies And Economic Growth» ,DPIBE,13P
-Colin I., Bradford Jr.,(1988), « une approche stratégique des régimes de commerce extérieur »,CEPII, p14.
-Craft .N,(2008),«Solow And Growth Acconting : A Perspective From Quantitative Economic History», pp.1-21.
-D'aspremoont c.,Gabszewicz J.,Thisse F,(1979), «on Hotteling's stability competition »,vol47,n0.5,p1146.
-Daniel Rouget F., (2006-2009), **«** Les politiques commerciales », CP de SES , p5.
-Darreau. P, (2003),«expliquer la croissance » ,pp.1-6.
-Diemer .A, «Croissance endogène et convergence »,sans date, MCF, pp.1-14.
-Dimitrios.A,Stephen.G,(2007), « Applied Econometrics »,New York,pp319-324.
-Doucouré.O,(2004), « ouverture commerciale et croissance économique : le cas de mali »,option : finance publique ,université cheikh Amta Diop de Dakar ,pp1-102.

-Edwards S,(1993), «Openness-Trade Liberalization –And Growth In Developing Contries»,Vol31,n^{0}03,p1360.
-Edwards S., (1989),«Openness, Outward Orientation ,Trade Lliberalization ,And Economic Performance In Developing Countries »,the world bank WPS191,p7.
-Eisenmann A.,(2008), « ouverture et croissance »,Ecole d'économie de paris ,session 6,p1.
-Elsenhaus . H ,(2000),« La théorie de la croissance endogène modifie –t- elle radicalement la théorie du développement ?», vol .41,n^o .164, pp.729-748.
-Findlay R.,Kierskowski H.,(1983), « International Trade And Human Capital» vol.91,no.6,p959.
-Frankel A., Romer D., Cyrus T,(2000), «Trade And Growth In East Asian Countries :Cause And Effect», Vol 23, No. 5732 **,**p 11.
-Frankel A., Romer D.,(1999)**,** «Does Trade Cause Growth»?, Vol. 89, No. 3,p382.
-Grossman .M.G ,Helpman .E,(1993) ,«endogenous innovation in the theorie of growth »,n0:4527,pp1-35.
-Grossman G. M., « la promotion des nouvelles activités industrielles :Analyses et observations récentes »,universitéprincetom,pp107-108.
-Gujarati,(2004),«Basic Econometrics» ,Fourth Edition ,p.p472.474.
-Hanik M.D,(1988), «An Extended Linder Model of International Trade »,vol.64,n0.4,p324.
-Hansson P.,(1989), « Intra-Industry Trade : Measurements ,Determinants And Growth»,Handbook,N0.205,p2.
-Helpman E.,(1987), «Imperfect Competition And International Trade :Evidence From Fourteen Industrial Countries »,n0.1,pp62-81.
-Hénin.P.Y.,Ralle.p.,(1993),«Les nouvelle theories de la croissance :quelques apports pour la politique économique », pp.75-100.
-http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960
-Hur.J,Park. C.B,(2012), « Do Free Trade Agreement Increase Economic Growth Of The Member Countries? »,vol.40, No.7,pp1283-1294.
-Jean M.S., (2000), « l'ouverture commercial est elle mesurable ? », CERESA, Paris, p 3.
-Jonas .K ,K.,(2018), « modélisation ARDL,test de cointegration aussi bornes et approche de toda-yamamoto »,congo,pp06-08.
-Jun Khiang Tan C. ,(2012),« International Trade and Economic Growth: Evidence from Singapore» , university Columbia,pp.1-58.
-Jun Khiang Tan C. ,(2012),« International Trade and Economic Growth: Evidence from Singapore» , Columbia,p 4.
-Kaufmann.D,Kraay.A et all,(2000),«Gestion des affaires publiques de l'évaluation a l'action»,finance et développement,p.p10-12.
-Kaufmann.D,Kraay.A et all,(2010),«the worldwide governance indicators, methodology and analytical issues» ,p.03-04.
-King.R.G, Levine.R, (1994), «Capital Fundamentalism ,Economic Development ,And Economic Growth »,n^0.40, pp.259-292.
-Kreps D.M, Scheinkman J.,(1983),« Quantity Precommitment And Bertrand Competition Yeld Cournot Outcomes»,vol.14,n0.2,pp326-327.
-Krugman P., (1995), « Increasing Returns ,Imperfect Competition And The Positive Theory Of International Trade », Handbook ,Chapter 24, Combridge ,pp.1244-1276.
-Krugman P. ,Obstfeld M ., (2009**)**, « Economie Internationale »,8 Edition , France ,Paris.

-Krugman P.,(1979),«Increasing Returns ,Monopolistic Competition And International Trade» ,p 478.

-**Krugman P.,**(1991), « Increasing Returns And Economic Geography»,vol.99,no.31,pp483-499.
-Lamfalussy .A.,(1963), « contribution a une théorie de la croissance en économie ouverte », n^0 .08,pp.715-733.
-**Lamzoudi N.**,(2005), « L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique cas De Six Pays D'Afrique De L'ouest », Rapport de Recherche, Université De Montréal ,28 Pages.
-Lassudrie .B.D, Mucchielli J.L.,(1979), « les échanges intra – branche et la hiérarchisation des avantages comparés dans le commerce international » ,vol .30,no .3, p443
-Lindert P. , Kindeleberger C., (1982), « économie international »,7édition, Economica , Paris.p17.
-Lipsey R.G.,(1978), « Harry Johnson Contribution To The Pure Theory Of International Trade »,vol.11,p 37.
-**Lordon.F,**(1991), « Théorie de la croissance : quelques développements récents »,OFCE, n^0 .36, pp.157-211.
-**Love P., Lattimore R**.,(2009), Le commerce international,OCDE,p64.
-Lucas.R,(1988), « On The Mecanics Of Economic Development »,n^0 .22, pp .3-42.
-M'hamsadji B.N., (1998), « 5 essaos sur l'ouverture se l'économie algérienne »,Enag,edition,alger,p09.
-Magnan. J, « la croissance economique »,sans date, pp.1-14.
-**Maneschi A.** ,(2008), « How Would David Ricardo Have Taught The Principle Of Comparative Advantage?», vol.74,no.4,p1169.
-Mimoun L.,Kheladi M, « la politique de l'etat dans le secteur du commerce extérieur »,sans dat, univ de béjaia.
-Mireille R.,(1996), « les enjeux théoriques de la libéralisation des échanges »,n^0 .9638/E,p34.
-Muet.A.P.,(1993) , « Les théorie contemporaines de la croissance »,OFCE ,n^0 . 45,pp.11-51.
-Nshue .A,(2012),« Modèle de croissance économique »,pp.1-41.
-Patrick.L,Lattimore.R,(2009), « le commerce et la croissance »,Edition OCDE,pp164-177.
-Perkins .D .h ,Radelet.S, Lindauer.D.l,(2012), « Economie du Développement »,3.Edition ,paris, pp.53-54.
-Perroux. F.(1971), « Le théorème Heckscher-Ohlin-Samuelson ,la théorie du commerce international et le développement inégal »,no 24,p171.
-Posner M.V. ,(1961), « International Trade And Technical Change»,vol.13,no.3,pp323-329.
-Rapport sur le commerce mondial,(2004), « gouvernance et institutions »,p.182.
-Rivera.B.L, Romer.p.,(1991) ,«International Trade With Endogenous Technological Change », n^0.35,pp.971-1004.
-**Rodriguez F**., **Rodrik D**.,(2001), «trade policy and economic growth» ,Vol 15 ,p262.
-Romer.P,(1986),« Increasing Returns And Long Run Growth »,vol.94,n°.05,pp.1002-1037.
-Romer.p,(1989),« Endogenous Technological Change »,n^0.3210,pp.1-41.
-Sadigh.E.,(1996) , « Croissance endogène et école néo-classique »,n^0.9604,CNRS, pp.01-47.
-Sevela .M, (2011), « International Trade And Endogenous Growth: The Case Of Czech Economy », No.2, pp. 333 -338.
-**Silva N., Chidmi B., Johnsoon J,**(2013),Trade Liberalization –Openness –And Economic Growth,Vol2,$N^0$2 ,TEXAC ,p 58.
-Siroen Marc J., (1988),« la théorie de l'échange international en concurrence monopolistique :une comparaison des modéles »,vol 39,n0.3,pp511-523
-Solow.R ,(1956),«A Contribution To The Theory Of Economic Growth »,vol.70,n^0.1, pp65-94.
-Solow.R,(1957) , « Technical Change And The Aggregate Production Function» ,vol.39,n°.3, pp.312-320.

-Stiroh.K.J.,(2000),« Investissement et croissance de la productivité :étude inspirée de la théorie néoclassique et de la nouvelle théorie de la croissance »,n^0 .24,pp.1-80.
-Tsasa.P.J ,(2012), « dérivation du modèle basique de Barro»,vol.1,n.005,p27.
-Unctad stat.unctad.org.
-Vernon R.,(1966), « International Investment And International Trade In The Product Cycle »,vol.80,no.2 pp193-207.
-**Wells Jr.**,(1968), « A Product Life Cycle For International Trade ?»,vol.32,no.3,pp1-6.
-**Werner B.**,(1972), «Import Substitution And Industrialization In Latin America: Experience And Interpretation», vol.7,no.1,pp95-122.
-**www**.mincommerce.dz

الجدول رقم 1:

السنوات	الصادرات	صادرات المحروقات	صادرات خارج قطاع المحروقات	متوسط السعر السنوي للبرميل،دولار امريكي	الواردات	الميزان التجاري	سعر الصرف	اجمالي الدين العام الخارجي القائم	خدمة الدين العام الخارجي
1994	8892	8605	287	15,53	9154	-262	35,0585	28164	4847
1995	10258	9749	509	16,86	10100	158	47,66273	31303	3989
1996	13250	12369	881	20,29	9090	4160	54,74893	31286	3987
1997	13894	13383	511	18,86	8688	5206	57,70735	28712	3962
1998	10209	9851	358	12,28	9400	809	58,73896	28482	4583
1999	12525	12087	438	17,44	9162	3363	66,57388	25896	4744
2000	22031	21419	612	27,6	9171	12860	75,25979	25381	4274
2001	19133	18485	648	23,12	9940	9193	77,21502	22570	4154
2002	18799	18065	734	24,36	11969	6830	79,6819	22571	3821
2003	23163	22490	673	28,1	12380	10783	77,39498	22642	3835
2004	31304	30523	781	36,05	18169	13135	72,06065	23353	5335
2005	46002	44903	1099	50,59	20357	25645	73,27631	20600	3539
2006	54613	53455	1158	61	21456	33157	72,64662	17191	5846
2007	60163	58831	1332	69,04	27631	32532	69,2924	5795	1431
2008	79298	77361	1937	94,1	39479	39819	64,5828	5921	1218
2009	45174	44108	1066	60,86	39294	5880	72,64742	5687	1000
2010	57053	55527	1526	77,38	40473	16580	74,38598	5681	667
2011	73489	71427	2062	107,46	47247	26242	72,93788	4405,26	617,91
2012	71866	69804	2062	109,45	50378	21488	77,53597	3694	848
2013	64974	62809	2165	105,87	55028	9946	79,3684	33964	520
2014	62886	60304	2582	96,29	58580	4306	80,57902	3010,4	482,9
2015	37787	35724	2063	49,49	51501	-13714	100,6914	3006	471,2

المصدر:

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960

- http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

الجدول 2:

مجموع السلع المستوردة.

السنوات	مواد الغذاء	الطاقة والوقود	المواد الاولية	المواد الخام	المنتجات نصف مصنعة	سلع تجهيز الزراعية	سلع التجهز الصناعية	السلع الاستهلاكية	المجموع
1994	102238,3	2017,7	20127,8	6950,9	74124,2	1005	93193	40485,5	340142,4
1995	131282,5	5608,3	34094,7	3547,9	113111,8	1963,2	140081,5	83502,6	513192,5
1996	142451,5	6036,8	24515,5	2760,3	97929,6	2241,7	165534,7	56855,4	498325,5
1997	146859	7629,6	22475,7	6350,2	90292,6	1236,1	163549,9	63186,9	501580
1998	148780,8	7394,9	27103	4626,9	101162,5	2531	183290	77469,6	552358,7
1999	153730,2	10247,9	15991,5	11660,5	103095,6	4832,1	214499,9	93015,3	607073
2000	181777,3	9725	18386,6	13810,4	124573	6395,7	230963,6	104794,1	690425,7
2001	18424,2	10707,9	29268,1	7462,6	143896,6	11983,7	264818,3	112701	599262,4
2002	218391,4	11551,7	41569,2	3119,6	186183,1	11812,6	352501,7	131910,5	957039,8
2003	207283,7	8795	49996,2	3350,6	221100,7	9958,5	383509,4	163447,3	1047441,4
2004	259428,6	12082,5	51471,3	4711,9	262313	11999,9	512186,5	200206,1	1314399,8
2005	263207,8	15536,5	47002	8101,1	299932,8	11723,1	620175,1	227966,4	1493644,8
2006	276026,2	17748,4	52448,7	8779	358387,2	6968,2	619446,4	218736,9	1558541
2007	343661,3	22494,8	78013,6	13880,7	492874,5	10137	695517,9	260249,4	1916829,2
2008	507947,5	38460	81115,6	9409,5	652452,7	11269,7	988340,8	283037,6	2572033,4
2009	425967,7	39861,5	79937,6	7262,4	738552,8	16926	1210590,9	335706,5	2854805,4
2010	450807,5	71100,4	96987,2	7851,5	751436,3	25405,8	1282234	325985	3011807,7
2011	717688,1	84777,4	12969,7	7925,4	778557	28195,7	1323142,6	380245,6	3333501,5

3907071,9	472217	1358310,7	25573,6	824361,8	7560,7	135091	384249,5	699707,6	2012
4368548,3	594187,4	1581371	40320,7	897861,7	7989,6	138155,4	348147,8	760514,7	2013
4719708,2	832629,7	1527698,3	52990,8	1035449	9083,8	143251,1	231946,1	886659,4	2014

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات، http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique-.html

الجدول3:

المجموع	المواد الغذائية ،مشروبات،سجائر	الطاقة و الوقود	المواد الاولية	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الزراعية	سلع التجهيز الصناعية	السلع الاستهلاكية	مجموعة السلع المستخدمة للتصدير
4917598,1	26053,5	4709622,4	706,8	8111,2	170819,6	132,7	1305,6	846,3	2014
5217099,8	31921	5057546,9	696,6	7953,3	115349,2	30,9	2269,4	1332,5	2013
5687369,5	24438,3	5527736,5	825,8	12176,9	118126,9	92,1	2493,5	1479,5	2012
5374131,2	25880,9	5223836,8	1444,2	10272,9	108993,9	25,7	2561,1	1115,7	2011
4333587,4	23405,5	4220106	803,8	6173,2	78567,6	58,8	2235,1	2237,4	2010
3347635,9	8193,1	3270227,5	392,6	11909,7	50258,7	19,5	3075,4	3559,4	2009
5095019,7	7657,3	4970025,1	507,1	21035,2	89308,4	67,7	4334,5	2084,4	2008
4214163,2	6136,3	4121790,4	897,7	10859,7	68842,6	42,2	3188,9	2405,4	2007
3979001	5327,1	3895736,2	1369,7	12793,7	57385,1	64,7	3162,6	3161,9	2006
3421548,2	4942	3355000	370,7	9433,9	47725,6	34,4	2642,7	1398,9	2005
2380188,9	47490	2276827	408,4	6457,8	44311,6	24,4	3582,7	1087	2004
1902053,5	3702,7	1850000	756,4	3098,9	39419,1	42,8	2290,8	2742,8	2003
1501191,8	2769,6	1445000	921,8	3078,6	41653,1	1621,7	4016,9	2130,1	2002
1445561,8	2170,1	1430668	924,8	1927,1	3863,8	1713,2	3384,1	910,7	2001
1657215,7	2430,5	1611144,6	1110,6	2169,4	35010	836,8	3566,4	947,4	2000
840516,7	1566,8	811172,5	617,9	2142,3	18840,3	1675,9	3165,6	1335,4	1999
588875,6	1567	567870,1	628,3	2023,2	14937,1	358,9	571,6	919,4	1998
791767,5	2147,8	762630,4	376,2	1960,3	21944,7	37,4	1339,2	1331,5	1997
740810,9	7439,7	692533,4	409	1978	27189,9	194,1	2493,8	8573	1996

498450,8	5255,8	473656,8	285,1	1674,5	12963,5	237,8	861,1	3516,2	1995
324338,8	1209,1	314203,8	257,2	737,7	6721,6	94,2	318,3	796,9	1994

الجدول رقم 04:

حصة واردات الجزائر من دول الاتحاد الاوروبي الفاعلة في المبادلات التجارية

حصة صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الاروبي الفاعلة في المبادلات التجارية

اسبانيا	ايطاليا	فرنسا	الدول	اسبانيا	ايطاليا	فرنسا	الدول
7,4	20	15,2	1994	9,4	9,7	24,7	1994
6,7	22,4	14,1	1995	8,6	9,7	24,9	1995
7,6	19,9	13,1	1996	12,3	9,2	24,4	1996
9	20,6	15,8	1997	6,9	8,6	23,1	1997
10,7	20,3	18,5	1998	6	9,3	24,7	1998
10,6	23,5	13,7	1999	5,5	9,9	22,8	1999
10,6	20,1	13,3	2000	6	8,9	23,6	2000
11,7	22,5	15,1	2001	5,5	9,9	23,9	2001
12,1	20,1	13,6	2002	5,3	8,9	22,5	2002
12,2	19,2	12,6	2003	5,2	9,4	23,9	2003
11,3	15,9	12	2004	4,8	8,5	22,5	2004
11	16,4	10	2005	4,8	7,5	22	2005
11	17,1	8,4	2006	4,8	8,8	20,3	2006
8,9	13,2	6,8	2007	5,7	8,7	16,7	2007
11	15,7	8	2008	7,4	10,9	16,4	2008
11,9	12,6	9,8	2009	7,6	9,4	15,7	2009
10,4	15,4	6,6	2010	6,5	10	15,1	2010
9,8	6,7	14,2	2011	7,3	9,9	15,1	2011
10,8	16,6	8,5	2012	8,6	10,3	12,8	2012
15,7	13,5	9,7	2013	9,3	10,3	11,4	2013
15,2	13,2	11	2014	8,6	8,6	10,8	2014

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique-.html.

الجدول5:

السنوات	صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي	واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي
1994	225886,3	190040,7
1995	323559,3	304451,2
1996	444431,1	311479,6
1997	502467,4	284484,1
1998	376291,5	316989,9
1999	537510,3	343382,9

2000	1036588,4	395593,4
2001	943862,1	453059,3
2002	959393,3	529040
2003	1122134,9	601269,1
2004	1278583,3	719078,8
2005	1903577	785302,3
2006	2089979,8	847287,2
2007	1835573,2	995184,1
2008	2659020,4	1359153,8
2009	1717200,1	1497010,2
2010	2127478,2	1520305,7
2011	2728125	1793536,8
2012	3147123,2	2042773,8
2013	3315192,3	2282239,7
2014	3157764	2393773,5

المصدر :الديوان الوطني للاحصائيات http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique-.html.

الجدول رقم 6:

واردات الجزائر من المنطقة العربية الحرة
الصادرات الجزائر ال المنطقة العربية

	دول المغرب	دول العربية	الصادرات نحو المنطقة العربية الحرة	دول المغرب	دول العربية	الواردات من المنطقة العربية الحرة
1994	8939,5	259	9198,5	9345,7	4534	13879,7
1995	11255	902,1	12157,1	9454,5	6339,6	15794,1
1996	13997,2	865,6	14862,8	6808,6	7201,6	14010,2
1997	11896,4	1002,7	12899,1	1386,9	19494,6	20881,5
1998	7655,4	1177,8	8833,2	1412,6	15555,1	16967,7
1999	11515,1	4538,8	16053,9	2383,1	11257,5	13640,6
2000	19223,7	4308,8	23532,5	3726	10575,4	14301,4
2001	21464,9	25165,7	46630,6	5505,6	13761,2	19266,8
2002	19770	20775,4	40545,4	10126,5	29106,7	39233,2
2003	20148,4	27541,8	47690,2	9302,6	32406,4	41709
2004	32097,3	37415,6	69512,9	12345,7	37066,3	49412
2005	31071,6	46170,2	77241,8	15898,9	30933,7	46832,6
2006	37505,2	43034,1	80539,3	17105,2	35762,2	52867,4
2007	53272,9	33547,9	86820,8	19687	43053,2	62740,2
2008	104322,3	50868,9	155191,2	25750,6	45771,9	71522,5
2009	63542,9	41737	105279,9	34761,7	79131,2	113892,9
2010	97319,4	52810,8	150130,2	40464	93974,8	134438,8
2011	115950,3	59235,7	175186	50315,8	128279,4	178595,2
2012	164042,6	75813,3	239855,9	62556,5	120643,5	183200
2013	211877,1	61924,2	273801,3	81675,2	191474,7	273149,9
2014	239709,4	49749	289458,4	59441	157783,3	217224,3

الجدول رقم 07:

الواردات التجارية للجزائر من المنطقة عربية حرة

	تونس	المغرب	ليبيا	موريطانيا	مصر	الاردن	سوريا	السعودية	الامارات العربية المتحدة	لبنان
1994	4898,2	4256,6	181,9		2205,9	683,8	961,4	487,7		
1995	6792,8	2449,1	94,8	117,8	2797,9	682,8	1481,2	763,8		
1996	4352,2	2259,6	88	108,7	2133,6	473,4	1953,9	1389,3		
1997	896,4	377,3	105,7	7,5	1324,8	999,1	13870,8	1838,5		
1998	741,8	548	96,9	25,9	891,3	1262,7	7974,3	2053,9		
1999	1669,7	499,1	105	109,2	679,5	1187,6	4359	1677,6		
2000	3212	306,5	128,2	79,3	1748,8	1667,3	1948,6	1824,9		
2001	4529,2	471,1	251,1	254,2	2238,9	2371,8	1894,2	2890,8		
2002	8156,7	1391,8	140,9	437,2	4667,8	3674,4	10060,6	2376		
2003	7068,9	1520,6	173,8	539,3	10582,5	3993,3	8596,5	3072,8		
2004	7956,2	2687,3	272,4	1429,8	12014,9	5379,1	3812,3	4505,2	6199,3	2421,9
2005	10568,2	3653,4	198,4	1478,7	10369,7	5346,5	2656,3	4684	3587,9	1919,7
2006	12463,2	3623,2	15,2	1003,6	14362	5433,7	1991,8	6879,5	2744,4	1708,6
2007	14769,2	4580,1	53,7	284	17674	6854,5	1562,8	8282,5	3594,2	1765,3
2008	19181,1	5670,9	47,9	850,7	12714,9	8488,3	1967,5	9212,6	3681,5	4871,4
2009	25751,9	8948,4	57,2	4,1	36536,9	8998,8	4561,2	12297,5	6655,4	6949,8
2010	28470,8	10085,6	1907,5	0,2	25806	10251,3	5133,3	26989,3	16324,9	3148,2
2011	32108	17623	569	15	32950	11022	5622	32660	25198	4910
2012	33684,3	21996,4	4998,2	9,1	29814,6	12149,1	3474	37432,4	20193	5386,7
2013	39165,6	17352,1	25103,9	53,5	38708,6	13818,8	1813,5	48284,8	67354,2	8366,6
2014	41623,8	17477,2	291,9	48,1	46360,8	12514,8	1253,1	51269,1	22310,5	6285,5

الجدول رقم 08:

الصادرات التجارية للجزائر الى دول منطقة التجارة الحرة

	تونس	المغرب	ليبيا	موريطانيا	مصر	الاردن	لبنان	السعودية
1994	4186,3	3892,5	275,4	585,3	175,7	0	0	0,8
1995	5767,1	4326,6	109,6	1051,7	289,1	0	0	5
1996	6798	5523,6	128,9	1547,1	189,8	0	0	16,1
1997	3391,4	5372	167,7	2965,3	276,6	0	0	11,8
1998	1766,6	3533,3	588,9	1766,6		0	0	
1999	4118,5	6219,8		1176,7	1681	0	0	
2000	5634,5	12760,6		828,6	1491,5	0	0	165,7
2001	6513,5	14063,2		888,2	8437,9	0	0	1332,3
2002	6817,5	11396,4	740,7	815,4	12601,9	0	0	24,7

2003	6218,6	12946	822,1	161,7	23737,1	102,4	1962	54,8
2004	13259,5	17168,3	1320,7	348,8	33631,3	345,8	12,8	140,1
2005	7423,6	22606,7	1030,2	11,1	40861,7	233,3	882,7	110,5
2006	7740,6	28253,9	1409,3	101,4	32888,7	271,5	7636	360,1
2007	6002,9	42926,1	715,5	3628,4	3008,6	605,2	344,5	1097,9
2008	55616,9	45563,6	156	156	39202,2	323,1	1114,5	2612,6
2009	33427,9	29057,6	908	149,4	35003,9	209,1	314,4	1396,2
2010	40730,7	54173,1	2335	80,5	32437,2	1875,8	2152,5	676,7
2011	47591,7	67477,3	832,6	48,3	47634,8	681,4	923	1522,1
2012	80617,6	78605,8	518,3	4300,9	60530,9	449,7	2851	1206,1
2013	131797,9	75938,4	1799,1	2341,7	46379,9	655,6	3567	970,8
2014	122631	95419,8	18825,5	18825,5	37505,4	468,7	4776,7	466,4

الجدول رقم 09:

السنوات	الزراعة (القيمة مضافة بالنسبة للناتج الداخلي الخام)	الصناعة (القيمة المضافة بالنسبة للناتج الداخلي الخام)	الخدمات (القيمة المضافة بالنسبة للناتج الداخلي الخام)	القيمة المضافة للصناعة من مجموع القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات	القيمة المضافة للمحروقات من القيمة المضافة الاجمالية	نسبة صادرات الصناعة التحويلية من الصادرات الاجمالية
1994	10,05	48,96	40,97	14,8	23	2,69
1995	10,49	50,4	39,1	13,9	26,5	3,69
1996	11,76	51,23	37	12,4	30,4	5,97
1997	9,48	52,3	38,21	12,4	32	2,82
1998	12,53	46,14	41,31	12,6	23,8	2,62
1999	12,2	48	39,79	12,3	28,8	2,78
2000	8,87	58,6	32,51	12,4	40,9	2,31
2001	10,19	52,39	37,4	12,1	35,7	2,87
2002	9,76	52,06	38,16	12,1	34,6	3,22
2003	10,31	53,45	36,22	11,4	37,4	2,11
2004	9,9	54,86	35,23	11	39,6	2
2005	8,01	59,73	32,25	10,7	46,2	1,32
2006	7,74	60,46	31,78	10,2	46,9	1,2
2007	7,68	58,57	33,73	9,4	44,4	1,53
2008	6,68	59,45	33,86	8,8	45,9	1,62
2009	10,06	51,6	38,32	8,6	31,8	1,56
2010	9,02	53,85	37,11	8,1	35,5	1,78
2011	8,61	52,71	38,67	7,3	36,6	2,03

2,16	35,2	7,1	39,34	51,25	9,39	2012
2,48	31	6,9	41,55	47,79	10,64	2013
3,39	28,1	7	43,25	45,65	11,09	2014

المصدر: http://databank.banquemondiale.org/data/reports.aspx?source=Indicateurs-de-gouvernance - mondiaux

الجدول رقم 10 :

السنوات	احتياطات الصرف الاجنبي بغير الذهب	الاستثمار الاجنبي المباشر الصافي	درجة تحرير الاستثمار	معدل الاستثمار (تراكم راسمال الخام / الناتج الداخلي الخام)	التغير في المخزون راسمال الخام	تكوين راسمال الخام
1994	2,6	0	/	27,4	1678	13302
1995	2,1	0	50	27	1869	13237
1996	4,2	0,3	50	24,9	55	11735
1997	8	0,3	50	23	124	11182
1998	6,8	0,5	50	25,7	725	13132
1999	4,4	0,5	50	24,4	861	12724
2000	11,9	0,4	50	20,7	1512	12841
2001	18	1,2	50	22,8	2576	15079
2002	23,1	1	70	24,6	3597	17544
2003	32,9	0,6	70	24,1	4243	20590
2004	43,1	0,6	70	24	7889	28385
2005	56,2	1,1	50	22,4	9583	32669
2006	77,8	1,8	50	23,2	8198	35308
2007	110,2	1,4	50	26,3	10994	46526
2008	143,1	2,5	40	29,2	13878	63866
2009	148,9	2,6	50	38,2	11855	64320
2010	162,2	3,5	45	36,3	8298	58491
2011	182,2	2	20	31,7	12601	63346
2012	190,7	1,5	20	31,8	17335	64388
2013	194	2	20	34,2	19275	71702
2014	178,9	1,5	45	36,7	19048	78331
2015	144,1	-0,6	25			

المصدر:

http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/
http://www.ons.dz
http://unctadstat.unctad.org/FR/Index

الجدول رقم 11:

السنوات	نسبة التشغيل الى اجمالي السكان	نسبة البطالة	تطور ميزانية التجهيز المخصصة للتعليم الوطني بالنسبة للانفاق العام 2011-1994	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	التعليم العالي و المعاهد التابعة لها مع جامعة التكوين المتواصل

287,2	1642	1652	4549	7,85	24,4	33,4	1994
280,9	1706	1692	4618	4,12	28,1	32,1	1995
639,3	1710	1763	4675	5,17	25,9	32,1	1996
749,3	1758	1838	4719	6,54	26,4	33,3	1997
818,8	1820	1899	4779	9,66	28	33,1	1998
905,9	1844	1896	4843	7,44	29,3	32,8	1999
1027,3	1952	2015	4721	7,58	28,9	30,7	2000
1186,7	2082	2116	4692	7,17	27,3	31,6	2001
1294,9	2192	2186	4613	4,4		32,1	2002
1373,8	2244	2222	4508	5,13	23,7	32,9	2003
1573,3	2246	2256	4362	5,29	17,7	34,3	2004
1620,6	2352	2221	4197	5,16	15,3	36,3	2005
1787,2	2072	2443	4079	3,27	12,3	37,5	2006
2067,9	1950	2596	3932	2,41	13,8	36,9	2007
2279,4	1950	3158	3247	2,9	11,3	37,9	2008
2259	2342	3053	3308	2,81	10,2	38,4	2009
2345,8	2398	2980	3346	4,41	10	38,8	2010
				6,94	10	39	2011
					11	38,9	2012
					9,8	39,6	2013
					10,6	40	2014

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات.http://www.ons.dz

الجدول رقم 12:

تطور بعض منتجات
الصناعة التحويلية في الجزائر

السنوات	الحديد و الصلب(حديد+فولاذ خام)	الصناعة الميكانيكيةو الكهربائية(جرارات +مضخات +جهاز ضبط غاز)	صناعة مواد البناء(الاسمنت)	صناعة النسيج	منتجات غذائية(الدقيق و السميد)
1994	2103,7	44870	6093,5	82821,3	25715
1995	2078,9	31972	6783,2	74296,7	24533
1996	1753,5	48405	7470	54955,4	23835,9
1997	1118,5	33290	7152,2	50443	40082,1
1998	1486,4	36060	7835,8	47744	31104,8
1999	1662,5	60106	7685,3	37816,8	32011,7
2000	1617,3	66417	8703	31277,1	32011,7
2001	2008,9	15295	8710,2	26056,9	28913,1
2002	2209,7	109736	8940,9	26743	14527,1
2003	2274	130813,6	8191,7	23619,1	8929,6
2004	2286,4	130939	9535,7	20151,6	6999,8
2005	2372,9	144186	10453,7	19044,8	4365,5

3820,7	18359,1	10801,6	92710	2578,2	2006
4623,2	16740	11617,1	109502	2582,9	2007
6729,7	18176,1	11478,3	138260	108,6	2008
6037,6	17569,5	11552,7	172465	400,7	2009
5341,6	15093,4	11274,5	172526	156,6	2010
7713,4	11700,5	11274,8	155929	29,2	2011

المصدر :الديوان الوطني للاحصائيات ،http://www.ons.dz.

الجدول رقم 13:

السنوات	الايرادات الجمركية	الايرادات العادية	ايرادات الجباية البترولية
2000	161	447	1093
2001	182	444	1285
2002	230	493	1409
2003	261	538	1468
2004	282	666	1528
2005	311	730	1630
2006	284	767	1683
2007	343	858	1831
2008	440	1180	1715
2009	460	1248	1927
2010	493	1309	2820
2011	579	1568	3297
2012	793	1681	3199
2013	940	2072	1616
2014	908	2125	1578

المصدر : مديرية الجمارك.

الجدول رقم14 :

l'années	x	m	Pib	Ppm	dcf	Fcbf	rdd	x+m	Touv	Pdcf	Prdd
1980	13871	10558	42252	35,52	24125	14301	0.774	24429	0,57817381	0,57097889	1,83187E-05
1981	14396	11303	44265	34	26319	14608	1	25699	0,58057156	0,59457811	2,25912E-05
1982	13170	10754	45095	32,38	27499	15567	0.864	23924	0,53052445	0,60980153	1,91596E-05
1983	12583	10399	48702	29,04	29433	16772	0.911	22982	0,47189027	0,6043489	1,87056E-05
1984	12795	10288	52828	28,2	33166	17555	0.95	23083	0,43694632	0,62781101	1,79829E-05
1985	12841	9841	57866	27,01	36946	18450	0.994	22682	0,39197456	0,6384751	1,71776E-05

1986	7832	9228	62923	13,53	44533	21550	1.08	17060	0,27112503	0,70773803	1,71638E-05
1987	8225	7042	64334	17,73	43916	19152	1.45	15267	0,23730842	0,68262505	2,25386E-05
1988	7810	7690	58655	14,24	47233	15511	1.03	15500	0,2642571	0,80526809	1,75603E-05
1989	9570	9470	55344	17,31	44221	15219	1.1	19040	0,34403007	0,79902067	1,98757E-05
1990	12880	9770	61751	22,26	45090	15839	1.26	22650	0,36679568	0,7301906	2,04045E-05
1991	12440	7770	46565	18,62	29638	11681	1	20210	0,43401697	0,63648663	2,14754E-05
1992	11510	8310	49106	18,44	33589	12730	1.25	19820	0,40361667	0,6840101	2,54551E-05
1993	10410	8785	50847	16,33	37300	13884	1.17	19195	0,37750506	0,73357327	2,30102E-05
1994	8892	9154	42331	15,53	31432	11650	1.37	18046	0,42630696	0,74252912	3,2364E-05
1995	10258	10100	41971	16,86	30543	11368	1.65	20358	0,4850492	0,72771676	3,93129E-05
1996	13250	9090	46836	20,29	31805	11680	1.41	22340	0,47698352	0,67907165	3,0105E-05
1997	13894	8688	48068	18,86	32771	11058	1.28	22582	0,46979279	0,68176334	2,66289E-05
1998	10209	9400	48079	12,28	35094	12407	1.31	19609	0,40784958	0,72992367	2,72468E-05
1999	12525	9162	48531	17,44	33278	11836	1.24	21687	0,44686901	0,68570604	2,55507E-05
2000	22031	9171	54667	27,6	30235	11329	1.2	31202	0,57076481	0,5530759	2,19511E-05
2001	19133	9940	55057	23,12	32034	12504	1.35	29073	0,52805275	0,58183337	2,452E-05
2002	18799	11969	56819	24,36	33756	13947	1.61	30768	0,541509	0,59409705	2,83356E-05
2003	23163	12380	67864	28,1	37520	16347	1.85	35543	0,52373865	0,55287045	2,72604E-05
2004	31304	18169	85333	36,05	44656	20495	1.9	49473	0,57976398	0,52331454	2,22657E-05
2005	46002	20357	103198	50,59	46658	23086	1.96	66359	0,64302603	0,45212117	1,89926E-05
2006	54613	21456	117027	61	50249	27110	1.56	76069	0,65001239	0,42937954	1,33303E-05
2007	60163	27631	134977	69,04	58489	35532	1.92	87794	0,65043674	0,43332568	1,42246E-05

2008	79298	39479	171001	94,1	47196	49988	2.54	118777	0,69459828	0,27599839	1,48537E–05
2009	45174	39294	137211	60,86	73689	52465	2.38	84468	0,61560662	0,53704878	1,73455E–05
2010	57053	40473	161207	77,38	83098	58491	2.47	97526	0,60497373	0,51547389	1,53219E–05
2011	73489	47247	200013	107,46	103697	63346	3.05	120736	0,60364076	0,5184513	1,5249E–05
2012	71866	50378	209047	109,45	109684	64388	4.35	122244	0,58476802	0,52468584	2,08087E–05
2013	64974	55028	209783	105,87	112834	71702	5.06	120002	0,57202919	0,53786055	2,41202E–05
2014	62886	58580	213983	96,29	119506	78715	4.55	121466	0,56764322	0,55848362	2,12634E–05

المصدر : تم تجميع البيانات http://unctadstat.unctad.org/FR/Index اضافة الى الايرادات الجمركية من مديرية الجمارك وتم تحويلها الى الدولار الامريكي يالاعتماد على سعر الصرف .

مخرجات (Eviews09)

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.391980	0.9949
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: DLOGPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.284209	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: LOGFCBF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.629009	0.8469
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: DLOGFCBF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.530371	0.0052
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

Null Hypothesis: LOGPDCF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.437855	0.5170
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: DLOGPDCF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.419383	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: LOGPPM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.597431	0.8406
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: DLOGPPM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.177066	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: LOGTOUV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.420281	0.5242
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: DLOGTOUV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.113206	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: LOGPRDD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.196651	0.6080
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: DLOGPRDD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.926875	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Dependent Variable: DLOGPIB
Method: Least Squares
Date: 07/17/18 Time: 11:29
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOGFCBF	0.434365	0.074524	5.828544	0.0000
DLOGPDCF	-0.162128	0.066358	-2.443226	0.0211
DLOGPPM	0.261630	0.050576	5.173042	0.0000
DLOGPRDD	-0.136721	0.048816	-2.800732	0.0091
DLOGTOUV	-0.384342	0.097826	-3.928842	0.0005
C	0.018537	0.008662	2.140103	0.0412

R-squared	0.871144	Mean dependent var	0.047713
Adjusted R-squared	0.848134	S.D. dependent var	0.117856
S.E. of regression	0.045928	Akaike info criterion	-3.164677
Sum squared resid	0.059064	Schwarz criterion	-2.895319
Log likelihood	59.79951	Hannan-Quinn criter.	-3.072818
F-statistic	37.85943	Durbin-Watson stat	2.133932
Prob(F-statistic)	0.000000		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.241365	Prob. F(2,26)	0.7873
Obs*R-squared	0.619755	Prob. Chi-Square(2)	0.7335

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.750072	Prob. F(5,28)	0.5930
Obs*R-squared	4.016090	Prob. Chi-Square(5)	0.5471
Scaled explained SS	1.505074	Prob. Chi-Square(5)	0.9125

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLOGPIB DLOGFCBF DLOGPDCF DLOGPPM DLOGPRDD DLOGTOUV
Exogenous variables: C
Date: 07/17/18 Time: 11:35
Sample: 1980 2014
Included observations: 32

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	146.3893	NA*	6.23e-12*	-8.774333	-8.499507*	-8.683236*
1	177.3916	48.44109	8.89e-12	-8.461977	-6.538198	-7.824299
2	219.0661	49.48841	8.05e-12	-8.816630*	-5.243899	-7.632371

Date: 07/17/18 Time: 11:36
Sample (adjusted): 1984 2014
Included observations: 31 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DLOGPIB DLOGFCBF DLOGPDCF DLOGPPM DLOGPRDD DLOGTOUV
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.805070	151.3654	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.759979	100.6769	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.529953	56.43896	47.85613	0.0064
At most 3 *	0.440422	33.03638	29.79707	0.0205
At most 4	0.352333	15.03865	15.49471	0.0585
At most 5	0.049474	1.572920	3.841466	0.2098

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

Dependent Variable: DLOGPIB
Method: ARDL
Date: 07/17/18 Time: 11:40
Sample (adjusted): 1983 2014
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): DLOGFCBF DLOGPDCF DLOGPRDD DLOGPPM DLOGTOUV
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 243
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 2, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*

DLOGPIB(-1)	0.217856	0.094056	2.316239	0.0307
DLOGFCBF	0.570228	0.058750	9.706078	0.0000
DLOGFCBF(-1)	-0.256110	0.073899	-3.465681	0.0023
DLOGPDCF	-0.097874	0.044365	-2.206097	0.0387
DLOGPDCF(-1)	0.154238	0.047996	3.213566	0.0042
DLOGPRDD	-0.074694	0.035601	-2.098118	0.0482
DLOGPPM	0.283378	0.035351	8.016147	0.0000
DLOGPPM(-1)	0.046308	0.035602	1.300712	0.2075
DLOGPPM(-2)	-0.106647	0.024478	-4.356838	0.0003
DLOGTOUV	-0.415191	0.072598	-5.719043	0.0000
C	0.015712	0.005900	2.663020	0.0146

R-squared	0.964502	Mean dependent var	0.048660
Adjusted R-squared	0.947598	S.D. dependent var	0.121482
S.E. of regression	0.027809	Akaike info criterion	-4.060631
Sum squared resid	0.016240	Schwarz criterion	-3.556785
Log likelihood	75.97010	Hannan-Quinn criter.	-3.893620
F-statistic	57.05830	Durbin-Watson stat	2.261129
Prob(F-statistic)	0.000000		

ARDL Bounds Test
Date: 07/17/18 Time: 11:41
Sample: 1983 2014
Included observations: 32
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.748185	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: DLOGPIB
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 2, 0)
Date: 07/17/18 Time: 11:43
Sample: 1980 2014
Included observations: 32

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLOGFCBF)	0.570228	0.058750	9.706078	0.0000
D(DLOGPDCF)	-0.097874	0.044365	-2.206097	0.0387
D(DLOGPRDD)	-0.074694	0.035601	-2.098118	0.0482
D(DLOGPPM)	0.283378	0.035351	8.016147	0.0000
D(DLOGPPM(-1))	0.106647	0.024478	4.356838	0.0003
D(DLOGTOUV)	-0.415191	0.072598	-5.719043	0.0000
CointEq(-1)	-0.782144	0.094056	-8.315718	0.0000

Cointeq = DLOGPIB - (0.4016*DLOGFCBF + 0.0721*DLOGPDCF -0.0955 *DLOGPRDD + 0.2852*DLOGPPM -0.5308*DLOGTOUV + 0.0201)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOGFCBF	0.401611	0.084521	4.751587	0.0001
DLOGPDCF	0.072063	0.100887	0.714293	0.4829
DLOGPRDD	-0.095499	0.046696	-2.045148	0.0536
DLOGPPM	0.285163	0.083442	3.417504	0.0026
DLOGTOUV	-0.530837	0.099205	-5.350903	0.0000
C	0.020088	0.007183	2.796772	0.0108

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.295706	Prob. F(2,19)	0.7474
Obs*R-squared	0.965995	Prob. Chi-Square(2)	0.6169

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.670289	Prob. F(10,21)	0.1546
Obs*R-squared	14.17643	Prob. Chi-Square(10)	0.1651
Scaled explained SS	5.587658	Prob. Chi-Square(10)	0.8486

« L'impact de l'ouverture commerciale sur la croissance économique »
Cas de l'Algérie (1980-2014)»

Résumé :

Malgré la multiplicité des recherches sur l'ouverture commerciale, les effets de cette dernière varient en fonction de chaque pays et de la façon du traitement de ces effets.

Nous cherchons à clarifier la relation entre l'ouverture commerciale adoptée par les pays et la croissance endogène et d'essayer d'étudier cette relation dans le cas de l'économie de l'Algérie.

En effet, nous avons utilisé une étude économétrique dans le cas de l'Algérie sur une se période allant de 1980-2014, basée sur un modèle statique et un modèle dynamique pour mesurer l'impact de l'ouverture sur la croissance économique à court et à long termes.

Mots clés *:* l'ouverture commerciale, la recette douanière, la pro*duit intérieur brut, régression* multiple.

« The effect of trade openness on economic growth: the case of Algeria »
The case of Algeria (1980-2014)

Abstract:

Despite the multiplicity of research on trade openness, the effects of trade openness vary by country to country and depend on how these effects are treated.

We seek to clarify the relationship between trade openness adopted by countries and endogenous growth on one hand and to try to study this relationship in the Algerian case on the other.

Indeed, we used an econometric study in the case of Algeria case between 1980-2014, based on a static and a dynamic model to measure the impact of openness on economic growth in the short and long terms.

Key words: Trade Openness, Customs revenue, Gross Domestic Product, Multiple Regression.

" اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1980-2014)"

الملخص:

رغم تعدد البحوث حول موضوع الدراسة، الا انه تختلف الاثار حسب كل بلد وكيفية معالجتها، عليه نسعى لتوضيح العلاقة بين الانفتاح التجاري القائم بالتجارة الدولية، الاستراتيجيات التجارية المتبعة من قبل الدول والنمو الداخلي المحقق ومحاولة اسقاط ذلك على وضع الاقتصاد الجزائر.

تم استخدام الدراسة القياسية لحالة الجزائر من 1980الى 2014 بالاعتماد على النموذج الساكن والديناميكي لمعرفة أثر الانفتاح التجاري في المدى القصير والطويل على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، الايرادات الجمركية، الناتج الداخلي الخام، الانحدار المتعدد .

السـنة: 2019/2018